دليل السالك

إلى

ألفية ابن مالك

تأليف

عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الثاني

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

دليل السالك

إلى

ألفية ابن مالك

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ

دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - حي الفلاح - مقابل جامعة الإمام - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - الخبر - ت: ٨٩٩٩٣٥٦ - فاكس: ٨٩٩٩٣٥٧ - **بيروت** - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - **القاهرة** - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠

البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

التَّعَجُّبُ

٤٧٤ ـ بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

٤٧٥ ـ وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا

صيغتا التعجب

تعريف التعجب

التعجب: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه[1].

---

(١) يقول بعض النحاة: إن التعجب مستحيل في حق الله تعالى؛ لأنه لا يخفى عليه شيء، وإنه ينبغي صرف التعجب في نصوص القرآن أو السنة للمخاطب، وهذا فيه نظر.

والصواب إثبات التعجب لله تعالى على ما يليق بجلاله، فإن التعجب نوعان:

١ ـ أن يكون صادراً عن خفاء الأسباب على المتعجب، فيدهش له، ويستعظمه، ويتعجب منه، وهذا مستحيل على الله تعالى؛ لأن الله لا يخفى عليه شيء.

٢ ـ أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب، وهذا هو الثابت في حق الله تعالى. وقد دلت النصوص على ثبوته، قال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾ [الصافات: ١٢] بضم التاء للفاعل، وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة.. وعلى هذه القراءة فالآية من آيات الصفات، وقال تعالى: ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ۝١٧﴾ [عبس: ١٧]، وقال تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقال تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. قال ابن أبي عاصم في كتابه («السنة» ١/ ٢٤٩): (باب في تعجب ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يتقرب به إليه). وذكر حديث: «عجب ربنا تبارك وتعالى من رجلين: رجل قام من فراشه ولحافه... الحديث» وهو حديث حسن.

وحديث: «عجب ربك من راعي الغنم في رأس الشظية من الجبل يؤذن ويقيم»، وإسناده جيد.

وعلى هذا فتعريف النحاة للتعجب خاص بالنوع الأول المتعلق بالآدميين، كما نص على هذا الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤/ ٢٩٩)، وأما اعتبار القاعدة النحوية هي المنطلق والأساس، ثم تؤول النصوص بما يتمشى معها من أن التعجب مصروف للمخاطبين فغير صحيح. انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦/ ١٢٣)؛ و«أضواء البيان» للشنقيطي (٦/ ٦٨٠). وانظر: «شرح لمعة الاعتقاد» لابن عثيمين ص(٣٤، ٣٥).

والمراد بالانفعال: تأثر النفس عند الشعور بالأمر المذكور، وهو نوعان:

١ ـ نوع لا ضابط له، وإنما يعرف بالقرينة؛ كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، فـ(كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، وهي تفيد التعجب.

وقوله ﷺ لأبي هريرة ﷺ: **«سبحان الله إن المؤمن لا ينجس»**، فـ(سبحان) اسم مصدر، منصوب بفعل محذوف، وهو تعجب من اعتقاد أبي هريرة ﷺ التنجس بالجنابة[١].

وقولهم: لله دره فارساً، فـ(فارساً) تمييز منصوب، قصد به التعجب.

٢ ـ نوع قياسي، وله صيغتان وضعتا لإنشائه؛ إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به.

إعراب الصيغة الأولى

فالأولى، نحو: ما أوسعَ الحديقةَ!، فـ(ما) تعجبية، اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي نكرة تامة، ومعنى: (نكرة) أنها بمعنى: (شيء) أيّ شيء، ومعنى (تامة): أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود.

وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب، فصارت بمعنى: (شيء عظيم) و(أوسع) فعل ماضٍ مبني على الفتح، بدليل لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على (ما)، و(الحديقة) مفعول به منصوب، والجملة خبر المبتدأ (ما).

إعراب الصيغة الثانية

والصيغة الثانية، نحو: أَقْبِحْ بالبخل! وهي بمعنى: ما أقبحه، فمدلول الصيغتين من حيث التعجب واحد، فـ(أقبح) فعل ماضٍ جاء على

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٣٩١).

صورة الأمر، مبني على فتح مقدر، لمجيئه على هذه الصورة، وأصله: أَفْعَلَ بصيغة الماضي، وهمزته للصيرورة؛ أي: أقبح البخل؛ أي: صار ذا قبح؛ كقولهم: أبقلت الأرض؛ أي: صارت ذات بقل، وهو النبات، وأثمرت الشجرة؛ أي: صارت ذات ثمرة، فغُيِّر اللفظ من صورة الماضي إلى الأمر، لقصد التعجب، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، فـ(الباء) زائدة، و(البخل) فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد(١).

وهذا معنى **قوله**: (**بأفعل انطق بعد ما... إلخ**) أي: انطق بصيغة (أفْعَلَ) لأجل التعجب، بشرط أن تكون بعد كلمة (ما)، وإن شئت فجئ بصيغة أخرى، هي (أفْعِل)، وبعدها المتعجب منه مجروراً بالباء.

ثم ذكر أن المتعجب منه بعد الصيغة الأولى يكون منصوباً على أنه مفعول به، ثم مثَّل للصيغتين.

* * *

حذف المتعجب منه

٤٧٦ ـ وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

يجوز حذف المتعجب منه إذا دلَّ عليه دليل، والمراد به: الاسم المنصوب بعد (أفْعَلَ)، والمجرور بالباء بعد (أفْعِل).

فمثال الأول قول الشاعر:

أرى أُمَّ عمرو دمعها قد تحدَّرا   بكاءً على عمرو وما كان أصبرا(٢)

---

(١) هذا الإعراب للصيغة الثانية هو المشهور، وذهب جماعة من النحاة إلى الإعراب الآتي: (أقبح)، فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) يعود على مصدر الفعل المذكور وهو (القبح)، (بالبخل) جار ومجرور متعلقان بالفعل، ويكون المعنى الملحوظ: يا قبح أقبح بالبخل؛ أي: لازمه ولا تفارقه. وهذا الإعراب أيسر من الأول، فالأخذ به حسن.

(٢) أم عمرو: المراد به عمرو بن قميئة اليشكري، صاحب امرئ القيس ـ الشاعر ـ في سفره إلى قيصر الروم. =

فحذف الشاعر المتعجب منه، والتقدير: وما كان أصبرها.

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] والتقدير ـ والله أعلم ـ وأبصر بهم، فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه.

وهذا معنى **قوله**: (وحذف ما منه تعجبت استبح... إلخ) أي: استبح حذف المتعجب منه، بشرط أن يكون معناه واضحاً بعد الحذف.

وقوله: (يضح) بكسر الضاد المعجمة، مضارع وَضَحَ يَضِحُ، بمعنى: يتضح.

* * *

جمود صيغتي التعجب

٤٧٧ ـ وَفِي كِلَا الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

يعني أن فعلي التعجب وهما (ما أفعله) و(أفعل به) غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره، بل يلزم (ما أفعل) لفظ الماضي ويلزم (أفْعِل) لفظ الأمر.

وكلا الصيغتين فعلهما متصرف في الأصل، ولكن بسبب استعمالهما في التعجب فقدا التصرف.

ومعنى **قوله**: (قدماً) أي: لزما منع التصرف في قديم الزمان، إشارة إلى أن ذلك مما لا خلاف فيه، وهو منصوب على الظرفية.

* * *

شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب

٤٧٨ ـ وَصُغْهُمَا مِنْ ذي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

٤٧٩ ـ وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلَا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلَا

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط:

الأول: أن يكون ثلاثيّاً، فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف، مثل: دحرج وانطلق واستخرج.

= إعرابه: أم عمرو: مفعول أرى البصرية، وجملة (دمعها قد تحدرا) من المبتدأ والخبر في محل نصب حال، بكاءً: مفعول لأجله، و(كان) زائدة.

الثاني: أن يكون متصرفاً، فلا يبنيان من فعل جامد غير متصرف، مثل: نعم وبئس وعسى وغيرها.

الثالث: أن يكون معناه قابلاً للتفاوت؛ أي: التفاضل والزيادة، ليتحقق معنى التعجب، فلا يصاغان من فعل لا يقبل المفاضلة، نحو: فني ومات، إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات عصام: ما أفجع موته، وأفجع بموته.

الرابع: أن يكون الفعل تامّاً (أي: ليس ناقصاً) فلا يبنيان من (كان وكاد) وأخواتهما.

الخامس: أن يكون مثبتاً، فلا يصاغان من فعل منفي، سواء كان النفي ملازماً له، نحو: ما عاج[1] الدواء؛ أي: ما نفع، أو كان غير ملازم، نحو: ما حضر الغائب.

السادس: ألا يكون الوصف من هذا الفعل على وزن (أفعل) وموضع ذلك كل ما دل على عيب أو لون أو حلية أو شيء فطري، نحو: عَرِجَ فهو أعرج، وخَضِرَ فهو أخضر، وحَوِرَ فهو أحور.

وعللوا لذلك بخشية التباس أفعل التفضيل بالوصف منه، فإن كلّاً منهما على وزن (أفعل)، فمنعوا التفضيل والتعجب، لاشتراكهما في أمور كثيرة، ولأن هذه المعاني تشبه الخلقة الثابتة التي لا تفاوت فيها.

والصواب الأخذ برأي بعض الكوفيين القائلين بالجواز:

١ - لورود السماع في باب أفعل التفضيل[2]؛ كقولهم: أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن، فلماذا يحكم بالشذوذ؟

٢ - شدة الحاجة في عصرنا إلى التعجب من هذه الأشياء بسبب ما كشفه العلم الحديث من التفاوت في باب الألوان والعاهات.

---

(١) مضارعه: يعيج، أما عاج يعوج، فمعناه: مال يميل، وهو يأتي في النفي والإثبات.

(٢) انظر: باب أفعل التفضيل، وقد ورد في حديث عبد الله بن عمرو عند البخاري عن النبي ﷺ في صفة الحوض (أبيض من اللبن، وأحلى من العسل).

الشرط السابع: أن يكون مبنيّاً للمعلوم، فلا يصاغان من فعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو الفعل المبني للمجهول، مثل: عُرِفَ، عُلِمَ، لئلا يلتبس بالمبني للمعلوم، فلا تقول: ما أضرب زيداً، من: ضُرِبَ، لئلا يلتبس بالتعجب من ضَرْبٍ أوقعه.

فإن أمن اللبس بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم: ما أشغله! وما أعناه بحاجتك! فيصح: ما أزهى الطاووس! وما أهزل المريض! من شُغل، وعُني، وزُهي، وهُزل.

وإلى هذه الشروط أشار **بقوله**: (**وصغهما من ذي ثلاث... إلخ**) أي: صغهما من صاحب الحروف الثلاثة، (وهو الماضي الثلاثي) المتصرف، القابل للمفاضَلة، التام، غير المنفي، والذي صفته المشبهة ليست مثل (**أشهل**) أي: على وزن (أفعل)، وغير مبني على صيغة (فُعِل) وهو المبني للمجهول، و(أشهل) وصف من: شَهِل الرجل فهو أشهل، والمرأة شهلاء، والشُّهلة: بضم الشين: قلة سواد الحدقة حتى تكون كأنها حمراء.

* * *

طريقة التعجب مما فقد بعض الشروط

٤٨٠ ـ وَأشْدِدَ اوْ أشَدَّ أوْ شِبْهُهُمَا   يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

٤٨١ ـ وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبْ   وبَعْدَ أفْعِلْ جَرُّهُ بِالبَا يَجِبْ

تقدم أنه لا يتعجب من الفعل مباشرة إلا إذا تحققت فيه سبعة شروط فإن تخلف شرط منها فإنه يتوصل إلى التعجب بأشد ونحوها أو بأشدد ونحوها، على التفصيل الآتي:

١ ـ إذا كان الفعل غير ثلاثي أو ناقصاً أو كان الوصف منه على (أفعل) فإننا نتوصل إلى التعجب منه بواسطة (ما أشد أو اشدد) ونحوهما، ونأتي بعد ذلك بمصدر ذلك الفعل صريحاً أو مؤولاً، ويكون منصوباً على المفعولية، بعد (أشد) ونحوه، ومجروراً بعد (أشدد) ونحوه، نحو: ما أشد انطلاق خالد! وأشدد بانطلاقه! ما أصعب كون الدواء مراً! ما أشد خضرة الزرع! فـ(ما) مبتدأ و(أشد) فعل ماضٍ

والفاعل ضمير مستتر يعود على (ما)، كما تقدم، (انطلاق) مفعول به و(خالد) مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ و(أشدد) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، أو فعل أمر، (بانطلاقه): الباء حرف جر زائدة و(انطلاق) فاعل، أو الفاعل ضمير مستتر على ما تقدم في إعراب الصيغة.

٢ ـ إن كان الفعل مبنيّاً للمجهول أو منفيّاً فإنه يتوصل إلى التعجب منه بالواسطة المذكورة، ويؤتى بمصدر الفعل مؤولاً، نحو: ما أحسن أن يبذل المال في الخير! ما أضرَّ ألا يصدق البائع! فـ(أن يبذل) في تأويل مصدر مفعول لـ(أحسن) و(ألا يصدق) في تأويل مصدر منفي بـ(لا) مفعول (أضر) والتقدير: ما أضر عدم صدق البائع.

٣ ـ لا يتعجب من الفعل الجامد ولا من الذي لا يتفاوت معناه مطلقاً لا بواسطة ولا مباشرة؛ لأن الجامد لا مصدر له، والذي لا يتفاوت معناه ليس قابلاً للتفاضل، فلا يتحقق معنى التعجب.

وهذا معنى **قوله**: **(وأشدد أو أشد أو شبههما... إلخ)** أي: أن صيغة (أشدد) وصيغة (أشدَّ) أو شبههما، مثل: أكبر وأكثر وأعظم، تخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها مباشرة من الفعل الذي عدم بعض الشروط، ثم بيَّن أن مصدر الفعل العادم للشروط ينصب بعد الصيغة الجديدة على أنه مفعول به، بعد ما كان على وزن (أفْعَلَ)، ويجر بالباء بعد ما كان على وزن (**أفْعِل**).

وقوله: **(وأَشْدِدَ اوْأَشَدَّ)** يقرأ بنقل حركة همزة (أو) إلى الدال قبلها محافظة على وزن الشعر.

وقوله: (بعدُ) ظرف مبني على الضم؛ أي: بعد الصيغة الجديدة التي جئنا بها.

* * *

٤٨٢ ـ وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ولَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

لا يقاس على ما خالف القاعدة

أي: إذا جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط

فهو محكوم عليه بالندور (أي: القلة القليلة جدّاً) ولا يقاس على ما نقل عن العرب؛ كقولهم: ما أخصره! من (اختُصر) فبنوا أفعل مباشرة من فعل زائد على ثلاثة أحرف، وهو ـ أيضاً ـ مبني للمجهول، وكقولهم: ما أحمقه! فبنوه من فعلٍ الوصفُ منه على أفعل، نحو: حمِق فهو أحمق.

* * *

تأخير معمول فعل التعجب ووجوب وصله بعامله

٤٨٣ ـ وَفِعْلُ هٰذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
٤٨٤ ـ وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

تقدم أن فعلي التعجب جامدان، وقد ترتب على ذلك حكمان:

الأول: أن المعمول في هذا الباب لا يجوز أن يتقدم على الفعل، والمراد بالمعمول: المتعجب منه، وهو المنصوب بعد (أفْعَل)، والمجرور بعد (أفْعِل)، فلا تقول: الربيعَ ما أجمل، تريد: ما أجمل الربيعَ!، ولا بالربيع أجْمِل، تريد: أجمل بالربيع!

الثاني: أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل، فلا تقول: ما أحسن الكتاب معطيك، تريد: ما أحسن معطيك الكتَاب! لأن هذا الفاصل أجنبي من فعل التعجب؛ لأنه ليس معمولاً له، بل هو معمول لمفعوله.

ويجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور ـ على القول الراجح ـ بشرط أن يكون متعلقاً بفعل التعجب، لوروده عن العرب، ولأنه يتوسع فيهما، فمن شواهده مع (أفْعَل) قول عمرو بن معدي كرب: لله در بني سُليم ما أحسن في الهيجاء لقاءَها، وأكثر في اللَّزْبَات[1] عطاءَها، وأثبت في المكرمات بقاءَها! فوقع الفصل بالجار والمجرور في ثلاثة مواضع، وهو متعلق بفعل التعجب.

---

(١) اللزبات: بفتح اللام وسكون المعجمة: جمع لَزْبة، وهي الشدة والقحط.

ومن شواهده مع (أفعل به) قول الشاعر:

وقال نبيُّ المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المُقَدَّما

فقد فصل الشاعر بالجار والمجرور (إلينا) بين فعل التعجب الذي هو (أحبب) وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدمَا، والألف للإطلاق.

فإن كان الظرف والجار والمجرور متعلقاً بمعمول فعل التعجب لم يصح الفصل به، فلا تقول: ما أحسن عند الغضب الحلم، تريد: ما أحسن الحلم عند الغضب.

وهذا معنى **قوله: (وفعل هذا الباب لن يقدما معموله... إلخ)** أي: إن معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله، والزم وصل المعمول بفعله، بحيث لا يفصل بينهما فاصل.

ثم أشار إلى أن الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور مستعمل في كلام العرب نثراً وشعراً، مما يدل على جوازه، والخلاف بين النحاة في حكم القياس عليه ثابت، والصحيح جواز القياس عليه، كما تقدم.

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

نعم وبئس فعلان جامدان

٤٨٥ ـ فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
٤٨٦ ـ مُقَارِنَي أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا
٤٨٧ ـ وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ

نعم وبئس من الأفعال الدالة على المدح العام والذم العام الذي لا يُقْصَرُ على شيء معين، وكل منهما فعل ماضٍ جامد، ملازم للماضي، لا بد له من فاعل، ولكنهما تجردا من الدلالة على الزمن بعد أن تكونت منهما ومن فاعلهما جملة إنشائية غير طلبية.

أنواع فاعل «نعم وبئس»

وفاعلهما أربعة أنواع:

الأول: أن يكون مقترناً بـ (أل) الجنسية أو العهدية[1]، نحو: نعم الخلقُ الصدقُ، وبئس الخلقُ الكذبُ، قال تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]، فـ(نعم) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح، (المولى) فاعل (نعم) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه أل، نحو: نعم قائدُ المسلمين خالدٌ، وبئس رجلُ القومِ أبو جهل، قال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ١٥١].

(١) (أل) الجنسية هي التي تفيد الاستغراق والشمول ـ كما تقدم في باب «المعرف بـ(أل)» فإذا كانت (أل) هنا للجنس فمعنى هذا أنك مدحت الجنس كله ثم خصصت الصدق ـ كما في المثال ـ بالذكر، فتكون قد مدحته مرتين. وقيل: هي للجنس مجازاً، فكأنك جعلت الممدوح بمنزلة الجنس كله للمبالغة في المدح، أما إذا كانت للعهد فالمراد العهد الذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم، ثم فسر هذا الفرد ـ بالصدق ـ تفخيماً لقصد المدح.

الثالث: أن يكون مضافاً إلى المضاف لما فيه (أل) نحو: نعم حافظُ كتابِ الله، وبئس مهملُ أوامرِ القرآن، وهذا لم يذكره ابن مالك.

الرابع: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً، وبعده نكرة تفسر ما في هذا الضمير من الإبهام، نحو: نعم صديقاً الكتاب، بئس خُلقاً خلف الوعد، قال تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، فـ(بئس) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) و(بدلاً) تمييز.

وهذا معنى **قوله**: (**فعلان غير متصرفين... إلخ**) أي: أن (**نعم**) و(**بئس**) فعلان جامدان، لا يتصرفان، فليس لهما مضارع ولا أمر، ولا بقية المشتقات.

وهما يرفعان اسمين على الفاعلية، مقترنين بـ(أل)، أو مضافين للمقترن بها، أو ضميراً يفسره (مميّز) أي: تمييز، وقد مثّل للمضاف لما فيه أل، والضمير المستتر.

* * *

اجتماع التمييز والفاعل الظاهر

٤٨٨ ـ وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

تقدم أن فاعل (نعم) قد يكون ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز، نحو: نعم خلقاً الصدق، وعلى هذا فيجوز الجمع بين التمييز والفاعل المضمر، وهذا لا خلاف فيه.

وإنما الخلاف في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، نحو: نعم الصديقُ صديقاً الكتابُ، وفي المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يجوز؛ لأن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، قالوا: وما ورد من ذلك فهو حال مؤكدة، أو ضرورة.

الثاني: أنه يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز، وهذا هو الصحيح، لوروده عن العرب نثراً وشعراً، فمن النثر قول الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب البسوس: (نعم القتيل قتيلاً أصلح بين

بكر وتغلب)، فجمع بين الفاعل الظاهر (القتيل) والتمييز (قتيلاً)، ومن الشعر قول الشاعر:

تزود مثل زاد أبيك فينا   فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً[1]

فجمع بين الفاعل الظاهر، وهو قوله: (الزاد)، والتمييز وهو قوله: (زاداً).

ولا يلزم أن يكون التمييز لرفع الإبهام، فقد يكون للتوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ(شهراً) تمييز مؤكد لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ كقولك: عندي من الرجال عشرون رجلاً وقول أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد   من خير أديان البرية دينا

فـ(ديناً) تمييز مؤكد لما سبقه، ولو حذف لفهم معناه مما بقي من الكلام.

وإذا كانت الشواهد على الجواز كثيرة فلا حاجة إلى التأويل الذي لجأ إليه المانعون.

القول الثالث: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجل فارساً خالد، وإلا فلا، نحو: نعم الصديق صديقاً الكتاب.

* * *

إعراب (ما) الواقعة بعد (نعم)

٤٨٩ ـ وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ   فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

تقع (ما) بعد (نعم) و(بئس) فتقول: (نعم ما) أو (نعمّا)، بالإدغام وعدمه.

وهي إما أن يقع بعدها جملة، نحو: نعم ما تسعى إليه الكسب

---

(١) القائل هو جرير يمدح عمر بن عبد العزيز رحمه الله، والمراد بالزاد هنا: العيشة الطيبة والسيرة الحميدة، وهو في الأصل الطعام الذي يعد للسفر.
إعرابه: (مثل): مفعول به منصوب. (فينا) متعلق بالفعل قبله، والباقي واضح.

الحلال، قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟﴾ [البقرة: ٩٠] أو يقع بعدها مفرد؛ كقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وقد اختلف في إعراب (ما) على أقوال عديدة، فقال قوم: هي نكرة في محل نصب على التمييز، وما بعدها صفة، والفاعل ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم موصول إن كان بعدها جملة، وتكون هي الصلة، والمخصوص محذوف، وإن كان بعدها مفرد فهي معرفة تامة وهي الفاعل، وما بعدها هو المخصوص، وهذا هو الذي أميل إليه؛ لأنه أقرب إلى المعنى، وأبعد عن التأويل.

وإعراب الآية الأولى: (بئسما) بئس: فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و(ما) اسم موصول فاعل، وجملة (اشتروا) صلة الموصول، (أن يكفروا) في تأول مصدر مبتدأ ـ وهو المخصوص بالذم ـ والجملة قبله خبر.

وإعراب الآية الثانية: (نعما) نعم: فعل ماضٍ لإنشاء المدح، و(ما) المدغمة في (ميم نعم) فاعل، وهي معرفة تامة بمعنى: (الشيء) و(هي) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ مؤخر ـ وهو المخصوص بالمدح ـ والجملة قبله خبره.

* * *

إعراب المخصوص وحكم حذفه

٤٩٠ ـ وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

٤٩١ ـ وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى ... كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

يذكر بعد (نعم) و(بئس) وفاعلهما اسم مرفوع، هو المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته أمران:

الأول: أنه أخص من الفاعل، لا مساوٍ له ولا أعم، ليحصل التفصيل بعد الإجمال، فيكون أوقع في النفس، ولذا وجب تأخيره.

الثاني: أن يصلح لجعله مبتدأ وجعل الفعل والفاعل خبراً عنه.

مثاله: نعم الخلقُ الصدقُ، وبئس الخلقُ الكذبُ، وفي إعرابه أوجه:

الأول: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، وهذا الإعراب أيسر الأعاريب لسلامته من الحذف.

الثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الصدق، وهو الكذب.

الثالث: أنه بدل من الفاعل، بدل كل من كل، وهذا ذكره الأشموني عن ابن كيسان[1]، وهو وجيه جدّاً لا يقوم على حذف ولا على تقديم ولا تأخير، كما في الوجهين قبله.

ويجوز حذف المخصوص إذا تقدم في الكلام ما يدل عليه بعد حذفه ويغني عن ذكره متأخراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي: نعم العبد أيوب، فحذف المخصوص بالمدح ـ وهو أيوب لدلالة ما قبله عليه.

وهذا معنى **قوله**: (**ويذكر المخصوص بعدُ مبتدا... إلخ**) أي: يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد الفاعل ـ ويعرب مبتدأ، أو خبراً لمبتدأ محذوف واجب الحذف.

ثم ذكر أنه إن تقدم في الكلام ما يشعر بالمخصوص ويدل عليه، كفى عن ذكره، ثم ذكر المثال: العلم نعم المقتنى والمقتفى، فالمخصوص قد تقدم، فصار في الظاهر هو المُشْعِرُ، والأصل: نعم المقتفى العلم، فأغنى عن ذكر المخصوص مرة أخرى، منعاً للتكرار الذي لا فائدة منه هنا، و(**المقتنى**) أي: المكتسب الذي يحرص الناس على ادخاره والاحتفاظ به و(**المقتفى**) أي: المتبع الذي تراعى أحكامه.

* * *

ما يجري مجرى «نعم وبئس» في إفادة المدح والذم

٤٩٢ ـ وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلَا ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلَا

لما فرغ ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ من أحكام (نعم ـ بئس) شرع في بيان ما جرى مجراهما.

---

(١) «شرح الأشموني» ومعه حاشية الصبان (٣/ ٣٧).

فيستعمل في الذم (ساء) استعمال (بئس) وتأخذ أحكامها، نحو: ساء الرجل أبو جهل، قال تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧]، فـ(ساء) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو)، (مثلاً) تمييز منصوب، وهو مفسر لفاعل (ساء)، (القوم) مبتدأ مؤخر، وهو المخصوص بالذم، والجملة قبله خبر مقدم، (الذين) نعت لـ(القوم).

ومما يجري مجرى (نعم وبئس) في الدلالة على المدح والذم كل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه، فيجوز استعماله على وزن (فَعُل) بضم العين، إما بالأصالة، مثل: شرُف وكرُم وحَسُن، أو بالتحويل، كفهِم وجَهِل وَبَرَعَ فيصير: فَهُم وجَهُل وبرُع(١).

تقول: شَرُف الرجلُ خالدٌ، ولَؤُم رجلاً عصامٌ، قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]، فـ(كبُر) فعل ماضٍ لإنشاء الذم، و(التاء) للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هي) يفسره التمييز، (كلمة) تمييز منصوب.

وهو بهذه الصياغة يأخذ أحكام (نعم وبئس) من الجمود، فلا مضارع له، ولا أمر، ولا غيرها من المشتقات، كما يأخذ الأحكام المتقدمة للفاعل، والمخصوص، مع الانفراد في بعض الأحكام، ومنها:

١ ـ أن هذا النوع من الأفعال يفيد المدح الخاص به، والذم الخاص، مع المعنى الأصلي للفعل، والإشعار بالتعجب، ففي مثل: عَدَل الحاكم، تقول: عَدُل الحاكم، فيفيد هذا التركيب الجديد المعنى

---

(١) يرى بعض النحاة أنه لا يجوز تحويل هذه الأفعال وما شابهها إلى (فَعُل) بضم العين لأن هذا التحويل غير مسموع. والحق الجواز لوروده عن بعض القبائل العربية على ما نقله الخضري في حاشيته (٢/ ٤٥) عن السيوطي. وقد مثل ابن مالك بهذه الأفعال في شرحه على «الكافية» (٢/ ١١١٥)؛ وابنه في شرحه على «الألفية» ص(٤٧٤).

اللغوي للفعل ومدح الحاكم بالعدل فقط، مع التعجب، وإعرابه: (عَدُل): فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح الخاص، (الحاكم) فاعل مرفوع بالضمة.

٢ ـ صحة وقوع فاعل هذا الفعل خالياً من (أل) ومما يشترط في فاعل (نعم)، فتقول: عَدُل عمر، شَرُف خالد، قال تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فـ(حسن) فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح (أولئك) أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل، والكاف حرف خطاب (رفيقاً) تمييز منصوب.

وهذا معنى **قوله**: (**واجعل كبئس ساء... إلخ**) أي: اجعل (ساء)، مثل: (بئس) في معناها وأحكامها، (**واجعل فَعُلا**) من كل فعل ثلاثي، مثل: (**نعم**) في معناها وأحكامها من غير تقييد بحكم دون آخر، وليس غرضه (نعم) وحدها وإنما مثلها: (بئس)، والحق أن بينهما فروقاً، أشرنا إلى بعضها، والألف في **قوله**: (**فَعُلا**) للوزن، ومعنى: (**مسجلا**) أي: مطلقاً عن التقييد.

* * *

استعمال «حبذا ولا حبذا» وأحكامهما

٤٩٣ ـ وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا ... وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ لَا حَبَّذَا

٤٩٤ ـ وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ أَيّاً كَانَ لَا ... تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

٤٩٥ ـ وَمَا سِوَى ذَا ارْفَعْ بِحَبَّ أَوْ فَجُرّْ ... بِالْبَا وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

مما يجري مجرى (نعم) و(بئس) في إفادة المدح والذم (حبذا) وهي للمدح العام، مع الإشعار بالحب والقرب من القلب، و(لا حبذا) وهي للذم العام، تقول: حبذا المحدث البخاري، لا حبذا الرجل أبو لهب.

وإعرابه: حَبّ، فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح، (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل، (المحدث) هو المخصوص بالمدح، ويعرب مبتدأ، والجملة قبله خبر، أو خبر لمبتدأ محذوف،

على ما تقدم في إعرابه المخصوص، إلا البدل فلا يصح هنا، ومثل هذا يقال في إعراب الصيغة الثانية، مع إعراب (لا) نافية.

وهذا المخصوص له حكمان:

الأول: أنه لا يصح تقدمه على الفاعل (ذا)، فلا تقول: حَبَّ خالد ذا، تريد: حبذا خالد.

الثاني: أن الفاعل (ذا) يلزم الإفراد والتذكير مهما كان أمر المخصوص من الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث، تقول: حبذا الطبيب محمد، وحبذا الطبيبة فاطمة، حبذا الطبيبان المحمدان، حبذا الطبيبتان الفاطمتان، حبذا الطبيبون أو الأطباء المحمدون، حبذا الطبيبات الفاطمات.

وذلك لأن هذه الصيغة أشبهت المثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تغير مطلقاً، ولا تخالف اللفظ الذي ورد عن العرب، مهما تعددت مواطن استعماله، فكذا ما أشبهها.

واعلم أن (حبّ) لها حالتان:

الأولى: أن يكون الفاعل هو كلمة (ذا)، وهذا هو الغالب، فيجب أمران:

الأول: فتح الحاء في (حَبَّ).

الثاني: أن يبقى الفاعل (ذا) على صورة الإفراد والتذكير، كما تقدم.

الحالة الثانية: أن يكون الفاعل اسماً آخر غير كلمة (ذا)، فيجوز رفعه على الفاعلية بكلمة (حَبَّ)، ويجوز جره بالباء الزائدة، تقول: حَبَّ الطبري مفسراً، أو حُبّ بالطبري مفسّراً.

وأصل (حَبّ) حَبُبَ، ثم أدغمت الباء في الباء، فصارت (حَبَّ) فهي من باب (فَعُل) المتقدم.

وأما حركة الحاء في هذه الحالة فيجوز ضمها وفتحها، فتقول: حَبَّ أهلُ الصدق، وحُبَّ أهلُ الصدق.

وهذا معنى **قوله**: (**ومثل نعم حبذا... إلخ**) أي: **مثل**: (نعم) مع فاعلها في إنشاء المدح جملة (حبذا) وهي جملة فعلية، الفاعل (ذا) وعند إرادة الذم تزيد (لا) النافية، فتقول: (لا حبذا).

ثم ذكر أن المخصوص له حكمان **فقال**: (**وأَوْلِ ذا المخصوص..**) أي: أوقع المخصوص بعد كلمة (ذا) (**أياً كان**) يعني: مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، (**لا تعدل بذا**) لا تمل بلفظ (ذا) إلى غيره، بل الزم إفراده وتذكيره (**فهو يضاهي المثلا**) تعليل للحكمين المذكورين.

ثم ذكر أن الفاعل إذا كان غير كلمة (ذا) فإنه يجوز رفعه وجره، وأما حركة الحاء من (حَبَّ) فقد كثر ضمها، ويفهم منه أنه إذا كان الفاعل (ذا) امتنع الضم ووجب الفتح.

وقوله: (فَجُرْ) الفاء زائدة، أو في جواب شرط مقدر؛ أي: إن شئت فجر؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله، والله أعلم.

أفْعَلُ التَّفْضِيلِ

ما يصاغ منه أفعل التفضيل
تعريفه

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ   أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِيْ
٤٩٧ ـ وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ   لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

أفعل التفضيل من الأسماء العاملة عمل الفعل، وهو: اسم مشتق على وزن (أفعل)[1] يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها.

نحو: العلم أفضل من المال، والذي زاد يسمى (المفضَّل) والآخر يسمى (المفضَّل عليه) أو (المفضول)، ويدل أفعل التفضيل في أغلب صوره على الاستمرار والدوام.

ويصاغ أفعل التفضيل على وزن (أفعل) من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه، بشرط أن يكون هذا الفعل من الأفعال التي يجوز التعجب منها مباشرة، وهي الأفعال الجامعةُ الشروط المذكورة في باب التعجب، وهي:

١ ـ أن يكون ثلاثيّاً.

٢ ـ متصرفاً.

---

(١) قد ورد حذف الهمزة في هذا الباب من كلمتي (خير وشر) نحو: الصلاة خير من النوم، ونحو: البطالة شر من المرض، وعللوا لذلك بكثرة الاستعمال.
وقد ورد إثباتها في الحديث الصحيح: «**إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ثم ينشر سرها**» أخرجه مسلم.
وقولهم: إن الهمزة حذفت لكثرة الاستعمال، دعوى لا دليل عليها، فإن اللفظين يفيدان التفضيل بمادتهما بدون الهمزة، فلا يلزم أن يكونا على وزن (أفعل).
وقد أشار ابن مالك إلى هذا في «شرح الكافية» (٢/ ١١٢٧) حيث قال: (ولا يكادون يستعملون الأصل).

٣ ـ قابلاً للمفاضلة.
٤ ـ تامّاً.
٥ ـ مثبتاً.
٦ ـ ليس الوصف منه على أفعل.
٧ ـ مبنيّاً للمعلوم، وتقدم بيانها.

وما امتنع بناء فعل التعجب منه امتنع بناء أفعل التفضيل منه، على ما تقدم في باب التعجب.

وإذا تخلف شرط من الشروط فإنه يتوصل إلى التفضيل منه بالواسطة وهي (أشد) ونحوها: تقول: بَحْثُ خالد أشدُّ اختصاراً من بحث محمد، والاسم المنصوب بعد الواسطة يعرب تمييزاً.

وهذا معنى **قوله**: (**صغ من مصوغ منه للتعجب... إلخ**) أي: صغ (**أفعل**) للدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب وامنع هنا الصياغة من مصدر الفعل الذي منع الصوغ منه هناك، ولذا قال: (**وأبَ اللَّذْ أُبي**) أي: امنع هنا الذي منع هناك.

ثم ذكر أن ما يتوصل به إلى التعجب من فعل فاقد للشروط يتوصل به إلى التفضيل عند وجود مانع يمنع من التفضيل مباشرة.

* * *

أحوال اسم التفضيل

٤٩٨ ـ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا ... تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا
٤٩٩ ـ وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأنْ يُوَحَّدَا
٥٠٠ ـ وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ
٥٠١ ـ هذَا إذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإنْ ... لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

أفعل التفضيل له ثلاثة حالات:

الأولى: أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة، وله حكمان:

١ ـ أن يؤتى بعده بالمفضل عليه مجروراً بـ(مِنْ) لفظاً أو تقديراً، نحو: المنافق أخطر من العدو الظاهر، قال تعالى: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ

﴿ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ويجوز الفصل بين «أفعل» وبين «مِنْ» بمعمول «أفعل»؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ۝٤﴾ [الضحى: ٤][1].

وقد تحذف (من) مع المفضل عليه، بشرط وجود دليل يدل عليهما، وأكثر مواضع حذفهما حين يكون أفعل التفضيل خبراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۝١٧﴾ [الأعلى: ١٧] أي: من الحياة الدنيا، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أي: أعز نفراً منك.

ويقل الحذف إذا كان غير خبر؛ كقول الشاعر:

دنوتِ وقد خِلناكِ كالبدر أجملا   فظل فؤادي في هواك مُضَلَّلا[2]

فحذف (من) الجارة للمفضل عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: دنوت أجمل من البدر والحال أنا قد خلناك؛ أي: ظنناك كالبدر.

٢ ـ أن أفعل المجرد يلزم الإفراد والتذكير؛ كقولك: محمد أشجع من خالد، والمحمدان أشجع من خالد، والمحمدون أشجع من خالد وهند أشجع من خالد، والهندان أشجع من خالد، والهندات أشجع من خالد، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨] فجاء اسم التفضيل (أحبّ) مفرداً مع الاثنين، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾ [التوبة: ٢٤] فجاء اسم التفضيل مفرداً مع الجماعة.

---

(١) يجوز الفصل بغير ذلك، كما في شروح الألفية.

(٢) إعرابه: دنوت: فعل وفاعل. (وقد) الواو للحال، وقد حرف تحقيق (خلناك) فعل ماضٍ وفاعله، والكاف مفعول أول (كالبدر) مفعول ثانٍ والجملة في محل نصب حال من التاء دنوت، (أجملا) حال ثانية، (فظل) الفاء عاطفة، وظل: فعل ماضٍ ناقص، (فؤادي) اسمها، والياء مضاف إليه (مضللاً) خبرها، والجار والمجرور (في هواك) متعلق به.

الحالة الثانية: من أحوال اسم التفضيل: أن يكون مضافاً، وله صورتان:

الأولى: أن يكون مضافاً لنكرة، فيجب له حكمان:

١ ـ إفراده وتذكيره؛ كالمجرد.

٢ ـ وجوب مطابقة المضاف إليه النكرة للموصوف بأفعل التفضيل، تقول: المصلح أفضل رجل، المصلحان أفضل رجلين، المصلحون أفضل رجال، المصلحة أفضل امرأة، المصلحتان أفضل امرأتين، المصلحات أفضل نساء.

الصورة الثانية: أن يكون مضافاً لمعرفة، وهو نوعان:

الأول: أن يكون الغرض من أفعل التفضيل باقياً، فتجوز فيه من ناحية التذكير والإفراد وفروعهما: المطابقة وعدمها، تقول: عمر أعدل الأمراء، العمران أعدلا الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدلو الأمراء، فاطمة فضلى النساء، الفاطمتان فضليا النساء، الفاطمات فضليات النساء.

وتقول في عدم المطابقة: عمر أعدل الأمراء، العمران أعدل الأمراء، الخلفاء الراشدون أعدل الأمراء، فاطمة فضلى النساء، الفاطمتان فضلى النساء، الفاطمات فضلى النساء.

وقد وردت المطابقة وعدمها في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] فجاء أفعل التفضيل غير مطابق لموصوفه (هم)، ولو طابق لقال: (أحرصي) بجمع المذكر السالم و(هم) مفعول أول لـ(تجد) و(أحرص) مفعول ثانٍ.

وجاء مطابقاً في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، فـ(أكابر) مضاف إلى (مجرميها) وهو مفعول أول لـ(جعل) التي بمعنى (صيّر)، والمفعول الثاني هو الجار والمجرور (في كل قرية) ـ على أحد الأعاريب ـ وقد جاء أفعل التفضيل المضاف

إلى معرفة مطابقاً لموصوفه المقدر؛ أي: قوماً أكابر، ولو لم يطابق لقيل: أكبر مجرميها.

النوع الثاني من أنواع أفعل المضاف لمعرفة ألا يقصد التفضيل [أي: لا يريد المتكلم المفاضلة بين شيئين وزيادة أحدهما على الآخر، بل يكون أفعل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة][١]. وفي هذا النوع تجب مطابقة (أفعل) لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

مثال ذلك أن يقول شخص: هذا أفضل القضاة عندنا، يقوله في مكان لا يوجد فيه قاضٍ آخر، وفي غير المفرد يقول: هذان أفضلا القضاة، وهؤلاء أفضلو القضاة...

الحالة الثالثة من أحوال أفعل التفضيل: أن يكون مقترناً بأل، وله حكمان:

الأول: لزوم مطابقته لموصوفه في الإفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: عدم مجيء (من) الجارة للمفضل عليه؛ لأن المفضل عليه غير مذكور في هذه الحالة، تقول: الولد الأكبر ذكي، والدار الكبرى جميلة، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وما ورد من مجيء (من) جارة للمفضل عليه فهو إما لغة لبعض العرب، أو محكوم عليه بالشذوذ، ولا داعي للتكلف في تخريجه، وذلك مثل قول الأعشى:

ولستَ بالأكثرِ منهم حصىً … وإنما العزةُ للكاثرِ[٢]

---

(١) يخرج أفعل التفضيل عن بابه ويكون بمعنى الوصف، وقد ورد لذلك أمثلة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. راجع: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (٢/ ٤/ ١٨٧).

(٢) الأكثر حصى: كناية عن كثرة الأعوان والأنصار، (العزة) القوة والغلبة (للكاثر) الغالب في الكثرة.

=

فأتى الشاعر بـ(من) الجارة للمفضل عليه، مع (أل) الداخلة على اسم التفضيل.

وإلى هذه الأحوال الثلاث أشار **بقوله**: **(وأفعل التفضيل صله أبداً... إلخ)** أي: إذا كان أفعل التفضيل مجرداً من أل والإضافة فلا بد من اقترانه بـ(مِنْ) لفظاً أو تقديراً. وهذا هو الحكم الأول للمجرد، وظاهر قوله: (صله أبداً. . بمن) أنه لا يُفصل بين «أفعل» وبين «من» وليس على إطلاقه، بل يجوز كما تقدم.

وفي البيت الثاني ذكر حكم المضاف إلى نكرة، والحكم الثاني للمجرد وهو لزوم تذكيره وتوحيده أي: إفراده. وفي البيت الثالث ذكر حكم المقترن بـ(أل) وأنه يطابق موصوفه. ثم ذكر أن ما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأي ومعرفة بلغة العرب، ثم بيَّن في البيت الأخير أن جواز الوجهين مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى (من) وذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التفضيل، والمراد: المعنى الحاصل معها، وهو التفضيل؛ لأن التفضيل ليس معناها وإنما هو مستفاد من (أفعل). وأما إذا لم يقصد به التفضيل، **(فهو)** أي: اسم التفضيل **(طبق ما به قرن)** أي: لا بد من مطابقته لما هو له؛ أي: لموصوفه.

* * *

حكم تقديم المفضل عليه على (أفعل)

٥٠٢ ـ وَإنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا

٥٠٣ ـ كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى ... إخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا

تقدم أن (أفعل) التفضيل إذا كان مجرداً جيء بعده بـ(من) جارة للمفضل عليه، نحو: الوحدة أفضل من جليس السوء، والأصل أنه لا

= إعرابه: (لستَ) ليس: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب اسمه، (بالأكثر) الباء حرف جر زائد، والأكثر: خبر ليس مجرور لفظاً منصوب محلاً (منهم) متعلق بالأكثر، (حصى) تمييز.

يجوز تقديم (من) ومجرورها على (أفعل)، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافاً إلى اسم استفهام، فيجب تقديم (من) ومجرورها على عاملهما، وهو (أفعل) التفضيل، دون تقديمهما على الجملة كلها، تقول: أنت ممن أفضل؟ والأصل: أنت أفضل ممن؟ وتقول: أنت من غلام أيِّهم أفضل؟ والأصل: أنت أفضل من غلام أيِّهم؟.

ولا يجوز التقديم في غير حالتي الاستفهام المذكورتين، إلا للضرورة الشعرية؛ كقول الشاعر:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت　　　جنى النحل بل ما زودت منه أطيب[1]

فقدم الجار والمجرور المتعلقين بـ(أفعل) التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام، وهذا خاص بضرورة الشعر، والأصل: بل ما زودت أطيب منه.

وهذا معنى **قوله**: **(وإن تكن بتلو مِنْ مستفهما... إلخ)** أي: وإن تكن مستفهماً بالاسم التالي لـ(مِنْ) وهو مجرورها، فقدمهما وجوباً في كل الحالات. ثم ذكر المثال: (ممن أنت خير) وقد اعتُرِضَ عليه فيه؛ لأنه قدم من ومجرورها على الجملة كلها، وهذا غير صحيح؛ لأن الاستفهام له الصدارة بالنسبة للعامل فيه. وهو (أفعل) هنا، لا مطلقاً. ثم إنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل (خير) والمعمول (ممن) بأجنبي (أنت)؛ لأنه مبتدأ، وهو ليس من معمولات الخبر، فالصواب أن يقول: أنت ممن خير؟. ثم ذكر أن التقديم نادر في حالة الإخبار؛ أي: في حالة الكلام الخبري لا الإنشائي؛ لأن الاستفهام من قبيل الإنشاء، فما عداه نادر.

(١) جنى النحل: ما يجنى منه، وهو العسل، وكني بذلك عن حسن اللقاء وطيب الاستقبال.
إعرابه: (أهلاً وسهلاً) منصوبان بفعل محذوف، والأصل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين؛ أي: أتيتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً، (بل) حرف للإضراب الإبطالي، (ما) اسم موصول مبتدأ، وجملة (زودت) صلة (أطيب) خبر المبتدأ.

رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا
٥٠٥ ـ كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

اسم التفضيل أحد المشتقات العاملة عمل الفعل، فيصح أن يتعلق به الظرف والجار والمجرور، نحو: هذا الخطيب أفصح في القول، فالجار والمجرور (في القول) متعلق بأفعل التفضيل (أفصح).

وأما عمله:

١ ـ فهو لا ينصب المفعول به مطلقاً، سواء كان اسماً ظاهراً أم ضميراً، بل يصل إلى مفعوله باللام، نحو: خالد أبذل للمعروف، وأسرع للنجدة، أو بالباء، نحو: علي أعرف بالنحو وأجهل بالفقه.

٢ ـ وأما الجر فإن اسم التفضيل يجر المفضول إذا كان مضافاً إليه، نكرةً كان أم معرفةً ـ كما تقدم في حالات اسم التفضيل ـ.

٣ ـ وأما عمله الرفع فإنه يرفع الضمير المستتر باتفاق، نحو: العفة أكرم من الابتذال، فـ(العفة) مبتدأ (أكرم) خبر المبتدأ، والفاعل ضمير مستتر، تقديره: هي، (من الابتذال) جار ومجرور متعلق بـ(أكرم).

ولا يرفع الاسم الظاهر قياساً إلا إذا صح أن يقع في موضعه فعل بمعناه، وهذا مطرد في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه، ويكون مرفوعه أجنبيّاً، مفضلاً على نفسه باعتبارين.

مثال تقدم النفي: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد. وهذا المثال يتردد في كتب النحو، وبه عرفت مسألة رفع اسم التفضيل الاسمَ الظاهرَ بمسألة الكحل.

ففي المثال يصح وقوع الفعل موقع اسم التفضيل، فيقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد. وقد تقدم في المثال نفي بـ(ما)، ومرفوع اسم التفضيل وهو (الكحل) أجنبي لم يتصل بضمير يعود على الموصوف.

وقولنا: مفضلاً على نفسه باعتبارين؛ أي: إن هذا المرفوع

الأجنبي مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، فالكحل في عين زيد أحسن من الكحل نفسه في عين غيره من الرجال.

فـ(أحسن) نعت لـ(رجل) و(الكحل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع.

ومثال النهي: لا يكن غيرك أقربَ إليه الخيرُ منه إليك، فـ(أقرب) خبر (يكن) منصوب (الخير) فاعل لاسم التفضيل.

ومثل ذلك ما ورد في مسند الإمام أحمد وغيره من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: **«ما من أيام أحبَّ إلى الله** عز وجل **العملُ فيهن من هذه الأيام»**، قيل: ولا الجهاد في سبيل الله، قال: **«ولا الجهاد في سبيل الله، إلا من خرج بنفسه وماله ثم لم يرجع حتى تُهراق مُهْجَتُهُ دمه..»**(١).

فـ(أحبَّ) أفعل تفضيل، وهو خبر (ما) و(العمل) فاعل لاسم التفضيل مرفوع بالضمة.

وهذا معنى **قوله**: (**ورفعه الظاهر نزر... إلخ**) أي: إن رفع (أفعل) التفضيل للاسم الظاهر (نزر) أي: قليل فلا يصح القياس عليه، لكن متى (**عاقب فعلاً**) أي: **عاقب** أفعل التفضيل **فعلاً**، بأن جاء بمعناه، وصحَّ أن يحل محلَّه، فإن رفعه الظاهر في هذه الصورة ثبت نقله كثيراً عن العرب ثم ذكر المثال: لن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق، فـ(**الفضل**) فاعل لأفعل التفضيل.

---

(١) انظر: «المسند» (١١/ ٥٠، ٥١) وأما الحديث المشهور في كتب النحاة (ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) فلم أقف عليه، ولم يثبت عنه ﷺ في فضل صيام العشر حديث، فيما أعلم، والله أعلم.

التوابع

١ ـ النَّعْتُ

تعريف التابع وأنواعه

٥٠٦ ـ يَتْبَعُ فِي الإعْرَابِ الاسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

التوابع: جمع تابع، وهو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً.

والمراد بقولنا: ما قبله، المتبوع، والمراد بقولنا: (مطلقاً) أي: في جميع حالات الإعراب، الرفع والنصب والجر، نحو: جاء الرجلُ المهذبُ، رأيت الرجلَ المهذبَ، سلمت على الرجلِ المهذبِ، فلفظ (المهذب) تابع لكلمة (الرجل) في الأوجه الثلاثة.

ويخرج بقولنا: مطلقاً، خبر المبتدأ، وحال الاسم المنصوب، نحو: الدنيا متاع، لا تشرب الماء كدراً؛ لأنهما لا يشاركان ما قبلهما في إعرابه مطلقاً، بل في بعض أحواله.

وهذا معنى **قوله**: (يتبع في الإعراب الاسماء الأول... إلخ) أي: إن هذه الأربعة تتبع في إعرابها (الأسماء الأول) أي: الأسماء التي سبقتها وتقدمت عليها، والتوابع هي: النعت والتوكيد والعطف بنوعيه ـ عطف البيان والنسق ـ والبدل، وخصَّ الأسماء بالذكر؛ لأنها الأصل. ويتصور فيها جميع التوابع، كما سيأتي إن شاء الله.

ودلّ **قوله**: (الأُول) على أن المتبوع لا يجوز أن يتأخر عن تابعه بحيث يتقدم التابع، وهذا هو المشهور[(١)].

* * *

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٣/ ٥٧).

تعريف النعت وأنواعه

٥٠٧ ـ فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ   بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

النعت: هو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، أو من صفات ما تعلق به.

فـ(التابع) جنس يشمل التوابع كلها، وقولنا: (المكمل. .) قيد لإخراج بقية التوابع؛ لأنه ليس شيء منها يدل على صفة المتبوع أو صفة ما تعلق به، ولهذا وجب في النعت أن يكون مشتقاً، ليدل على المعنى وعلى صاحبه.

وقد دل التعريف على أن النعت نوعان:

١ ـ حقيقي، وهو ما دل على صفة في اسم قبله، نحو: أقمت في المنزل الفسيح، فـ(الفسيح) نعت حقيقي؛ لأنه دل على صفة في الاسم الذي قبله، وهو (المنزل) لأن المتصف بالفساحة حقيقة هو المنزل وعلامته: أن يشتمل النعت على ضمير مستتر، يعود على ذلك المنعوت.

٢ ـ نعت سببي: وهو ما دل على صفة في اسم له ارتباط بالمتبوع، نحو: أقمت في المنزل الفسيح فناؤه، فـ(الفسيح) نعت، ولكنه ليس نعتاً للمتبوع (المنزل) إذ الفساحة ـ هنا ـ ليست صفة للمنزل، وإنما هي صفة لاسم له تعلق بالمتبوع وهو (فناؤه)، فـ(الفسيح) نعت مجرور بالكسرة، (فناؤه) فاعل للوصف، مرفوع بالضمة، والهاء مضاف إليه وعلامته: أن يأتي بعد النعت اسم ظاهر مرفوع بالنعت، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت.

أغراض النعت

والنعت يأتي لأغراض أشهرها:

١ ـ الإيضاح إن كان المتبوع معرفة، والمراد به: إزالة الاشتراك اللفظي فيها، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها، نحو: حضر خالد التاجر.

٢ ـ التخصيص: إن كان المتبوع نكرة، والمراد به: تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة، وتضييق عدد ما تشمله، نحو: جاء رجل واعظ.

٣ ـ مجرد المدح، نحو: رضي الله عن عمرَ بنِ الخطابِ الشاملِ عدلُه الرحيمِ قلبُه.

٤ ـ مجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

٥ ـ الترحم ـ أي: إظهار الرحمة والحنان ـ نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين.

٦ ـ التوكيد؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣]، فـ(واحدة) نعت لـ(نفخة) وهو للتوكيد؛ لأن الواحدة تفهم من كلمة (نفخة) لأنها اسم مرة، وقال تعالى: ﴿فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

فقد قرأ حفص عن عاصم بتنوين (كل) فـ(اثنين) نعت مُؤَكِّد، وقرأ الباقون بإضافة (كل)[(١)] ولا شاهد فيها على ذلك.

قال ابن مالك في تعريف النعت: (فالنعت تابع متم ما سبق... إلخ) أي: إن النعت تابع مكمل ما سبق؛ أي: مفيدٌ معنى في المتبوع.

وقوله: (بوسمه) الباء سببية، والوسم بمعنى: العلامة؛ أي: ببيان علامته، وهي صفته.

وقوله: (أو وسم ما به اعتلق) أي: اتصل به بعلاقة. والذي يتصل بالنعت بعلاقة هو: سببيُّه، فالمراد أن النعت يتمم المنعوت الذي سبقه، أو يتمم ما اتصل بالمنعوت.

* * *

٥٠٨ ـ ولْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا ... لِمَا تَلَا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

٥٠٩ ـ وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ ... سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

أحكام النعت

النعت بنوعيه ـ الحقيقي والسببي[(٢)] ـ يتبع منعوته في رفعه ونصبه وجره وفي تعريفه وتنكيره.

---

(١) «التبصرة» ص(٢٢٣).

(٢) وهناك تقسيم آخر للنعت باعتبار إفادته، فهو ثلاثة أقسام: =

أما ما يتعلق بالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن كان النعت حقيقيّاً تبع منعوته فيها، تقول: هذا منزلٌ واسعٌ، سقيت كلباً لاهثاً، اقبلْ النصح من أخٍ مخلصٍ، أكرمت الطالبَ المهذبَ، دخلت مكتبةً واسعةً، هاتان فتاتانِ عاقلتان، عاشرت إخواناً مستقيمين.

وإن كان النعت سببيّاً فهو بمنزلة الفعل الذي يصح أن يحل محله ويكون بمعناه، فيلزم الإفراد، ويراعى في تذكيره وتأنيثه الاسم الذي بعده، تقول: هذا منزل واسعٌ فناؤه، أكرمت الطالبَ المهذبةَ أخلاقُهُ، عاشرت إخواناً مستقيمةً أخلاقُهم، مررت بالرجل الجديدةِ سيارتُه.

وهذا معنى **قوله: (وليعط في التعريف والتنكير... إلخ)** أي: وليعط النعت في التعريف والتنكير ما ثبت للذي تلاه النعت. والذي تلاه النعت هو المنعوت، فالمراد أنه يطابق منعوته في تعريفه وتنكيره، وأما ألقاب الإعراب الثلاثة فتفهم من البيت الأول.

ثم مثل **بقوله: (امرر بقوم كرما)** فـ(كرما) صفة لقوم، وقد قصره للضرورة، وأصله: (كرماءَ)، وقد جاء النعت نكرة؛ لأن المنعوت نكرة.

ثم بيَّن في البيت الذي يليه أن النعت **(لدى التوحيد)** أي: عند الإفراد والتذكير **(أو سواهما)** من فروعهما، حكمه حكم الفعل، **(فاقف ما قفوا)** أي: اتبع ما اتبعه العرب في ذلك.

= ١ ـ نعت مؤسس، وهو الذي يدل على معنى جديد، لا يفهم بغير وجوده، نحو: هذا طالب مهذب، فكلمة (مهذب) نعت أفاد معنى جديداً لا يستفاد إلا من ذكره.

٢ ـ نعت مؤكِّد، وهو الذي يدل على معنى يفهم بدون ذكره، نحو: أمس الماضي لا يعود، وتقدم في أغراض النعت له أمثلة.

٣ ـ نعت موطئ، وهو أن يكون النعت اسماً جامداً غير مقصود لذاته، والمقصود ما بعده، وإنما ذكر ليكون تمهيداً لنعت مشتق بعده يتجه القصد له، نحو: مررت برجل رجلٍ صالح، فكلمة (رجلٍ) الثانية نعت غير مقصود لذاته، وإنما المقصود هو المشتق الذي بعده، ومثله: ألا ماءَ ماءً بارداً، وتقدم في باب (لا) النافية للجنس.

الأشياء التي يُنعت بها

٥١٠ ـ وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالمُنْتَسِبْ
٥١١ ـ وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا
٥١٢ ـ وَامْنَعْ هُنَا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ
٥١٣ ـ وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

الأشياء التي ينعت بها أربعة[1]:

١ ـ الاسم المشتق، وهو ما دل على معنى وصاحبه؛ كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من المشتقات العاملة؛ كـ(قائم وكاتب ومهذب وحسن وأفضل) وغيرها.

٢ ـ المؤول بالمشتق: وهو الاسم الجامد المشبه للمشتق في المعنى؛ كاسم الإشارة، نحو: مررت بخالد هذا؛ أي: الحاضر، قال تعالى: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ﴾ [السجدة: ١٤]، فـ(هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل جر نعت لـ(يوم).

وكذا النعت بـ(ذي) بمعنى: صاحب، نحو: مررت برجل ذي مال؛ أي: صاحب مال، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ۝١٢﴾ [ص: ١٢]، فـ(ذو) نعت لـ(فرعون) مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

وكذا الاسم الجامد الدال على النسب، نحو: مررت برجل تميمي؛ أي: منسوب إلى تميم.

٣ ـ الجملة الاسمية أو الفعلية، ويشترط لوقوعها نعتاً ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون المنعوت بها نكرة محضة، [وهي الخالية من قيد يفيد التخصيص كـ(أل) الجنسية، والإضافة..]، نحو: أقبل طالب

(١) هذا ما ذكره ابن مالك رحمه الله، وإلا فالأشياء التي ينعت بها أكثر من أربعة، وما ذكر هو الأكثر.

يبتسم، فجملة (يبتسم) في محل رفع نعت لـ(طالب)، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] فجملة (ترجعون) في محل نصب صفة لـ(يوماً).

فإن كانت النكرة غير محضة، وهي التي وجد فيها قيد يفيد التخصيص؛ كاشتمالها على (أل) الجنسية جاز إعراب الجملة بعدها نعتاً وجاز حالاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، فجملة (نسلخ) يصح إعرابها نعتاً في محل رفع، مراعاة للناحية المعنوية، والمنعوت هو كلمة (الليل)، ويصح إعرابها حالاً في محل نصب، مراعاة لوجود (أل) الجنسية، التي تجعل مدخولها معرفة في اللفظ، ونكرة في المعنى.

٢ ـ الشرط الثاني أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالمنعوت، والأغلب أن يكون مذكوراً، كما تقدم. وقد يحذف للدلالة عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه.

٣ ـ الشرط الثالث أن تكون الجملة خبرية، كما تقدم. فلا يصح وقوع الإنشائية بنوعيها (الطلبي وغير الطلبي) نعتاً، فلا تقول: جاء مسكين ساعِدْهُ، ولا تقول: هذا كتاب بِعْتُكَهُ، [إذا كنت تريد إنشاء البيع وقت النطق فإن أردت الإخبار عن بيع وقع ومضى صح].

وذلك لأن النعت للإيضاح أو التخصيص ـ كما مضى ـ فلا بد أن يكون حاصلاً من قبل، ليكون معلوماً، بخلاف الجملة الإنشائية فإن مضمونها لا يقع إلا بعد النطق بها، فلا يتم بها إيضاح ولا تخصيص ولا غيرهما من الأغراض المتقدمة.

فإن جاء من كلام العرب جمل إنشائية وقعت نعتاً، لم يصح محاكاتها ولا القياس عليها، لندرتها ومخالفتها الغرض من النعت ويُخرَّج ما ورد منها على إضمار قول، يكون هو النعت، والجملة

الإنشائية معمول القول المضمر، في محل نصب مقول القول؛ كقول الشاعر:

حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختلطْ جاءوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطْ؟[1]

فإن ظاهر هذا البيت أن الجملة الإنشائية (هل رأيت الذئب قط) وقعت نعتاً للنكرة، وليس كذلك، بل هذه الجملة في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لـ(مذقٍ) والتقدير، بمذقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط؟

٤ ـ الرابع مما يقع نعتاً، المصدر، وقد كثر وقوعه نعتاً، ويلزم الإفراد والتذكير، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، تقول: رأيت في المحكمة قاضياً عدلاً وشهوداً صدقاً، وهو مؤول عندهم باسم مشتق؛ أي: رأيت قاضياً عادلاً وشهوداً صادقين، أو على حذف مضاف هو النعت. ثم حذف وحلَّ المصدر محله وأعرب نعتاً مكانه، والتقدير: قاضياً صاحب عدل، وشهوداً أصحاب صدق، أو يبقى المصدر على حاله من باب المبالغة، بجعل الذات نفس المعنى، وبهذا يتضح أن النعت بالمصدر مباشرة من غير تقدير شيء محذوف أبلغ وألطف، لما فيه من جعل المنعوت هو النعت مبالغة.

وأكثر النحويين يرون أن النعت بالمصدر ـ مع كثرته ـ مقصور على السماع، فلا يقاس عليه؛ لأنه على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه، والصحيح أنه يجوز القياس عليه، لكثرة وروده في الكلام الفصيح، لا سيما القرآن الكريم، ولأنه أبلغ في أداء الغرض

---

(١) جنَّ الظلام: أقبل، واختلط: كناية عن انتشاره واتساعه، (مذق) هو اللبن الممزوج بالماء شبهه بالذئب لاتفاق لونهما لأن فيه غبرة وكدرة.

إعرابه: (حتى) ابتدائية (إذا) ظرفية شرطية (جن الظلام) فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (جاءوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب (إذا).

من المشتق ـ كما مضى ـ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨]، فـ(بوراً) نعت، وهو مصدر[١]، كالبوار بمعنى: الهلاك، يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، فالمعنى: وكانوا قوماً هالكين؛ لأن المصدر يؤول باسم الفاعل، وهذا على أحد الوجهين[٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ [الجن: ١]، فـ(عجباً) مصدر وقع نعتاً، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِۦ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: ١٧]، فـ(صعداً) مصدر الفعل الثلاثي (صَعِدَ) من باب (فرح) وقد وقع نعتاً، وقال تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]، فـ(كذب) مصدر وقع نعتاً.

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله: (وانعت بمشتق... إلخ)** أي: انعت بالاسم المشتق؛ **(كصعب وذرب)** وهما من الصفة المشبهة، والذَّرِبُ: بالذال المعجمة، حاد اللسان، أو الحاذق في كل شيء، **(وشبهه)** أي: شبه المشتق؛ كاسم الإشارة؛ كـ(ذا) أو (ذي) بمعنى: صاحب **(والمنتسب)** أي: المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره.

ثم ذكر أن العرب تنعت بالجملة إذا كان المنعوت **(منكراً)** أي: نكرة.

وأفاد **قوله: (فأعطيت ما أعطيته خبراً)** الشرط الثاني، وهو أنه لا بد من رابط. ولما كان ذلك يوهم أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة ولو كانت جملة إنشائية، أزال هذا الإيهام **بقوله: (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب)**، والمقصود الجملة الإنشائية بنوعيها، وإلا فظاهره أن الإنشائية غير الطلبية تقع نعتاً، وهو غير مراد.

ثم بيَّن أنه إن جاء ما ظاهره وقوع الإنشائية نعتاً فهو مخرج على إضمار قول يقع نعتاً، كما تقدم.

---

(١) وقيل: إنه جمع بائر؛ أي: هالك، اسم فاعل من الثلاثي، وعلى هذا فهو مشتق لا مصدر مؤول بالمشتق.

(٢) والوجه الثاني أنه مشتق لا مصدر، وتقدم ذكره.

وفي البيت الأخير ذكر أن العرب نعتوا بالمصدر نعتاً كثيراً في كلامهم، ولم يخرجوه عن صيغته، فالتزموا إفراده وتذكيره.

* * *

حكم النعت إذا تعدد

٥١٤ ـ وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إذَا اخْتَلَف فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لَا إذَا ائْتَلَفْ

٥١٥ ـ وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

٥١٦ ـ وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

٥١٧ ـ وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنا بدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

إذا تعدد النعت فلا يخلو من قسمين:

١ ـ إما أن يتعدد المنعوت.

٢ ـ أو لا يتعدد.

تعدد النعت والمنعوت

فإن تعدد النعت والمنعوت فله حالتان:

الأولى: أن يتحد العامل، فإن اختلف النعت وجب التفريق بين النعوت بالواو، نحو: مررت بطالبين خطيب وشاعر، ومررت برجال شاعر وكاتب وفقيه، وإن اتفق معنى النعت جيء به مثنى أو مجموعاً، نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء.

الثانية: أن يتعدد العامل، فإن اتحد معنى العامل وعمله أتبع النعتُ المنعوتَ في إعرابه مطلقاً: رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: حضر خالد وقدم بكر العاقلان، وحدثت صالحاً وكلمت عليّاً الكريمين، ومررت بعاصمٍ وجزت على محمد الصالحين، ويجوز القطع.

وإن اختلف المعنى أو العمل وجب القطع وامتنع الإتباع. فتقول: جاء خالد ومضى بكر العاقلين أو العاقلان، فـ(العاقلين) مفعول به لفعل محذوف؛ أي: أعني العاقلين، و(العاقلان) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هما العاقلان، وتقول: انطلق محمد وكلمت علياً الكاتبين، أو الكاتبان، وتقول: مررت بصالحٍ وجاوزت خالداً الشاعرين أو الشاعران.

تعدد النعت دون المنعوت

القسم الثاني: أن يتعدد النعت ولا يتعدد المنعوت، فإن كان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتباعها كلها، نحو: مررت بمحمد المفسِّر المحدث الفقيه، إذا كان هذا الموصوف ـ وهو محمد ـ يشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم مفسر محدث، والثاني: محدث فقيه، والثالث: مفسر فقيه.

ف(محمد) المقصود لا يتعين إلا بالنعوت الثلاثة مجتمعة، فيجب حينئذ اتباعها كلها، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد.

وإن كان المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتباع والقطع، نحو: حضر بكر الخطيبُ الشاعرَ ، الكاتبُ ، إذا لم يكن الموصوف يشاركه أحد في هذه الأوصاف.

وإن كان المنعوت معيناً ببعضها دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع، وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان المنعوت نكرة فإنه يجب إتباع النعت الأول لها، لشدة احتياج النكرة إلى التخصيص، وهو لا يتطلب أكثر من نعت واحد، سواء كان المنعوت قد تعين مسماه أم لم يتعين؛ لأن الغرض من نعت النكرة هو تخصيصها لا تعيينها، نحو: جاء طالب خطيبٌ شاعر كاتب، فيجب رفع كلمة (خطيب) إتباعاً للمنعوت: (طالب) لأنه نكرة، ويجوز في كلمتي (شاعر وكاتب) الرفع إتباعاً للمنعوت، أو النصب بتقدير فعل، على ما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: **(ونعت غير واحد... إلخ)** أي: إن النعت المتعدد إذا اختلف في لفظه ومعناه فيجب تفريقه بالعطف إذا كان المنعوت متعدداً، أما إذا **(ائتلف)** أي: اتفق لفظه ومعناه فلا تفرقه.

وقوله: **(فعاطفاً)** حال؛ أي: فرقه حالة كونك عاطفاً؛ أي: مستعملاً في التفريق حرف العطف. ثم ذكر أن نعت معمولي العاملين المتحدين في المعنى والعمل يُتبع للمنعوت في إعرابه.

ومعنى **قوله**: (أتبع) أجز الإتباع، لا أن الإتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع، كما تقدم. وفهم منه أنهما إذا اختلفا لم يجز الإتباع.

وقوله: (أَوَ اتبعْ) رباعي مفتوح الهمزة، لكنها نقلت إلى الواو.

ثم بيَّن أن النعوت إذا كثرت وتعددت لمنعوت احتاج إليهن في تعيين مسماه (أُتبعت) أي: وجب إتباعها لمنعوتها في حركته الإعرابية، وإن كان المنعوت معيناً بدونها كلها فاقطع أو أتبع النعوت كلها، وكذلك إن كان معيناً ببعضها فأتبع أو اقطع هذا الجزء فقط وأتبع ما عداه.

* * *

إعراب النعت المقطوع

٥١٨ ـ وَارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَا

الأصل أن النعت يتبع منعوته في إعرابه، ويجوز ـ لسبب بلاغي[(١)] ـ أن يقطع النعت عن منعوته، فينصب باعتباره مفعولاً به لفعل محذوف، بشرط أن يكون المنعوت مرفوعاً أو مجروراً، أو يرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف إذا كان المنعوت منصوباً أو مجروراً.

فإن كان المنعوت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، وجب حذف المبتدأ في حالة القطع إلى الرفع، وحذف الفعل في حالة القطع إلى النصب؛ ليكون وجوب الحذف دليلاً على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحم؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤] بنصب (حمالة) على القطع، على قراءة عاصم، وقرأ الباقون بالرفع على الإتباع، فـ(امرأته) اسم معطوف على الضمير المستتر في قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ﴾ و﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: أذم، وأما الرفع فـ(حمالة) صفة مرفوعة بالضمة، ومن القطع للرفع قوله

(١) وهو التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا النعت المقطوع، وأنه ذو أهمية بالغة تستدعي مزيداً من الانتباه، ولهذا جعل في جملة جديدة الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترحم... إلخ. ولهذا لا يستعمل القطع مع من يجهله لئلا يحكم على المتكلم بأنه أخطأ في حركة الكلمة.

تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢] فقد قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم (عالمُ) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ـ كما تقدم ـ وقرأ الباقون بالجر على الإتباع.

أما إذا كان النعت مسوقاً لغرض آخر غير ما ذكر فإن عامله ـ الرافع والناصب ـ يجوز حذفه وذكره، نحو: مررت بخالدٍ التاجرُ، بالرفع والنصب، وإن شئت أظهرت، فتقول: هو التاجرُ، أو أعني التاجرَ.

وإذا قطع النعت خرج عن كونه نعتاً، وتكون جملته مستأنفة.

وهذا معنى **قوله**: **(وارفع أو انصب إن قطعت... إلخ)** أي: إن النعت المقطوع يرفع أو ينصب، فالرفع على إضمار مبتدأ خبره النعت المقطوع، والنصب على تقدير عامل محذوف.

وقوله: **(أو انصب)** بكسر الواو للتخلص من التقاء الساكنين.

وقوله: **(لن يظهرا)** إشارة إلى أن حذفهما واجب، وتقدم بيان ذلك.

* * *

٥١٩ ـ وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ حذف النعت أو المنعوت

يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، إذا دل عليه دليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ۝٣٢﴾ [الشورى: ٣٢]، فـ(الجوار) نعت لمنعوت محذوف تقديره: السفن الجواري، وحسَّن حذفه قوله تعالى: ﴿فِى ٱلْبَحْرِ﴾.

وكذلك يجوز حذف النعت إذا دل عليه دليل، لكنه قليل، قال السيوطي: (ويقل حذفُ النعت مع العلم به؛ لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم، فحذفه عكس المقصود..)[1] ومن

(١) «همع الهوامع» (٢/ ١٢٠).

شواهد حذفه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كل سفينة صالحة، ويدل على حذفه قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩] فإنه يفيد أنها قبل هذا خالية من العيب؛ أي: صالحة للانتفاع بها، ولأن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه، وقد قرئ شذوذاً (كل سفينة صالحة) ونُسب ذلك لأُبيّ بن كعب وابن مسعود رضي الله عنهما[(١)].

وهذا معنى **قوله**: **(وما من المنعوت والنعت عقل... إلخ)** أي: ما (عقل) بمعنى: علم بدليل، من النعت أو المنعوت يجوز حذفه، وليست درجة حذفهما متساوية في الكثرة، فإن حذف المنعوت أكثر من حذف النعت.

(١) انظر: «تفسير البحر المحيط» (٦/ ١٤٥) وللفائدة: «البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٣٦).

٢ ـ التّوكِيدُ

التوكيد المعنوي وألفاظه

٥٢٠ ـ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا ... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
٥٢١ ـ وَاجْمَعْهُمَا بأفْعُلٍ إنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِداً تكُنْ مُتَّبِعَا
٥٢٢ ـ وَكُلّاً اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا ... كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلَا
٥٢٣ ـ وَاسْتَعْمَلوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

هذا النوع الثاني من التوابع، وهو التوكيد، والمراد به: المؤكِّد، بكسر الكاف، من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل.

والتوكيد نوعان:

١ ـ معنوي: وهو المراد هنا.

٢ ـ لفظي: وسيأتي إن شاء الله.

تعريف التوكيد المعنوي

فالتوكيد المعنوي: تابع يذكر لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبوع أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

فالأول: يكون بـ(النفس والعين)[1]، نحو: حادثني الأمير نفسه، فلو اقتصرت على المؤكَّد ـ بفتح الكاف ـ لاحتمل أن يكون هناك مضاف محذوف، وأن الذي حادثك وكيله أو أمين سره أو رجل آخر من مساعديه، فإذا ذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال، فـ(نفسه) توكيد معنوي مرفوع، والهاء مضاف إليه.

ويشترط اتصالهما بضمير عائد على المؤكَّد، مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما، ليحصل الربط بين التابع والمتبوع.

---

(١) ذكر الأستاذ محمد عضيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» أنه لم يقع التوكيد بهما في القرآن (٣/٤/٧).

ويجب إفرادهما مع المفرد ـ كما في المثال ـ وأما مع التثنية والجمع فيجمعان جمع تكسير للقلة، على وزن (أفْعُل). وهذا الجمع مع الجماعة واجب، ومع الاثنين أرجح من الإفراد، تقول: جاء المحمدان أنفسُهما وأعينُهما[١]، وجاء المحمدون أنفسُهم وأعينُهم. وجاءت الفاطمات أنفسُهن أو أعينُهن.

أما النوع الثاني من التوكيد المعنوي، فهو ما يراد به رفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم، وله الألفاظ الآتية:

أولاً: كل، وجميع، نحو: قرأت القرآن كلَّه أو جميعَهُ، فلو لم يؤت بكلمةِ (كل) أو (جميع) لكان من المحتمل أن المراد من المقروء هو الأكثر أو الأقل أو النصف، فإذا أردنا رفع هذا الاحتمال، زدنا كلمة (كلَّه)، ولا يؤكد بهما إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المؤكَّد بهما غير مثنى، وهو المفرد والجمع.

الثاني: أن يكون المؤكَّد بهما جمعاً له أفراد، أو مفرداً يتجزأ بنفسه أو بعامله.

فالأول نحو: حضر الضيوف كلُّهم، والثاني نحو: قرأت الكتاب كله، والثالث نحو: اشتريت الحصان كله؛ لأن الحصان يتجزأ باعتبار الشراء، ولا يجوز جاء الضيف كله، لعدم الفائدة من التوكيد، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزء منه دون الآخر.

الشرط الثالث: أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد، كما في الأمثلة.

ثانياً: كلا وكلتا[٢]، وهما لتوكيد المثنى، فـ(كلا) للمثنى المذكر،

---

(١) هذا أفصح من قولك: (نفساهما) لأن العرب تكره الجمع بين تثنيتين في لفظ واحد، قال تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] فجمع ولم يثن مع أنهما قلبان.

(٢) لم يقع التوكيد بهما في القرآن. انظر المرجع السابق.

و(كلتا) للمؤنث، نحو: نجح الأخوان كلاهما، وفازت البنتان كلتاهما، فلولا التوكيد لكان من المحتمل اعتبار التثنية غير حقيقية وأن الذي نجح هو أحدهما.

ويؤكد بهما بشروط ثلاثة:

١ ـ أن يصح حلول المفرد محلهما، ليمكن توهم إرادة البعض بالكل، كما في المثالين، بخلاف: اختصم المحمدان كلاهما، فلا يصح لعدم صحة حلول المفرد محلهما؛ لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين، ومن النحاة من يجيز ذلك محتجّاً بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال.

٢ ـ أن يتحد معنى المسند إلى المؤكَّد، فإن اختلف المسند لم يصح، نحو: مات هشام وعاش بكر كلاهما.

٣ ـ أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد بهما، كما في المثالين.

ثالثاً: لفظ عامة، وهي مثل (كل وجميع) في إفادة العموم، والتاء في آخرها زائدة لازمة لا تفارقها، فتكون مع المؤنث والمذكر؛ لأنها للمبالغة، وليست للتأنيث، نحو: حضر الجيش عامته، وحضر الطلاب عامتهم، وحضرت الفرقة عامتها، وحضرت الفرق عامتهن، وحضر الجيشان عامتهما، وحضرت الفرقتان عامتهما.

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: (**بالنفس أو بالعين الاسم أكدا... إلخ**) أي: أكد الاسم بلفظ: النفس أو العين، بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكد، ثم ذكر أن هذين اللفظين إن كانا تابعين؛ أي: مؤكدين لغير الواحد ـ وهو المثنى والجمع ـ فجئ بهما مجموعين على وزن (أفْعُل) تكن متبعاً المنهج الصحيح، **وقوله**: (**بأفعل**) أي على أفْعُل.

ثم بيَّن أنه عند إرادة الشمول تستعمل لفظ التوكيد الدال على ذلك وهو (كل) و(كلا) و(كلتا) و(جميع) ولا بد من وصل لفظ التوكيد بضمير مطابق للمؤكَّد.

ثم ذكر أن العرب استعملت في الدلالة على الشمول لفظاً آخر يفيد ما يفيده (كل) وهو لفظٌ على وزن (فاعله) من الفعل (عَمَّ) وهو (عامة). وأصله: عاممة، فاجتمع مثلان فأدغم الأول في الثاني.

وأراد **بقوله**: **(مثل النافلة)** أي: في الوزن، ولزوم التاء مع المذكر والمؤنث.

* * *

تقوية التوكيد

٥٢٤ ـ وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

٥٢٥ ـ وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

يجاء بعد (كل) بأجمع وما بعدها لتقوية قصد الشمول، فيؤتى بـ(أجمع) بعد (كله) نحو: جاء الركب كلُّه أجمعُ. قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]، فـ(كلُّهم) توكيد معنوي لـ(الملائكة) مرفوع مثله، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (أجمعون) توكيد معنوي ثانٍ مرفوع بالواو، ويؤتى بـ(جُمَعَ) بعد (كلهن) نحو: جاءت الفتيات كلُّهن جُمعُ.

ويجوز استعمال (أجمع) وما بعده، في التوكيد غير مسبوقة بكلمة (كل) نحو: جاء الجيش أجمعُ، وجاءت القبيلة جمعاءُ، وجاء القوم أجمعون، وجاء النساء جُمَعُ، قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الشعراء: ٩٤، ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وهذا معنى **قوله**: **(وبعد كل أكدوا بأجمعا..)** أي: بعد لفظة (كل) التي للتوكيد استعمل العرب الألفاظ التي تجيء بعدها لتقوية التوكيد.

وقوله: **(بأجمعا)** ممنوع من الصرف للعلمية[1] والوزن، والألف للإطلاق، **(جمعاء)** ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة، **(ثم جمعا)** ممنوع من الصرف للعلمية والعدل؛ لأنها جمع (جمعاء) وحقها (جُمْع) كـ(حمراء) و(حُمْر) والألف للإطلاق.

---

(١) انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٥١٩).

ثم بيَّن أن هذه الألفاظ قد تستعمل وحدها فلا تجيء بعد لفظة (كل). وفهم من **قوله**: (**قد يجيء**..) أن ذلك قليل، ولكنها قلة نسبية لا قلة ذاتية تمنع القياس، فهي قلة بالنسبة لإتيانها مع (كل)؛ لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون (كل) كثيراً.

* * *

حكم توكيد النكرة

٥٢٦ ـ وَإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة، فقال البصريون: لا يجوز توكيدها مطلقاً، سواء كانت محدودة، وهي التي تدل على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين، أو على شيء معلوم المقدار، كـ(شهر وحول وأسبوع ويوم ودرهم ودينار)، أو كانت غير محدودة كـ(وقت وزمن وحين).

قالوا: لأن ألفاظ التوكيد معارف، فيلزم التخالف بين المؤكِّد والمؤكَّد.

وقال الكوفيون: يجوز توكيد النكرة، إذا اجتمع فيها أمران:

الأول: أن تكون النكرة محدودة، كما تقدم.

الثاني: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول.

وذلك لورود السماع عن العرب، ولحصول الفائدة؛ لأن التوكيد يفيد النكرة شيئاً من التحديد والتخصيص يقربها من التعريف، فتقول: خرجت إلى الريف يوماً كلَّه، سافرت إلى مكة أسبوعاً جميعَه، تصدقت بدينار كلِّه، بخلاف: عملت زمناً كلَّه، أنفقت مالاً كلَّه، لتخلف الأمر الأول، وبخلاف: عملت يوماً نفسه، لتخلف الأمر الثاني، فلا يُتكلم بذلك.

ومما ورد عن العرب قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رَجَبُ يا ليت عدة حول كلِّه رجب(١)

---

(١) شاقه: أعجبه وهيجه، والشوق: نزوع النفس إلى الشيء، والمعنى: أنه أعجبه =

فأكد الشاعر النكرة وهي قوله: (حول) بـ(كل).

وهذا القول هو الصحيح، وهو اختيار ابن مالك في الألفية، وقال في شرح الكافية: (وإجازته أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك)(١).

وهذا معنى **قوله**: (وإن يفد توكيد منكور قبل... إلخ) أي: إن كان توكيد النكرة يفيد فهو مقبول وجائز، وتقدم أن الإفادة تحصل بالنكرة المحدودة، إذا كان لفظ التوكيد من ألفاظ الشمول، والبصريون يمنعون توكيدها مطلقاً، أخذاً من **قوله**: (شمل).

* * *

لا يثنى (أجمع وجمعاء) استغناء بـ(كلا وكلتا)

٥٢٧ ـ وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا   عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

يعني أن العرب استغنت بـ(كلتا) في المثنى المؤنث عن وزن (فعلاء) وهو (جمعاء)، وبـ(كلا) في المثنى المذكر عن وزن (أفعل) وهو (أجمع) فتقول: قامت البنتان كلتاهما، وقام الرجلان كلاهما، ولا تقول: قامت البنتان جمعاوان، ولا قام الرجلان أجمعان.

وقوله: (واغن) فعل أمر من (غني) كفرح؛ أي: استغنى، والمعنى: استغن في توكيد المثنى بـ(كلتا) و(كلا) عن تثنية وزن (فعلاء) وهو (جمعاء) ووزن (أفعلَ) وهو (أجمع)، والألف للإطلاق، وحق هذا

= وبعث الشوق إلى نفسه حين قيل له: هذا الشهر هو رجب، وتمنى أن السنة كلها (رجب) لما فيه من الأنس والسرور.

إعرابه: (لكنه) لكن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر والهاء: اسمه (شاقه) فعل ماضٍ، والهاء مفعول به (أن قيل) أن: مصدرية، وقيل: فعل ماضٍ مبني للمجهول (ذا رجَب) مبتدأ وخبر في محل رفع نائب فاعل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (شاق)، وجملة (شاقه) خبر (لكن)، (يا) للتنبيه، أو لنداء والمنادى محذوف، (عدة) اسم ليت، (حول) مضاف إليه، (كله) كل: توكيد لـ(حول)، مجرور، والهاء مضاف إليه، (رجب) خبر ليت، وقد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد في «عدة السالك» (٣/ ٣٣٢) أن الصواب (رجبا) بدليل الأبيات التي قبل هذا البيت، ويكون الشاعر قد نصب بـ(ليت) الجزأين معاً (المبتدأ والخبر).

(١) «شرح الكافية» (٣/ ١١٧٧).

البيت أن يكون قبل **قوله**: (وإن يفد توكيد منكور قُبِلَ..) لأنه متعلق بـ(أجمع) و(جمعاء) المذكورين قبل.

* * *

توكيد الضمير المتصل

٥٢٨ ـ وَإنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ المُتَّصِلْ ... بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ
٥٢٩ ـ عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأكَّدُوا بِمَا ... سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع (المستتر أو البارز) بالنفس أو بالعين، جيء بفاصل بين لفظ التوكيد والمؤكَّد، وهو الضمير المنفصل المرفوع، تقول: أديتَ أنتَ نفسُك الواجب، فـ(التاء) فاعل و(أنت) توكيد لفظي للضمير قبله (نفسُك) نفس: توكيد معنوي للتاء مرفوع، والكاف مضاف إليه، وتقول في توكيد الضمير المستتر: تصدق أنت نفسُك بما ينفعك، فـ(أنت) توكيد لفظي للضمير المستتر الذي هو فاعل (تصدق) و(نفسك) توكيد معنوي للضمير المستتر.

أما الضمير المرفوع المنفصل فلا يحتاج إلى فاصل، بل حكمه حكم الاسم الظاهر، تقول: أنت نفسُك المسؤولُ عن أسرتك.

وإذا كان الضمير متصلاً غير مرفوع جاز الفصل وعدمه، تقول: المدرسون أكرمتُهم هم أنفسَهم، أو: أكرمتهم أنفسَهم، بغير توكيد بالضمير.

وكذا لو كان لفظ التوكيد غير (النفس والعين) نحو: المحمدون قاموا كلُّهم.

وهذا معنى **قوله**: **(وإن تؤكد الضمير المتصل... إلخ)** أي: إن أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين فأكده بهما بعد الإتيان بالضمير المنفصل، ولما كان قوله: (الضمير المتصل) لا يبين نوع الضمير أهو المرفوع أم غير المرفوع؟ تدارك الأمر فقال: **(عنيت ذا الرفع)** أي: قصدت بالضمير المتصل صاحب الرفع؛ أي: الضمير المتصل المرفوع، ثم صرح بالمفهوم فقال: **(وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما)** والمعنى: أنه إذا أكد الضمير المتصل المرفوع بغير (النفس

والعين) فإن القيد وهو التوكيد بالضمير المنفصل لا يلزم، وأفاد قوله: (لن يلتزما) أن توكيده بالضمير جائز.

* * *

التوكيد اللفظي

٥٣٠ ـ وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي   مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

هذا النوع الثاني من نوعي التوكيد، وهو التوكيد اللفظي، ويكون بإعادة اللفظ، اسماً، نحو: إياك إياك والنميمة، فـ(إياك) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أحذِّرْ، (إياكَ) توكيد لفظي، أو فعلاً، نحو: غربت غربت الشمس، أو جملة، نحو: أنت الملوم أنت الملوم، ويكثر اقتران الجملة بالعطف؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ويجب ترك العطف عند إيهام التعدد، نحو: أكرمت عليّاً أكرمت عليّاً.

وأما توكيد الضمير أو الحرف فسيأتي إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: (**وما من التوكيد لفظي يجي مكرراً**..) أي: والذي هو لفظي من التوكيد، يجيء مكرراً، ثم ذكر المثال، وهو من توكيد الجملة.

* * *

توكيد الضمير المتصل والحرف توكيداً لفظياً

٥٣١ ـ وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ   إلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

٥٣٢ ـ كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحَصَّلَا   بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

إذا أريد توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظيّاً بضمير يماثله في اللفظ والمعنى، فلا بد من اتصال المؤكِّد بما اتصل بالمؤكَّد فتقول: أنتَ قمتَ قمتَ بواجبك، أكرمك أكرمك خالد، كتابُك كتابُك على الدرج، فرحت بك بك، وهذا الكتاب رغبت فيه فيه.

وأما توكيد الحرف فإن كان حرفاً غير جوابي فإنه يعاد مع الحرف المؤكِّد ما اتصل بالمؤكَّد، نحو: إن الصدق إن الصدق لفضيلة، في المسجد في المسجد خالد.

وإن كان الحرف حرف جواب فتوكيده اللفظي يكون بإعادته

وحده، نحو: هل كتبت المحاضرة؟ فتقول: نعم نعم، ونحو: ألم تكتب المحاضرة؟ فتقول: بلى بلى.

وهذا معنى **قوله**: (**ولا تعد لفظ ضمير متصل... إلخ**) أي: إذا أعدت لفظ الضمير المتصل لغرض التوكيد اللفظي فيجب أن تأتي معه باللفظ الذي اتصل به.

وكذا حكم التوكيد اللفظي في الحروف التي لا يطلب بها الجواب، أما حروف الجواب كنعم وكبلى فتعاد وحدها.

* * *

توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع

٥٣٣ ـ وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ ... أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل، سواء كان بارزاً أو مستتراً، وسواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: قمتَ أنت بواجبك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ﴾ [المؤمنون: ٨٣]، فـ(نا) نائب فاعل، و(نحن) توكيد للضمير قبله مبني على الضم في محل رفع؛ لكونه تابعاً، ومثال المنصوب: أعطيتك أنت الكتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، فـ(الكاف) اسم (إن)، و(أنت) توكيد مبني على الفتح في محل نصب على سبيل الاستعارة[١]، ومثال المجرور: هذه المسألة تعلمتها منك أنت، فـ(أنت) توكيد للكاف.

ومثال المستتر: اجتهد أنت في صلة الأرحام، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، فـ(نحن) توكيد للضمير المستتر في (نخلفه)، وقوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾ [هود: ٤٩]، فـ(أنت) توكيد للضمير المستتر في (تعلمها).

---

(١) القول بأن ضمير الرفع المنفصل الواقع توكيداً للضمير المتصل يعرب تابعاً لما قبله هو الذي يساير القاعدة في هذا الباب، وفيه أعاريب أخر.
انظر: «التصريح على التوضيح» (٢/ ١٢٨) «النحو الوافي» (٣/ ٥٢٩) «معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز» (١/ ٥٥٤).

٣ ـ الْعَطْفُ

١ ـ عَطْفُ الْبَيَانِ

١ـ العطف نوعان
٢ـ تعريف عطف البيان

٥٣٤ ـ الْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ   وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ
٥٣٥ ـ فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ   حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

هذا النوع الثالث من التوابع، وهو: العطف، وهو نوعان:

١ ـ عطف بيان، وهو المراد هنا.

٢ ـ عطف نسق، ويأتي إن شاء الله في باب مستقل.

وعطف البيان هو: تابع موضِّح أو مخصِّص، جامد، غير مؤول.

فقولنا: تابع، هذا جنس في التعريف يشمل التوابع كلها.

وقولنا: موضح أو مخصص[1]؛ أي: موضح لمتبوعه إن كان معرفة بإزالة ما قد يصيبها من الشيوع بسبب تعدد مدلولها، أو مخصص له إن كان نكرة بتحديد مدلولها وتقليله.

مثال توضيح المتبوع: أكرمت محمداً أخاك، فكلمة (أخاك) جاءت لتوضيح المراد بـ(محمد) إذ لولا هذا التابع لبقيت كلمة (محمد) ـ برغم أنها معرفة ـ بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والتبيين.

ومثال تخصيص النكرة: سمعت كلمة خطبةً كثيرة المعاني قليلة الألفاظ، فعبارة (خطبة) عطف بيان، جاءت لتخصيص النكرة، وهي (كلمة) لأن مدلولاتها متعددة من شعر ونثر.. ومن خطبة ومقالة، ولولا هذا التابع لبقيت هذه الكلمة على شيوعها وتعدد مدلولها.

---

(١) هذا هو الأصل في عطف البيان، وإلا فقد يأتي للمدح؛ كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، فـ(البيت الحرام) عطف بيان.

وهذا القيد ـ أعني التوضيح والتخصيص ـ يخرج التوكيد، نحو: جاء الأمير نفسه، وعطف النسق، نحو: قرأت التفسير والحديث، والبدل، نحو: قضيت الدين نصفه؛ لأنها لا توضح متبوعها.

أما النعت فلا يخرج بهذا القيد، وإنما يخرج بالقيد الأخير؛ لأن النعت وعطف البيان يشتركان في الإيضاح، إلا أن عطف البيان يوضح ذات المتبوع، وذلك ببيان حقيقته الأصلية ـ كما تقدم ـ. أما النعت فإنه لا يوضح الذات الأصلية لمنعوته بلفظ يدل عليه مباشرة، بل بصفة من صفاته، نحو: هذا خالد الكاتب، فـ(الكاتب) نعت؛ لأن فيه توضيح الاسم السابق بذكر صفة من صفاته، ونحو: هذا التاجر خليل، من عطف البيان؛ لأن فيه توضيح الاسم السابق (التاجر) باسم أوضح منه.

وقولنا: جامد؛ أي: في الغالب. وهذا يخرج النعت، فإنه يوافق عطف البيان في التوضيح والتخصيص ـ كما تقدم ـ لكنه مشتق.

وقولنا: غير مؤول؛ أي: غير مؤول بالمشتق، وهذا يخرج النعت الجامد المؤول بالمشتق؛ كاسم الإشارة، نحو: مررت بعلي هذا؛ أي: الحاضر أو المشار إليه.

وهذا معنى **قوله**: **(العطف إما ذو بيان أو نسق)** أي: أن العطف إما عطف بيان أو عطف نسق، والغرض في هذا الباب بيان **(ما سبق)** والذي سبق في التقسيم، هو **(ذو البيان)** أي: صاحب البيان، فهو تابع شبه الصفة؛ أي: يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص، لكن بينهما فرق، فعطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويكشف ذاته المقصودة بلفظ أوضح وأشهر من المتبوع، أما النعت فيبين معنى عارضاً ووصفاً طارئاً في متبوعه، كما تقدم.

* * *

٥٣٦ ـ فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

حكم عطف البيان مع متبوعه

عطف البيان تابع يوافق متبوعه في إعرابه، وتعريفه أو تنكيره، وتذكيره أو تأنيثه، وإفراده أو تثنيته أو جمعه.

والمعنى: أعط عطف البيان من موافقة الأول وهو المتبوع، مثل ما ولي وأخذ النعت من موافقة المنعوت، وذلك لأن عطف البيان يشبه الصفة في الإيضاح والتخصيص.

* * *

مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة

٥٣٧ ـ فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

لا خلاف بين النحويين في مجيء عطف البيان معرفة تابعاً لمعرفة، وأما مجيئه ومتبوعه نكرتين فمنعه قوم، محتجين بأن البيان كاسمه، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، وأوجبوا البدلية فيما استند إليه المجيز.

وقال آخرون: بجواز مجيء عطف البيان نكرة ومتبوعه نكرة، نحو: لبست ثوباً صوفاً، وهذا هو الصحيح، لورود آيات من القرآن واضح عطف البيان فيها؛ كقوله تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾ [إبراهيم: ١٦]، فـ(صديد) عطف بيان ـ وهو نكرة ـ لقوله: (ماء) وذلك أنه لما أبهم الماء بينه بقوله: (صديد)، وهو ما يخرج من أجواف أهل النار من قيح ودم وعرق، وكقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فـ(زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة مباركة).

وقال تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] في قراءة من نوَّن (كفارة) وهم من عدا نافعاً وابن عامر من السبعة.

وما احتج به المانعون مردود، بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يعين غيره ويبينه.

وهذا معنى **قوله**: (**فقد يكونان منكرين... إلخ**) أي: أن عطف البيان ومتبوعه يتماثلان تعريفاً وتنكيراً، فقد يكونان نكرتين، كما يكونان معرفتين، وهذا واضح في اختياره الجواز.

* * *

صلاحية عطف البيان للبدلية إلا ما استثني

٥٣٨ ـ وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا
٥٣٩ ـ وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابعَ الْبَكْرِيِّ   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ

القاعدة أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً، نحو: أصغيت إلى الخطيب عليٍّ، إلا ما استثنى ابن مالك، وضابطه: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع مكان المتبوع، وذلك في مسألتين:

الأولى: أن يكون التابع مفرداً معرفة منصوباً، والمتبوع منادى؛ كقول الشاعر:

أيا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلا   أعيذكما باللّه أن تحدثا حربا(١)

فقوله: (عبد شمس) عطف بيان، على قوله: (أخوينا) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، إذ لو كان بدلاً منه لكان على تقدير حرف النداء، فيلزم ضم (نوفل) لأنه مفرد معرفة، والتقدير: (يا عبدَ شمسٍ ونوفلُ) والرواية وردت بنصبه، فدل على أنه لا يكون بدلاً؛ لأن الشاعر عطف عليه اسماً آخر بالنصب مع كون المعطوف علماً مفرداً.

الثانية: أن يكون التابع خالياً من (أل) والمتبوع بـ(أل) وقد أضيفت إليه صفة بـ(أل)؛ كقول الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ   عليه الطيرُ ترقبه وقوعاً(٢)

---

(١) عبد شمس ونوفل من أولاد عبد مناف.

إعرابه: (أيا) حرف نداء، (أخوينا) منادى منصوب بالياء لأنه مثنى و(نا) مضاف إليه، (عبد شمس) عطف بيان منصوب، (ونوفلا) معطوف عليه منصوب، (أن تحدثا حربا) في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بالفعل (أعيذ) والتقدير: أعيذكما بالله من إحداثكما حرباً.

(٢) البكري: المنسوب إلى بكر بن وائل، وهو بشر بن عمرو البكري، والمعنى: أن الشاعر يصف نفسه بالشجاعة، وأنه ابن الذي قتل البكري، وتركه مجندلاً في العراء تنتظر الطير خروج روحه لتنقض عليه فتأكله، فهو شجاع من نسل شجعان.

إعرابه: (أنا) مبتدأ، (ابن التارك) خبر ومضاف إليه، (البكري) مضاف إليه من =

فـ(بشر) عطف بيان على قوله: (البكري) ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، فتقول: التاركِ بشرٍ، فيلزم عليه إضافة الوصف المفرد المقترن بـ(أل) إلى الخالي عنها، وهذا لا يجوز، كما تقدم في باب الإضافة.

وهذا معنى **قوله**: **(وصالحاً لبدلية يرى..)** أي: أن عطف البيان يصلح للبدلية، وذلك مطرد إلا في موضعين، نبه على الأول منهما **بقوله**: **(في غير نحو يا غلامُ يعمرا)**، فـ(غلامُ) منادى مبني على الضم و(يعمرَ) عطف بيان منصوب لمراعاة محل المنادى؛ لأنه في محل نصب، والألف زائدة للوزن، ولو أعربت بدلاً لكان التقدير: يا غلامُ يا يعمرَ، بالنصب، وهو لا يصح، لوجوب بنائه على الضم، ونبه على الثاني **بقوله**: **(ونحو بشرٍ)** وهو يشير إلى البيت المتقدم.

وقوله: **(وليس أن يبدل بالمرضي)** أي: أن إعرابه بدلاً في **قوله**: **(أنا ابن التارك البكري بشر)** ليس بمرضي، وكأنه يرد على الفراء القائل بجواز إعرابه بدلاً؛ لأنه يجيز إضافة المقرون بـ(أل) إلى المجرد منها، نحو: جاء الضاربُ زيدٍ.

والأظهر الجواز، وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل، لا داعي له هنا، فإن المعنى واضح على البدلية؛ كوضوحه على عطف البيان، وهذا يتمشى مع ما ذكره النحويون ـ كابن هشام[(١)] وغيره ـ من أنه يُغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل[(٢)]؛ أي: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وكون العامل (وهو المضاف وحرف النداء كما في

= إضافة الوصف إلى مفعوله، (بشر) عطف بيان، (عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، (ترقبه) الجملة في محل نصب حال من (الطير) أو من ضميره المستتر في الخبر، (وقوعاً) مفعول لأجله أو حال.

(١) انظر: «مغني اللبيب» ص(٩٠٨).

(٢) بل إن الصبان يصرح بأن هذا الاغتفار كثير. انظر: «حاشيته على الأشموني» (٢/ ٢٦١). وانظر: «شرح الفاكهي على القطر» (٢/ ٢٣٢).

البيتين) لا يصح وقوعه قبل التابع لا يؤثر إنما الضرر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع.

وقولهم: إن البدل على نية تكرار العامل، لا يلزم، فإن العرب أصحاب اللغة لا تدري من أمر هذه القاعدة شيئاً، ولن يترتب على إهمالها وعدم التمسك بها فساد في المعنى ولا في التركيب، وقد قال المحقق الرضي في شرحه على (الكافية): (أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل، وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه..)(١).

---

(١) «شرح الكافية» للرضي (٢/٣٧٩) ونقله الصبان في حاشيته (٣/٨٨). وانظر: «النحو الوافي» (٣/٥٤٦).

٢ ـ عَطْفُ النَّسَقِ

عطف النسق وحروفه

٥٤٠ ـ تَالٍ بحرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بُودٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

٥٤١ ـ فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ اَوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

٥٤٢ ـ وَأَتْبَعَت لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلَا لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

عطف النسق: هو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها.

والنسق: بفتح السين، اسم مصدر نسقت الكلام أَنْسُقُهُ؛ أي: عطفت بعضه على بعض وواليت أجزاءه، والمعنى: العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض(١).

وحروف العطف تسعة، وهي قسمان:

الأول: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، والمراد باللفظ: الحكم الإعرابي، والمراد بالمعنى: أن يثبت للمعطوف ما ثبت للمعطوف عليه، وهذا في عطف المفرد على مثله. أما في عطف الجمل فقد لا يفيد التشريك، وهذا القسم ستة أحرف: (الواو) و(ثم) و(الفاء) و(حتى) و(أم) و(أو) تقول: جاء خالد وعلي، وحضر الطلاب ولم يحضر المدرس.

الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ لا في المعنى، فلا يثبت للمعطوف حكم المعطوف عليه، وهو ثلاثة: (بل)، و(لا)، و(لكن)، نحو: ما جاء الضيف بل ولده.

وهذا معنى **قوله**: (**تالٍ بحرف متبع**... إلخ) أي: عطف النسق هو: التالي لحرف متبع ما بعده لما قبله، ومعنى (متبع) أي: مُشَرِّكٍ للثاني مع

(١) انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٦٠).

الأول، ثم ذكر المثال، **وقوله**: (تالٍ) خبر مقدم مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، **وقوله**: **(عطف النسق)** مبتدأ مؤخر.

ثم ذكر في البيت الثاني حروف القِسْم الأول، وهو المراد **بقوله**: **(فالعطف مطلقاً)** أي: لفظاً ومعنى، **وقوله**: **(حتى أَمَ اوْ)** يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الميم قبلها للوزن. وفي البيت الثالث ذكر حروف القِسْم الثاني، وهو المراد **بقوله**: **(وأتبعت لفظاً فحسبُ)** و(حسبُ) اسم مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف؛ أي: فحسبك ذلك، والفاء زائدة لتزيين اللفظ، ثم ذكر المثال، والطلا: بفتح الطاء مقصوراً بزنة عصا، ابن الظبية أول ما يولد، وقيل: ولد بقر الوحش وقيل: ولد ذات الظلف مطلقاً، ويجمع على أطلاء، كسبب او أسباب.

* * *

٥٤٣ ـ فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاحقاً أو سَابِقاَ فِي الْحُكْمِ أوْ مُصَاحِباً مُوَافِقَا الحرف الأول: الواو

شرع المصنف رحمه الله في الكلام على حروف العطف وبيان أحكامها وخصائصها.

فالأول: الواو، وهي لمطلق الجمع والاشتراك في الحكم[1] ولا تفيد ترتيباً ولا معية إلا بقرينة.

فتعطف متأخراً في الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] والقرينة هي التاريخ، ومتقدماً؛ كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣﴾ [الشورى: ٣] فقوله: (من قبلك) قرينة، ومصاحباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥] والقرينة على ذلك نصوص أخرى من القرآن.

ومما يدل على أن الواو لمطلق الجمع قوله تعالى: ﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] والسجود بعد الركوع إذا كانت صلاتهم كصلاتنا، وقوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾

(١) المراد به: المعنى الذي يفيده العامل قبل المعطوف عليه.

[البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة.

وهذا معنى **قوله**: **(فاعطف بواو لاحقاً... إلخ)** أي: اعطف بالواو **(لاحقاً)** أي: متأخراً **(أو سابقاً)** أي: متقدماً، **(في الحكم)** تنازعه ما قبله، **(أو مصاحباً)** وهو ما اشترك فيه المعطوف والمعطوف عليه في الزمن والمعنى معاً، **(موافقاً)** نعت **لقوله**: **(مصاحباً)**.

* * *

من خصائص الواو

٥٤٤ ـ وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هٰذَا وَابْنِي

للواو خصائص منها:

إنها تعطف اسماً على اسم، لا يكتفي الكلام به، وذلك إذا كان العامل لا يقوم إلا بمتعدد كالمشاركة والاختصام والمنازعة ونحو ذلك من المعاني النسبية التي لا تتحقق إلا بنسبتها لاثنين فأكثر، نحو: تشارك صالح وهشام، وتنازع محمد وخالد، وإنما اختصت الواو بذلك لترجح المعية فيها.

وهذا معنى **قوله**: **(واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه)** أي: اخصص بالواو من بين حروف العطف أن يُعطف بها حيث لا يُكتفى بالمعطوف عليه في تحقيق معنى العامل؛ كالمثال الذي ذَكَرَ؛ لأن الاصطفاف لا يتحقق إلا من اثنين فأكثر.

* * *

الحرف الثاني والثالث: الفاء وثم

٥٤٥ ـ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

الثاني من حروف العطف: الفاء، وتفيد مع التشريك، الترتيب[(١)] مع التعقيب.

---

(١) يرى الفراء أن الفاء لا تفيد الترتيب محتجّاً بقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤]، وذلك لأن البأس في الوجود قبل الهلاك. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٧١)، وأجاب غيره بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو أنها للترتيب الذكري، وقد رد الزركشي في كتابه «البرهان» (٤/ ٢٩٤) على الفراء بعشرة أوجه، سقط منها واحد، فراجعه إن شئت.

والترتيب نوعان:

١ ـ ترتيب معنوي: وهو أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمن تحققه في المعطوف عليه، نحو: دخل المدرس فبدأ الشرح، فزمن البدء بالشرح متأخر في زمنه عن زمن الدخول، قال تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: ١٥].

٢ ـ ترتيب ذكري: وهو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما لا بحسب زمانهما[1]، نحو: حدثنا المحاضر عن علي فعثمان رضي الله عنهما، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ[2]﴾ [النساء: ١٥٣].

وأما التعقيب فهو: الاتصال الزمني الحاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، بأن يحصل المعطوف عقب المعطوف عليه من غير تراخ في الزمن، نحو: دخل الإمام فأقيمت الصلاة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ٢١﴾ [عبس: ٢١].

والتعقيب في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت، وتقول: دخلت المدينة فمكة، إذا لم تُقِمْ في المدينة ولا بين البلدين.

وتفيد الفاء مع الترتيب والتعقيب: السببية، وذلك غالب في عطف الجمل والصفات، فالأول؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: ١٥] والثاني كقوله تعالى: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ ٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ ٥٣ فَشَٰرِبُونَ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡحَمِيمِ ٥٤ فَشَٰرِبُونَ شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ ٥٥﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٥].

---

(١) انظر: «شرح الرضي» (٤/ ٣٨٥)، و«المغني» (١/ ١٦١).
(٢) (جهرة) مفعول مطلق أو حال.

وهذا معنى **قوله**: **(والفاء للترتيب باتصال)** والمراد به: التعقيب وهو عدم المهلة، والباء بمعنى (مع).

الثالث من حروف العطف: ثم، وتفيد مع التشريك، الترتيب مع التراخي(١)، وهو انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف، نحو: زرعنا القمح ثم حصدناه، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

وهذا معنى **قوله**: **(وثم للترتيب بانفصال)** والمراد: التراخي؛ أي: الانفصال بمهلة زمنية.

* * *

من خصائص الفاء

٥٤٦ ـ وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

للفاء خصائص منها:

أنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة ـ لخلوه عن ضمير الموصول ـ على ما يصلح أن يكون صلة؛ لاشتماله على الضمير، نحو: الذي ساعدته ففرح الوالدُ مسكينٌ.

فـ(الذي) مبتدأ، وجملة (ساعدته) صلة وعائد، (ففرح الوالد) معطوفه على جملة الصلة بالفاء، وقد خلت من ضمير يعود على الموصول (مسكين) خبر المبتدأ.

وليس الحكم خاصّاً بالصلة، بل الخبر والنعت والحال كذلك، والضابط لذلك كله هو خلو الجملة من الرابط، ووجوده في الجملة الصالحة.

فمثال الخبر: النخل يرعاه الفلاح فيكثر التمر.

ومثال النعت: هذا رجل قام على تربية أولاده فاستفاد الأولاد.

---

(١) تأتي (ثم) للترتيب الذكري ـ مثل الفاء ـ؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [التكاثر: ٧، ٨] لأن السؤال قبل رؤية الجحيم. [راجع: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ١/٢/١١٦].

ومثال الحال: أقبل الفائز يتهلل وجهه فتنشرح الصدور.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥٢]، فقوله: (فيصبحوا) معطوف على قوله: (أن يأتي) الذي هو خبر لـ(عسى)، وهو خبر عن الله تعالى، وجملة (فيصبحوا) ليس فيها رابط مع أنها معطوفة على جملة الخبر.

وإنما اختصت الفاء بذلك؛ لأنها تدل على السببية، فاستُغْنِيَ بها عن الرابط، وهذا معنى **قوله: (واخصص بفاءٍ عطف ما ليس صله..)** أي: اخصص بالفاء عطف الجملة التي لا تصلح أن تكون صلة الموصول على الذي يصلح أن يكون صلة لاشتماله على العائد، والمقصود أن الفاء انفردت من بين سائر حروف العطف بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد(١).

* * *

الحرف الرابع: حتى

٥٤٧ ـ بَعَضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا   يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

الرابع من حروف العطف: حتى.

ومعناها: الدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو

---

(١) تنبيه: إذا تعدد المعطوف، نحو: اشتريت قلماً وكتاباً وحقيبة ومسطرة، ونحو: أقبل خالد وهشام وعاصم فمحمد ثم إبراهيم.

فإن كان حرف العطف لغير الترتيب كالواو فالعطف على الأول دائماً، وإن كان حرف العطف يفيد الترتيب، مثل: الفاء وثم، فالمعطوف عليه هو الذي قبل العاطف مباشرة، فـ(هشام) و(عاصم) معطوفان على الأول (خالد) أما (محمد) فمعطوف على ما قبله وهو (عاصم) و(إبراهيم) معطوف على (محمد).

فإن جاء بعد العاطف المرتب ومعطوفه عاطف آخر لا يفيد الترتيب ـ كالواو ـ فهو معطوف على ما قبله، نحو: أقبل خالد وهشام ثم محمد وإبراهيم، فإنه يتعين أن يكون (إبراهيم) معطوفاً على ما قبله (محمد) ولا يصح عطفه على غيره. أما (محمد) فمعطوف على (هشام) حتماً، وأما ما قبله فهو معطوف على الأول. [انظر: «النحو الوافي» ٣/ ٥٥٥].

النقص بالنسبة للمعطوف عليه، بحيث نتخيل المعطوف عليه يستمر في زيادته أو نقصه حتى يصل في درجته للمعطوف، فالأول: فَرَّ الجنودُ حتى القائدُ. والثاني: قدم الحجاج حتى المشاة، فـ(حتى) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها، وشرط العطف بها أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، سواء كان جزءاً، نحو: أكلت السمكةَ حتى رأسَها، أو فرداً من جمع كالمثال السابق، أو نوعاً من جنس، نحو: أعجبتني الفاكهةُ حتى التفاحُ.

والعطف بها قليل، ولم ترد في القرآن عاطفة، ومن الأمثلة قوله ﷺ: **«ما يصيب المسلم من نَصَبٍ ولا وَصَبٍ ولا هَمٍّ ولا حَزَنٍ ولا أذى ولا غَمٍّ حتى الشوكةِ يُشَاكُها إلا كفَّر الله بها من خطاياه»** متفق عليه.

فـ(الشوكة) بالجر على أن (حتى) عاطفة، وجملة (يشاكها) حال وبالرفع على أنها ابتدائية، (والشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر.

قال ابن مالك: (بعضاً بحتى اعطف... إلخ) أي: اعطف بحتى بعضاً على كل، ولا يكون المعطوف إلا غاية للذي تلاه؛ أي: جاء بعده، وهو المعطوف عليه، يريد أن المعطوف لا بد أن يكون غاية للمعطوف عليه.

* * *

الحرف الخامس: أم

٥٤٨ ـ وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ

٥٤٩ ـ وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إن ... كَان خَفَا المَعْنَى بحَذْفِهَا أُمِنْ

٥٥٠ ـ وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ... إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

الخامس من حروف العطف: أم، وهي نوعان:

١ ـ متصلة، وهي التي تصل ما قبلها بما بعدها، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتقع بعد:

أ ـ همزة التسوية الداخلة على جملة مؤولة بمصدر، والغالب أن تكون مسبوقة بكلمة (سواء)؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ

تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، فـ(سواء) خبر مقدم، والمصدر المؤول من همزة التسوية وما بعدها مبتدأ مؤخر، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.

ب ـ همزة استفهام يطلب بها وبـ(أم) التعيين، نحو: أخالد عندك أم خليل، فيكون الجواب: خالد، مثلاً.

وتعرب (أم) المتصلة حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويجوز حذف هذه الهمزة بنوعيها إذا لم يوقع حذفها في لبس، فمثال حذف همزة التسوية: سواء على المخلص في عمله راقبه الناس أم لم يراقبوه فلن يقصر في أدائه، والأصل: أراقبه.

ومثال حذف الأخرى قول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً ... بسبع رمين الجمر أم بثمان[1]؟

والأصل: أبسبع أم بثمان؟ فحذف الهمزة التي يطلب بها التعيين اعتماداً على انسياق المعنى وعدم خفائه.

النوع الثاني: من أنواع (أم): أم المنقطعة، وهي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين، وسميت منقطعة لأنها تقع غالباً بين جملتين مستقلتين، لكل منهما معنى يخالف معنى الأخرى، ويكون معناها في الغالب الإضراب الإبطالي (وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده)؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ . . .﴾ [الأحقاف: ٧، ٨] أي: بل يقولون افتراه، فقد

---

(١) إعرابه: (لعمرك) اللام للقسم، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً تقديره: لعمرك قسمي، (ما) نافية (أدري) فعل مضارع ينصب مفعولين، وقد علق عنها بالهمزة المقدرة في قوله: (بسبع)، (وإن كنت دارياً) الواو للحال، و(إن) زائدة وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل نصب حال، (بسبع) متعلق بقوله: (رمين) وهو فعل ماضٍ ونون الإناث فاعل، (الجمر) مفعول به (أم) عاطفة (بثمان) معطوف على (بسبع).

وقعت (أم) بين جملتين هما: (هذا سحر مبين) و(يقولون افتراه) وكل واحدة منهما مستقلة بمعناها عن الأخرى.

والراجح أن (أم) المنقطعة ليست من حروف العطف، وإنما هي حرف ابتداء مبني على السكون، يفيد الإضراب، ولا تدخل إلا على الجمل.

وهذا معنى **قوله**: (**وأم بها اعطف إثر همز التسويه... إلخ**) أي: اعطف بـ(أم) بعد همزة التسوية، أو الهمزة المغنية عن لفظ (أيّ) وهي الهمزة التي يقصد بها وبـ(أم) التعيين، كما مضى.

ثم ذكر أن الهمزة قد تحذف بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى والوقوع في اللبس، وفي بعض النسخ: (وربما حذفت الهمزة إنْ).

وفي البيت الأخير ذكر أن (أم) تكون منقطعة إذا خلت مما قيدت به في النوع الأول، وأنها تفي بانقطاع، بمعنى: تكون كافية فيه مفيدة له، وإذا أفادت الانقطاع كانت بمعنى (بل).

* * *

الحرف السادس: أو

٥٥١ ـ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِيْ

٥٥٢ ـ وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إذا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

السادس من حروف العطف: أو، وله عدة معانٍ، يحددها السياق ومنها:

١ ـ التخيير والإباحة، وذلك إذا سبقت بصيغة دالة على الأمر، فمثال التخيير: تزوجْ حفصة أو أختها، ومثال الإباحة: اقرأ النحو أو البلاغة، والفرق بينهما: جواز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة دون التخيير.

٢ ـ التقسيم وبيان الأنواع، نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف.

٣ ـ الإبهام من المتكلم على المخاطب، بشرط أن يسبق (أو) جملة خبرية، تقول: حضر صالح أو علي، إذا كنت تعلم الحاضر

منهما، ولكن قصدت الإبهام على السامع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤][١].

٤ ـ الشك، من المتكلم في الحكم، بشرط أن يسبق (أو) جملة خبرية ـ أيضاً ـ كالمثال السابق إذا كنت لا تعلم من حضر منهما، ومنه قوله تعالى: ﴿لَبِثۡتُ يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

٥ ـ الإضراب، والمراد به: الإضراب الإبطالي (وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعد)، نحو: عندي عشرة ضيوف أو زادوا ثلاثة؛ أي: بل زادوا ثلاثة.

٦ ـ الدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين، فتكون بمعنى (الواو) ومثال ذلك قوله ﷺ: **«اثبت أُحدُ، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيدان»** وقد ورد الحديث برواية أخرى بالواو[٢]، وكقول الشاعر:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدراً كما أتى ربَّه موسى على قدر[٣]

فاستعمل الشاعر (أو) بمعنى (الواو) أي: وكانت له قدراً، لوضوح المعنى وعدم اللبس؛ لأن الخلافة لا تتحقق إلا مع قضاء الله وقدره.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ٢٦٧).

(٢) هذا الحديث أخرجه البخاري في كتاب «فضائل الصحابة» باب: مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورواية (الواو) في باب: قول النبي ﷺ: **«لو كنت متخذاً خليلاً»**، وقوله: «**أُحُدُ**» بالضم منادى بحرف نداء محذوف.

(٣) الممدوح عمر بن عبد العزيز رحمه الله وقوله: (قدراً) بالفتح؛ أي: موافقة له، أو مقدرة.

إعرابه: (جاء) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح، (الخلافة) مفعول به (أو) عاطفة بمعنى الواو، (كما) الكاف حرف جر، وما: مصدرية، (أتى) فعل ماضٍ وهو هنا فعل متعدٍ لأن معناه: وصل (ربه) منصوب على التعظيم، والهاء مضاف إليه (موسى) فاعل مؤخر و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف؛ أي: جاء الخلافة مجيئاً كإتيان... إلخ.

وإلى هذه المعاني أشار **بقوله**: **(خير أبح... إلخ)** فتضمن البيت الأول ستة معانٍ.

وقوله: **(وإضراب بها أيضاً نُمي)** أي: نُسب إليها بمعنى أنها تؤديه، وفي البيت الذي يليه ذكر المعنى السابع، ومعنى **(عاقبت الواو)** أي: جاءت بمعناها وصح أن تحل محلها.

وقوله: **(لم يُلف)** أي: يجد **(ذو النطق)** أي: المتكلم **(للبس منفذاً)** أي: بشرط ألا يجد المتكلم في استعمالها بمعنى الواو منفذاً للبس؛ أي: طريقاً إليه، بسبب خفاء معناها المراد وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو.

* * *

استعمال (إما) بمعنى (أو)

٥٥٣ ـ وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ   فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَه

تأتي (إما) مسبوقة بمثلها، نحو: أعطني إما كتاب التفسير وإما كتاب الفقه، ولا خلاف بين النحاة في أن الأولى ليست عاطفة، بل حرف يفصل بين عامل قبله ومعمول يليه؛ لأنه لا يسبقها معطوف.

وما بعدها يعرب على حسب حاجة العامل قبلها، فقد يكون فاعلاً، نحو: سافر إما محمد وإما علي، وقد يكون مفعولاً، كالمثال المتقدم، وقد يكون حالاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣]، وقد يكون بدلاً، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، ف(العذاب) بدل من(ما).

وأما الثانية فالصحيح أنها تشبه (أو) في تأدية معنى من المعاني الخمسة المتقدمة: وهي: التخيير، نحو: خذ إما ثوباً وإما درهماً، والإباحة، نحو: جالس إما الفقهاء وإما النحاة، والتقسيم، نحو: الاسم إما جامد وإما مشتق، والإبهام والشك، نحو: سافر إما خالد وإما عصام، ولا تأتي للإضراب، ولا بمعنى الواو، وليست عاطفة؛ لأنها تقع دائماً بعد الواو العاطفة بلا فاصل، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف، بل هي حرف تفصيل.

وهذا معنى **قوله**: **(ومثل أو في القصد إما الثانيه)** أي: إن (إما)

الثانية في المثال المذكور مثل (أو) في القصد؛ أي: في المعنى. وهذا فيه إشارة إلى أنها غير عاطفة، ولذا لم يذكرها في تعداد حروف العطف أول الباب، لكنها ذكرت مع حروف العطف إما لمشاركتها لـ(أو) في غالب معانيها، أو للرد على من قال: إنها عاطفة، أو لغير ذلك.

وقوله: (إما ذي وإما النائيه) التقدير - مثلاً - خذ إما هذه الشاة القريبة وإما النائية؛ أي: البعيدة.

* * *

٥٥٤ - وَأَوْلِ لَكِنْ نَفْياً أَوْ نَهْياً وَلَا   نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوِ اثْبَاتاً تَلَا

الحرف السابع والثامن: لكن،ولا

السابع من حروف العطف: لكن، ومعناها الاستدراك، وهذا المعنى لا يفارقها أبداً حتى ولو لم تكن عاطفة، وتكون عاطفة، بثلاثة شروط:

الأول: أن يقع بعدها مفرد.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي.

الثالث: ألا تقترن بها الواو، نحو: ما جاء الضيف لكن ابنه، لا تكرم خالداً لكن علياً.

فإن كان بعدها جملة، نحو: ما قرأت الحديث لكن قرأت التفسير، أو لم يتقدمها نفي أو نهي، نحو: الكتاب صغير لكن نفعه عظيم، فهي حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة، وما بعدها كلام مستأنف.

وإن اقترنت بها الواو فهي حرف ابتداء - أيضاً - والواو هي العاطفة؛ كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝٤٠﴾ [الأحزاب: ٤٠] فالواو عاطفة و(لكن) حرف ابتداء، و(رسول) خبر لكان المحذوفة مع اسمها.

الثامن من حروف العطف: لا، وهي تفيد نفي الحكم عن المعطوف، وقصره على المعطوف عليه، وشرط كونها عاطفة أن يكون المعطوف مفرداً، وأن تسبق بنداء أو أمر أو إثبات، نحو: يا خالد لا

عمرو، أعطني الكتاب لا القلم، المستقيم مطمئن لا العاصي.

فإن كان ما بعدها جملة، نحو: تصان الممالك بالجيوش والأعمال لا تصان بالخطب والآمال، فهي ليست عاطفة، وإنما هي حرف نفي، والجملة بعدها مستأنفة.

وإلى هذين الحرفين أشار **بقوله**: (**وأول لكن نفياً... إلخ**) أي: اجعل (لكن) والية نفياً أو نهياً؛ أي: واقعة بعدهما.

وقوله: (**ولا نداء اَو أمراً أو إثباتاً تلا**) لا: مبتدأ قصد لفظه، خبره قوله: (تلا) والتقدير: و(لا) العاطف تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً؛ أي: لا يكون عاطفاً إلا إذا وقع بعد واحد من هذه الثلاثة.

* * *

الحرف التاسع: بل

٥٥٥ ـ وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

٥٥٦ ـ وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيّْ

التاسع من حروف العطف: بل، ويشترط دخولها على مفرد، وأما معناها فيختلف باختلاف ما قبلها:

أ ـ فإن تقدم عليها نفي أو نهي، أفادت إقرار الحكم السابق، وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: ما جاء الضيف بل ابنه، فقد أثبت (بل) نفي المجيء للضيف وجعلت ضد هذا النفي ـ وهو المجيء ـ ثابتاً لابنه.

ب ـ وإن تقدم عليها كلام مثبت أو أمر صريح أفادت الإضراب عن الحكم السابق وتركه، وصرف الحكم إلى ما بعدها، نحو: اشتريت كتاباً بل قلماً، أكرم خالداً بل عليّاً.

فإن وقع بعدها جملة فليست عاطفة بل هي للإضراب، وتكون حرف ابتداء وما بعدها مستأنف، وهذا الإضراب إما إبطالي؛ أي: الدلالة على أن ما قبلها كلام باطل؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦] أو انتقالي؛ أي: لمجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض؛ كقوله تعالى: ﴿قَدۡ

أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦].

وعن العطف بـ(بل) **قال ابن مالك:** **(وبل كلكن... إلخ)** أي: (بل) مثل (لكن) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها **(بعد مصحوبيها)** أي: النفي والنهي: ثم ذكر المثال، والمرْبَعُ: منزل الربيع، والتيها: مقصور للضرورة، وأصله: تيهاءُ، وهي الأرض التي لا يُهتدى بها.

ثم بيَّن أن (بل) يعطف بها في الخبر المثبت والأمر الجلي، فتفيد الإضراب عن الأول ونقل الحكم إلى الثاني.

وقوله: **(والأمر الجلي)** أي: الصريح؛ كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر. وهذا قيد لإخراج الأمر غير الجلي؛ كالعرض والتحضيض وغيرهما، وهذا عند ابن مالك ومن وافقه، ويرى آخرون: إلحاق الأمر غير الصريح بالأمر الصريح، فتقول: ألا تكرم خالداً بل بكراً...

* * *

العطف على ضمير الرفع المتصل

٥٥٧ ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ   عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ المُنْفَصِلْ
٥٥٨ ـ أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ   فِي النَّظْمِ فَاشِياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

القاعدة في هذا الباب أنه يجوز عطف الاسم الظاهر على مثله أو على الضمير، ويجوز عطف الضمير على مثله أو على الاسم الظاهر، لكن يستحسن الفصل بين المتعاطفين في حالتين:

الأولى: إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، بارزاً كان أو مستتراً، فيفصل بينه وبين المعطوف بفاصل، ويقع الفصل كثيراً بضمير مرفوع منفصل مناسب، نحو: لقد كنتَ أنتَ وإخوانُك من الدعاة إلى الله، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، فقوله: (وآباؤكم) معطوف على الضمير المرفوع المتصل في (كنتم) وقد فُصِلَ بـ(أنتم) فهو توكيد لما قبله.

وقد يقع الفصل بغير ضمير الرفع المنفصل، وذلك كالمفعول به، نحو: أكرمتك وأخوك، قال تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ﴾ [الرعد: ٢٣]، فـ(من) معطوف على الواو في (يدخلونها) وقد وقع الفصل بالمفعول به، وهو (الهاء)، مِنْ (يدخلونها)، ومثله الفصل بـ(لا) النافية؛ كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ(آباؤنا) معطوف على (نا)، وجاز ذلك للفصلّ بـ(لا) النافية.

ومثال المستتر: اجتهد أنت وزملاؤك في الدعوة إلى الله بالحكمة.

قال تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ(زوجك) معطوف على الضمير المستتر في (اسكن) وقد وقع الفصل بالضمير المنفصل، وهو (أنت).

وقد ورد العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا فاصل، قليلاً في النثر، وكثيراً في الشعر، فمن النثر ما حكاه سيبويه رحمه الله: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، برفع (العدم) عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه اسم بمعنى المشتق (متساوٍ) فهو متحمل للضمير، وقد وقع العطف بلا فاصل.

ومن الشعر قول جرير:

ورجا الأُخيطلُ من سَفَاهَةِ رأيه ... ما لم يكن وأَبٌ له لِيَنَالا[1]

فَعَطَفَ الاسم الظاهر المرفوع ـ وهو قوله: (أب) ـ على الضمير

---

(١) المعنى: أن الأخطل يتمنى أن يصل إلى شيء من الآمال والأحلام لا يمكن أن ينالها هو وأبوه، وهذا من فساد رأيه وضعف تفكيره.

إعرابه: (ورجا الأخيطل) فعل وفاعل، (ما) نكرة بمعنى: (شيء) أو اسم موصول بمعنى: (الذي) مفعول به لـ(رجا) (لينالا) اللام لام الجحود و(ينالا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، والألف فاعل، والجملة في محل نصب خبر (يكن)، وجملة (يكن) صفة لـ(ما) إن كانت نكرة، أو صلة إن كانت موصولة.

المستتر في (يكن) الذي هو اسمها، من غير أن يؤكد ذلك بالضمير المنفصل، أو يفصل بفاصل آخر.

وهذا معنى **قوله**: **(وإن على ضمير رفع متصل عطفت... إلخ)** أي: إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فافصل بين المتعاطفين بضمير الرفع المنفصل، أو أي فاصل آخر، ثم بيَّن أن عدم الفصل يرد في الشعر **(فاشياً)** أي: كثيراً، وأنه مع كثرته ضعيف لا يقاس عليه، وهذا فيه نظر، والصواب صحة القياس عليه في الشعر بلا ضعف ما دام أنه كثير[(١)]، ويفهم منه أنه غير فاشٍ في النثر، وأنه قليل.

* * *

العطف على الضمير المجرور

٥٥٩ ـ وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِماً قَدْ جُعِلَا
٥٦٠ ـ وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

هذه الحالة الثانية التي يستحسن فيها الفصل بين المتعاطفين، وهي أن يكون المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف أو بإضافة، فيفصل بين المتعاطفين، بإعادة عامل الجر ـ من حرف أو مضاف ـ مع المعطوف، تقول: ما عليك وعلى زملائك إذا قمتم بالواجب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١] فـ(الأرض) معطوف على ضمير الجر المتصل وهو (ها) وقد أعيد حرف الجر وهو اللام مع المعطوف، فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

وتقول في إعادة عامل الجر وهو مضاف: كتابك وكتاب أخيك متشابهان، قال تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فـ(آبائك) معطوف على الضمير المضاف إليه، وهو الكاف الأولى. وقد أعيد المضاف وهو عامل الجر (إله) مع المعطوف، فوقع فاصلاً بين المتعاطفين.

---

(١) قال أبو العباس المبرد في كتابه «الكامل» (١/٤١٨): (والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام.. ثم ساق الشاهد المذكور وشاهداً آخر، ثم قال: وهذا كثير).

وهذا هو رأي الجمهور، وقال الكوفيون ـ واختاره ابن مالك ـ إن ذلك لا يلزم، لورود السماع بالعطف دون إعادة الجار، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فـ(المسجد) معطوف على الضمير المجرور بالباء في قوله: (به) ـ على أحد الأعاريب[١] ـ بدون إعادة الجار.

وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] فقد قرأ حمزة ـ وهو من السبعة ـ بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء وهي في محل جر بالباء، والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام؛ لأنهم كانوا يقولون: أنشدك بالله وبالرحم، ومن النظم قول الشاعر:

فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ[٢]

فعطف قوله: (والأيام) على الضمير المجرور بالباء ـ وهو الكاف ـ من غير إعادة الجار.

وهذا معنى **قوله**: (**وعود خافض لدى عطف**... إلخ) أي: جُعِلَ عود الخافض مع المعطوف عند العطف على الضمير المخفوض أمراً لازماً عند النحاة، ولكنه ليس لازماً عندي؛ لأن عدم إعادته مع

---

(١) وهذا الإعراب رجحه أبو حيان في «تفسيره» (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٧) وذكر شواهده من كلام العرب، وقيل: إن قوله: (والمسجد الحرام) معطوف على (سبيل الله) أي: صد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، وسوغ العطف أن مضمون معنى: (صد عن سبيل الله وكفر به) واحد، وقيل: غير ذلك، وقوله: (وصد) مبتدأ مرفوع، خبره (أكبر).

(٢) قربت: أخذت وشرعت، تهجونا: تسبنا.

إعرابه: (قربت) قرب: فعل ماضٍ ناسخ من أفعال الشروع، والتاء: اسمه، (تهجونا) تهجو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(نا) مفعول به، والجملة في محل نصب خبر (قربت)، (فاذهب) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر؛ أي: إن تفعل ذلك فاذهب، أو أنها مستأنفة (فما بك) الفاء: تعليلية و(ما) نافية، و(بك) خبر مقدم (من) زائدة (عجب) مبتدأ مؤخر.

المعطوف أمر ثابت، تحقق في النثر والنظم الواردين عن العرب؛ أي: هو أمر يؤيده السماع.

* * *

من خصائص الفاء والواو

٥٦١ ـ وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

٥٦٢ ـ بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيْ مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِيْ

من أحكام الفاء العاطفة: جواز حذفها مع معطوفها إذا أمن اللبس وذلك إذا وجد ما يدل على ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] والتقدير: فضرب فانفجرت؛ لأن الانفجار لم يحصل بمجرد الأمر بالضرب، بل بالضرب نفسه، وتسمى هذه الفاء: فاء الفصيحة؛ لأنها تفصح عن محذوف[(١)].

وتشاركها (الواو) في هذا الحكم؛ كقوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد، فحذفت الواو مع معطوفها، والدليل على المعطوف بالواو المحذوف أن كل ما يقي الحر يقي البرد، ومنه قولهم: راكب الناقة طَليحان؛ أي: راكب الناقة والناقة طَليحان[(٢)]، والدليل على المحذوف مجيء الخبر مثنى.

واختصت الواو من بين حروف العطف بأنها تعطف عاملاً محذوفاً بقي معموله، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ(زوجك) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: وَلْتسكن زوجك، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها؛ إذ لو عطف على الضمير لزم عليه أن فعل الأمر يرفع الاسم الظاهر، وأجازه فريق من النحاة بحجة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وهو رأي جيد، ولا داعي للتقدير، واختاره أبو حيان في «تفسيره»، وتقدم التمثيل بهذه الآية ـ على هذا الإعراب ـ في العطف على الضمير المتصل المرفوع.

---

(١) انظر: «المغني» ص(٨٢٠)، «معجم المصطلحات النحوية والصرفية» ص(١٧١).

(٢) بفتح الطاء المهملة؛ أي: ضعيفان.

هذا ما ذكره ابن مالك وغيره من النحاة، والصحيح أن الفاء تشارك الواو في هذا الحكم، نحو: تصدق بدينار فصاعداً، والتقدير: فذهب الدينار صاعداً، فـ(صاعداً) حال حذف عاملها المعطوف بالفاء وهو (ذَهَبَ).

وفي أحكام الواو والفاء **قال ابن مالك: (والفاء قد تحذف مع ما عطفت**... إلخ) أي: إن الفاء قد تحذف مع معطوفها، وتشاركها الواو في هذا الحكم.

وقوله: (إذ لا لبس) قيد فيهما، و(إذ) ظرفية؛ أي: وقت عدم اللبس، ثم ذكر أن الواو انفردت من بين حروفِ العطف بعطف عامل **(مزال)** أي: محذوف وقد بقي معموله.

وقوله: (دفعاً لوهم اتقي) أي: إن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لرفع ما يتقى من كونه معطوفاً على الموجود، وهذان البيتان حقهما التقديم قبل ذكر أحكام المعطوف.

* * *

حذف المعطوف عليه وعطف الفعل على الفعل

٥٦٣ ـ وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحْ   وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحْ

هنا مسألتان:

الأولى: يجوز حذف المعطوف عليه إذا أُمِنَ اللبس؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾ [سبأ: ٩]، قالوا: التقدير: أَعَمُوا فلم يروا؟ وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٤] أي: أَنَسُوا ولم يتفكروا(١)؟.

(١) هذا هو رأي الزمخشري في كتابه «المفصل» ص(٣١٩)، ومن وافقه، قالوا: إذا دخلت همزة الاستفهام على الواو أو الفاء، فإن الجملة بعد العاطف معطوفة على جملة محذوفة، موقعها بين الهمزة والعاطف، والقول الثاني للجمهور: وهو أن الهمزة تركت مكانها بعد حرف العطف، وتقدمت عليه تنبيهاً على أصالتها في التقدير، وأن الجملة بعد العاطف معطوفة على الجملة التي قبله وقبل الهمزة، والأصل: فألم يروا، ثم تقدمت الهمزة، فصار: أفلم يروا، وقد وافقهم الزمخشري في بعض الآيات من «تفسيره». انظر: «دراسات لأساليب القرآن» =

المسألة الثانية: أن العطف ليس مختصّاً بالأسماء، بل يكون فيها وفي الأفعال، ويشترط لعطف الفعل على الفعل اتحادهما في الزمان بأن يكون زمنهما معاً ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، فلا يعطف ما يفيد الماضي على ما يفيد المستقبل، ولا العكس، تقول: تَرْعُدُ السماء وتَبْرُقُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ﴾ [هود: ٩٨] فالفعل (أورد) ماضٍ معطوف على المضارع (يقدم) وهما مختلفان نوعاً، لكن زمانهما متحد؛ لأن مدلولهما مستقبل، وهو يوم القيامة، وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾ [الفرقان: ١٠] فالفعل (يجعل) مضارع مجزوم؛ لأنه معطوف على الماضي (جعل) المبني على الفتح في محل جزم.

وصح العطف لاتحاد زمانهما وهو المستقبل؛ لأن (جَعَلَ) جواب الشرط، وهو تعليق أمر بأمر في المستقبل.

والدليل على العطف في الأفعال نصب المضارعين معاً أو جزمهما معاً بغير تكرار الناصب أو الجازم قبل الفعل المعطوف، تقول: يعجبني أن تكتبَ وتفهَمَ، قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَـٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾﴾ [الفرقان: ٤٨، ٤٩]، فـ(نسقيه) فعل مضارع منصوب؛ لأنه معطوف على الفعل قبله (لنحيي).

ومثال الجزم: أنت لم تحضرْ وتكتبْ، قال تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] فالفعل (تتقوا) مجزوم بحذف النون، ولم يتقدمه جازم، فهو معطوف على فعل الشرط (تؤمنوا).

= (١/ ٢/ ٦١٠) و(نحو الزمخشري) ص(٢١٥). وكلا الرأيين ـ كما يقول صاحب «النحو الوافي» ـ معيب، قائم على الحذف والتقدير، أو التقديم والتأخير، والأحسن أن تكون الواو والفاء حروف استئناف، وما بعدها جملة مستأنفة، فإنهم قد نصوا على مجيء الواو والفاء للاستئناف، ولا مانع من دخول الهمزة على حرف العطف، لكثرة الوارد في القرآن، وهذا رأي جيد، فيه إبقاء الآيات القرآنية الكثيرة على ظاهرها، دون اللجوء إلى تقدير محذوف، أو قول بتقديم وتأخير، والله أعلم.

أما عطف الماضي على الماضي أو المضارع المرفوع على مثله فهو محتمل لأن يكون من عطف الفعل على الفعل، أو عطف الجملة على الجملة، إذا لم يوجد قرينة تعين نوع العطف، نحو: يشتد الحر فيكثر الرُّطَبُ.

أما في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ [القمر: ٣] فهو عطف جملة ماضوية على مثلها، لوجود فاعل غير مستقل، وهو الضمير المتصل لكل فعل ماضٍ منهما.

وهذا معنى **قوله**: (**وحذفَ متبوعٍ**... إلخ) أي: إن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه إذا بدا وظهر في الكلام (هنا) أي: في هذا الباب أو هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء؛ لأن الكلام فيهما (**استبح**) أي: اجعله مباحاً، ثم ذكر أن عطف الفعل على الفعل يصح، وذلك بشرط اتحاد زمانهما، كما تقدم.

وقوله: (**يصح**) أصلها: يصحّ بالتشديد مع التسكين، وخففت الحاء الساكنة للوزن.

* * *

عطف الفعل على الاسم والعكس

٥٦٤ ـ وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما.. ويجوز عكس هذا، وهو أن يعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل.

فمثال عطف الفعل على ما يشبهه: أنت مشاركنا في الدعوة إلى الله وتستجيب لطلبنا، قال تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ۝٤﴾ [العاديات: ٣، ٤] فقد عطف (أثرن) وهو فعل ماضٍ على (المغيرات) وهو اسم فاعل يشبه الفعل في المعنى؛ لأن التقدير: واللاتي أغرن فأثرن، والنقع: الغبار.

ومثال عطف ما يشبه الفعل على الفعل: أنت تحضر معنا

ومشارِكُنا(١) في الدعوة إلى الله، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فقد عطف (مخرج) وهو اسم فاعل على (يخرج) وهو فعل مضارع؛ لأنه في معناه، أو يكون معطوفاً على اسم الفاعل (فالق) فيكون من عطف اسم الفاعل على مثله، ولا شاهد في الآية حينئذ، وكقول الشاعر:

بات يُعَشِّيها بِعَضْبٍ باتر يقصد في أسوقها وجائر(٢)

فقد عطف (جائر) وهو اسم فاعل على (يقصد) وهو فعل مضارع لأنه في معناه؛ لأن جائر بمعنى: (يجور).

وهذا معنى **قوله: (واعطف على اسم شبه فعل فعلا... إلخ)** أي: اعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، واعطف الاسم المشبه للفعل على الفعل.

---

(١) إذا عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل وافقه في إعرابه، فهنا (تحضر) مضارع مرفوع، فيرفع المعطوف وهو (مشاركنا).

أما العكس وهو عطف الفعل على الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣، ٤] فلو قلنا بالتشريك في الإعراب لأدى ذلك إلى القول بجر الفعل؛ لأن المعطوف عليه مجرور وهو (فالمغيرات) ولهذا قال الفخر الرازي في «تفسيره» (٣٢/٦٦): إن الفعل هنا معطوف على فعل محذوف حل محله الاسم المشتق (فالمغيرات).

والأصل: فأغرن صبحاً فأثرن نقعاً.. أو يقال: إن المعطوف غير تابع للمعطوف عليه في الإعراب، بل فائدة العطف مقصورة على الربط المعنوي، والله أعلم.

(٢) يعشيها: بالعين المهملة؛ أي: يطعمها العشاء بضربها بالعَضْب وهو: السيف البتار يوجهها إلى سيقانها لينحرها لضيوفه بدلاً من أن يعشيها بالعلف، فهو يقصد أسوق التي تستحق الذبح ويجور على أخرى لا تستحقه، ويُروى بالغين، مأخوذ من الغشاء، وهو كالغطاء وزناً ومعنى. [انظر: «النحو الوافي» ٣/٦٤٩].

إعرابه: (بات) فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر (يعشيها) الجملة في محل نصب خبر (بات)، (بعضب) متعلق بالفعل قبله، (باتر) صفة، وجملة (يقصد) صفة ثانية، و(جائر) معطوف على يقصد.

٤ ـ الْبَـــدَلُ

تعريف البدل

٥٦٥ ـ التَّابعُ المَقْصُودُ بالْحُكْمِ بلَا   وَاسِطَـةٍ هُـوَ الـمُـسـمَّـى بَـدَلَا

هذا النوع الخامس من التوابع، وهو البدل.

وتعريفه: تابع مقصود بالحكم، بلا واسطة بينه وبين المبدل منه، نحو: عَمَّ الرخاء في زمن الخليفة عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ الله فـ(عمر) بدل من (الخليفة) وهو المقصود بالحكم المذكور، ولو ذكرت كلمة (الخليفة) وحدها لما عرف المراد؛ لأن الخلفاء كثيرون، وكلمة (الخليفة) لم يكن ذكرها مقصوداً لذاته[1]، وإنما ذكرت تمهيداً لما بعدها، وليكون الكلام أقوى في نفس السامع[2].

وقولنا: (تابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقولنا: (مقصود بالحكم) قيد أول يُخرج النعت وعطف البيان والتوكيد؛ لأنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم ـ كما تقدم في أبوابها ـ لا أنها هي المقصودة بالحكم، وكذا يخرج عطف النسق بالواو ونحوها، مثل: جاء صالح وعاصم، فإن المعطوف مقصود بالحكم، وليس هو المقصود وحده، كما يخرج المعطوف بـ(لا) نحو: جاء عاصم لا

(١) قولهم: «إن المبدل منه ليس مقصوداً» إنما يظهر ذلك في بدل الغلط ـ الآتي ـ لا في غيره، كما قال المحقق الرضي (٢/ ٣٨٠) فإنه لا يصح حذف: (زيداً) من: قطعت زيداً يده، لعدم وجود مرجع للضمير، لكن يفسَّر قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح، أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه، فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر.

(٢) ولهذا فالبدل يفيد تقرير الحكم السابق وتقويته، فإنك إذا قلت: حضر أخوك خالد، فقد نسبت الحضور إلى خالد مرتين، مرة باعتبار أنه (أخ)، ومرة بذكر اسمه، ولهذا قالوا: البدل على نية تكرار العامل.

صالح، فإن ما بعد (لا) ليس مقصوداً بالحكم. وكذا المعطوف بـ(بل) بعد النفي، نحو: ما جاء صالح بل عاصم؛ لأن المقصود نفي المجيء عن الأول.

وقولنا: (بلا واسطة) قيد ثانٍ، يخرج المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات، نحو: جاء صالح بل عاصم، فإن الثاني مقصود بالحكم، لكن بواسطة، وهي (بل) فلا يكون بدلاً.

وهذا معنى **قوله**: **(التابع المقصود بالحكم... إلخ)** أي: المسمى عند النحاة بدلاً هو التابع المقصود بالحكم المنسوب لمتبوعه، بلا واسطة بينه وبين متبوعه، كما مُثل، والمراد بالواسطة: حرف العطف.

* * *

أقسام البدل

٥٦٦ ـ مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَىٰ أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

٥٦٧ ـ وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

٥٦٨ ـ كَزُرْهُ خَالِداً وَقَبِّلْهُ الْيَدَا وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

البدل أربعة أقسام:

الأول: بدل كل من كل، وسماه ابن مالك رحمه الله: البدل المطابق[1]، وهو أن يكون الثاني مساوياً للأول في المعنى، نحو: عاملت التاجر خليلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝٣٢﴾ [النبأ: ٣١، ٣٢]، فـ(حدائق) بدل من (مفازاً) وهو بدل كل من كل.

(١) وذلك لوقوعه في اسم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] فقد قرأ السبعة (عدا نافعاً وابن عامر) بالجر على أنه بدل من (العزيز). وقرأ نافع وابن عامر بالرفع على أنه مبتدأ، وخبره (الذي) وصلته، قال ابن مالك في «شرح الكافية» (٣/١٢٧٦): (وذكر المطابقة أولى لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى، فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، (أي وذلك ممتنع هنا).

وهذا القسم لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمتبوع؛ لأن البدل نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط إذا وقعت خبراً عنه.

الثاني: بدل بعض من كل، وهو أن يكون الثاني بعضاً من الأول، نحو: قضيت الدينَ ثلثَه، فـ(ثلثَه) بدل بعض من (الدين) والهاء مضاف إليه.

ولا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، سواء كان مذكوراً؛ كالمثال المتقدم، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، فـ(كثير) بدل بعض من الواو في قوله: (عموا)، أو مقدراً؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ(من استطاع) بدل من الناس، وهو بدل بعض من كل؛ لأن المستطيع بعض الناس، لا كلُّهم، والضمير العائد على المبدل منه مقدر؛ أي: منهم.

الثالث: بدل الاشتمال: وهو أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل بأن يكون دالّاً عليه، بحيث إذا ذكر المبدل منه تشوفت النفس إلى ذكر البدل، نحو: نفعني خالدٌ علمُه، فـ(علمه) بدل اشتمال من (خالد) وهو منطوٍ تحته، وليس جزءاً منه، ولو قلت: نفعني خالد... لم يتضح المراد، وهل نفعك علمه أو ماله أو جاهه؟ فإذا ذكر البدل اتضح المراد، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فـ(قتالٍ فيه) بدل اشتمال من (الشهر الحرام) وبينهما تعلق وارتباط بوقوع القتال فيه[1].

---

(١) قد يلتبس على الطالب بدل البعض ببدل الاشتمال، بجامع البعضية أو الجزئية في كل منهما، والفرق بينهما: أن التابع في بدل البعض جزء حقيقي من المبدل منه وهو المتبوع، نحو: أكلت الرغيف ثلثه، أما بدل الاشتمال فإن التابع فيه ليس جزءاً أصيلاً من المتبوع، بل هو أمر عرضي اشتمل عليه المبدل منه، نحو: =

وبدل الاشتمال ـ كبدل البعض ـ لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، كما في المثال والآية.

وقد يكون الضمير في بدل الاشتمال مقدراً؛ كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝﴾ [البروج: ٤، ٥]، فـ(النار) بدل اشتمال من (الأخدود) والضمير مقدر؛ أي: النار فيه؛ لأن الأخدود مشتمل على النار.

والرابع: البدل المباين وهو ثلاثة أقسام:

أ ـ بدل إضراب: وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ولكن يضرب عنه المتكلم ويتركه، دون أن يتعرض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البدل.

ب ـ بدل غلط: وهو ما يذكر فيه المبدل منه غلطاً، ثم يذكر البدل لإزالة ذلك الغلط، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً، لا أنه هو الغلط.

جـ ـ بدل نسيان: وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ثم يتبين للمتكلم فساد قصده، فيذكر البدل الذي هو الصواب، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر نسياناً، لا أن البدل ذكر نسياناً.

والفرق بين هذا والذي قبله: أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، فالمبدل منه في الأول ذُكِرَ غلطاً، وفي الثاني ذكر نسياناً.

وهذه الأنواع الثلاثة لا تحتاج إلى ضمير يربط البدل بالمبدل منه

= أعجبني خالد علمه أو كلامه أو فهمه، ونحو ذلك مما قد يكون في أمر مكتسب؛ كالعلم، أو غير مكتسب وهو ملازم لصاحبه زمناً؛ كالحسن، أو غير ملازم؛ كالكلام، وقد يكون الاشتمال تارة اشتمال الظرف على المظروف كالثوب، وتارة لا يكون كالفرس. [انظر: «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٣، ٣٨٥)، «النحو الوافي» ٣/ ٦٦٧، ٦٦٩].

ومثالها: تصدقت بدرهم دينارٍ، فإن كان المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم، ثم أضرب عنه وتركه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار، وجعل الأول في حكم المتروك، فهو بدل إضراب.

وإن كان المتكلم أراد الإخبار بالتصدق بالدينار، فسبق لسانه إلى الدرهم، فهو بدل غلط.

وإن كان قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم، فلما نطق به تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار، لظهور الخطأ في القصد الأول، فهو بدل نسيان.

وهذا معنى **قوله**: (**مطابقاً أو بعضاً**... إلخ) أي: يُلفى البدل ـ بمعنى يوجد ـ مطابقاً أو بعضاً أو شيئاً يشتمل على البدل اشتمالاً معنويّاً، أو كمعطوف بالحرف (**بل**) وهذا هو البدل المباين؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب الانتقالي ـ والمراد به الانتقال من غرض إلى آخر ـ.

وقوله: (**وذا للاضراب اعْزُ**) أي: هذا الذي يشبه (بل) انسبه إلى الإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو.

فإن لم يقصد متبوعه وقُصد البدل فقط، وإنما غلط المتكلم فَذَكَرَ المبدل منه فهذا بدل الغلط، وقد بيَّن **بقوله**: (**غلط به سُلِبْ**) أن البدل نفسه ليس بموضع غلط، وإنما جاء ليسلب الغلط ويزيله، والتقدير: وغلط دون قصد سُلب بالبدل، وقد ترك الثالث وهو بدل النسيان، لكنه قد يؤخذ من المثال الأخير في **قوله**: (**كزره خالداً**... إلخ) وهذا مثال البدل المطابق، و(**قبله اليدا**) مثال لبدل البعض، و(**اعرفه حقه**) مثال لبدل الاشتمال، و(**خذ نبلاً مُدى**) للبدل المباين بأنواعه الثلاثة على الشرح المتقدم، (**والنَّبْلُ**) هي السهام العربية، وهي مؤنثة، ولا واحد لها من لفظها، بل الواحد سَهْمٌ، والمدى: جمع مُدْية، وهي السكين.

* * *

إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر

٥٦٩ ـ وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا   تُبْدِلْهُ إلَّا مَا إحَاطَةً جَلَا
٥٧٠ ـ أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً أَوِ اشْتِمَالَا   كَإِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا

١ ـ لا يبدل الظاهر من ضمير الحاضر ـ وهو ضمير المتكلم والمخاطب ـ إلا إن كان البدل بدل كل من كل، وأفاد الإحاطة والشمول، أو كان بدل اشتمال، أو بدل بعض من كل.

مثال الأول: قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فـ(أولنا وآخرنا) بدل كل من الضمير الواقع في محل جر باللام وهو (نا)، وهو مفيد للإحاطة والشمول؛ لأن المراد بـ(أولنا وآخرنا) جميعنا على عادة العرب من ذكر طرفي الشيء وإرادة جميعه.

فإن لم يفد الإحاطة امتنع، لعدم الفائدة، نحو: رأيتك خالداً.

ومثال بدل الاشتمال: أعجبتَني كلامُك، فـ(كلامك) بدل اشتمال من (تاء) المخاطب المفتوحة، ومنه قول الشاعر:

بلغنا السماء مجدُنا وسَناؤنا   وإنا لنرجو فوق ذلك مَظْهَرَا(١)

فـ(مجدنا وسناؤنا) بدل اشتمال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلاً في قوله: (بلغنا).

ومثال بدل البعض: قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فـ(مَنْ) اسم موصول مجرور باللام بدل بعض من ضمير (لكم).

٢ ـ وفهم من كلام الناظم أنه يبدل الظاهر من الظاهر في جميع أقسام البدل، كما تقدم، وأن ضمير الغائب يبدل منه الظاهر مطلقاً، كما تقدم في مثال الناظم (زره خالداً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ

(١) المجد: كرم الآباء، سناؤنا: السناء هو الشرف والرفعة، وقوله: (مظهراً) مفعول به، و(فوق) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من (مظهراً) وهو نكرة، والمسوغ تقدم الحال عليه، كما مضى في باب «الحال».

﴿ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣] على إعراب (الذين) بدل من الواو في (أسروا)، بدل كل من كل[١].

٣ ـ ولا يجوز إبدال الضمير من الضمير؛ لعدم وروده عن العرب، أما نحو: قمتَ أنتَ، فهو توكيد لفظي، كما مضى في باب «التوكيد»[٢].

٤ ـ ولا يبدل ضمير من ظاهر، فلا يصح عندهم: رأيت زيداً إياه.

وهذا معنى **قوله**: **(ومن ضميرِ الحاضر الظاهرَ لا تبدله... إلخ)** أي: لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إذا أظهر البدل إحاطة؛ أي: دل عليها، بكونه بدل كل من كل، أو اقتضى بعضاً ـ بأن دل على البعضية ـ أو دل على اشتمال، كقولك: **(إنك ابتهاجَك استمالا)** أي: فرحك استمال القلوب إليك، فـ(ابتهاجَ) بدل اشتمال من ضمير المخاطب، وهو الكاف الواقع اسماً لـ(إن)، وجملة (استمالا) خبر (إن)، والألف للإطلاق.

* * *

الإبدال من اسم الاستفهام

٥٧١ ـ وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِيّْ

إذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل، ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى، نحو: كم كتبك؟ أعشرون أم ثلاثون؟، ومن رأيت؟ أخالداً أم علياً؟، وما كتبت؟ أتفسيراً أم حديثاً؟

فـ(عشرون) وما عطف عليه بدل من (كم)، و(خالداً) وما عطف عليه بدل من (مَنْ)، و(تفسيراً) وما عطف عليه بدل من (ما).

وهذا معنى **قوله**: **(وبدل المضمن الهمز يلي همزاً... إلخ)** أي: إن البدل من المبدلِ منه المضمنِ معنى الهمز، لا بد أن تسبقه الهمزة، كالمثال الذي ذكره.

---

(١) تقدم إعراب الآية ومعناها في أوائل باب «الفاعل».

(٢) ويجوز إعرابه بدلاً عند البصريين. انظر: «المقتضب» (٤/ ٢٩٦)، «شرح الرضي» (٣/ ٣٨٩).

إبدال الفعل من الفعل

٥٧٢ ـ وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ   يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

تقدم أن الاسم يبدل من الاسم، وذكر هنا أن الفعل يبدل من الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فـ(يضاعف) مضارع مجزوم، وهو بدل كل[١] من الفعل (يلق) لأنه جواب الشرط، ولأن لقاء الآثام هو تضعيف العذاب والخلود، فالفعل (يضاعف) زاد معنى الفعل (يلق) وضوحاً وكشف المراد منه[٢]، والدليل على أنه بدل مجيئه مجزوماً، ومنه **قوله في** المثال: (من يصل إلينا يستعن بنا يعن)، فـ(يستعن) بدل فعل من فعل، وهو بدل اشتمال.

وظاهر كلامه أن إبدال الفعل جائز في جميع أقسام البدل. والمسموع من ذلك الكل من الكل، وهذا لا خلاف فيه، وأما بدل الاشتمال فهو موضع خلاف، فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه؛ لأنه لا بدّ فيه من ضمير.

أما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل؛ لأن الفعل لا يتبعض، وأما بدل الغلط فالقياس يقتضيه، ومثاله: قام قعد المعلم، أردت أن تقول: قعد، فغلطت فقلت: قام، ثم أبدلت: قعد، منه.

واعلم أن إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد، لا إبدال جمل، بدليل مشاركة الفعل الواقع بدلاً لمتبوعه في نصبه أو جزمه[٣].

---

(١) هذا هو ظاهر كلام سيبويه (٣/ ٨٧) وقاله الشاطبي كما في «المقاصد» (٥/ ٢٢٧) وتبعه الأزهري في «التصريح» (٢/ ١٦١)، واستظهر ابن الحاج في «حاشيته على شرح المكودي» أنه بدل اشتمال، كما قاله المكودي (٢/ ٣٢) لأن لُقِيَّ الآثام يحصل بأول جزء من العذاب، ويحصل بالمضاعفة، فهو نوع مما اشتمل عليه العامل.

(٢) قال الرضي في «شرحه على الكافية» (٢/ ٣٩٣): (وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول... ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء لكان تأكيداً لا بدلاً..).

(٣) انظر: «همع الهوامع» (٢/ ١٢٨)؛ «شرح المكودي بحاشية ابن الحاج» (٢/ ٣٢)؛ «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٧٧).

النِّـــدَاءُ

أحرف النداء

٥٧٣ ـ وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيْ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

٥٧٤ ـ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَا لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

النداء: طلب الإقبال بحرف ناب مناب الفعل (أدعو) لفظاً أو تقديراً، **فالأول**، نحو: يا صاحبَ السيارة تمهل. **والثاني**: صاحبَ السيارة تمهل، بحذف حرف النداء، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

والأحرف التي يُنادى بها ثمانية:

١ ـ الهمزة المفتوحة المقصورة، وهي للمنادى القريب(١)، نحو: أخالدُ أجب.

٢ ـ ستة أخرى وهي (آ، يا(٢)، أيا، هيا، أي ـ بسكون الياء مع

---

(١) تحديد قرب المنادى أو بعده مرجعه للعرف الشائع.

(٢) حرف النداء (يا) هو أكثر أحرف النداء استعمالاً، ومع كثرة النداء في القرآن الكريم فإنه لم يأت فيه نداء بغير (يا)، ويتعين تقديره دون غيره عند الحذف، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وهنا قد يرد سؤال وهو: أنه إذا كانت (يا) لنداء البعيد فكيف استعملت في نداء (الله) تعالى، وهو أقرب إلى عبده من حبل الوريد؟

وهنا جوابان:

الأول: ذكره البلاغيون، وهو أنه قد ينزل القريب منزلة البعيد، فينادى بأدوات البعيد لغرض الإشعار بأن المنادى رفيع القدر، عظيم الشأن، فينزل بُعْدُ المنزلة منزلة بعد المكان.

الثاني: أن (يا) للقريب والبعيد، ودعوى المجاز في أحدهما والتأويل خلاف الأصل. [انظر: «المغني» ص(٤٨٨)؛ «عدة السالك حاشية أوضح المسالك» ٤/٦].

والجمهور على أن (يا) قد تكون للتنبيه، ولا تكون للنداء، ففي قوله تعالى عن الكفار: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧] للتنبيه لا للنداء =

فتح الهمزة مقصورة وممدودة ـ) وهذه للمنادى البعيد، نحو: يا صاعد الجبل تمهل، وما في حكمه، كالنائم والغافل، نحو: أيا غافلاً والموت يطلبه.

٣ ـ وا، ويستعمل لنداء المندوب [وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه]، نحو: وا ظهراه.

ويجوز استعمال (يا) في الندبة إذا وجد قرينة تدل على ذلك؛ كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ:

حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر اللّه يا عُمَرا[(١)]

فقوله: (يا عمرا) أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأنه قال ذلك بعد موت عمر بن عبد العزيز.

وهذا معنى **قوله**: (**وللمنادى الناءِ أو كالناء يا... إلخ**) أي: إن المنادى البعيد وما في حكمه يستعمل فيه (يا) وما بعدها، وأما الهمزة فهي للمنادى القريب، و(وا) للمندوب، وكذا الياء (وغير «وا») وهو (يا) عند اللبس لا تستعمل، بل يقتصر على (وا).

* * *

حذف حرف النداء

٥٧٥ ـ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا ... جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

٥٧٦ ـ وَذَاكَ فِي ٱسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ ... قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

= والمنادى محذوف؛ لأن في هذا حذف جملة النداء وحذف متعلقه، وذلك إجحاف كثير، قاله في «البحر المحيط». وانظر: «التسهيل» لابن مالك وشرحه له (٣/ ٣٨٥) ومثل ذلك قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا) على قراءة الكسائي ـ من السبعة ـ بتخفيف (ألا) و(يا) للتنبيه على أحد القولين، وقيل للنداء. انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ١٥٦)؛ و«المغني» ص(٤٨٨)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٣ ص٦٣٧).

(١) أراد بالأمر العظيم مشاق الخلافة وإقامة العدل بين الناس، وقوله: (أمراً) مفعول ثانٍ، والتاء في قوله: (حملت) نائب فاعل، وهو المفعول الأول، وقوله: (يا عمرا) منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتي بها لمناسبة ألف الندبة.

المنادى بالنسبة لحذف حرف النداء قسمان:

١ ـ قسم يمتنع معه الحذف.

٢ ـ وقسم يجوز، وهو نوعان: كثير وقليل.

فيمتنع حذف حرف النداء في مسائل منها:

١ ـ المنادى المندوب، كما تقدم.

٢ ـ المنادى إذا كان ضميرَ المخاطب عند من يجيز نداءه، نحو: يا إياك قد كفيتك، تقوله: [لمن أراد أن يفعل أمراً، وقد فعلته أنت][١] أما ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقاً.

٣ ـ المنادى المستغاث، نحو: يا لَلْقاضي لِشاهد الزور.

ويجوز حذف حرف النداء بقلة في مسائل منها:

١ ـ إذا كان المنادى اسم جنس لمعين؛ كقولهم: أصبحْ ليلُ[٢]؛ أي: يا ليل.

٢ ـ إذا كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، فـ(هؤلاء) منادى بحرف نداء مقدر؛ أي: يا هؤلاء، على أحد الإعاريب[٣].

ويكثر حذف حرف النداء فيما عدا ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله ﷺ: **«اثبت أُحدُ..»**[٤] أي: يا أحدُ.

وهذا معنى **قوله**: **(وغير مندوب ومضمر... إلخ)** أي: قد «يُعَرَّى» بمعنى يحذف ويجرد من حرف النداء غيرُ المندوب والمضمر والمستغاث، وهذا الحذف في اسم الجنس ولفظ المشار إليه قليل **(ومن**

---

(١) انظر: «التسهيل» وشرحه لابن مالك (٣/ ٣٨٧).

(٢) يضرب مثلاً لمن يظهر الكراهة للشيء؛ أي: صر صبحاً أو ائت بالصبح.

(٣) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٨٦).

(٤) انظر: «فتح الباري» (٧/ ٤٢)، وتقدم الحديث في باب «عطف النسق».

يمنعه فانصر عاذله) أي: انصر من يعذله على منعه؛ أي: يلومه، لورود السماع به الكافي في القياس عليه.

* * *

حكم المنادى من حيث الإعراب

١ ـ المنادى المبني

٥٧٧ ـ وَابْنِ المُعَرَّفَ المُنَادَى المُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

٥٧٨ ـ وَانْوِ انضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدَا

المنادى من حيث الإعراب أربعة أقسام:

الأول: ما يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع فيه أمران:

١ ـ التعريف، سواء كان سابقاً على النداء، وهو العلم، نحو: يا خالدُ أطع والديك، أو عارضاً بسبب قصده والإقبال عليه، وهو النكرة المقصودة، وهي التي زال إبهامها وشيوعها بسبب النداء؛ لأنه قَصْدُ فردٍ من أفرادها، نحو: يا طالبُ أجب «تريد معيناً».

٢ ـ الإفراد والمراد به ـ هنا ـ أن يكون المنادى غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع.

والمنادى في هذا القسم يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء حالة الإعراب، فإن كان يرفع بالضمة بني على الضم من غير تنوين، كما مُثِّل وإن كان يرفع بالألف بني على الألف، نحو: يا عَليَّان قوما بالواجب، يا فتيان لا تعبثا بالأزهار، وإن كان يرفع بالواو بني على الواو، نحو: يا محمدون صِلوا أرحامكم، ونحو: خذوا جوائزكم يا فائزون.

ف(خالد) في المثال الأول منادى مبني على الضم في محل نصب لأن المنادى أصله مفعول به، قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [القصص: ٣٠].

فإن كان الاسم المنادى مبنيّاً قبل النداء قُدِّرَ بعد النداء بناؤه على الضم، نحو: يا هذا[1]، ويجري مجرى ما يتجدد بناؤه بسبب النداء،

---

(١) يدخل في ذلك كل ما ينادى من المعارف المبنية أصالة قبل النداء، كأسماء =

مثل: (خالد) في أنه يكون في محل نصب، وأنه يُتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه، وبالنصب مراعاة للمحل، فتقول: يا هذا العاقلُ والعاقلَ، بالرفع والنصب، كما تقول: يا خالدُ العاقلُ، والعاقلَ، فـ(هذا) منادى مبني على الضم المقدر في آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الأصل وهو الألف.

وهذا معنى **قوله**: (وابن المعرف المنادى المفردا...) أي: ابن المنادى المعرف المفرد على العلامة المعهودة فيه في حالة رفعه قبل النداء، **وقوله**: (المعرف) يشمل ما تعرف قبل النداء وما تعرف بسبب النداء.

ثم بيَّن أن المنادى الذي يستحق البناء، إذا كان مبنيّاً قبل مناداته قُدِّر بناؤه الجديد، ولوحظ ذلك في توابعه، كما تقدم في المثال.

* * *

٢ ـ المنادى المنصوب

٥٧٩ ـ وَالمُفْرَدَ المَنْكُورَ وَالمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلَافَا

هذا القسم الثاني من أقسام المنادى، وهو ما يجب نصبه لفظاً، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون مضافاً[1]، نحو: يا طالبَ العلم احفظ وقتك، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [آل عمران: ٧١]، فـ(يا) حرف نداء و(أهل) منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و(الكتاب) مضاف إليه.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كما يتصل المضاف بالمضاف إليه، نحو: يا مسافراً إلى مكة

= الإشارة وأسماء الموصولات غير المبدوءة بـ(أل) مثل: من، وضمير المخاطب، مثل: أنت، إياك..

(١) ونداء المضاف هو أكثر أنواع المنادى في القرآن الكريم [«الدراسات» ٣/١ ص٦٣٠].

تذكر شرف المكان، فـ(مسافراً) منادى منصوب، وقد اتصل به شيء من تمام معناه؛ لأننا لو قلنا: (يا مسافراً) لم يتبين للسامع المراد كاملاً؛ لأن السفر يكون إلى بقاع شتى، فإذا قلنا: (إلى مكة) أتممنا المعنى، وخصصناه كما يُخَصَّص المضافُ بالمضاف إليه، ولأنه عامل يحتاج إلى معمول بعده، فلا يُكتفى به حتى يعمل فيما بعده.

وهذا الذي به التمام قد يكون مرفوعاً بالمنادى، نحو: يا ضائعاً كتابُه لا تيأس، فـ(ضائعاً) منادى منصوب، و(كتابه) فاعل لاسم الفاعل، والهاء مضاف إليه، وقد يكون منصوباً، نحو: يا طالعاً جبلاً تمهل، فـ(طالعاً) منادى منصوب، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل، و(جبلاً) مفعول به منصوب لاسم الفاعل، وقد يكون مجروراً كما في المثال الأول.

المسألة الثالثة: أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة وهي التي بقيت على إبهامها وشيوعها، كما كانت قبل النداء؛ لأنه لم يقصد بها فرد معين؛ كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فـ(رجلاً) منادى منصوب؛ لأنه نكرة غير مقصودة، أما إنه نكرة فلأنه لا يدل على معين، وأما إنها غير مقصودة فلأن الأعمى حين يقول: يا رجلاً، لا يوجه الخطاب إلى معين، ولا يقصد شخصاً دون آخر.

وهذا معنى **قوله**: **(والمفرد المنكور... إلخ)** أي: انصب المفرد (المنكور) وهو النكرة الباقية على تنكيرها، وانصب كذلك المضاف، وشبه المضاف، بغير خلاف في نصب الثلاثة، **وقوله**: **(والمضافا)** أي: لغير ضمير المخاطب. أما المضاف إليه فلا يُنادى، فلا تقول: يا خادمك؛ لأن النداء خطاب للمضاف، والمضاف إليه ضمير لمخاطب آخر، ولا يجتمع في جملة النداء خطابان لشخصين مختلفين، والألف في **قوله**: **(والمضافا)** للإطلاق.

* * *

٣ ـ المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه

٥٨٠ ـ وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تُهِنْ
٥٨١ ـ وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا أو يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

هذا القسم الثالث من أقسام المنادى، وهو ما يجوز فيه الضم والفتح، وهو نوعان:

الأول: المنادى المنعوت بـ(ابن) و(ابنة) وهو ما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون المنادى علماً مفرداً؛ أي: غير مثنى ولا مجموع.

٢ ـ ألا يفصل بين كلمة (ابن) والمنعوت.

٣ ـ أن تكون كلمة (ابن) مضافة إلى علم.

مثال ذلك: يا خالدُ بنَ[1] سعيدٍ، يجوز في المنادى (خالد) البناء على الضم على الأصل؛ لأنه مفرد علم، و(ابن) صفة منصوبة باعتبار محل الموصوف لا لفظه، ويجوز البناء على الفتح (يا خالدَ بنَ سعيدٍ) مراعاة للمأثور من فصيح الكلام[2]، وهو على الوجهين في محل نصب.

ومنه قول الشاعر:

يا حكمُ بنَ المنذرِ بنِ الجارودْ سُرادق المجدِ عليك ممدودْ[3]

---

(١) اعلم أنه إذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة وجب حذف ألف (ابن) كتابةً ونطقاً، سواء كان ذلك في النداء أو غيره، إلا إذا وقعت في أول السطر فتثبت الألف كتابة. وكذا يجب حذف التنوين من الاسم الموصوف بـ(ابن)، سواء كان منادى كما مثل، أو غير منادى، نحو: هذا محمدُ بنُ صالح. [راجع: «المطالع النصرية» ص١٧١] لنصر الهوريني و«ظاهرة التنوين في العربية» للدكتور عبد الرحمٰن إسماعيل ص(١٠٨).

(٢) ما ذكرناه هو أوضح الأعاريب وأيسرها وأبعدها عن التكلف، وفي المثال أعاريب أُخر. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٢٠).

(٣) هو الحكم بن المنذر العبدي، أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك، والسرادق: أصله الخباء الذي يمد فوق صحن الدار، وقوله: (بن المنذر) نعت للحكم باعتبار محله منصوب، وهو مضاف وما بعده مضاف إليه (بن الجارود) نعت للمنذر مجرور، ومضاف إليه.

فـ(حكم) منادى مبني على الفتح، وهو اختيار البصريين، وقد استشهد به سيبويه في «كتابه»(١).

فإن اختل شرط من الشروط المذكورة تعين الضم، نحو: يا رجلُ ابن محمد؛ لأنه غير علم، ويا زيدُ الفاضل؛ لأنه وُصِفَ بغير (ابن)، ويا خالدُ الفاضل ابن عمرو؛ لأنه لم يتصل به، ويا صالحُ ابن أخينا؛ لأن (ابن) لم يضف إلى علم.

وإلى هذا النوع الأول أشار **بقوله**: (**ونحو زيد ضُمَّ... إلخ**) أي: إن المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة (ابن) يجوز ضمه وفتحه، ولم يذكر الشروط، وإنما اكتفى بالمثال المستكمل لها، ثم بيَّن أن الصفة وهي كلمة (ابن) إذا لم تقع بعد علم أو لم يقع بعدها علم فإنه يتحتم الضم، ويمتنع البناء على الفتح.

وقوله: (**لا تهن**) بفتح التاء، مضارع (وَهَنَ) أي: ضَعُفَ، وبضمها مضارع أهان، والهاء مكسورة فيهما؛ أي: أهان غيره بمعنى: أذله.

النوع الثاني: من المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه: أن يكون المنادى مكرراً، وهذا يأتي في (تابع المنادى) إن شاء الله تعالى.

* * *

٥٨٢ ـ وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

هذا القسم الرابع من المنادى: وهو ما يجوز ضمه ونصبه، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه وهو مضموم، وله نصبه أيضاً، وقد ورد السماع بهما، فمن الأول قوله:

سلام اللّه يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ(٢)

---

(١) كتاب «سيبويه» (٢/٢٠٣).

(٢) هذا البيت للأحوص، وكان قد هوي امرأة، ثم زوجها أهلها رجلاً اسمه مطر، فقال قصيدة، ومنها هذا البيت.
إعرابه: (سلام) مبتدأ، ولفظ (الله) مضاف إليه (عليها) خبر المبتدأ، (عليك) خبر (ليس) مقدم (السلام) اسمها مؤخر.

فقد نون الشاعر المنادى الأول للضرورة، وأبقى الضم، اكتفاءً بما تدعو إليه الضرورة.

ومن الثاني قوله:

أعبداً حلَّ في شُعَبى غريباً ... ألؤماً لا أبا لك واغترابا(١)

فقد نصب الشاعر المنادى (عبداً) ونونه للضرورة، مع أنه مفرد معرفة؛ لأنه نكرة مقصودة.

وهذا معنى **قوله**: (**واضمم أو انصب**... إلخ) أي: اضمم أو انصب ما نُوِّنَ اضطراراً من كل ما له استحقاق ضَمٍّ بُيِّن فيما تقدم، والذي يستحق الضم فيما تقدم، هو المفرد العلم والنكرة المقصودة، وإذا نون المبني على الضم بقي على بنائه، أما في حالة تنوينه منصوباً فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة، **وقوله**: (**أو انصب**) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى الواو وقبلها.

* * *

حكم اجتماع حرف النداء مع (أل)

٥٨٣ ـ وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ ... إلَّا مَعَ اللّه وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

٥٨٤ ـ وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ ... وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل، لما فيه من اجتماع معرفين ظاهرين: «النداء، وأل» وهذا لم يعهد في الكلام العربي الفصيح، ولا يعترض بدخول النداء على العلم؛ لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة، واستثني من ذلك الحالات الآتية:

الأولى: لفظ (الله) فتقول: يا الله اغفر لي، والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ (الله) أن يقال: «اللهم» بميم مشددة مُعَوَّضَةٍ من

---

(١) البيت لجرير يهجو فيها خالد بن يزيد الكندي، و(شعبى) بضم الشين وفتح العين مقصوراً، اسم مكان.

إعرابه: (غريباً) حال (ألؤماً) الهمزة للاستفهام و(لؤماً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، وتقديره: (أتلؤم لؤماً) (لا) نافية للجنس (أبا) اسم (لا) مبني على الألف [على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في جميع أحوالها وهي لغة القصر] (لك) خبر (لا). [انظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٤٢)].

حرف النداء؛ كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٤٦]، فـ(اللهم) منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء، و(فاطر) نعت للفظ (الله) منصوب لأنه مضاف، أو منادى ثانٍ حذف منه حرف النداء منصوب؛ لأنه مضاف أيضاً، وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء؛ كقول الشاعر:

إنـــي إذا مـــا حَـــدَثٌ ألـــمّـــا   أقـول يـا الـلـهـم يـا الـلـهـمـا[1]

الثانية: ما سُمِّي به من الجمل المحكية، وهو العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ(أل)، فتقول فيمن اسمه: الرجل منطلق: يا الرجل منطلق، فـ(يا) حرف نداء و(الرجل منطلق) منادى مبني على ضم مقدر للحكاية في محل نصب.

الثالثة: في ضرورة الشعر[2]؛ كقول الشاعر:

فـيـا الـغـلامـان الـلـذان فـرَّا   إيـاكـمـا أن تُـعْـقِـبَـانـا شـرَّا[3]

(١) حَدَثٌ؛ أي: أمر حادث وطارئ يحتاج إلى معونة، (ألَمَّ) نزل.
إعرابه: (إذا ما) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان و(ما) زائدة، (حدث) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها (ألما) ألَمَّ: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر، والجملة مفسرة لا محل لها، (أقول) الجملة من الفعل والفاعل المستتر لا محل لها جواب (إذا)، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر (إن).

(٢) يقول أبو حيان الأندلسي في الضرورة الشعرية (يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره). انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١/ ٢٦٨)؛ و«الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي» للدكتور عبد العال شاهين.

(٣) إعرابه (يا) حرف نداء (الغلامان) منادى مبني على الألف؛ لأنه مثنى في محل نصب، (اللذان) صفة لقوله: (الغلامان) باعتبار اللفظ، وجملة (فرا) صلة (إياكما) منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً تقديره: أحذركما (أن) مصدرية (تعقبانا) فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف فاعل، و(نا) مفعول أول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة (شرّاً) مفعول ثانٍ.

فجمع الشاعر بين حرف النداء و(أل)، وهذا من ضرورة الشعر في مثل هذا الموضع.

وهذا معنى **قوله**: (**وباضطرار خُصَّ جَمْعُ يا وأل**... إلخ) أي: إن الجمع بين أداة النداء، مثل: (يا) و(أل) مخصوص بضرورة الشعر إلا لفظ (الله)، والجمل المحكية، والأكثر في نداء لفظ (الله) أن يقال: (**اللهم**) بحذف حرف النداء وتعويض الميم، وشذ الجمع بينهما (**في قريض**) أي: في شعر، تقول: قرضت الشعر: نظمته، فهو قريض؛ لأنه اقتطاع من الكلام، وابن مالك يشير بذلك إلى البيت المذكور.

«فَصْلٌ»

أحكام تابع المنادى

٥٨٥ ـ تَابِعُ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ
٥٨٦ ـ وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ انْصِبْ وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وَبَدَلَا
٥٨٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبُ أَلْ مَا نُسِقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقى

هذا الفصل معقود لحكم تابع المنادى من نعت أو غيره، والمنادى لا يخلو من حالتين ـ كما تقدم ـ:

الأول: أن يكون مبنيّاً.

الثانية: أن يكون منصوباً..

أما الحالة الأولى ففيها التفصيل الآتي:

١ ـ التابع الذي يجب نصبه

١ ـ إذا كان المنادى مبنيّاً وجاء تابعه مضافاً مجرداً من أل، وهو نعت أو توكيد أو عطف بيان وجب نصبه مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز بناؤه مراعاة للفظه، نحو: يا خالدُ صاحبَ محمدٍ، يا صالحُ أبا عبد الله، يا تميم كلَّهم أو كلَّكم[1].

٢ ـ التابع الذي يجوز فيه الوجهان

٢ ـ إذا كان المنادى مبنيّاً وجاء تابعه مضافاً مقترناً بأل أو كان مفرداً؛ أي: غير مضاف، جاز فيه الرفع مراعاة للفظ المنادى، والنصب مراعاة لمحله، نحو: يا خالدُ الكاتبُ الدرسِ، برفع (الكاتب) ونصبه، ويا خالدُ الظريفُ، برفع الظريف ونصبه.

وتقول في عطف البيان: يا رجلُ زيدٌ، أو زيداً.

وتقول في التوكيد: يا تميم أجمعون، أو أجمعين.

---

(١) القاعدة أنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يكون للغائب نظراً للأصل، وجاز أن يكون للمخاطب لكون المنادى مخاطباً في المعنى.

ويدخل في هذا الحكم عطف النسق المقترن بأل، نحو: يا خالدُ والطالبُ، بالرفع والنصب، والمختار عند الخليل وسيبويه الرفع تبعاً للفظ، لما فيه من المشاكلة.

وقد ورد النصب في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي[1] مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] فقد قرأ السبعة بالنصب عطفاً على محل «الجبال»[2].

٣ـ ما يعطى حكم المنادى المستقل

٣ ـ إذا كان التابع عطف نسق غير مقترن بأل أو كان بدلاً أعطي ما يستحقه لو كان منادى مستقلاً، فيبنى على الضم بلا تنوين إذا كان مفرداً، نحو: يا خالدُ ومحمدُ، ونحو: يا رجلُ خالدُ، كما لو قلت: يا محمدُ ويا خالدُ، وينصب في مثل: يا خالد وصاحبَ الدار، يا شبابُ شبابَ الإسلام.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله**: **(تابع ذي الضم المضاف... إلخ)** أي: ألزم تابع المنادى المبني على الضم وما ينوب عنها إذا كان التابع مضافاً دون (أل) ألزمه نصباً، ثم مثل بمثال: **(أزيدُ ذا الحيل)** فالهمزة للنداء، و(زيد) منادى مبني على الضم و(ذا الحيل) نعت منصوب بالألف ومضاف إليه.

ثم ذكر في البيت الثاني أن ما سوى المضاف المذكور يجوز رفعه ونصبه، وهو شيئان كما تقدم:

١ ـ المضاف المصاحب لأل.

٢ ـ المفرد.

أما عطف النسق والبدل فحكمهما حكم المنادى المستقل إلا إن كان عطف النسق بأل، فيجوز فيه وجهان: الرفع والنصب، والمختار الرفع، **وقوله**: **(مصحوب أل)** بالنصب خبر **(يكن)** مقدم على اسمها **(ما نُسقا)** ويجوز رفعه على العكس.

---

(١) معنى: (أوّبي معه) أي: رجِّعي معه بالتسبيح.

(٢) الذين يختارون الرفع كسيبويه والخليل يقدرون النصب في الآية بالعطف على قوله: (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠] وقرئ بالرفع عطفاً على لفظ «الجبال» لكنها قراءة شاذة، كما قال ابن هشام في «شرح القطر» ص(٢١١).

٤ ـ ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى

٥٨٨ ـ وَأَيُّهَا مَصْحُوبُ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ
٥٨٩ ـ وَأَيُّ هٰـذَا أَيُّـهَـا الَّـذِي وَرَدْ وَوَصْـفُ أَيٍّ بِـسِـوَى هٰـذَا يُـرَدْ
٥٩٠ ـ وَذُو إِشَارَةٍ كـأَيٍّ فِي الصِّـفَـهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

٤ ـ إذا كان المنادى مبنيّاً وهو (أي) في التذكير و(أية) في التأنيث وجاء بعده نعت، وجب رفعه مراعاة للفظ المنادى، نحو: يا أيها العاقلُ تدبر حالك، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾ [الفجر: ٢٧]، فـ(أي، وأية) مبنيان على الضم في محل نصب؛ لأن كلاً منهما منادى، نكرة مقصودة، و(ها) حرف تنبيه، و(الناس) نعت مرفوع بالضمة، كحركة المنادى، ومثله كلمة (النفس).

ولا توصف (أي وأية) في هذا الباب إلا باسم محل بـ(أل) الجنسية، كما مثل، أو باسم الإشارة، ولا يوصف اسم الإشارة إلا بما فيه (أل) نحو: يا أيهذا الطالب أحسن القصد، أو بموصول محلى بـ(أل)، نحو: يا ذا الذي عصى ربه اعرف من عصيت، فـ(أي) منادى و(ها) للتنبيه و(ذا) اسم إشارة صفة في محل رفع، (الطالب) صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان، أو توصف (أي) بموصول محلى بـ(أل)؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ . . .﴾ [الحجر: ٦]، فـ(الذي) نعت (أي).

وهذا معنى **قوله**: (**وأيُّها مصحوب أل بعد صفه... إلخ**)، فـ(أيها) مبتدأ و(مصحوب أل) مفعول به، تقدم على عامله (يلزم)، والمعنى: وأيُّها يلزم مصحوب (أل) حال كونه صفة، مرفوعاً واقعاً بعده، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ ثان، خبره، (صفة) أو جملة (يلزم) والجملة خبر (أيها) وقد أطلق في قوله: (مصحوب أل) ولا بد من تقييده بـ(أل) الجنسية، كما تقدم.

ثم ذكر أن وصف (أي) باسم الإشارة أو بموصول محلى بـ(أل) ورد عن العرب، ونعت (أي) بغيرها (يرد) أي: يرفض ويستبعد، وفي البيت ـ الثاني ـ حُذِفَ العاطف، وهو جائز.

وقوله: (ورد) خبر المبتدأ: وهو قوله: **(وأيُّ هذا)**، والقياس التثنية، لكنه على حذف مضاف؛ أي: ورد لفظ أيُّ هذا وأيها الذي، أو لتأويلهما بالمذكور؛ أي: ورد المذكور.

وذكر في البيت الثالث أن اسم الإشارة إذا كان منادى فإنه يجري مجرى (أي) في لزوم الصفة ورفعها وكونها بـ(أل)، أو بموصول محلى بـ(أل).

وقوله: **(إن كان تركها يفيت المعرفة)** مصدر (أفات) الرباعي، ومفعوله الأول محذوف؛ أي: يُفيت المخاطبَ معرفةَ المشار إليه، والمراد: يفوت علم المخاطب ومعرفته بالمنادى لو تركت الصفة، ومثاله: يا هذا القائم تكلم، تقوله: لقائم بين جلوس، فلو قيل: يا هذا تكلم، لم يَعلم المخاطب مَنْ المنادى؟ وعلى هذا فالمقصود بالنداء هو الصفة، واسم الإشارة وَصْلة لندائها، إذ لا يصح: يا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع الصفة، بل يجوز الرفع والنصب؛ لأنه صفة أو عطف بيان، وكلاهما مفرد، يجوز فيه الوجهان، وهذا إذا عرفه المخاطب بدون صفته، كما لو وضع المتكلم يده على المقصود بالنداء.

هذا حكم تابع المنادى إذا كان مبنيّاً، وهو الذي اقتصر عليه ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

حكم التابع إذا كان المنادى منصوباً

فإن كان المنادى منصوباً، وتابعه نعت أو عطف بيان أو توكيد وجب نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع، نحو: يا عبدَ الله صاحبَ خالد، ويا عبدَ الله أبا صالح، ويا علماءَ الإسلام كلَّكم قوموا بواجبكم.

وكذا إن كان التابع عطف نسق مجرداً من (أل) أو بدلاً، وجب نصبه على أرجح الآراء[1]، نحو: يا عبد الله وسعيداً، يا أبا صالح

---

(١) الرأي الثاني: وهو للأكثرين ـ ويفهم من كلام ابن مالك ـ اعتبار كل من العطف =

خالداً، فـ(سعيداً) معطوف على المنادى المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وكذا البدل (خالداً).

* * *

إذا تكرر المنادى المفرد وكان الثاني مضافاً

٥٩١ - فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الاوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

إذا تكرر المنادى المفرد، وكان اللفظ الثاني المكرر مضافاً، نحو: يا طالبُ طالبَ العلم احرص على الفائدة [تقوله لمعين] جاز في الأول وجهان:

١ - البناء على الضم؛ لأنه مفرد معرفة [بالقصد] وهو في محل نصب، ويكون الثاني توكيداً لفظيّاً أو بدلاً أو عطف بيان، مراعىً في الثلاثة محل المتبوع، أو يكون منادى سقط منه حرف النداء، أو مفعولاً به لفعل محذوف.

٢ - النصب على اعتبار أن هذا المنادى (الأول) مضافاً للمضاف إليه المذكور في الكلام، والاسم الثاني المكرر مقحماً بين المتضايفين (ويعرب توكيداً لفظيّاً للأول[1]) أو يعتبر المنادى مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور، وأصل الكلام: يا طالبَ العلم طالبَ العلم، بإضافتين في الأسلوب الواحد، ويكون الاسم الثاني منصوباً على أنه توكيد لفظي أو بدل، أو عطف بيان، أو مفعولاً به لفعل محذوف، أو منادى بحرف

= والبدل بمنزلة المنادى المستقل، فتقول: يا عبد الله وسعيدُ بالرفع؛ لأنك لو جعلته منادى لقلت: يا سعيدُ بالضم، وهذا مرجوح إذ لا مسوغ لاعتباره منادى مستقلاً وقد جاء تابعاً، وحجتهم أن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل، وهذه حجة ضعيفة، فإن كلمة (سعيد) في المثال المذكور كيف تكون مبنية على الضم لتبعيتها المنادى مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل، والمنادى هنا منصوب مباشرة وليس له محل، فمن أين يأتي رفع التابع؟؟ انظر: «حاشية ياسين على شرح التوضيح» (٢/١٧٦)؛ «النحو الوافي» (٤/٤١).

(١) وعلى هذا فيصح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتوكيد اللفظي، واغتفر ذلك لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى، وقد أشار إلى ذلك الشيخ يس في «حاشيته على شرح الفاكهي على القطر» (٢/١٠٧).

نداء محذوف، ويحسن اختيار الأنسب للسياق من هذا الأوجه الخمسة والأوضح في أداء الغرض.

وهذا معنى **قوله**: (في نحو سعدُ سعدَ الاوس... إلخ) أي: وفي مثل: يا سعدُ سعدَ الأوس، يجب نصب الثاني منهما، أما الأول فأنت مطالب بضمه أو فتحه، لتوافق الصواب في ذلك، وابن مالك رحمه الله يشير بذلك إلى بيت من الشعر، وهو قوله:

أيا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت مانعاً ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارِفِ

وسعد الأوس هو: سعد بن معاذ، وسعد الخزرجين هو: سعد بن عبادة رضي الله عنهما[1]. والغطارف: مفرده غِطريف: وهو السيد الشريف والسخي السَّري[2].

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١/ ٢٧٩).

(٢) «ترتيب القاموس» (٣/ ٤٠٢).

المُنَادَى المُضَافُ إلَى يَاءِ المُتَكَلِّمِ

الأوجه الجائزة في المنادى المضاف للياء

٥٩٢ ـ وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا   كَعَبْدِ عَبْدِيْ عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم، فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً.

فإن كان معتلاً فحكمه كحكمه غير منادى ـ كما تقدم في بابه ـ فتثبت الياء مفتوحة، نحو: يا فتايَ، يا قاضيَّ.

وإن كان صحيحاً كـ(غلامي)، جاز فيه خمسة أوجه:

الأول: حذف ياء المتكلم، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا غلامِ، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، فـ(عبادِ) منادى مضاف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الثاني: إثبات الياء ساكنة، فتقول: يا غلاميْ، قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨] في قراءة من أثبت الياء ساكنة، وهم نافع وأبو عمرو، وابن عامر ـ من السبعة ـ[1]، فـ(عبادي) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وهذا دون الأول في الكثرة.

الثالث: قلب الياء ألفاً، وحذفها، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها

(١) انظر: «الكشف» (٢/٢٦٣).

فتقول: يا غلامَ، فـ(غلامَ) منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ـ المحذوفة ـ مضاف إليه.

الرابع: قلب الياء ألفاً وإبقاؤها، فتقول: يا غلامَا، قال تعالى عن يعقوب عليه الصلاة والسلام: ﴿يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، فـ(أسفا) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة[^1]، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الخامس: إثبات الياء مفتوحة، فتقول: يا غلامِيَ، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]، فـ(عبادِيَ) منادى منصوب بفتحة مقدرة ـ كما تقدم ـ وياء المتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

وهذه الأوجه الخمسة متفاوتة، بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض، فأكثرها استعمالاً حذف الياء اكتفاء بالكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه الأوجه: **(واجعل منادى صح... إلخ)** أي: إذا أضيف المنادى صحيح الآخر لياء المتكلم فاجعله كـ(عبدِ) بحذف الياء... إلخ الأوجه.

وقوله: (عبديا) أصله: عبديَ، والألف للوزن.

* * *

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

٥٩٣ ـ وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ فِي يَا ابْنَ أُمَّ يَا ابْنَ عَمَّ لَا مَفَرْ

١ ـ إذا كان غير أب وأم

إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإنه يجب إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، نحو: يا ابنَ أخي، يا ابنَ خالي، إلا إذا

[^1]: (١) أو يقال: وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً، فتكون الفتحة في (غلامَ وغلامَا) ليست فتحة إعراب، وإما هي لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، والأول فيه تيسير وبعد عن التكلف الذي لا داعي له.

كان المنادى (ابن أم) و(ابن عم) فإنه يجوز فيه وجهان:

الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها، وهذا هو الأكثر، فتقول: يا ابنَ أمِّ، يا ابنَ عمِّ.

الثاني: حذف ياء المتكلم بعد قلبها ألفاً، وقلب الكسرة قبلها فتحة فتقول: يا ابنَ أمَّ، يا ابنَ عمَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقال تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤] فقد قرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي بكسر الميم على الوجه الأول، وقرأ الباقون بفتحها على الثاني.

وإعرابه: (ابنَ أمَّ) ابن: منادى بحرف نداء مقدر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(أمَّ) بالفتح مضاف إليه مجرور بكسرة، مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء ألفاً وحذفت هذه الألف للتخفيف، و(أمَّ) مضاف، والياء المحذوفة المنقلبة ألفاً في محل جر مضاف إليه.

و(ابنَ أمِّ) ـ على قراءة كسر الميم ـ (ابن) كما تقدم و(أمِّ) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة[1] منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة و(أمِّ) مضاف، والياء المحذوفة للتخفيف في محل جر مضاف إليه.

وهذا معنى **قول ابن مالك**: (وفتحٌ أو كسرٌ... إلخ) أي: إن حذف ياء المتكلم وتحريك الحرف الذي قبلها بالفتح أو الكسر مستمر في (**يا ابن أم**، **يا ابن عم**) ولم يقل: في نحو: ابن أم؛ لأنه لا ثالث لهما، أما (يا ابنةَ أمَّ) و(يا ابنةَ عمَّ) فداخلان؛ لأن (ابنة) هي (ابن) بزيادة التاء.

* * *

---

(١) والأحسن أنه مجرور بالكسرة الظاهرة ما دامت موجودة على قراءة الكسر.

٢ ـ إذا كان كلمة (أب) أو (أم)

٥٩٤ ـ وَفِي النِّدَا أَبَتِ أُمَّتِ عَرَضْ وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَا التَّا عِوَضْ

إذا كان المنادى المضاف إلى الياء هو كلمة «أب» أو «أم» جاز فيه وجهان:

الأول: حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء التأنيث عوضاً عنها، مع بنائها على الكسر، وهذا هو الأكثر، نحو: يا أبَتِ، يا أمَّتِ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ﴾ [مريم: ٤٢] فقد قرأ السبعة ـ عدا ابن عامر ـ بالكسر، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة في النداء، وأصله: يا أبتي[١].

وإعرابه: (يا) حرف نداء (أبتِ) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره[٢] وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والتاء حرف دال على التأنيث اللفظي مبني على الكسر لا محل له.

الوجه الثاني: حذف الياء، والإتيان بتاء التأنيث مفتوحة، نحو: يا أبتَ ويا أمتَ، ومنه قراءة ابن عامر: (يا أبتَ) وهو كثير، وإعرابه كما سبق غير أن التاء مبنية على الفتح.

وهذا معنى **قوله**: (**وفي الندا أَبتِ، أُمَّتِ عرض... إلخ**) أي: عرض في النداء أسلوب خاص هو: يا أبتِ، يا أمتِ، بكسر التاء أو فتحها، ثم ذكر أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه.

وقوله: (عرض) أي: شيء عارض غير لازم، فتجوز الأوجه الخمسة السابقة.

---

(١) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٦٢).

(٢) هذا هو الأيسر، وهو أن تكون الفتحة التي على الباء فتحة إعراب ظهرت كما تظهر فتحة المنقوص، والرأي الثاني أنه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء، وفيه تكلف لا داعي له.

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

تقسيم الأسماء الملازمة للنداء

٥٩٥ ـ وَفُلُ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا   لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا
٥٩٦ ـ فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ   وَالأَمْرُ هٰكَذا مِنَ الثُّلَاثِيِّ
٥٩٧ ـ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ   وَلَا تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

من الأسماء ما لا يستعمل إلا منادى، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: سماعي باتفاق، وهو أربعة ألفاظ:

١ ـ فُلُ، بمعنى: رجل.

٢ ـ فُلة، بمعنى: امرأة.

٣ ـ لُؤمان، بمعنى: كثير اللؤم والدناءة.

٤ ـ نَوْمان، بمعنى: كثير النوم.

القسم الثاني: قياسي باتفاق، وهو الوصف الذي على وزن (فَعَالِ) بمعنى: فاعلة أو فعيلة، لسبِّ الأنثى وذمها، ويصاغ من كل فعل ثلاثي تام مجرد متصرف تصرفاً كاملاً، نحو: يا خَباثِ ويا غَدارِ، ويا سَراقِ، بمعنى: خبيثة وغادرة وسارقة، فـ(خَبَاثِ) منادى مَبني على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي في محل نصب.

وكذلك يقاس استعمال (فَعالِ) مبنيّاً على الكسر بالشروط السابقة للدلالة على الأمر، نحو: نزال بمعنى: انزل، وشرابِ بمعنى: اشرب.

القسم الثالث: مختلف فيه وهو الوصف الذي على وزن [فُعَل] لسبِّ الذكور، نحو: غُدَر بمعنى: غادر، وفُسَق بمعنى: فاسق، والأرجح في هذه الصيغة أنها قياسية، بشرط دلالة أصلها على السب؛ لأن ذلك شائع في كلام العرب.

وهذا معنى **قوله**: (**وفل بعض ما يخص بالندا... إلخ**) أي: إن لفظة (فُلُ) من الأسماء الخاصة بالنداء، وكذا (**لُؤمان ونومان**)، واطرد في سب الأنثى (**يا خباث**) وما كان على وزنها، ولما قال: (**واطردا**) دل على أن ذلك قياسي، وما قبله سماعي، ثم ذكر أن هذا الوزن، وهو (فَعالِ) مطرد في الأمر، والمراد: اسم فعل الأمر، ثم قرر أن نداء ما كان على وزن (**فُعَل**) خاصّاً بسبِّ المذكر أنه أمر شائع، ومع هذا نهى عن القياس عليه، وهذا فيه نظر، فإن الشيوع في كلام العرب الفصيح يبيح القياس، كما تقدم، ثم بيَّن أن لفظة (فُلُ) الملازمة للنداء يجوز جرها في الشعر للضرورة، وهو يشير بذلك إلى قول الراجز:

في لَجَّةٍ أَمسكْ فلاناً عن فُلِ[1]

فإن الشاعر استعمل (فُلُ) في غير النداء، وجره بالحرف، وذلك ضرورة. وهذا قول ابن مالك، وقال ابن هشام: (الصواب أن أصل هذا (فلان) وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة)[2].اهـ. وهذا الحذف للترخيم، كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) لجة: بفتح اللام وتشديد الجيم، هي الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب، والشاعر يصف إبلاً تتزاحم ويدافع بعضها بعضاً، ويشبهها بقوم شيوخ في لجة يدفع بعضهم بعضاً فيقال: أمسك فلاناً عن فلان؛ أي: احجز بينهم.
إعرابه: في (لجة) جار ومجرور متعلق بقوله:

تـدافـع الـشِّـيـب ولـم تَـقـتَّـل

وجملة (أمسك فلاناً عن فُلِ) في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة والتقدير: في لجة مقول فيها أمسك فلاناً عن فلان.

(٢) «أوضح المسالك» (٤/٤٣).

الاسْتِغَاثَةِ

حكم أسلوب الاستغاثة

٥٩٨ ـ إذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى
٥٩٩ ـ وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا

الاستغاثة من أنواع النداء، وهي: نداء من يخلص من شدة واقعة، أو يعين على دفعها قبل وقوعها(١)، وأداتها (يا).

فالأول نحو: يا لَلنَّاس لِلغريق.

والثاني نحو: يا لَلحراس لِلأعداء.

وأسلوب الاستغاثة لا يتحقق الغرض منه ـ وهو طلب النصرة والعون ـ إلَّا بثلاثة أركان:

١ ـ حرف النداء (يا) دون غيره من حروف النداء، وهو مذكور دائماً.

٢ ـ المستغاث به (وهو من يطلب منه العون والمساعدة) وهو

---

(١) هذا له شرطان:
الأول: أن يكون المنادى قادراً على إزالة الشدة أو دفعها قبل وقوعها، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].
أما الاستغاثة بالأحياء غير الحاضرين، أو بالأموات فهذا من الشرك.
الثاني: أن تعتقد أن هذا المنادى مجرد سبب، وأنه لا تأثير له مباشر في إزالة الشدة، فإن ذلك من كمال التوحيد. [انظر: «القول المفيد» لابن عثيمين ١/٢٦١].
قال في «فتح المجيد» ص(١٧٠) نقلاً عن بعض علماء الحنفية: (والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية في قتال أو إدراك عدو أو سبع أو نحوه، كقولهم: يا لزيد، يا للمسلمين، بحسب الأفعال الظاهرة، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد؛ كالمرض وخوف الغرق، والضيق، والفقر وطلب الرزق ونحوه: فمن خصائص الله لا يطلب فيها غيره).

مجرور بلام مفتوحاً دائماً، كما تقدم، إلا إذا عطف عليه مستغاث آخر ولم تكرر (يا) فتكسر، نحو: يا لَلعلماء ولِلمصلحين لِلشباب، فكلمة (المصلحين) ليست مستغاثاً أصيلاً، لعدم وجود حرف النداء (يا)، ولكنها لما عطفت على ما قبلها اكتسب معنى الاستغاثة.

فإن تكررت (يا) لزم الفتح، نحو: يا لَلوعاظ ويا لَلخطباء لِظاهرة السَّهَرِ.

٣ ـ المستغاث له (وهو الذي يطلب بسببه العون لمعاونته أو مقاومته) وهو مجررو بلام مكسورة[1]، كما تقدم، أو بـ(من)، نحو: يا لَلقاضي من شاهد الزور.

وللنحويين آراء في لام المستغاث به، وأحسنها: أنها حرف جر فتحت للتفريق بينها وبين لام المستغاث له، وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء (يا)، لنيابته عن الفعل (ألتجئ) ونحوه.

فمثلاً: يا لَلعلماء لِلجهال، تقول: (يا) حرف نداء واستغاثة (لَلعلماء) اللام حرف جر واستغاثة (والعلماء) اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بـ(يا)، للجهال: جار ومجرور متعلقان بـ(يا).

وهذا معنى **قوله: (إذا استغيث اسم... إلخ)** أي: إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفضه؛ أي: جره بلام مبنية على الفتح، نحو: يا للمرتضى، ثم ذكر أن (يا) إذا ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه، وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام، ويدخل في ذلك المستغاث به المعطوف الذي لم تذكر معه (يا)، كما يدخل المستغاث له.

* * *

(١) إلا إذا كان ضميراً غير ياء المتكلم، فتفتح، تقول: (يا لَخالد لَك) وتقول: (يا لَبكر لَه) فإن كان المستغاث له ياء المتكلم كسرت اللام، نحو: (يا لَبكر لِي).

١ ـ حذف لام المستغاث به
٢ ـ نداء المتعجب منه

٦٠٠ ـ وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

الكثير في الاستغاثة أن يجر المستغاث به بلام مفتوحة ـ كما تقدم ـ ويجوز أن تحذف اللام ويزاد في آخر المستغاث به ألف، تكون عوضاً عن اللام المحذوفة، نحو: يا عالمَا للجاهل، فـ(عالمَا) منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف في محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة.

ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث، فيجر باللام المفتوحة، نحو: يا للماء، وقد تحذف اللام ويؤتى بالألف عوضاً عنها، نحو: يا عجباً للعاق، والداعي إلى نداء المتعجب منه أحد أمرين:

١ ـ أن يرى الإنسان أمراً يعدُّه عظيماً لسبب قام عنده، فينادي جنس ما رآه، نحو: يا للماء، يا لجمال المكان، يا للعشب.

٢ ـ أن ينادي من له نسبة إليه ومعرفة به تقديراً له، نحو: يا للعلماء، يا للعباقرة.

وهذا معنى **قوله**: (**ولام ما استغيث عاقبت ألف**... إلخ) أي: إن لام الاستغاثة عاقبتها الألف، بمعنى: جاءت عقبها، وحلت محلها بعد حذفها، ثم بيَّن أن الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب مثل المستغاث، كما تقدم.

وإنما ذكر أسلوب المتعجب منه ـ هنا ـ لشبهه بأسلوب الاستغاثة لاشتماله على حرف النداء، ومنادى مجرور بلام مفتوحة.

النُّدْبَـــةُ

حكم الاسم المندوب

٦٠١ ـ مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا ... نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

٦٠٢ ـ وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بالَّذِي اشْتَهَرْ ... كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِيْ وَا مَنْ حَفَرْ

الندبة: نداء المتفجع عليه لفقده، أو المتوجع منه؛ لكونه محل ألم فالأول كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ:

حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا[1]

فقوله: (يا عمرا) أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأن المقام مقام رثاء.

والثاني: نحو: واظهراه، ومنه قوله ﷺ: «**وارأساه**»[2] أي: أندب ظهري لما يصيبه من وجع.

والغرض من الندبة: الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميته، أو شدته، أو العجز عن احتمال ما به، وفيها إظهار الحزن وقلة الصبر غالباً.

ولا يندب من الأسماء إلا المعرفة؛ لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته، وذلك يستدعي أن يكون معروفاً معيناً، فلا تندب النكرة، نحو: وارجُلاه، ولا المبهم، كاسم الإشارة، نحو: واهذاه، ولا الموصول إلا إن كان خالياً من (أل) وصلته مشهورة؛ كقولهم: وامن حفر بئر زمزماه، فإنه بمنزلة: واعبد المطلباه.

وحكم المندوب: حكم المنادى من حيث الإعراب، فيبنى على

(١) تقدم هذا البيت في أول باب «النداء».

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ١٢٣).

الضم إذا كان مفرداً معرفة، نحو: واعمرُ، فـ(وا) حرف نداء وندبة، و(عمرُ) منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب، وينصب إذا كان مضافاً، نحو: وا أميرَ المؤمنين.

وهذا معنى **قوله**: **(ما للمنادى اجعل لمندوب... إلخ)** أي: اجعل للاسم المندوب ما جعل للمنادى من الأحكام، ومن ذلك أنه يبنى على الضم أو ينصب، ثم ذكر أن النكرة والأسماء المبهمة لا تندب، وأن الموصول يصح أن يكون مندوباً إذا اشتهر بصلته، ثم ذكر المثال.

وقوله: **(يلي وامن حفر)** أي: يقع بعد قولك: وامن حفر؛ أي: وامن حفر بئر زمزم.

* * *

استعمالات الاسم المندوب

٦٠٣ ـ وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ ... مَتْلُوُّهَا إنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

٦٠٤ ـ كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلْ

للاسم المندوب ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يعطى حكم المنادى، كما تقدم.

الثاني: أن يزاد في آخره ألف طلباً لمد الصوت، وهي أكثر أحوال المندوب، فتقول: واعمرا، فـ(عمرا) منادى مندوب مبني على الضم المقدر بسبب الفتح المناسب لألف الندبة، والألف للندبة.

ويحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف، فتقول في (موسى): واموساه، أو تنوين في صلة، نحو: وامن حفر بئر زمزماه، أو في مضاف إليه، نحو: واغلام محمداه، فـ(موساه) منادى مبني على الضم المقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والألف للندبة، والهاء للسكت.

الاستعمال الثالث: أن تزاد هاء السكت بعد الألف، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: **(ومنتهى المندوب صله بالألف... إلخ)** أي: آخر

المندوب صله جوازاً بألف الندبة، وهذا هو الاستعمال الثاني، أما الاستعمال الأول فيستفاد من قوله فيما تقدم: (ما للمنادى اجعل لمندوب).

وقوله: (**متلوها إن كان مثلها حذف**) أي: متلو ألف الندبة. والمراد به: الحرف الذي تليه ألف الندبة وتقع بعده (**إن كان مثلها**) أي: إن كان حرفاً مثيلاً لها، (**حذف**) أي: هذا المثيل، لالتقاء الساكنين، دون ألف الندبة؛ لأنه جيء بها لغرض، كما تقدم، وكذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المندوب وجاء ليتمه، مثل الصلة بعد الاسم الموصول، والمضاف إليه بعد المضاف.

وقوله: (**نلت الأمل**) جملة دعائية للمخاطب، لتكميل البيت.

* * *

فتح ما قبل ألف الندبة

٦٠٥ ـ وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِه مُجَانِسَا إنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسَا

تقدم أن الألف تزاد في آخر المندوب وإذا زيدت وجب لها أمران:

الأول: حذف الألف قبلها إن وجدت في آخر الاسم، وحذف التنوين، وهذا تقدم أيضاً.

الثاني: تحريك ما قبلها بالفتح؛ لأن الفتحة هي التي تناسب الألف، وذلك بحذف الضمة من آخر الاسم، نحو: وازيدَاه، أو الكسرة، نحو: واعبدَ الملكاه، وأصلها: وازيدُ، واعبدَ الملكِ، إلا إن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس وجب إبقاؤهما مع زيادة حرف يناسبهما.

فتبقى الكسرة وتجيء بعدها ياء، وتبقى الضمة وتجيء بعدها واو.

فالأول نحو: واغلامكيه ـ بإبقاء الكسرة وبعدها ياء ـ وأصله: واغلامكِ ـ بكسر الكاف خطاب لمؤنثة ـ إذ لو قيل: واغلامكاه ـ بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ـ لم يتبين هل هو خطاب لمذكر أو لمؤنث؟

والثاني نحو: واغلامهوه ـ بإبقاء الضمة وبعدها واو ـ وأصله: وغلامهُ بضم الهاء للغائب ـ إذ لو قيل: واغلامهاه ـ بقلب الضمة فتحة والواو ألفاً ـ لم يتبين هل هو للغائب أو الغائبة؟

والحاصل: أنه إن كان آخر المندوب فتحة لحقته الألف بلا تغيير، نحو: واغلام يوسفَاه، وإن كان غير ذلك وجب فتحه، نحو: واعُمَرَاه، إلا إن أوقع فتحه في لبس، بقيت الضمة والكسرة، على ما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: **(والشكل حتماً أوله مجانساً... إلخ)** أي: إذا كان فتح ما قبل ألف الندبة يحدث لبساً في الكلام بسبب وَهْم ـ وهو ذهاب الظن لغير المراد ـ فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود، فإن كان الموجود هو الكسرة أتي بالياء، وإن كان الضمة أُتي بالواو.

* * *

زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة

٦٠٦ ـ وَوَاقِفاً زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ وَإنْ تَشأ فَالمَدُّ وَالهَا لَا تَزِدْ

هذا هو الاستعمال الثالث للمندوب ـ كما تقدم ـ وهو زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة، وذلك خاص بحالة الوقف، نحو: واعمراه، وارأساه، ولا تثبت في الوصل إلا في ضرورة الشعر؛ كقوله:

ألا يــا عَــمــرُو عَــمْــراه وعَــمْــرُو بــن الــزُّبــيــراه(١)

فزاد الشاعر هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (عمراه) وذلك ضرورة.

---

(١) إعرابه: (ألا) أداة استفتاح للتوكيد، (يا عمرو) منادى مبني على الضم في محل نصب، (عمراه) توكيد لفظي للمنادى المندوب، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله، فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة، والألف زائدة للندبة، والهاء للسكت، (وعمرو) معطوف على عمرو الأول، (ابن) صفة، وهو مضاف و(الزبيراه) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة... إلخ.

وهذا معنى **قوله**: **(وواقفاً زد هاء سكت... إلخ)** أي: زد هاء السكت إن شئت ـ عند الوقف ـ على المندوب، وإن شئت ألا تزيدها وتقتصر على الألف فلك ذلك، وإن شئت الاستغناء عنهما فكذلك، وعلى هذا **(فالمَدَّ)** بالنصب مفعول **(لا تزد)**، و**(الها)** بالقصر معطوف عليه، فإن رُفع فهو مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وإن تشأ فالمدُّ كافٍ في الوقف، والهاءَ لا تزد.

* * *

الاسم المندوب المضاف للياء

٦٠٧ ـ **وَقَائِلٌ وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا مَنْ فِي النِّدا اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى**

تقدم أن المضاف إلى ياء المتكلم إذا نودي جاز فيه خمس لغات وهي حذف الياء، وإثباتها ساكنة أو مفتوحة، وقلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً باقية أو محذوفة.

وذكر هنا أنه إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء جاز فيه وجهان:

١ ـ فتح ياء المتكلم لمناسبة ألف الندبة، فتقول: واعبديا، فـ(وا) حرف نداء وندبة (عبديا) منادى مندوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأنه مضاف لياء المتكلم، والألف للندبة.

٢ ـ حذف ياء المتكلم لالتقاء الساكنين ـ الياء والألف ـ فتقول: واعبدا، فـ(وا) حرف نداء وندبة (عبدا) منادى مندوب منصوب بالفتحة المقدرة[1] منع من ظهورها الفتحة لأجل ألف الندبة.

وإذا ندب على لغة من يبقى ياء المتكلم ويفتحها يقال: واعبديا وإذا ندب على بقية اللغات المذكورة يقال: واعبدا.

وهذا معنى **قوله**: **(وقائل واعبديا واعبدا... إلخ)** أي: إن الذي

---

(١) أو يقال: منصوب بالفتحة الظاهرة، كما تقدم في نظائره.

أظهر الياء ساكنة في النداء يقول في الندبة، واعبديا، واعبدا، فيفتح الياء أو يحذفها، ويلحق بها ألف الندبة، ولما ذكر الوجهين في حالة إسكان الياء دل على أن بقية اللغات ليس فيها إلا وجه واحد، كما تقدم.

التَّرْخِيمُ

تعريف الترخيم وأقسام الاسم المرخم

٦٠٨ ـ تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى كَيَا سُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

٦٠٩ ـ وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالْهَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

٦١٠ ـ بِحذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الْهَا قَدْ خَلَا

٦١١ ـ إلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ الْعَلَمْ دُونَ إضَافَةٍ وَإسْنَادٍ مُتَمْ

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم؛ أي: رقيق لين.

وفي الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء بطريقة مخصوصة للتخفيف غالباً[(١)].

والترخيم أنواع:

١ ـ ترخيم المنادى.

٢ ـ ترخيم الضرورة، وهذان مذكوران في هذا الباب.

٣ ـ ترخيم التصغير، ويذكر في باب التصغير.

والذي يرخم قسمان:

١ ـ مختوم بالهاء.

٢ ـ غير مختوم بالهاء.

(١) الترخيم خاص بالمعرفة، والمراد بها: العلم، كما سيأتي في الأمثلة، أو النكرة المقصودة التي صارت معرفة بالقصد؛ كقول الشاعر:

يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحا

قالوا: وإنما اختصت المعرفة بالترخيم؛ لأن المعارف يكثر نداؤها، والشيء إذا كثر استعماله طلبوا فيه التخفيف، والترخيم ضرب من التخفيف.

١ـ ترخيم المختوم بالتاء

فإن كان الاسم مختوماً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً، سواء كان علماً؛ كفاطمة وحمزة، أو غير علم؛ كجارية، زائداً على ثلاثة أحرف، كما مثل، أو غير زائد كـ(شاة)، فتقول: (يا فاطمَ، يا حمزَ، يا جاريَ، ويا شا) ومنه قول العرب: يا شا ادجني؛ أي: أقيمي، بحذف تاء التأنيث للترخيم.

٢ـ ترخيم غير المختوم بالتاء

وأما ما ليس مؤنثاً بالهاء فلا يرخم إلَّا بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون رباعيّاً فأكثر.

٢ ـ أن يكون علماً.

٣ ـ أن لا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد.

وذلك كـ(عثمان، وجعفر) فتقول: يا عثما، ويا جعفَ.

وخرج بالشرط الأول: ما كان على ثلاثة أحرف كـ(زيد وعمر) وخرج بالشرط الثاني: ما كان على أربعة أحرف، لكنه غير علم، كـ(قائم وقاعد) وخرج بالشرط الثالث: ما ركب تركيب إضافة، كـ(عبد العزيز) وما ركب تركيب إسناد، نحو: شاب قرناها، وسيأتي بعد قليل أن المركب الإسنادي يرخم على قلة.

وهذا معنى **قوله: (ترخيماً احذف آخر المنادى... إلخ)** أي: احذف آخر المنادى حذف ترخيم، كمن يقول: يا سعا، ينادي فتاة اسمها: سعاد، ثم ذكر أن الترخيم يجوز مطلقاً في المنادى المؤنث بالهاء (وهي تاء التأنيث التي تصير هاء في الوقف).

وقوله: (والذي قد رُخِّمَا بحذفها وفِّره بعد) أي: أن المنادى المرخم بحذف هذه الهاء يوفر بعد ذلك، فلا يحذف منه شيء، ثم بيَّن أن المنادى الخالي من التاء (يحظل) أي: يمنع ترخيمه، إلا إذا كان رباعيّاً فما فوق، وكان علماً، وغير مضاف، وغير مركب تركيب **(إسناد مُتَمّْ)** بوزن اسم المفعول من (أتممت) أي: تركيب إسناد تام، والمراد: المركب الإسنادي.

وقد سكت عن المركب المزجي، فيفهم منه أنه يرخم؛ لأنه لم يستثنه، كما استثنى الإضافي والإسنادي، وسيأتي كيفية ترخيمه.

* * *

ما يحذف للترخيم

٦١٢ - وَمَعَ الآخِرِ احذِفِ الَّذِي تَلَا   إِنْ زِيدَ لَيْناً سَاكِناً مُكَمِّلَا

٦١٣ - أَرْبَعَةً فَصَاعِداً وَالْخُلْفُ فِي   وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِيْ

يحذف للترخيم الحرف الأخير من الكلمة بلا شرط، كما تقدم في الأمثلة، ويجوز أن يحذف حرفان - الآخر وما قبله - بالشروط الآتية:

١ - أن يكون الحرف الذي قبل الآخر زائداً.

٢ - أن يكون حرف لين(١).

٣ - أن يكون ساكناً.

٤ - أن يكون رابعاً فصاعداً.

٥ - أن يكون قبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، وهذا فيه خلاف.

مثال ذلك: عثمَان، منصُور، إسماعيل، فتقول: يا عثمُ، يا منصُ، يا إسماعِ.

وهذه الأسماء فيها حركة مجانسة لفظاً، وهي الفتحة والضمة

---

(١) أحرف اللين هي أحرف المد: الألف والواو والياء إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها (وهي الفتحة قبل الألف والضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء) نحو: قام، يقوم، مقيم، وهي حروف علة ومد ولين، فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمي حرف علة ولين، وهذا في الواو والياء، نحو: بَيت وخَوف، أما الألف فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط، نحو: حَوَر وهَيَف، وقد ذكر الصبان في حاشيته عن بعض المحققين أن أحرف اللين هي أحرف العلة بشرط سكونها، فيكون قول ابن مالك (ساكناً) وصفاً كاشفاً لقوله: (ليناً)، لكن يقال: إن ابن مالك جعل اللين هنا شاملاً للمحرك فلذا أخرجه بقوله: (ساكناً).

والكسرة التي قبل اللين، وأما تقديراً فنحو: مصطفَون ومصطفَين [علمين] لأن أصلهما: مصطفيُون، ومصطفَيِين، فيقال: يا مصطفُ.

فإن كان ما قبل الآخر غير زائد كـ(مختار) ـ علماً ـ أو غير لين، نحو: شمأل [علماً] فإن زائده ـ وهو الهمزة ـ غير لين، أو غير ساكن كـ(قنوّر)[1] أو غير رابع كـ(مجيد) [علمين] لم يجز حذف ما قبل الآخر، بل يقتصر على حذف الآخر، فيقال: يا مختا ويا شمأ، ويا قنوَّ، ويا مجي.

وأما ما ليس فيه حركة مجانسة، كأن يكون قبل واوه فتحة كـ(فرعَون)، أو قبل يائه فتحة كـ(غُرْنَيق)[2] فمن النحويين من يجيز حذف الآخر وما قبله، فتقول: يا فرعَ، ويا غُرْنَ.

والأكثرون على عدم جواز حذف ما قبل الآخر، فتقول: يا فرعو يا غُرْنَي.

وهذا معنى **قوله**: **(ومع الآخر احذف الذي تلا... إلخ)** أي: احذف مع الحرف الآخر الحرف الذي تلاه الآخر.

وقوله (إن زيد) هذا هو الشرط الأول؛ أي: أن يكون زائداً **(ليناً)** هذا الشرط الثاني، وهو بفتح اللام[3] **(ساكناً)** هذا الشرط الثالث **(مكملاً أربعة فصاعداً)** هذا الشرط الرابع.

ثم ذكر أن الخلاف ثابت في جواز حذف الأخير وما قبله إذا كان قبل الواو والياء فتحة.

وقوله: (والخلف) مبتدأ **(في واو)** خبر المبتدأ **(بهما)** خبر مقدم، والباء بمعنى: (مع) و**(فتح)** مبتدأ مؤخر، والجملة نعت لواوٍ وياء، وجملة **(قُفي)** بالبناء للمجهول بمعنى: تُبع، نعت لفتح، والتقدير: والخلف ثابت مع واو وياء مصاحبين لفتح متبوع لهما.

* * *

---

(١) قنَوَّر: بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء، الصعب اليبوس من كل شيء.

(٢) بضم الغين طير من طيور الماء طويل العنق.

(٣) انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٨٤).

ترخيم المركب المزجي والإسنادي

٦١٤ ـ وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلّْ   تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

تقدم أن الترخيم يكون بحذف حرف أو حرفين، وذكر هنا أن الترخيم يكون بحذف كلمة، وذلك في المركب المزجي، فيحذف عجزه فتقول في (معدي كرب): يا معدي.

وقد تقدم أن المركب الإسنادي لا يرخم، وذكر هنا أنه يرخم قليلاً وأن عمراً ـ يعني سيبويه ـ نقل ذلك عن العرب، وقد فهم ابن مالك هذا من كلام سيبويه في بعض أبواب النسب حيث قال: (وذلك قولك في تأبط شراً: تأبطي، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد، فيقول: يا تأبطُ أقبل)[1].

وهذا معنى **قوله: (والعجز احذف من مركب... إلخ)** أي: احذف العجز من المركب المزجي عند الترخيم، وقلَّ في كلام العرب ترخيم ما ركب من الجملة (وهو المركب الإسنادي) وقد نقله عن العرب عمرو المشهور باسم سيبويه.

* * *

كيفية ضبط المنادى المرخم

٦١٥ ـ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ   فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

٦١٦ ـ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا   لَوَ كَانَ بالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

٦١٧ ـ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا   ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

يجوز في ضبط المنادى المرخم وجهان:

الأول: ملاحظة المحذوف وكأنه باقٍ، فيبقى ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف، ويكون البناء على الضم وفروعه واقعاً على الحرف المحذوف، ويسمى ذلك: لغة من ينتظر، فتقول: في جعفرَ يا جعفَ، بالفتح، وتقول: في حارث: يا حارِ، بالكسر، وفي منصُور: يا منصُ، بالضم، وفي هرقْل: يا هرقْ، بالسكون، وتقول في ثمود: يا ثمُو.

(١) كتاب «سيبويه» (٣/ ٣٧٧).

فـ(جعفَ): منادى مرخم مبني على ضم الحرف المحذوف، وهكذا يقال في الأمثلة الباقية.

الوجه الثاني: مراعاة الموجود، فيجعل الحرف الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع، ولا ينظر للمحذوف، ويسمى ذلك لغة من لا ينتظر، فتقول: يا جعفُ، يا حارُ، يا منصُ، يا هرقُ، بالضم فيهن، وتقول في ثمود: يا ثمي، فتقلب الواو ياء والضمة كسرة؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة، مثل: دلو، جمعها: أَدْلِي، والأصل: أَدْلُو، فقلبت الواو ياء والضمة كسرة، لعدم النظير في اللغة العربية.

وهذا معنى **قوله**: **(وإن نويت بعد حذفٍ ما حذف... إلخ)** أي: وإن نويت ثبوت ما حذف بعد حذفه، فاترك الباقي على حاله المألوف قبل الحذف. وهذه اللغة الأولى، أو اجعل الباقي من المرخم بعد حذف ما حذف، اجعله كما لو كان قد تُمِّمَ بالآخر في الوضع؛ أي: كأن الآخر الحالي هو الآخر في الوضع، وفي بعض النسخ **(إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوْفٌ)** **وقوله**: **(وضعاً)** منصوب على نزع الخافض، وهذه اللغة الثانية، فعلى الوجه الأول يقال في ثمود: يا ثمو، بحذف الدال، وترك الباقي على حاله، وعلى الثاني يقال: يا ثمي، بالياء، للسبب المبين فيما مضى.

* * *

تَعيُّن إحدى لغتي الترخيم في بعض الأسماء

٦١٨ ـ **وَالْتَزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ**

إذا رخم ما فيه تاء التأنيث ـ للفرق بين المذكر والمؤنث ـ مثل: مُسلمة وحارثة وحفصة، وجب ترخيمه على لغة من ينتظر، فتقول: يا مسلمَ ويا حارثَ ويا حفصَ، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر لأنك لو قلت: يا مسلمُ يا حارثُ يا حفصُ، لالتبس بنداء المذكر الذي لا ترخيم فيه.

وأما ما كانت التاء فيه لا للفرق فيرخم على اللغتين، فتقول: في مَسلمة وحمزة وطلحة: يا مَسلَمُ، يا حمزُ، يا طلَحُ، بالضم والفتح.

وهذا معنى **قوله**: (**والتزم الأول**... إلخ) أي: التزم الوجه الأول وهو نية الحرف المحذوف في مثل: (مُسلمة) من كل اسم ختم بتاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، وجوز الوجهين في كل اسم ختم بتاء ليست للفرق.

* * *

ترخيم الضرورة

٦١٩ ـ وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُون نِدَا   مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

هذا النوع الثالث من أنواع الترخيم، وهو ترخيم الضرورة، وهذا النوع في غير المنادى، وله ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون في شعر.

٢ ـ أن يكون الاسم المرخم صالحاً للنداء، فلا يصح ترخيم لفظ: الغلام؛ لأنه لا يصلح للنداء لوجود (أل).

٣ ـ أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو مختوماً بتاء لتأنيث.

فالأول كقول الشاعر:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره   طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوع والخَصْرِ(١)

فرخم (ابن مال) في غير النداء للضرورة، وأصله: ابن مالك، ونونه على لغة من لا ينتظر.

والثاني كقول الآخر:

(١) تعشو: تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها، الخصر: بفتح الخاء شدة البرد.
إعرابه: (لنعم الفتى) اللام موطئة للقسم، ونعم: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. والفتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، والجملة خبر مقدم (طريف) مبتدأ مؤخر [على أحد أعاريب المخصوص] (ابن) صفة لطريف وهو مضاف و(مالٍ) مضاف إليه، (ليلة) ظرف زمان متعلق بتعشو.

إنَّ ابنَ حارثَ إن أشتقْ لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا[١]

فرخم (ابن حارث) في غير النداء للضرورة، بحذف التاء من اللفظ الثاني، وأصله: ابن حارثة.

وهذا معنى **قوله**: **(ولاضْطِرَارٍ رخموا دون ندا... إلخ)** أي: رخمت العرب بعض الألفاظ للضرورة في غير النداء، إذا كان يصلح للنداء، نحو: أحمد، فذكر الناظم الشرطين الأولين، وترك الثالث.

---

(١) أشتق: من الاشتياق: وهو ميل النفس للنفس، وأصله: أشتاق، فلما جزم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

إعرابه: إن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر (ابن حارث) اسمها. وحارثَ: مضاف إليه، وقد جاء على لغة من ينتظر حيث بقي اللفظ مفتوحاً، كما كان من قبل الترخيم، (إن) حرف شرط جازم (أشتق) فعل الشرط مجزوم، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) (لرؤيته) متعلق بالفعل قبله (أو أمتدحه) معطوف على فعل الشرط (فإن الناس قد علموا) مفعول علموا محذوف تقديره، علموا ذلك مني، وجملة (فإن الناس) في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط خبر (إن) في محل رفع.

الاخْتِصَاصُ

تعريف الاختصاص والفرق بينه وبين النداء

٦٢٠ ـ الْاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

٦٢١ ـ وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

الاختصاص لغة: مصدر «اختص فلان فلاناً بكذاً» أي: قَصره عليه.

واصطلاحاً: تخصيص حكم بضميرٍ لغيرِ الغائب، بعده اسم ظاهر معرفة، معناه معنى ذلك الضمير.

نحو: نحن ـ المسلمينَ ـ خيرُ أمة أخرجت للناس، أنا ـ طالبَ العلمِ ـ لا تفتر رغبتي، نحن ـ الموقعينَ على هذا ـ نشهد بكذا وكذا.

فقولنا: «تخصيص حكم بضمير» أي: قصره عليه.

وقولنا: «لغير الغائب» أي: المتكلم وهو الكثير، أو المخاطب وهو قليل، نحو: أنت ـ الخطيبَ ـ أفصحُ الناس قولاً.

وقولنا: «بعده اسم ظاهر معرفة» أي: معرفة بالإضافة أو بأل، كما في الأمثلة.

والغرض من إيراد الاسم الظاهر بعد الضمير هو تخصيص الضمير وتوضيحه وإزالة ما فيه من إبهام، ويسمى هذا الاسم الظاهر (المنصوب على الاختصاص) ويكون نصبه بفعل واجب الحذف مع فاعله، تقديره: أخص، ونحوه.

ومن ذلك قوله ﷺ: **«إنا ـ معشرَ الأنبياء ـ لا نورث»**(١) وقوله عليه

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٧/١٦ تحقيق الأرناؤوط ومن معه) وإسناده صحيح، وقد اشتهر في كتب النحو بلفظ (نحن) وقد أنكره جماعة من الأئمة كما ذكر ذلك =

الصلاة والسلام: «**إنا ـ آل محمد ـ لا تحل لنا الصدقة**»[١]، فـ(معشر الأنبياء) منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً، والجملة معترضة بين اسم (إنَّ) وهو (نا)، وخبرها وهو جملة (لا نورث)، أو حال من الضمير[٢].

وقد يقع الاختصاص بـ(أيّ) للمذكر و(أيّة) للمؤنث، ويجب بناؤهما على الضم في محل نصب، وتتصل بهما (ها) التنبيه، وهما ملازمان لهذه الصيغة إفراداً وتثنية وجمعاً ـ ولا بد أن يذكر بعدهما اسم مرفوع على أنه نعت لـ(أيّ)، نحو: إني ـ أيها المسلم ـ نظيف اليد واللسان، إنني ـ أيتها المسلمة ـ أُحسنُ الحجاب.

والغرض الأصلي من الاختصاص هو التخصيص والقصر، كما تقدم، وقد يكون الغرض منه الفخر، كما في بعض الأمثلة السابقة، وقد يكون الغرض التواضع، نحو: أنا ـ أيها العبد ـ محتاج إلى عفو الله.

يقول ابن مالك في الاختصاص: (**الاختصاص كنداء**) أي: إن الاختصاص يشبه النداء حيث جاء على صورته غالباً، ومن ذلك أنه يوجد معه الاسم تارة مبنياً على الضم، وتارة منصوباً، وأن كلّاً منهما يفيد الاختصاص، وهو هنا خاص بالمتكلم أو المخاطب، وفي النداء خاص بالمخاطب، وأن كلّاً منهما لا يكون للغائب، بل للحاضر، (**دون يا**) أي: إن الاختصاص يفارق النداء في أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف النداء لا لفظاً ولا تقديراً. وهذا الفارق الأول.

= الحافظ ابن حجر في أول «الفرائض» من «فتح الباري» (١٢/٨). وانظر: «حاشية الصبان» (٣/ ١٨٧).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٥٠) وإسناده صحيح.

(٢) المشهور عند النحاة أنها معترضة، ولم يعربوها حالاً، بناءً على أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا ما أصله المبتدأ، وقد أعربوها حالاً في مثل: ربنا اغفر لنا أيتها العصابة، والحق جواز مجيء الحال من المبتدأ، كما ذكرت ذلك في باب الحال، وعليه فلا مانع من إعراب جملة الاختصاص حالاً.

وقوله: (**كأيها الفتى بإثر ارجونيا**) إشارة إلى الفارق الثاني. وهو: أن الاسم المختص لا يكون في صدر الجملة بل في أثنائها، وتقدير المثال: ارجوني أيها الفتى، بوقوع (أيها الفتى) إثر (ارجوني) أي: على أثرها وبعدها.

وقوله: (**وقد يُرى ذا دون أيٍّ تلو «أل»**) أشار به إلى الفارق الثالث، وهو أن الاسم المختص يكثر تصديره بـ(أل) بخلاف المنادى، فلا يجوز اقترانه بـ(أل)، إلا في مواضع مستثناة، تقدمت في باب (النداء)، وقد أفاد بذلك أن الاختصاص له استعمالان:

١ ـ أن يكون بـ(أيها) و(أيتها).

٢ ـ أن يكون اسماً مشتملاً على (أل)؛ كالمثال الذي ذكره (**نحن العُرْبَ أسخى من بذل**)، ولم يذكر بقية الأحكام.

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ

أنواع التحذير وحكم كل نوع

٦٢٢ ـ إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ   مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ
٦٢٣ ـ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإيَّا انْسُبْ وَمَا   سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
٦٢٤ ـ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوِ التَّكْرَارِ   كَالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه، ، نحو: إياك والغيبةَ.

والتحذير نوعان:

١ ـ أن يكون بـ(إياك) وأخواته، وهي إياكِ وإياكما وإياكم وإياكن.

٢ ـ أن يكون بغير (إياك). .

فإن كان التحذير بـ(إياك) وجب حذف الناصب مطلقاً، سواء وجد عَطْفٌ أم لا، وسواء وجد تكرار أم لا؟ فمثاله مع العطف: إياك والتهاونَ بالصلاة، فـ(إياك) ضمير منفصل مبني على الفتح[1] في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: إياك أحذِّر، والأصل: أحذرك، ثم قدمت الكاف لإفادة الحصر، وهي ضمير متصل فلا تستقل، فأتي بالضمير المنفصل الذي يفيد معناه، وهو (إياك) فصار: إياك أحذر، ثم حذف الفعل والفاعل معاً مجاراة للمأثور من الكلام الفصيح الذي يطرد فيه هذا الحذف الواجب.

وقولنا: (والتهاون) الواو حرف عطف[2] و(التهاون) مفعول به

---

(١) راجع ما تقدم في إعراب هذا الضمير وفروعه في مباحث «الضمير».
(٢) يجوز أن تكون الواو في هذا الباب للمعية إذا استقام المعنى ففي، مثل: ثيابك والمطر، لا مانع من أن يكون التقدير، مثلاً: راقب ثيابك مع المطر.

لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ، والجملة معطوفة على ما قبلها لا محل لها، ومن أمثلته قوله ﷺ: «**إياك وإسبالَ الإزار**»[1] **وقوله**: «**إياكم والدخولَ على النساء**»[2]، فـ(إياكم) ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف.

ومثال التحذير بدون عطف: إياك أن تتهاون بالصلاة، وإعراب (إياك) كما تقدم، و(أن تتهاون) في تأويل مصدر مجرور بـ(من) المقدرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف وجوباً، وهو (احذرْ).

وأما إذا كان التحذير بغير (إياك) وأخواته، فإنه لا يجب إضمار الناصب، إلا مع العطف أو التكرار، فمثال العطف: الكذبَ والخداعَ، فـ(الكذب) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ (والخداع) معطوف عليه.

ومثال التكرار: النميمةَ النميمةَ، فـ(النميمة) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: احذرْ، و(النميمة) توكيد لفظي.

فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره، نحو: الرياءَ؛ أي: احذر الرياءَ.

وهذا معنى **قوله**: (**إياك والشرَّ ونحوه نَصَبْ... إلخ**) أي: إن المحذِّر ـ وهو المتكلم ـ نَصَب أسلوب (إياك والشر) ونحوه، نصبه بما وجب استتاره (أي: بعامل محذوف وجوباً)، **وقوله**: (**ودون عطف ذا لإيا انسب**) أي: انسب هذا الحكم، وهو النصب بعامل محذوف[3] وجوباً انسبه لـ(إيا) عند عدم العطف عليها، فالمقصود أنه إذا وجد (إيا) وجب حذف العامل مطلقاً.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٨٤) عن جابر بن سُليم رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٣٢)؛ ومسلم (٢١٧٢) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه. وانظر: فهارس «جامع الأصول» (١/٤٦٨).

(٣) وهذا العامل المحذوف يقدر حسب السياق وما يؤدي الغرض، مثل: احذر، باعد، اجتنب، ونحو ذلك. راجع: «حاشية الصبان» (٣/١٨٩).

وقوله: (وما سواه... إلخ) هذا في النوع الثاني، وهو التحذير بدون (إياك) وقد بيَّن أن حذف فعله غير لازم إلا مع العطف ـ والمراد بالواو ـ أو التكرار فيلزم الحذف، ثم ذكر المثال: الضيغمَ الضيغمَ يا ذا الساري، والضيغم هو الأسد.

* * *

تحذير المتكلم والغائب

٦٢٥ ـ وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَذّْ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

حق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم فلا يقال: إيايَ ومعاونةَ الظالم، وأشذ منه مجيئه للغائب، فلا يقال: إياه ومعاونة الظالم؛ لأن الإنسان لا يحذر نفسه، لعدم الفائدة، لعلمه بما يحذر، ومع ذلك فهو إذا حذر نفسه فإنه يسمع كالمخاطب، لكن الغائب أشذ؛ لأن الإنسان لا يأمر ولا ينهى إلا من يسمعه، والغائب لا يسمع، فيحتاج إلى من يبلغه، فزاد في شذوذه على المتكلم عدم حضوره.

وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع، ولا يصح القياس عليها ويستثنى من ذلك ما إذا كان المحذَّر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذَّر فيصح، نحو: لا تصاحب الأحمق وإياك وإياه، فإن الضمير (إياه) في حكم المعطوف الظاهر، نحو: إياك والغيبة.

قال ابن مالك: (وشذ إياي... إلخ) أي: شذ مجيء التحذير للمتكلم، ومجيئه للغائب أشذ، لما تقدم، ومن قاس على ذلك فقد (انْتَبَذ) أي: حاد عن طريق الصواب.

* * *

الإغراء وأحكامه

٦٢٦ ـ وَكَمُحَذَّرٍ بِلَا إِيَّا اجْعَلَا مُغْرىً بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإغراء: حث المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو: التدبيرَ والاقتصادَ.

ويجب حذف الناصب في الإغراء إذا كان الاسم مكرراً أو معطوفاً عليه، فمثال المكرر، الإخلاصَ الإخلاصَ، فـ(الإخلاصَ) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: الزم.

ومثال العطف: الجدَّ والمواظبةَ[(١)].

فإن لم يكن الاسم مكرراً ولا معطوفاً عليه مثله لم يجب إضمار الناصب، نحو: المروءةَ، فـ(المروءة) مفعول به لفعل محذوف جوازاً تقديره: الزم.

ومن أمثلة ذلك: حديث عائشة رضي الله عنها: «أن الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً: الصلاةَ جامعةً...» الحديث[(٢)]، فـ(الصلاة) منصوب بفعل محذوف جوازاً تقديره: احضروا، و(جامعة) حال، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر.

وهذا معنى **قوله**: **(وكمحذر بلا إيا... إلخ)** أي: اجعل الاسم المغرى به كحكم المحذَّر الذي بغير (إياك) في كل ما فصل من الأحكام فيما تقدم.

---

(١) يصح أن تكون الواو عاطفة وأن تكون للمعية، كما في التحذير، فالمعول عليه وضوح المعنى.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٦٦)؛ ومسلم (٩٠١) واللفظ له.

أسْمَاءُ الأفْعَالِ وَالأصْوَاتِ

تعريف اسم الفعل وأقسامه

٦٢٧ ـ ما نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ
٦٢٨ ـ وَمَا بِمَعْنَى ٱفْعَلْ كآمِينَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

اسم الفعل: ما ناب عن الفعل في المعنى(١) والعمل، ولم يتأثر بالعوامل، نحو: صَهْ إذا تكلم غيرك، فـ(صه) اسم فعل مُتضمن معنى فعل الأمر (اسكت) ويعمل عمله، فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، ولا يتأثر بالعوامل فلا يكون مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا غير ذلك، وهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله، نحو: إكراماً المسكين، فإنه نائب عن فعله في المعنى والعمل، وهو «أكرمْ»، لكنه يتأثر بالعوامل فيقع فاعلاً، نحو: سرني إكرامُك المسكين، أو مبتدأ، نحو: إكرامك المسكين تثاب عليه، أو غير ذلك.

واسم الفعل من حيث زمنه ثلاثة أقسام:

١ ـ اسم فعل أمر ـ وهو الكثير فيها(٢) ـ، نحو: عليك نفسَك فهذبها، فـ(عليك) اسم فعل أمر بمعنى (الزم) مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت (نفسك) مفعول به لاسم الفعل منصوب بالفتحة، والكاف مضاف إليه.

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد على وزن (فَعَالِ) مبنيّاً على

---

(١) فأسماء الأفعال تؤدي معنى الأفعال، لكن اسم الفعل أقوى في أداء المعنى من الفعل الذي بمعناه، مع ما فيه من الإيجاز والاختصار. [انظر: «شرح الرضي على الكافية» ٣/ ٨٩].

(٢) انظر المصدر السابق بالجزء والصفحة.

الكسر من كل فعل ثلاثي تام متصرف، نحو: سماعِ النصح، وقد تقدم ذكره في باب: (أسماءٌ لازمت النداء).

٢ ـ اسم فعل ماضٍ، وهو سماعي وقليل، نحو: شتان الشجاعةُ والجبن، فـ(شتان) اسم فعل ماضٍ بمعنى: (افترق) مبني على الفتح (الشجاعة) فاعل.

٣ ـ اسم فعل مضارع، وهو سماعي وقليل؛ كالذي قبله، نحو: وَيْ لشباب لا يعمل، فـ(وي) اسم فعل مضارع بمعنى: (أعجب) مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢][1].

وهذا معنى **قوله**: (**ما ناب عن فعل كشتان وصه... إلخ**) أي: إن اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل، وبقية التعريف يستفاد من الأمثلة كـ(شتان) اسم فعل ماضٍ، بمعنى: افترق، و(صه) اسم فعل أمر، بمعنى: اسكت و(أوه) اسم فعل مضارع، بمعنى: أتوجع، و(مه) اسم فعل أمر بمعنى: اكفف، ثم ذكر أن اسم فعل الأمر الذي بمعنى: (افعل) كثير في كلام العرب، وكفى بكثرته أن منه نوعاً مقيساً، أما الذي بمعنى غير (افعل) كالذي بمعنى الماضي أو المضارع فهو قليل، وهو سماعي، ليس منه شيء مقيس.

* * *

أسماء الأفعال المنقولة

٦٢٩ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهٰكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

٦٣٠ ـ كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

اسم الفعل من حيث الوضع والأصالة في الدلالة على الفعل نوعان:

---

(١) في إعراب هذه الآية عدة آراء منها: أن (وي) اسم فعل مضارع (كأنه) الكاف للتعليل، و(أن) وما في حيزها مجرور بالكاف؛ أي: أعجب لعدم فلاح الكافرين، وقيل: كأن حرف مشبه بالفعل، إلا أنه ذهب منه معناه، وصار للخبر واليقين، وقيل: غير ذلك. [انظر: «الدراسات» ٣/ ٤/ ١٩٩].

الأول: مرتجل، وهو ما وضع من أول الأمر اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل، مثل: هيهات، شتان، وي، صه.

الثاني: منقول، وهو ما وضع أول الأمر لمعنى، ثم نُقل إلى اسم الفعل وهو أقسام:

١ ـ منقول من الجار والمجرور، مثل: عليك[1]، بمعنى: الزم، إليك بمعنى: ابتعد وتَنَحَّ، تقول: عليك نفسك، إليك عني أيها الكذاب، فـ(عليك، وإليك) اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

٢ ـ منقول من ظرف المكان، مثل: أمامك بمعنى: تقدم، ودونك بمعنى: خذ، تقول: دونك الكتاب، فـ(دونك) اسم فعل أمر بمعنى: خذ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(الكتاب) مفعول به.

٣ ـ منقول من مصدر وهو نوعان:

١ ـ منقول من مصدر له فعل مستعمل، مثل: (رويد) ـ بلا تنوين ـ في قولك: رويدَ خالداً؛ أي: أمهله، فـ(رويدَ) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(خالداً) مفعول به لاسم الفعل، وأصل هذا المصدر (إرواد) مصدر الفعل الرباعي (أرودَ) بمعنى: أمهل، ثم صغر تصغير ترخيم بحذف حروفه الزوائد فصار (رويد).

٢ ـ منقول من مصدر ليس له فعل من لفظه، لكن له فعل من معناه، مثل: (بَلْهَ) ـ بلا تنوين ـ بمعنى: اترك أو: دع، نحو: بَلْهَ الإهمال، فـ(بله) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (الإهمال) مفعول به.

---

(١) تلحق الكاف أسماء الأفعال، وتتصرف على حسب حال المخاطب إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، وهي حرف خطاب لا محل له من الإعراب، ولا تكون مضافاً إليه؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف.

ويجوز استعمال (رويد) مصدراً باقياً على مصدريته، إما مضافاً إلى مفعوله، نحو: رويد خالدٍ، أو منوناً نصاباً له، نحو: رويداً خالداً، فـ(رويداً) فيهما مصدر نائب عن فعل الأمر المحذوف، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، و(خالد) بالجر مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبالنصب مفعول به للمصدر، وقد يستعمل منوناً غير ناصبٍ مفعوله، نحو: رويداً يا سائق، وإعراب المصدر كالذي قبله.

ويجوز استعمال (بله) مصدراً منصوباً على المصدرية نائباً عن فعل الأمر، مضافاً إلى ما بعده، نحو: بَلْهَ الغيبةِ.

وهذا معنى **قوله**: **(والفعل من أسمائه عليكا... إلخ)** أي: أن أسماء الأفعال منها ما هو منقول من جار ومجرور، مثل: **(عليك)** و**(إليك)** أو ظرف، مثل: **(دونك)** أو مصدر، مثل: **(رويد)** و**(بله)** وهما يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدهما، ويعملان الخفض إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين لما بعدهما.

* * *

عمل أسماء الأفعال

٦٣١ ـ وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ العَمَلْ

أسماء الأفعال تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه وتدل عليه، فترفع الفاعل مثله، وتسايره في التعدي واللزوم، فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك، مثل: صه إذا تُلي القرآن، بمعنى: اسكت، ومهْ عن كل ما لا يليق، بمعنى: اكفف، ففي (صه) و(مه) ضميران مستتران كما في (اسكت) و(اكفف).

ومنه قوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦]، فـ(هيهات) اسم فعل ماضٍ، (هيهات) توكيد لفظي، (لما) اللام صلة للتوكيد، و(ما) فاعل لاسم الفعل[1].

---

(١) هذا على أنها موصولة، وقيل: مصدرية، وقيل: إن الفاعل مضمر تقديره: بَعُدَ التصديق أو الوقوع لما توعدون، وعليه فليست اللام صلة بل هي للبيان، والجار =

وإن كان ذلك الفعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً كان اسم الفعل كذلك في الغالب، نحو: دونك الكتاب، فـ(دونك) اسم فعل أمر مبني على الفتح، بمعنى: (خذ)، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (الكتاب) مفعول به لاسم الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، فـ(عليكم) اسم فعل أمر بمعنى: (الزموا) مبني على الضم، والميم علامة الجمع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم (أنفسكم) مفعول به، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع.

ومن أحكام معمول اسم الفعل أنه لا يجوز تقديمه عليه، بل يلزم تأخيره، فلا يجوز أن تقول: نفسَك عليك.

وهذا معنى **قوله: (وما لما تنوب عنه من عمل لها... إلخ)**، فـ(ما) مبتدأ و(لها) خبر المبتدأ؛ أي: العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر (لها) أي: لهذه الأسماء، ثم قال: وأَخِّرْ المعمول الذي عملت فيه هذه الأسماء.

* * *

دخول التنوين على أسماء الأفعال

٦٣٢ ـ وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

من أسمَاء الأفعال ما لا ينون، مثل: هيهات، آمين، وكل ما كان منها على وزن (فعالِ) القياسي، ومنها ما لا يتجرد من التنوين، مثل: واهاً، بمعنى: أتعجب، ومنها ما يلحقه التنوين حيناً لغرض معين وقد يخلو لغرض آخر، مثل: صه، فيلحقه التنوين للدلالة على التنكير، فإذا قلت: صهٍ، فمعناه: اسكت عن كل كلام، وإذا قلت: صَهْ، فمعناه: اسكت عن هذا الحديث المعين، ولا مانع من غيره.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فـ(أفٍ) بالتنوين اسم فعل مضارع مبني على الكسر بمعنى: أتضجر،

= والمجرور متعلق بالفاعل المقدر. [انظر: «المغني» ص٢٩٣]؛ [«المحتسب» (٢/ ٩٢، ٩٣)].

والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) وهذه قراءة نافع وحفص، وقرأ ابن كثير وابن عامر بفتح الفاء من غير تنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين، ومعنى الآية: لا يقع منك لهما تكرُّه ولا تضجُّر[١].

وهذا معنى **قوله**: **(واحكم بتنكير الذي ينون منها... إلخ)** أي: احكم بتنكير ما نون من أسماء الأفعال، وما لم ينون فتعريفه (بيّن) أي: واضح لتجرده من التنوين، الذي يدل وجوده على التنكير.

* * *

أسماء الأصوات

٦٣٣ ـ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

٦٣٤ ـ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماء الأصوات: هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الأصوات.

فالدال على خطاب ما لا يعقل: ألفاظ توجهها العرب إلى الحيوان لطلب الامتناع أو لطلب الأداء، ولا يكون ذلك إلا بالتدريب والتمرين، فالأول كقولهم في زجر الإبل عن التأخر: «جَهْ»، وفي زجر الغنم: «إسَّ، هَجْ» والثاني كقولهم للإبل: «نِخْ» إذا طلبوا منها الإناخة.

والذي في حكمه: كالخطاب الذي يوجه للأطفال، مثل: «كَخْ» ـ بفتح الكاف وكسرها وسكون الخاء، ويجوز كسرها مع التنوين ـ وهي كلمة زجر للأطفال عن المستقذرات، فيقال له: «كِخْ» أي: اتركه وارم به، وقد قالها النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما لما أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه[٢].

وأما حكاية صوت من الأصوات فإما ألفاظ صادرة من الحيوان أو

---

(١) انظر: «الكشف» (٢/ ٤٤)؛ وقد جاء في «البحر المحيط» لأبي حيان (٦/ ٢١، ٢٢) أن في (أف) لغات تقارب الأربعين، ثم سردها.

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ٣٥٤ ـ فتح)؛ ومسلم رقم (١٠٦٩). وقد ذكر فيها الحافظ في «فتح الباري» ست لغات.

مما يشبهه كالجماد ونحوه، فيرددها الإنسان ويعيدها كما سمعها تقليداً ومحاكاة لأصحابها، فقد كان العربي يسمع صوت الغراب فيقلده قائلاً: «غاقْ» أو صوت وقوع الحجارة فيحاكيه: «طقْ»، أو صوت ضربة السيف فيردده «قب». إلى غير ذلك.

وأسماء الأصوات كلها مبنية على ما سمعت عليه عن العرب فمثلاً:

«قَبْ». اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «إسَّ» مبني على الفتح... وهكذا..

وهذا معنى **قوله**: (**وما به خوطب ما لا يعقل**... إلخ) أي: ما خوطب به ما لا يعقل يجعل صوتاً؛ أي: اسم صوت، وهو يشبه اسم الفعل في أنه لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر.

ثم ذكر النوع الثاني **بقوله**: (**كذا الذي أجدى حكاية**) أي: أفاد حكاية صوت من الأصوات.

وقوله: (**من مشبه اسم الفعل**) ليس على إطلاقه، فأسماء الأصوات لا تشبه أسماء الأفعال من كل وجه؛ فإن أسماء الأفعال ترفع وتنصب وفيها ضمير، وأسماء الأصوات ليست كذلك.

وقوله: (**والزم بنا النوعين**) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وهو ما ذكره في شرح الكافية[1]، ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات؛ لأنه تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب.

وقوله: (**فهو قد وجب**) إما تتميم، لصحة الاستغناء عنه بقوله: (**والزم**) أو لبيان الوجوب؛ لأن ملازمة البناء لا تستلزم وجوبه[2].

(١) «شرح الكافية» (٣/ ١٣٩٧).
(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢١١).

نُونا التَّوْكِيدِ

ما يؤكد من الأفعال وشروط التوكيد

٦٣٥ ـ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

٦٣٦ ـ يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا

٦٣٧ ـ أَوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا ... وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا

٦٣٨ ـ وَغَيْرِ إمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا ... وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

لتوكيد الفعل نونان:

١ ـ ثقيلة مشددة، مبنية على الفتح.

٢ ـ خفيفة ساكنة، مبنية على السكون.

ويؤكد بهما الأمر مطلقاً من غير شرط، ولا يؤكد بهما الماضي(١)، وأما المضارع ففيه تفصيل، كما سيأتي إن شاء الله.

أثر النون على الفعل

ولهما على الفعل أثران: لفظي، ومعنوي.

١ ـ أما المعنوي فهو تخليص المضارع للمستقبل، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر، إضافة إلى إفادة التوكيد، والمشددة أبلغ في التوكيد؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً.

---

(١) قالوا: لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي المضي. وقد ورد في صحيح مسلم رقم (٢٩٣٤) (١٠٥) حديث حذيفة ﷺ، عن النبي ﷺ في ذكر الدجال، وفيه: **«فإما أدركنَّ أحد فليأت النهر الذي يراه ناراً...»** الحديث قال القرطبي في «المفهم» (٧/ ٢٧٤): (كذا الرواية عند جميع الشيوخ، والصواب: إسقاط النون؛ لأنه فعل ماضٍ، وإنما تدخل هذه النون على الفعل المستقل..) وقال النووي (١٧/ ٢٧٦): (هكذا هو في أكثر النسخ، وفي بعضها: «أدركه» وهذا الثاني ظاهر، وأما الأول فغريب من حيث العربية... قال القاضي: ولعله يدركنَّ، يعني فعبره بعض الرواة).اهـ. قلت: وقد يكون الذي سهل توكيد الماضي هنا أنه مستقبل معنى؛ لأنه ﷺ يخبر عن أمر سيأتي، وهو من أشراط الساعة، والله أعلم.

٢ ـ أما اللفظي، فهو أن المضارع والأمر يبنيان على الفتح، بشرط أن تتصل بهما اتصالاً مباشراً، كما تقدم في أول الكتاب في «باب المعرب والمبني»، فمثال المضارع: لأنصرَنَّ المظلوم، لا ترغبنَّ فيمن زهد عنك، فـ(اللام) واقعة في جواب قسم مقدر، و(أنصرَ) فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا)، و(لا) ناهية، (ترغبَ) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم، ومثال الأمر: اشكرَنَّ من أحسن إليك، فـ(اشكر) فعل أمر مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر.

وتوكيد المضارع قد يكون واجباً، وقد يكون ممتنعاً، وقد يكون جائزاً بكثرة أو بقلة.

١ ـ التوكيد الواجب

فالحالة الأولى: أن يكون توكيده واجباً، وذلك إذا وقع جواباً لقسم واستوفى ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون متصلاً بـ(لام) القسم.

٢ ـ أن يكون مستقبلاً.

٣ ـ أن يكون مثبتاً.

نحو: والله لأبذلنَّ النصيحة، قال تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

٢ ـ التوكيد الممتنع

الحالة الثانية: أن يكون توكيده ممتنعاً، وذلك في موضعين:

الأول: إذا كان جواباً لقسم، ولم يستوف شروط وجوب التوكيد، فيمتنع توكيده إذا فَصَلَ بين الفعل ولام القسم فاصل، نحو: والله لسوف أبذل النصيحة، قال تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: ٥] أو كان الفعل للحال وليس للاستقبال، نحو: وربي لأقومُ بواجبي الآن، أو كان الفعل منفيّاً، نحو: وربِّ الكعبة لا أنصرك إن اعتديت، قال تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف ٨٥] لأن التقدير: لا تفتأ، فحذف حرف النفي.

الموضع الثاني: الذي يمتنع فيه توكيده: إذا لم يسبق بما يجعل توكيده جائزاً، نحو: كثرة العتاب تورثُ البغضاء.

٣ـ التوكيد الجائز بكثرة

الحالة الثالثة: أن يكون توكيده جائزاً بكثرة، وذلك إذا كان مسبوقاً بـ(إنْ) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة للتوكيد، أو مسبوقاً بأداة طلب تفيد الأمر أو النهي أو الاستفهام أو غيرها.

فمثال المضارع المسبوق بـ(إما): إما تفْعَلَنَّ الخير تنل جزاءه، والأصل: إنْ تفعل، زيدت (ما) على (إنْ) الشرطية وأدغمت فيها، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨][١]، فـ(الواو) استئنافية و(إما) إن: حرف شرط جازم و(ما) صلة للتوكيد (تخافن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، والنون للتوكيد[٢]، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، وجملة: (فانبذ إليهم) جواب الشرط في محل جزم.

ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر: لِتَرْحَمَنَّ المسكين، أو: لِترحمْ، والنهي، نحو: لا تؤخرَنَّ فعل الخير إلى غدٍ، أو: لا تؤخر، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، فـ(لا) ناهية، و(تحسبن) فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر، والاستفهام، نحو: هل تَصِلَنَّ رحمك، أو: هل تصل..

٤ـ التوكيد الجائز بقلة

الحالة الرابعة: أن يكون توكيده جائزاً بقلة، وذلك إذا وقع المضارع بعد (ما) الزائدة التي لم تدغم في (إن) الشرطية؛ كقول

---

(١) الجار والمجرور (على سواء) متعلق بمحذوف حال من النابذين والمنبوذ إليهم؛ أي: فانبذ إليهم العهد وأخبرهم أنك مقاتلهم حتى يستوي علمك وعلمهم.

(٢) ذكر ابن مالك في «شرح الكافية» (٣/ ١٤٠٩) أنه لم يأت المضارع بعد (إما) في القرآن إلا مؤكداً بالنون. وقد ذكر الأستاذ محمد عضيمة رحمه الله في «دراساته» (٣/ ٤/ ٤٤٧) سبع عشرة آية.

العرب: (بعينٍ ما أرَيَنَّك)[(١)]، فـ(ما) زائدة للتوكيد، و(أرينَّ) مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والكاف مفعول به.

وكذا يقل التوكيد إذا وقع المضارع بعد (لم)[(٢)]، نحو: من مرت به مواسم الطاعة ولم يستغلَّنَّها فهو محروم، أو بعد (لا) النافية، نحو: بادر بالعمل زمن الشباب لا يفوتنَّك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [النمل: ١٨]، أو بعد أداة شرط غير (إن) المدغمة في (ما)، نحو: من يصلَنَّ رحمه يسعد.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله** **(للفعل توكيد بنونين... إلخ)** أي: إن الفعل يؤكد بأحد النونين، أحدهما: مشددة، نحو: **(اذهبنَّ)**، والثانية: مخففة، نحو: **(اقصدنْهما)**، وأفاد **بقوله**: **(للفعل)** أنه لا يؤكد بهما غيره. ثم قال: **(يؤكدان افعل)** أي: فعل الأمر مطلقاً بلا شرط، **(ويفعل)** أي: المضارع، وفهم منه أن الماضي لا يؤكد، وقوله: **(آتياً)** حال من ضمير (يفعل).

وقد يستفاد منه شرط الاستقبال، فإن أريد به الحال لم يؤكد **(ذا طلب)** وهذا يشمل المضارع المقرون بلام الأمر ولا الناهية وغيرهما، **(أو شرطاً «اما» تالياً)** أي: أو آتياً شرطاً تالياً (إما)، (أو) آتياً **(مثبتاً في)** جواب **(قسم مستقبلاً)** ولم يذكر شرط الاتصال باللام **(وقَلَّ)** التوكيد **(بعد ما ولم وبعد لا)** وبعد **(غير إما)** الشرطية **(من طوالب الجزا)** أي: قَلَّ

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب، ومعناه: اعمل كأني أنظر إليك، ويضرب في الحث على ترك التواني. انظر: كتاب «سيبويه» (٣/ ٥١٧)؛ و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٧٥).

(٢) يرى بعض النحاة ـ ومنهم ابن الناظم في «شرحه على الألفية» ص(٦٢٣) ـ أن توكيد المضارع بعد (لم) نادر؛ أي: إنه قليل قلة ذاتية لا قلة نسبية، وذلك لأن (لم) حرف يقلب زمن المضارع للمضي، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل كما ذكرنا، فيتعارضان، وهذا رأي سديد. وانظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢١٨)؛ و«النحو الوافي» (٤/ ١٧٧).

التوكيد بعد باقي الأدوات الشرطية التي تطلب جزاء، ثم بيَّن أنَّ آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح (كابرزا) وأصله: (ابرزَنْ) بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، كما سيأتي إن شاء الله.

* * *

طريقة توكيد الأفعال بالنون

٦٣٩ ـ وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

٦٤٠ ـ والْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلَّا الْأَلِفْ ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

٦٤١ ـ فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ الْيَا ... وَالْوَاوِ يَاءً كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا

٦٤٢ ـ وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفي ... وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِيْ

٦٤٣ ـ نَحْوُ اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا ... قَوْمِ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيَا

إذا أريد توكيد الفعل فلا يخلو مما يأتي:

١ ـ أن يكون مسنداً للواحد، فإن كان صحيحاً بني آخره على الفتح فتقول في: أنت تصبرُ: لتصبرَنّ، وإن كان معتلاً بالواو أو الياء فكذلك فتقول في: أنت تدعو: لتدعوَنَّ، وفي: أنت تقضي: لتقضِيَنَّ، وإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء، لتقبل الفتحة، فتقول في: أنت ترضى: لترضَيَنَّ.

٢ ـ أن يكون الفعل مسنداً إلى ألف الاثنين، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع، وأُتي بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، وحرك ما قبل الألف بالفتح، فتقول في: أنتما تصبرانِ: لتصبرَانِّ، وإن كان معتلّاً بالواو أو الياء بقيا وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف، فتقول في: أنتما تدعوانِ وتقضيانِ: لتدعوَانِّ ولتقضيَانِّ، وإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء مفتوحة فتقول في: أنت ترضى: أنتما ترضيَانِ، وبعد توكيده: لترضَيَانِّ.

٣ ـ أن يكون مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع وواو الجماعة، وحرك ما قبلها بالضم، وحذفت ياء المخاطبة، وحرك ما قبلها بالكسر، فتقول في: أنتم تصبرون: لتصْبِرُنَّ، والأصل: تصبرونَنَّ، وتقول في: أنتِ تصبرين: لتصبرِنَّ، والأصل: تصبرينَنَّ.

وإن كان معتلّاً بالألف حذفت الألف وأبقيت الفتحة التي كانت قبلها، وأبقيت واو الجماعة مضمومة، وياء المخاطبة مكسورة، فتقول في: أنتم ترضَوْنَ: لترَضَوُنَّ، وفي: أنتِ ترضيْنَ: لترْضَيِنَّ.

وإن كان معتلّاً بالواو أو الياء حذفا مع نون الرفع وواو الجماعة وياء المخاطبة، وحرك ما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر، فتقول في: أنتم تدعونَ: لتَدْعُنَّ، والأصل: تدعُونَنَّ، وتقول في: أنتِ تدعينَ: لتَدْعِنَّ، والأصل: تدعُوِينَنَّ، وتقول في: أنتم تقضونَ: لتقضُنَّ، والأصل: تقضِيونَنَّ، وتقول في: أنت تقضينَ: لتقْضِنَّ، والأصل: تقضيينَنَّ.

٤ ـ أن يكون مسنداً لنون الإناث، فيبنى آخر الفعل على السكون، ويؤتى بنون التوكيد الثقيلة مكسورة، ويزاد ألف فارقة بين نون الإناث ونون التوكيد، سواء كان الفعل صحيحاً، نحو: لتَصبْرنَانِّ، أو معتلّاً بالواو أو الياء، نحو: لتدعوْنَانِّ، ولتقضِينَانِّ، فإن كان معتلّاً بالألف قلبت ياء، نحو: لترْضَيْنَانِّ.

وفي طريقة توكيد الفعل يقول ابن مالك في آخر البيت السابق: (وآخر المؤكد افتح كابرزا). وهذه قاعدة عامة وهي أن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح، ويدخل في ذلك الفعل المسند للواحد، كما تقدم.

ثم ذكر ما يستثنى من هذه القاعدة وهو المسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، **فقال**: **(واشكله)** أي: واشكل آخر الفعل المؤكد حالة كون الآخر **(قبل مضمرٍ لَيْنٍ)** أي: ضمير ذي لين، والمراد الألف والواو والياء **(بما جانس)** أي: ذلك المضمر **(من تحرك قد علما)** أي: من متحرك قد علم، فتجانس الألف الفتحة، والواو الضمة، والياء الكسرة، **(والمضمرَ)** أي: الضمير المسند إليه الفعل، وهو واو الجماعة وياء المخاطبة وألف الاثنين **(احذفنه)** لالتقاء الساكنين **(إلا الألف)** أي: ألف الاثنين أبقها، فلا تحذفها، لخفتها، أو لئلا

يلتبس المفرد بالمثنى. وهذا كله في الفعل إذا كان صحيح الآخر، ويدخل فيه المعتل بالواو والياء.

فإن كان الفعل معتلّاً بالألف فقد بينه **بقوله**: (**وإن يكن في آخر الفعل ألف**) كيرضى (**فاجعله منه**) أي: اجعل الألف من الفعل (**رافعاً**) حال من الفعل؛ أي: حال كون الفعل رافعاً (**غير الياء والواو**) أي: رافعاً غير ياء المخاطبة وواو الجماعة، بأن رفع الاسم الظاهر، أو الضمير المستتر، أو ألف الاثنين، أو نون الإناثِ، نحو: هل يرضيَنَّ الصديق، أترضيَنَّ يا أخي، أترضيانِّ يا أخويَّ، هل تَرْضَيْنَانِّ يا أخواتي؟

وقوله: (**ياءً**) مفعول ثانٍ لـ(اجعل) والمعنى: اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعاً غير واو الجماعة وياء المخاطبة، مما تقدم ذكره.

وقوله: (**كاسْعَيَنَّ سعياً**) مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد.

فإن كان الفعل رافعاً واو الجماعة أو ياء المخاطبة فقد بينه **بقوله**: (**واحذفه**) أي: الألف (**من رافع هاتين**) أي: من الفعل رافع (هاتين) وهما واو الجماعة وياء المخاطبة، وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً على الألف (**وفي واوٍ ويا شَكْلٌ مجانس قُفي**) معنى: مجانس؛ أي: مناسب للضمير، ومعنى: (قُفي) أي: تُبع فيه كلام العرب، والمعنى: أن الواو بعد حذف الألف تضم، والياء تكسر، وإنما حركا ولم يحذفا لأن قبلهما حركة غير مجانسة، وهي فتحة الألف المحذوفة.

وقوله: (**نحو اخشَينْ يا هند بالكسر**) مثال للمعتل بالألف المسند لياء المخاطبة، فتكسر ياء المخاطبة بعد حذف الألف، و(**يا قومُ اخشَوُنْ**) بحذف الألف (**واضمم**) أي: واو الجماعة، وقس على ذلك (**مسوياً**) أي: ما لم يذكر بما ذُكر؛ لأن القاعدة واحدة.

وأما ما يتعلق بنون الإناث وهو الرابع فيما تقدم فسيذكره في أحكام نون التوكيد الخفيفة.

الأحكام الخاصة بنون التوكيد الخفيفة

٦٤٤ ـ وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

٦٤٥ ـ وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

٦٤٦ ـ وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ

٦٤٧ ـ وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

٦٤٨ ـ وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

تنفرد نون التوكيد الخفيفة بأربعة أحكام:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف، فلا تقول: اصبرانْ يا محمدان، بنون مخففة، بل يجب التشديد فتقول: اصبرانِّ، بنون مشددة مكسورة.

الثاني: أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث؛ لأن الفعل المسند إلى هذه النون يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين ـ كما تقدم ـ فتقول: اصبرْنَانِّ يا هندات، بنون ثقيلة مكسورة، ولا تأتي الخفيفة؛ لأنها لا تقع بعد الألف، كما مضى.

الثالث: وجوب حذفها لفظاً لا خطّاً إذا وقع بعدها ساكن، ولم يوقف عليها، وسبب حذفها التقاء الساكنين، نحو: لا تتعودَنْ الكذب، فتحذف النون الخفيفة عند النطق، وتبقى الفتحة التي قبلها دليلاً عليها[1]، ومنه قول الشاعر:

لا تُهينَ الفقير عَلَّكَ أن تر كع يوماً والدهر قد رفعه[2]

---

(١) يرى فريق من النحاة أن النون لا تحذف إذا وليها ساكن، وإنما تحرك بالكسر على القاعدة وهي: أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر، ثم إن الكسر أخف وأبعد من اللبس، إضافة إلى أن القائلين بحذفها لم يذكروا تعليلاً مقبولاً لخروجها عن الأصل العام. انظر: «حاشية ياسين على التصريح» (٢/ ٢٠٨)، و«النحو الوافي» (٤/ ١٨١).

(٢) معناه: لا تحتقر الفقير ولا تهنه، فربما يتبدل الحال، فتخضع أنت، ويرتفع هو؛ لأن الأيام دول.

إعرابه: (لا تهين) لا: ناهية، وتهين: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل جزم، والفتحة دليل عليها، =

فحذف نون التوكيد في قوله: (لا تهينَ) وأصله: (لا تُهينَنْ)، فالتقى ساكنان ـ نون التوكيد واللام في (الفقير) ـ فحذفت النون وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً على النون المحذوفة، وثبوت الياء مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكَّد، وإلا لقيل: لا تُهِنِ الفقير..

الرابع: وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها، بشرط أن تكون بعد فتحة، نحو: ابتعدنْ عن مجالسة المغتاب، فتقول في الوقف: ابتعدا.

وإعرابه: فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل (أنت).

فإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت نطقاً لا كتابة، ورُدَّ ما كان حذف لأجلها، لزوال علة الحذف، وهي التقاء الساكنين، تقول في الوصل: لا تخافُنْ إلا ذنوبكم، لا تخافِنْ إلا ذنبكِ، وتقول في الوقف: لا تخافوا، لا تخافي، بحذف نون التوكيد الخفيفة للوقف، وترد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتان حذفتا لأجل نون التوكيد، للتخلص من التقاء الساكنين.

وإلى هذه الأحكام أشار **بقوله**: (**ولم تقع خفيفة بعد الألف**... إلخ) أي: لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، بل يجب أن تكون شديدة ـ أي: النون الثقيلة ـ وتكون مبنية على الكسر، وهذا الحكم الأول، **وقوله**: (خفيفة) بالنصب حال من فاعل (تقع) العائد إلى نون التوكيد، ومثله (**شديدة**) بالنصب، ويجوز رفعهما على أن الأول فاعل والثاني معطوف عليه.

وأشار إلى الثاني **بقوله**: (**وألفاً زد قبلها**... إلخ) أي: زد قبلها مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون الإناث.

وأشار إلى الثالث والرابع **بقوله**: (**واحذف خفيفة**... إلخ) أي:

= (علك) علَّ: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والكاف اسمه، (أن تركع) في تأويل مصدر خبر (عَلَّ)، (والدهر قد رفعه) الجملة حال.

احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها ساكن؛ أي: وليها ووقع بعدها، وكذا احذفها إذا وقعت عند الوقف عليها بعد غير الفتحة ـ والمراد الضمة والكسرة ـ ثم بيَّن أنك إذا وقفت وجب أن ترد إلى الفعل ما (عُدم) منه أي: ما حذف منه في حالة الوصل بسببها، ثم بيَّن أنها إذا وُقِفَ عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفاً، وساق لذلك مثالاً وهو (قِفَنْ) حيث وقعت النون بعد فتحة، فعند الوقف يقال: قِفَا..

مَا لَا يَنْصَرِف

تعريف الصرف

٦٤٩ - الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا

تقدم في أول الكتاب أن الاسم قسمان:

١ - معرب.

٢ - ومبني.

والمبني يسمى: (غير متمكن) أي: لعدم تمكنه في باب الاسمية بسبب عدم قبوله الحركات، ولا بحث لنا فيه.

والمعرب يسمى: (متمكناً) أي: في باب الاسمية، لقبوله علامات الإعراب، وهو قسمان:

١ - متمكن أمكن، وهو الذي يدخله التنوين، ويسمى: «تنوين التمكن» و«الأمكنية» و«الصرف»[1] وهو: التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن.

وهذا المعنى هو: عدم شبهه بالحرف والفعل، فلم يشبه الحرف فيبنى، ولم يشبه الفعل فيمنع من التنوين.

وقولنا: يكون الاسم به أمكن؛ أي: شديد التمكن في باب الاسمية لاشتماله على علامتين: الإعراب، والتنوين، فهو «متمكن»، لقبوله علامات الإعراب، و«أمكن»؛ لأنه منون، فلم يشبه الفعل فيفوت التنوين، ولم يشبه الحرف فيفوت الإعراب.

---

(١) الصرف في اللغة: من التصريف وهو الصوت؛ لأن التنوين صوت، وقيل: من الانصراف بمعنى: الرجوع، فكأن الاسم بسبب التنوين رجع عن شبه الفعل، ويجري في تعبيرات بعض القدماء مثل الكوفيين استعمال كلمة (الإجراء) بمعنى: (الصرف) و(عدم الإجراء) بمعنى: (منع الصرف). انظر على سبيل المثال: «معاني القرآن» للفراء (٣/ ١٨٩).

وخرج بقولنا: الدال على معنى، تنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم وتنوين العوض؛ لأن الأول تنوين لمقابلة النون في جمع المذكر السالم، ولأنه قد يوجد في الاسم المنصرف، نحو: هؤلاء بناتٌ فاهماتٌ، ويوجد في الاسم الذي لا ينصرف، مثل: سعادات (علماً) فإنه يجوز تنوينه مراعاة لأصله وهو الجمع، فيكون تنوينه تنوين أصله للمقابلة لا للأمكنية، ويجوز عدم تنوينه مراعاة لحالته الآن، وهو أنه علم على مؤنث.

وأما الثاني وهو تنوين العوض فلأنه يدخل الأسماء المنصرفة، مثل: كلٍّ، وبعضٍ، وغير المنصرفة، مثل: دواعٍ، وليالٍ، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ القسم الثاني من أقسام المعرب: متمكن غير أمكن، وهو الذي لا يدخله هذا النوع من التنوين، وهو الاسم الذي لا ينصرف؛ أي: لا ينون، وهو متمكن، لقبوله علامات الإعراب، وغير أمكن؛ لأنه غير منون، فأشبه الفعل.

وقد تقدم في أول الكتاب أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦] إلا إن أضيف، أو دخلت عليه «أل» فإنه يجر بالكسرة؛ كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين: ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١١].

وقد وضع النحويون علامات تميز الاسم الممنوع من الصرف[(١)]. وهي علامات وجودية، متى وجدت في اسم معرب كانت دليلاً على أنه لا ينصرف، ومتى خلا منها كان فقدها دليلاً على أنه منصرف، وسيأتي

---

(١) اصطلح النحاة على تسمية موانع الصرف بالعلل، وسماها بعضهم علامات، وتسميتها بالأسباب أدق ـ في نظري ـ ثم رأيت أن الزمخشري عبر بذلك، وتبعه الشارح ابن يعيش. انظر: «المفصل وشرحه» (١/٥٨)، «النحو الوافي» (٤/٢٠٤).

إن شاء الله تفصيل هذه العلامات[١].

ولما أراد ابن مالك أن يتكلم عن الأسماء التي لا تنصرف عرف الصفة المختصة بها وهي الصرف؛ **فقال**: (**الصرف تنوين أتى مبنياً**... إلخ) أي: إن الصرف تنوين يبين أن الاسم الذي يتصل به يسمى (أمكن) بمعنى: أنه بقي على أصله، فلم يشبه حرفاً ولا فعلاً.

وقوله: (أمكنا) اسم تفضيل من (مكُن مكانة) إذا بلغ الغاية في التمكن.

* * *

الاسم المختوم بألف التأنيث

٦٥٠ ـ فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

الاسم الممنوع من الصرف قسمان:

١ ـ ما يمنع صرفه لعلامة واحدة، وهو ما فيه ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع.

٢ ـ ما يمنع صرفه لوجود علامتين، وهو قسمان:

الأول: ما يمنع صرفه للوصفية مع زيادة الألف والنون، أو وزن الفعل، أو العدل.

الثاني: ما يمنع صرفه للعلمية مع التركيب، أو زيادة الألف والنون، أو التأنيث، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو زيادة ألف الإلحاق، أو العدل.

فالأول: مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة: ما كان مختوماً بألف

---

(١) تقدم أن النحاة يعبرون عن هذه العلامات بـ(العلل) ويقولون: إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين أو علة واحدة تقوم مقام علتين، ويذكرون في ذلك كلاماً طويلاً يبدو عليه التكلف، والعربي المتكلم بهذه اللغة لا يعرف شيئاً عن ذلك، إضافة إلى ما يرد عليه من اعتراضات، والسبب الحقيقي هو كلام العرب الأوائل، وأنهم نطقوا ببعض الأسماء منونة وبغيرها من دون تنوين، ولا بأس بالاقتصار على العلامات التي نذكرها بعد قليل لتقريب المعلومات وضبطها وإلحاق ما شابهها بها دون التعرض لما وراء ذلك من تعليلات متكلفة، أو قياسات ضعيفة.

التأنيث المقصورة أو الممدودة، والألف المقصورة: هي ألف تأتي في نهاية الاسم المعرب لتدل على تأنيثه، ومثلها الممدودة إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها ـ مباشرة ـ ألف زائدة للمد، فتنقلب ألف التأنيث همزة، فيمنع ما فيه الألف من التنوين، سواء كان نكرة كـ(ذكرى) و(صحراء) أم معرفة كـ(ليلى) و(نجلاء) أم صفة كـ(حبلى) و(حمراء) وسواء كان مفرداً، كما مثل، أم جمعاً، كـ(جرحى) و(أصدقاء) قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، فـ(بشرى) مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدرة على الألف[1]، وقال تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝٤٥ بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ ۝٤٦﴾ [الصافات: ٤٥، ٤٦]، فـ(بيضاءَ) صفة لـ(كأس) مجرورة بالفتحة.

وهذا معنى **قوله**: (**فألف التأنيث مطلقاً منع... إلخ**) أي: ألف التأنيث المقصورة والممدودة يمنع صرف الاسم؛ أي: يمنع تنوين الاسم الذي حوى الألف (**كيفما وقع**) مفرداً، وجمعاً، معرفة أم نكرة أم صفة.

وقوله: (**كيفما وقع**) اسم شرط على مذهب الكوفيين، وما بعده فعل الشرط، وجوابه محذوف، لدلالة ما تقدم؛ أي: كيفما وقع الذي حوى الألفَ مَنَعَ الألفُ صرفه.

* * *

٦٥١ ـ وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بتَاءِ تأْنِيثٍ خُتِمْ

١ ـ الوصفية وزيادة الألف والنون، وشرط ذلك

هذا النوع الأول من أسباب المنع من الصرف مع الوصفية، وهو الوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان الاسم على وزن (فعْلان)، والمراد بالصفة ـ هنا ـ: بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً، وليس المراد النعت، فإذا كان الاسم على هذا الوزن مُنِعَ بشرطين:

(١) والهاء في (جعله) هي المفعول الأول، ويجوز أن يكون (بشرى) مفعولاً لأجله ويكون (جعل) متعدياً لواحد..

١ ـ أن يكون تأنيثه بغير التاء[١]، إما لأنه لا مؤنث له لاختصاصه بالذكور كـ(لحيان) لكبير اللحية، أو لأن مؤنثه على وزن (فعلى) كـ(عطشان) و(غضبان) و(ظمآن) فإن أشهر مؤنثاتها: عطشى، وغضبى، وظمأى.

٢ ـ أن تكون وصفيته أصيلة؛ أي: غير طارئة، كما في الأمثلة، تقول: لا تبخل على عطشانَ ولا عطشى، قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [طه: ٨٦]، فـ(غضبان) ممنوع من الصرف، وهو (حال) من الفاعل، ومن أمثال العرب: رُبَّ شبعانَ من النعم غَرْثَانُ[٢] من الكرم.

---

(١) هذا الشرط يذكره النحاة، ثم يمثلون للمستوفي الشروط بـ(عطشان، وغضبان، وسكران) مع أن كتب اللغة كـ«اللسان» و«الصحاح» و«القاموس» في مادة (غضب وسكر وعطش) تذكر للكلمات الثلاث مؤنثاً مختوماً بالتاء وغير مختوم، فلا مناص من حمل الشرط النحوي على الأغلب والأكثر، كما يقول ابن جني في «المحتسب» (٢/ ٧٢): (يقال: رجل سكران وامرأة سكرى؛ كغضبان وغضبى، وقد قال بعضهم: سكرانة، كما قال بعضهم، غضبانة، والأول أقوى وأفصح).

وجاء في «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٦٧): (لا تقول: «سكرانة» ولا «عطشانة» ولا «غرثانة» في اللغة الفصحى...).

وقوله: (في اللغة الفصحى) احتراز عما روى عن بعض بني أسد: (غضبانة وعطشانة) فألحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة.

وقد ذكر علماء اللغة أن تأنيث (فعلان) بالتاء لغة بني أسد، كما في «المخصص» (٢/ ١٤٥)، أو لغة في بني أسد كما في «الصحاح» (٢/ ٦٨٧).

وعليه فيجوز إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة «عطشان» ونظائرها، وقد ذكر ابن جني في «الخصائص» (٢/ ١٢): (أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً). وقد أخذ بذلك مجمع اللغة العربية في القاهرة. وانظر نص القرار في: «النحو الوافي» (٤/ ٢١٧).

(٢) «مجمع الأمثال» (٢/ ٦٥) قال في «القاموس»: («غَرِث» كفرح: جاع فهو غرثان، وهي غرثى...).

فإن كان تأنيثه بالتاء هو الغالب أو كانت وصفيته طارئة فإنه لا يمنع من الصرف، فالأول، نحو: سيفان ـ للرجل الطويل ـ فإن مؤنثه الشائع: سيفانة. والثاني، نحو: صفوان، في قولهم: هذا رجل صفوانٌ قلبه؛ أي: قاسٍ، وأصل الصفوان: الحجر الأملس.

وهذا معنى **قوله**: (وزائدا فعلان... إلخ)، فـ(زائدا) مرفوع بالألف عطفاً على الضمير المستتر في (منع) في البيت السابق؛ أي: ومنع صرفَ الاسم ـ أيضاً ـ (زائدا فعلان) وهما: الألف والنون، بشرط أن يكون وصفاً، سلم آخره من الهاء عند التأنيث؛ أي: لا يكون مؤنثه مختوماً بالتاء، وسكت عن الشرط الثاني، ويمكن أن يستفاد من قوله الآتي: (**وألغينَّ عارض الوصفيه**...) أي: ولا ينافي ذلك أنه راجع إلى وزن (أفعل) لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التخصيص.

* * *

٢ ـ الوصفية ووزن أفعل وشرط ذلك

٦٥٢ ـ وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلَا ... مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا

٦٥٣ ـ وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ ... كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّهْ

٦٥٤ ـ فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعْ ... فِي الْأَصْلِ وَصْفاً انْصِرَافُهُ مُنِعْ

٦٥٥ ـ وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى ... مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا

النوع الثاني من أسباب المنع من الصرف مع الوصفية: الوصفية ووزن (أفعل)، وذلك بالشرطين المتقدمين وهما:

١ ـ أن يكون تأنيثه بغير التاء.

٢ ـ أن تكون وصفيته أصيلة؛ أي: غير طارئة، نحو: أحسن، وأجمل وأبيض، نحو: لا فرق بين أسودَ وأبيضَ إلا بالتقوى، قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، فـ(أحسن) اسم مجرور بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يمنع من الصرف، نحو: «أرمل»

في قولك: عطفت على رجل أرملٍ (بالكسر مع التنوين) أي: فقير؛ لأن مؤنثه: أرملة.

وكذلك ينصرف الوصف إذا كانت وصفيته طارئة؛ أي: غير أصيلة، نحو: «أرنب» في قولك: مررت برجل أرنبٍ (بالكسر والتنوين) بمعنى: جبان؛ لأن الوصفية طارئة؛ لأن لفظ (أرنب) اسم لدابة معروفة، فالاسمية هي الأصل.

ومما فقد الشرطين معاً كلمة (أربع) في نحو: قضيت في المكتبة ساعاتٍ أربعاً ـ بالتنوين ـ لأنه مصروف؛ لأن مؤنثه بالتاء، فتقول: سافرت أياماً أربعة، ولأن وصفيته طارئة، فإنه ليس صفة في الأصل، بل اسم عدد، ثم استعمل صفة.

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لا تؤثر في منع الاسم من الصرف كلمات أخرى، مثل: «أجدل» للصقر، و«أَخْيل» لطائر فيه نقط تخالف في لونها لون الجسم، و«أفعى» للحية. فهذه ليست بصفات، بل أسماء في الأصل والحال. فلهذا صرفت في لغة الأكثر، وهو الأرجح.

وقد يلحظ فيها الوصفية، فيلحظ في (أجدل) القوة؛ لأنه مشتق من (الجدْل) ـ بسكون الدال ـ بهذا المعنى، وفي (أخيل) التلون؛ لأنه من الخَيَلانِ بهذا المعنى. وفي (أفعى) معنى: الإيذاء؛ لأنها من (فوعة السم) أي: اشتداده وحرارته، وعلى هذا فتمنع من الصرف للوصفية المتخيلة ووزن (أفعل). والكثير فيها الصرف، إذ لا وصفية فيها محققة.

وكما أنه لا يعتد بالوصفية العارضة فيما هو اسم في الأصل، كذلك لا يعتد بالاسمية العارضة فيما هو صفة في الأصل كـ(أدهم) للقيد المصنوع من الحديد، فإنه في أصل وضعه وصف للشيء فيه سواد، ثم انتقل منه فصار اسماً مجرداً لكل قيد، فيمنع من الصرف نظراً إلى الأصل، وهو الأرجح، ويجوز صرفه على اعتبار أن وصفيته الأصلية قد زالت بسبب الاسمية الطارئة.

وهذا معنى **قوله**: (ووصف أصلي... إلخ)، ف(وصف) معطوف على (زائدا فعلان) في البيت السابق، والتقدير: وَمَنَعَ صرفَ الاسم ـ أيضاً ـ (وصفٌ أصلي ووزنُ أفعلا) أي: إن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن (أفعل) وهذا الشرط الأول.

وقوله: (ممنوع تأنيث بتا) أي: حال كونه ممنوع تأنيث بالتاء. وهذا الشرط الثاني.

ثم مثَّل للمستوفي الشرطين **بقوله**: (**كأشهلا**) فتقول: مررت بطفلٍ أشهلَ، وطفلةٍ شهلاءَ، والشَّهَلُ: محركة، أن يشوب بياض العين حمرة أو زرقة.

ثم انتقل لبيان حكم الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة والتمثيل لهما **فقال**: (**وألغينَّ عارض الوصفيه**) وهذا من إضافة الصفة للموصوف، وفيه تصريح بمفهوم **قوله**: (ووصف اصلي) والمعنى: ألغ الوصفية العارضة؛ كالتي في (أربع) ولا تعتد بها في منع الصرف، (**وعارض الإسميه**) أي: ألغ الاسمية العارضة، (**فالأدهم**) مبتدأ أول، خبره جملة (**انصرافه منع**) **وقوله**: (**القيدُ**) عطف بيان من توضيح الأخفى بالأجلى، (**لكونه وضع في الأصل وصفاً**) أي: إن وصفيته أصلية واسميته طارئة فهو ممنوع من الصرف.

ثم ذكر أمثلةً لألفاظٍ كانت في أصلها أسماء خالية من الوصفية، فصرفت، ويجوز منعها على اعتبار تخيل الوصف فيها، **وقوله**: (**وقد ينلن المنعا**) أي: يأخذن المنع، والألف للإطلاق.

* * *

٣ـ الوصفية والعدل

٦٥٦ ـ **وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرْ**

٦٥٧ ـ **وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا**

هذا النوع الثالث مما يحذف تنوينه للوصفية، وهو الوصفية والعدل[1] وذلك في موضعين:

---

(١) العدل: تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى، مع بقاء المعنى الأصلي، بشرط =

الأول: الأعداد التي على وزن (فُعَال ومَفْعَل) من واحد إلى أربعة[١] كثُلاث ومثنى، فـ(ثُلاث) معدول عن العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد، فإذا قلت: حضر الطلاب أُحَادَ، فهو معدول عن قولك: حضر الطلاب واحداً واحداً[٢].

ولا تستعمل الأعداد المعدولة ـ في الغالب ـ إلا نعوتاً، كقوله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١]، فـ(مثنى) صفة لـ(أجنحة) مجرورة بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر (وثلاث) معطوف على (مثنى) و(رباع) معطوف على ما قبله مجرور بالفتحة ـ أيضاً ـ، أو أحوالاً، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، فـ(مثنى) حال من (النساء)، أو أخباراً، كقوله ﷺ: «**صلاة الليل مثنى مثنى**»[٣]، فـ(مثنى) الأول خبر لـ(صلاة)، والثانية توكيد.

الموضع الثاني: لفظ (أُخَر) وهي جمع (أُخرى) مؤنث (آخر) بمعنى: مغاير، نحو: سَجَّلَ التاريخ لعائشة أمِّ المؤمنين ﵂ ولنساءٍ أُخَرَ أثرهن في حفظ السنة، وكان الأصل أن يقال: ولنساءٍ آخَرَ ـ بمد الهمزة

= ألا يكون التحويل لقلب، نحو: «أيس» مقلوب «يئس»، ولا لتخفيف، نحو: «فخْذ» بسكون الخاء، تخفيف «فَخِذ» بكسرها، ولا الإلحاق، نحو: (كوثر) بزيادة الواو لإلحاقها بكلمة (جعفر) ولا لزيادة معنى، نحو: «رجيل» بالتصغير، لإفادة معنى التحقير. انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١١٣).

ومن فوائد العدل: التخفيف بالاختصار، نحو: مثنى معدول عن اثنين اثنين.

(١) هذا موضع اتفاق وهو أنه من واحد إلى أربعة، والقول الثاني أنه إلى العشرة. انظر: «همع الهوامع» (١/ ٢٦)؛ و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٢١٤)؛ و«شرح الرضي على الكافية» (١/ ١١٤).

(٢) العدل في الأعداد يسمى عندهم: بالعدل (التحقيقي) لأن هذه الألفاظ وردت عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة مع اتحاد المعنى، والحق أن مسألة العدل لا تخلو من تكلف، والأحسن أن يقال: إن سبب المنع الوصفية وصيغة (فُعَال) أو (مَفْعل) أو (فُعَل) كما سيأتي.

(٣) أخرجه البخاري ومسلم.

وفتح الخاء ـ لأن أفعل التفضيل المجرد من (أل) والإضافة يلزم الإفراد والتذكير، ولكنهم عدلوا عنه، وقالوا: لنساءٍ أُخَرَ ـ بضم الهمزة وفتح الخاء ـ فمنع من الصرف للوصفية والعدل(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فـ(أُخَرَ) صفة لـ(أيام) مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة للوصفية ووزن (فُعَل).

وهذا معنى **قوله**: **(ومنع عدل مع وصف معتبر... إلخ)**، فـ(مَنْعُ) مبتدأ و(عدل) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والمفعول محذوف تقديره: ومنع عدلٍ مع وصفٍ الصرفَ معتبر؛ أي: مما يمنع الصرف اجتماع الوصف والعدل في الألفاظ المذكورة. ثم بيَّن أن **(مثنى وثلاث)** يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى، ولم يذكر ما زاد على الأربعة، وفي **قوله**: **(كهما)** دخول الكاف على الضمير المتصل، وهو خاص بالضرورة(٢).

* * *

صيغة منتهى الجموع

٦٥٨ ـ وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفاعِلَا ... أَوِ المَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا

٦٥٩ ـ وَذا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي ... رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَسَارِي

ذكر ـ هنا ـ النوع الثاني ـ مما يمنع من الصرف لعلامة واحدة، وهو صيغة منتهى الجموع(٣)، وضابطه: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن.

---

(١) فإن قيل: لِمَ لم يحكم النحاة على (أخرى) الممنوعة من الصرف، بالعدل؟ فالجواب: أنه وإن وجد فيها العدل، لكنها لما اشتملت على ألف التأنيث المقصورة، وهي أقوى، لم يلتفتوا للعدل، وأما (آخران، وآخرون) فمعربان بالحروف، فلا دخل لهما في هذا الباب، فصار البحث خاصّاً بلفظ (أُخر) مع أن العدل في أربعة ألفاظ.

(٢) انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ١٦).

(٣) هذا تعبير كثير من النحاة، فيقولون: صيغة منتهى الجموع، أو الجمع المتناهي، سميت بذلك لانتهاء الجمع إليها، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى، بخلاف =

وقولنا: (حرفان) أي: سواء كان أحد الحرفين مدغماً في الآخر أم لا، فالأول، نحو: خواصّ، وعوامّ، ودوابّ، والثاني، نحو: مساجد، معاهد، أقارب، وقولنا: (أو ثلاثة أوسطها ساكن)، نحو: أحاديث، مصابيح، عصافير، فإن كان أوسطها محركاً صُرِفَ، نحو: صياقلة[١] وتلامذة.

ولا فرق في صيغة منتهى الجموع بين أن تكون على وزن (مفاعل أو مفاعيل) أو على وزن غيرهما مما ينطبق عليه الضابط المذكور، كما في الأمثلة.

وصيغة منتهى الجموع نوعان:

الأول: اسم صحيح، وهو ما كان آخره حرفاً صحيحاً؛ كالأمثلة السابقة، وهذا حكمه حكم غيره في هذا الباب، في أنه يجرد من التنوين ويرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة ـ أيضاً ـ نيابة عن الكسرة تقول: لا تذهب إلى مجالسَ سيئةٍ فتسمعَ أحاديثَ لا خير فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، فـ(صوافَّ) حال من الهاء في (عليها)، وهو منصوب غير منون؛ لأنه على وزن (فواعل)، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [فاطر: ٣٣]، فـ(أساور) مجرور بالفتحة لأنه على وزن (أفاعل).

الثاني: اسم معتل، وهو ما كان آخره (ياء) لازمة غير مشددة قبلها كسرة، مثل: دواعٍ، جمع داعية، وثوانٍ، جمع ثانية. فهذا إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة يعامل معاملة الاسم المنقوص في الأغلب[٢] في شيئين:

= غيرها من الجموع، فإنها قد تجمع، مثل: كلب وأكلب وأكالب، ونعم وأنعام وأناعم، أما مثل: مساجد ومصابيح فلا جمع لهما بعد ذلك، لكن سيأتي أن هناك أسماء ألحقت بهذا الجمع المتناهي، فمنعت من الصرف، لمجيئها على هذا الوزن، مع دلالتها على مفرد، فلو قيل في النوع الثاني الذي يمنع من الصرف لعلامة واحدة: «ما كان على مثال مفاعل أو مفاعيل أو شبههما» لكان أولى، وسيأتي مزيد توضيح لذلك إن شاء الله تعالى.

(١) الصيقل: شحاذ السيوف وجلّاؤها.

(٢) بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة، فتنقلب الياء ألفاً، بشرط أن =

١ ـ حذف يائه رفعاً وجرّاً.

٢ ـ ثبوت تنوينه، وهو تنوين العوض، لا تنوين التمكين؛ لأنه ممنوع من الصرف، فهو فاقد له ـ كما تقدم ـ ويقدر فيه الرفع، والجر للثقل، فمثال الرفع: للأسفار دواعٍ تحتمها، فـ(دواعٍ) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفاً، أو تخلصاً من التقاء الساكنين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١].

ومثال الجر: الساعات والأيام من ثوانٍ، فـ(ثوانٍ) اسم مجرور بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة؛ لأنه ممنوع من الصرف، لصيغة منتهى الجموع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝﴾ [الفجر: ١، ٢].

وأصل هذه الكلمات: (دواعي، وغواشي، وثواني، وليالي) فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة التي كانت العرب تحذفها من (فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر.

أما في حالة النصب فتثبت الياء، وينصب بفتحة ظاهرة دون تنوين، نحو: إن دواعيَ الخير كثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبأ: ١٨]، فـ(ليالي) ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بـ(سيروا)[(١)].

= يكون مفرده اسماً محضاً على وزن (فعلاء) الدالة على مؤنث، وليس له في الغالب مذكر، مثل: صحراء، وصحار، فيقول: صحارَى بغير تنوين في حالات الإعراب الثلاث، نحو: في بلادنا صحارَى واسعة، إن في بلادنا صحارَى واسعة، صار جزء من صحارى واسعة أماكن زراعية، فالأول مرفوع؛ لأنه مبتدأ مؤخر. والثاني منصوب؛ لأنه اسم (إن) مؤخر. والثالث مجرور، فهو اسم مقصور ممنوع من الصرف في كل حالاته.

(١) اتضح أن الجمع المنقوص (غواشٍ) والمفرد المنقوص (قاضٍ) يتفقان في وجوب حذف الياء رفعاً وجراً، وبقاء الياء مع الفتحة، ووجود التنوين رفعاً وجراً، ويختلفان في:
١ ـ حذف الياء في صيغة منتهى الجموع للخفة أو للتخلص، وفي المفرد للتخلص. =

فإن كان الاسم المعتل الذي على وزن صيغة منتهى الجموع مقترناً بـ(أل) أو مضافاً بقيت الياء ساكنة في حالتي الرفع والجر، وتقدر عليها الضمة والكسرة، ومتحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب، تقول في المقترن بـ(أل): الليالي حُبالى يَلِدْنَ كلَّ عجائب، إنَّ اللياليَ حبالى، من الليالي ليالٍ فاضلة. وتقول في المضاف: ليالي العشر الأواخر من رمضان ليالٍ فاضلة، والموفَّق من اغتنم لياليَ العشر بالعمل الصالح واستدرك في بقية شهره ما فاته من أيامه ولياليه.

وفيما تقدم **يقول ابن مالك: (وكن لجمع مشبه مفاعلاً... إلخ)** أي: كن كافلاً ـ أي: قائماً ومنفذاً ـ بمنع الصرف للجمع المشبه (مفاعل أو مفاعيل) وقوله: (لجمع) ليس بقيد، وإنما خصه لغلبته، وإلا فالمفرد الذي على هذا الوزن مثله في المنع ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

والمراد بالمشابهة: كل كلمة خماسية أو سداسية فتح الحرف الأول منها، سواء كان أولها ميماً أم غير ميم، مثل: مصاحف، جواهر، دراهم، أساليب، وغير ذلك.

ثم بيَّن أن المعتل من الجمع المشبه لمفاعل أو مفاعيل، مثل: جوارٍ (جمع جارية) يعامل معاملة المنقوص، مثل: سارٍ، وأصله: ساريٌ (اسم فاعل منقوص من سرى، إذا سافر ليلاً) في حذف يائه رفعاً وجرّاً مع تنوينه فقط، لا من كل وجه، فإن (جوارٍ) يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض، بخلاف «سارٍ» فإنه يجر بالكسرة وتنوينه للتمكين.

وسكت عن حالة النصب ففهم منه أنها على الأصل كالصحيح، كما تقدم.

* * *

= ٢ ـ أن تنوين المفرد تنوين تمكين، وتنوين الجمع تنوين عوض.
٣ ـ أن المفرد يجر بكسرة مقدرة، والجمع بفتحة مقدرة.
٤ ـ أن المفرد ينون في حالة النصب، والجمع لا ينون.

ما يلحق بصيغة منتهى الجموع

٦٦٠ ـ وَلِسَرَاوِيلَ بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
٦٦١ ـ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

الغرض من هذين البيتين بيان أن الحكم السابق ليس خاصّاً بصيغة منتهى الجموع الأصلية ـ وهي نوع من جمع التكسير كما سبق ـ وإنما يدخل فيها جميع ما ألحق بها، وهو كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة منتهى الجموع مع دلالته على مفرد، سواء كان هذا الاسم عربيّاً أصيلاً أم غير أصيل، علماً كان أو غير علم، مرتجلاً أم منقولاً.

فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل: «هوازن» اسم قبيلة عربية، «جلاجل» اسم بلدة معروفة.

ومثال العلم المَعرّب[1]: (شراحيل) علم على عدة أشخاص من الصحابة ﷺ والمحدثين وغيرهم، كما في القاموس.

ومن الأعجمي المعرّب الذي ليس علماً: (سراويل) ـ بصورة الجمع ـ قال في «القاموس»: (السراويل: فارسية معرّبة، وقد تذكّر). وعليه فهي مؤنثة، اسم للإزار الواحد تقول: هذه سراويل قصيرة.

فكل اسم من هذه الأسماء وما شابهها يعتبر ملحقاً بصيغة منتهى الجموع، بشرط أن يكون دالّاً على مفرد، ويقال في إعرابه: إنه ممنوع من الصرف؛ لأنه مفرد جاء على صيغة منتهى الجموع.

وإنما كانت هذه الألفاظ ـ ومنها سراويل ـ ملحقات؛ لأنها تدل على مفرد مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع، وليس في المفردات العربية ما هو على زنتها؛ لأن (مفاعل أو مفاعيل) لا تكون في كلام العرب إلا للجمع، أو منقول من جمع.

فما جاء على وزنها من الأسماء المفردة منع من الصرف للمشابهة.

---

(١) المعرّب: هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها. انظر بحثاً مطولاً في الموضوع في كتاب «المزهر» للسيوطي (١/ ٢٦٨).

وهذا معنى **قوله**: (**ولسراويل بهذا الجمع شَبَهٌ... إلخ**) أي: إن شبه (سراويل) بصيغة منتهى الجموع اقتضى منعها من الصرف منعاً عاماً يشمل كل حالاتها التي تكون فيها دالة على المفرد. ثم بيَّن أن صيغة منتهى الجموع إذا سمي بها وصارت علماً فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف؛ أي: من الصرف، كما تقدم في الأمثلة، ومنه ـ أيضاً ـ (أذاخر) اسم موضع في مكة، و(جمَّاعيل) قرية بالقدس[١].

* * *

١ـ العلمية والتركيب المزجي

٦٦٢ ـ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِي كَرِبَا

اعلم أن ما لا ينصرف نوعان:

الأول: لا ينصرف في تعريف ولا تنكير، وهو ما إحدى علامتيه الوصفية، وهو ثلاثة، وما منع لعلامة واحدة، وهو اثنان، وتقدم ذلك.

الثاني: لا ينصرف في التعريف، وينصرف في التنكير، وهو ما إحدى علامتيه العلمية، مع التركيب أو زيادة الألف والنون... إلخ، وقد شرع ابن مالك في بيانها.

فالأول: العلمية والتركيب المزجي، (والمركب المزجي: كل كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة)، وشرطه هنا: أن يكون غير مختوم بـ(ويه)[٢]، نحو: هذه حضرموتُ، رأيت حضرموتَ، مررت بحضرموتَ.

والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزءيه إعراب ما لا ينصرف، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، مع امتناع

---

(١) ضبطها ياقوت في «معجم البلدان» بالفتح وتشديد الميم وألف وعين مهملة مكسورة وياء ساكنة ولام (٢/ ١٥٩).

(٢) أما المختوم بويه فهو مبني على الكسر؛ لأنه اسم صوت، وأسماء الأصوات من باب أسماء الأفعال، وهي مبنية، كما تقدم، وعللوا بناءه على الكسر لالتقاء الساكنين.

التنوين في الحالات الثلاث، ويبقى الجزء الأول على حاله من فتح كـ(حضرَموت) أو سكون، نحو: هذه قاليْ قلا (اسم مدينة)، رأيت قاليْ قلا، قرأت عن قاليْ قلا.

وهذا معنى **قوله**: **(والعلم امنع صرفه... إلخ)** أي: امنع صرف العلم حال كونه مركباً تركيب مزج، مثل: معدي كَرِبَ، والألف فيه للإطلاق.

واحترز **بقوله**: **(تركيب مزج)** من المركب الإضافي والإسنادي فالإضافي يعرب صدره بالحركات أو الحروف، وعجزه يكون مجروراً دائماً، فإن وجد سبب يقتضي منعه من الصرف منع، نحو: أبو قحافةَ والد أبي بكر ﷺ، وأما الإسنادي فهو معرب بحركات مقدرة للحكاية، كما تقدم ذلك في باب «العلم».

* * *

٦٦٣ ـ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلَانَا كَغَطَفَانَ وَكَأَصْبَهَانَا

٢ ـ العلمية وزيادة الألف والنون

الثاني من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية وزيادة الألف والنون(١)، نحو: جمعت المصاحف في عهد عثمانَ ﷺ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأنبياء: ٨١](٢)، وقوله تعالى:

---

(١) علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف، كما في «حمدان» و«فرحان» حيث يمكن ردهما إلى: حَمْد وفَرَح، بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني، نحو: عثمان، مروان، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال ذلك: حسان، وعفان، وحيان، فإن جعلت من: الحسّ بمعنى: الإحسان ـ مثلاً ـ ومن العفة، ومن الحياة فوزنها: (فَعْلان) وهي ممنوعة من الصرف، وإن جعلت من: الحسن والعفن والحَيْن (بمعنى: الهلاك) فوزنها (فَعَّال) لأن نونها أصلية، وتكون مصروفة، ومثلها: (شيطان) من شاط يشيط إذا احترق فيمتنع صرفه، أو من شطن بمعنى: بعد، فيصرف، والمسموع عن العرب في (حسان) منعه من الصرف، فالأولى اتباع المسموع.

(٢) (ولسليمان) الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف دل عليه =

﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فإن كانت الألف والنون أصليتين، نحو: «خان» بمعنى: دكان أو فندق، أو كانت النون أصلية، مثل: أمان، لم يمنع الاسم من الصرف.

وهذا معنى **قوله**: (**كذاك حاوي زائدي فعلانا**) أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً (**زائدي فعلانا**) والمراد: الحرفان الزائدن في (فعلان)، وهما: الألف والنون، والألف في (فعلانا) للإطلاق، ثم مثَّل بمثالين: (**غطفان وأصبهان**) وفي التمثيل بهما إشارة إلى أنه لا يلزم أن يكون الاسم على وزن (فعلان)، وإنما المقصود احتواؤه على الحرفين الزائدين، نحو: عِمْران، وسُفيان، وسليمان، و(غَطَفان) علم على قبيلة و(أصبهان) اسم مدينة في فارس، وفيها لغات كثيرة، منها: فتح الهمزة وكسرها، ومنها: إبدال بائها فاءً، والتمثيل بها مبني على أن أصل الكلمة عربي، أما على الرأي الآخر وهو أنها أعجمية ـ كما في «القاموس» ـ وهو الصواب، فالمانع من الصرف العلمية والعجمة.

* * *

٣ـ العلمية والتأنيث

٦٦٤ ـ كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا وَشَرْطُ مَنْعِ العَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
٦٦٥ ـ فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرْ
٦٦٦ ـ وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أَحَقّْ

الثالث من أسباب منع الاسم من الصرف: العلمية والتأنيث.

فإن كان العلم مؤنثاً بالهاء منع من الصرف مطلقاً؛ أي: سواء كان علماً لمذكر، مثل: عبادة وطلحة، أو لمؤنث، مثل: فاطمة، ميمونة، زائداً على ثلاثة أحرف كما مثَّل، أم لم يكن زائداً، مثل: هبة، عظة

= ما تقدم؛ أي: وسخرنا. .(الريح) مفعول به للفعل المحذوف (عاصفة) حال من (الريح) وجملة (تجري) في محل نصب حال ثانية.

[علمين] قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْۚ﴾ [الفتح: ٢٤]، فـ(مكة) مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث.

وإن كان مؤنثاً بالمعنى: ـ أي: بكونه علماً لمؤنث ـ فإما أن يكون ثلاثيّاً أو زائداً على ثلاثة أحرف، فإن كان زائداً على ثلاثة أحرف منع من الصرف، مثل: زينب، مريم، هاجر. وإن كان على ثلاثة أحرف فإن كان محرك الوسط منع من الصرف، مثل: أَمَل، شَرَف، قال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾ [المدثر: ٤٢]، فـ(سقر) اسم لجهنم ـ أعاذنا الله منها ـ مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴿٧﴾﴾ [الفجر: ٦، ٧]، فـ(إرم) بدل أو عطف بيان من الاسم المجرور قبله، مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث؛ لأنه علم على قبيلة.

وإن كان ساكن الوسط فإن كان أعجميّاً أو منقولاً من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث منع، فالأول مثل: بَلْخ وحِمْص، من أسماء الأمكنة، والثاني مثل: سَعْد (علم امرأة).

فإن كان علم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي ولا منقول من مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف، والمنع مذهب الجمهور لوجود العلمية والتأنيث، مثل: نَوْف، هِنْد، دَعْد، تقول: جاءت نوفُ أو نوفٌ، سلمت على نَوفَ أو نوفٍ(١)،

وهذا معنى **قوله**: (**كذا مؤنث بهاءٍ مطلقاً... إلخ**) أي: إن الاسم المؤنث يمنع من الصرف إذا كان علماً مؤنثاً بالهاء (وسميت هاء نظراً

---

(١) في مجلة المجمع العلمي العراقي (الجزء الأول مجلد ٣٥) مقال وافٍ عن الأعلام المؤنثة الثلاثية الساكنة الوسط. رجح الباحث فيه الصرف على المنع، وذكر أن الظاهرة السائدة في لغة العرب هي الصرف، مع أن المنع قد ورد في بعض النصوص العربية الصحيحة.

لأنه يوقف عليها بالهاء وإلا فهي التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث، بخلاف تاء بنت وأخت فليست للتأنيث، وإنما هي أصل من أصول الكلمة)، وقوله: (مطلقاً) تقدم بيانه.

ثم بيَّن حكم الخالي من هذه الهاء **فقال**: (**وشرط منع العارِ**) أي: الخالي من الهاء (**كونه ارتقى**... إلخ) أي: شرط منعه أن يزيد على ثلاثة أحرف أو يكون ثلاثيّاً أعجميّاً، نحو: جُور، أو محرك الوسط، نحو: سَقَر، أو يكون علماً منقولاً كما تقدم. ثم بيَّن أن ساكن الوسط غير الأعجمي يجوز فيه وجهان **فقال**: (**وجهان**) أي: الصرف وعدمه، (**في العادم تذكيراً سبق**) أي: في العلم الذي عدم وفقد التذكير الذي سبق وصفه، و(**عجمة**) معطوف على (**تذكيراً**) أي: وفقد العجمة، ثم ذكر المثال وهو: هِنْد، **وقال** (**والمنع أحق**) أي: منعه من الصرف أولى؛ لأنه علم مؤنث.

* * *

٤ ـ العلمية والعجمة

٦٦٧ ـ وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

الرابع من أسباب المنع: العلمية والعجمة، والمراد بالعجمة: أن يكون اللفظ غير عربي[1]، ويشترط لذلك شرطان:

الأول: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم[2] كإبراهيم،

(١) تعرف عجمة الاسم بأمور غالبية وليست مطردة منها:

أ ـ خروج عن أبنية العرب، نحو: إسماعيل، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

ب ـ نقل الأئمة.

جـ ـ أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب، مثل: الجيم والصاد؛ كصولجان (وهو المحجن) أو الجيم والقاف، نحو: منجنيق، أو في آخره زاي قبلها دال، نحو: مهندز، ولهذا أبدلوا الزاي سيناً فقالوا: مهندس.

(٢) من النحاة من لا يشترط علميته في لغة الأعاجم، وهذا رأي جيد، وفيه تيسير؛ لأن الوقوف على علمية غير العربي مع كثرة اللغات فيه عسر، وقد نسبه في «همع الهوامع» (١/ ٣٢) إلى الجمهور، وعليه فيمنع من الصرف، مثل: قالون، وبندار، ويصرف على القول الأول؛ لأنه لم يكن علماً في لغة العجم.

وإسماعيل، وإسحاق، قال تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [الصافات: ١١٢]، فـ(إسحاق) اسم مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة، وقال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾ [البقرة: ١٢٥].

فإن كان عندهم غير علم، نحو: ديباج، ثم جعلناه علماً وجب صرفه.

الشرط الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، كما مُثِّل، فإن كان ثلاثيّاً لم يمنع من الصرف، سواء كان محرك الوسط كـ(شَتَر) اسم قلعة، أو ساكنة كـ(نوح) و(لوط)[1]، قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام: ٨٦]، فـ(الواو) عاطفة.. و(إسماعيل) معطوف على اسم منصوب قبله، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا معنى **قوله**: (**والعجمي الوضع والتعريف... إلخ**) أي: إن الاسم العجمي في وضعه وتعريفه (**مع زيد على الثلاث**) أي: مع زيادة على ثلاثة أحرف، **وقوله**: (**زيد**) مصدر: زاد، يقال: زاد يزيد زيداً، (**صرفه امتنع**) مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول (**والعجمي**)[2]، **وقوله**: (**الوضع**) بالجر مضاف إليه، وجاز دخول (أل) على المضاف، لاقتران المضاف إليه بها، كما تقدم في باب «الإضافة».

* * *

(١) جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف إلا سبعة جمعت في قوله:

تذكر شعيباً ثم نوحاً وصالحاً ... وهوداً ولوطاً ثم شيثاً محمدا

و(شيث) هو ابن لآدم عليهما الصلاة والسلام. [انظر: «البداية والنهاية» (١/ ٩٨)] وأسماء الملائكة ﷺ ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا: مالكاً ومنكراً ونكيراً، فهذه الثلاثة مصروفة و(رضوان) ممنوع من الصرف للعلمية والزيادة.

(٢) الأظهر الذي يفهم من كلام سيبويه في «كتابه» (٣/ ٢٣٤) أن علة المنع في الأعلام الأعجمية هو ثقلها في اللفظ، فهي غريبة على اللسان العربي، ولهذا لم تنونها العرب، لئلا تزيد في ثقلها ولم يدخلوا الكسرة عليها.

٥ـ العلمية ووزن الفعل

٦٦٨ ـ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

الخامس من أسباب المنع مع التعريف: العلمية ووزن الفعل، والمراد بوزن الفعل أن يكون الاسم على وزن مختص بالفعل أو غالب فيه.

فالأول مثل وزن: فَعَّل وفُعِل، فهما مختصان بالفعل لا يوجدان في غيره إلا ندوراً، فما جاء من الأسماء على هذا الوزن منع من الصرف، مثل: شَمَّر [علم فرس] فإنه على وزن عَلَّمَ، ودُئِل [علم قبيلة] فإنه على وزن ضُرِبَ، وخَضَّم [اسم موضع] فإنه على وزن كَلَّمَ[1].

والثاني: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيراً، أو يكون فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فمثال الأول: صيغة (اِفْعِلْ)، نحو: إثمد [وهو الكحل] فإنه على وزن اِجْلِس، وصيغة (أُفْعُل)، نحو: أُبْلُم [نوع من البقل] فإنه على وزن أُكْتُب، وكصيغة (اِفْعَل)، نحو: (إصبَع) فإنه على وزن اِفتَح، فإذا سمي بعلم منقول من هذا الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل؛ لأن هذه الصيغ تكثر في فعل الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي.

وأما الثاني وهو ما فيه زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم، فمثل: أحمد، ويزيد، فإن كلّاً من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل، وهو التكلم، نحو: أَفْهَمُ، والغيبة، نحو: يبيع، ولا يدل على معنى في الاسم، فيكون هذا الوزن أليق بالفعل، فما جاء من الأسماء على هذا الوزن كان أقرب إلى الفعل، فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، قال تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، فـ(أحمد) خبر المبتدأ، ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣] فقد قرأ الجمهور (ولا يغوث ويعوق) بغير تنوين، فإن كانا عربيين فَمَنْعُ الصرف للعلمية ووزن الفعل، وإن كانا أعجميين فللعجمة والعلمية.

(١) انظر: «معجم البلدان» (٢/ ٣٧٧).

فإن كان العلم على وزن غير مختص بالفعل ولا غالب فيه بل هو مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء لم يمنع من الصرف، فتقول فيمن اسمه: ضَرَبَ[1]: هذا ضربٌ، ورأيت ضرباً، ومررت بضربٍ؛ لأن هذا الوزن يوجد في الاسم كـ(شَجَر) وفي الفعل كـ(كَتَبَ).

وفي هذا **يقول ابن مالك**: **(كذاك ذو وزن يخص الفعلا... إلخ)** أي: كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل، أو يغلب في الفعل، فالمختص كـ(**يعلى**) ـ علماً ـ والغالب كـ(**أحمد**)، وهو علم منقول من الفعل المضارع للمتكلم، أو من أفعل التفضيل، وقد جاء منوناً للضرورة، وإلا فحقه المنع.

* * *

٦ ـ العلمية وألف الإلحاق المقصورة

٦٦٩ ـ وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفْ   زِيدَتْ لِإلْحاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

السادس من أسباب المنع: العلمية وألف الإلحاق المقصورة، والإلحاق: زيادة حرف على أصول الكلمة لا لغرض معنوي، بل لتوزن بها كلمة أخرى، لتخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر.

ومن هذه الأحكام: الصرف، وعدمه، ومن أمثلتها: «علقى» علم لنبت و(أرطى) علم لشجر، وهما ملحقان بجعفر، فيمنعان من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة، فتقول فيهما ـ علمين ـ: هذا علقى، ورأيت علقى، ومررت بعلقى، ومثلها أرطىٰ، فإن لم يجعل علماً صرف.

وهم يعللون المنع بأن ألف الإلحاق تجعل الاسم على وزن (فَعْلى) فتشبه ألف الإلحاق في زيادتها ألف التأنيث المقصورة، والتي هي من أسباب المنع من الصرف، ولم تستقل ألف الإلحاق بالمنع كألف التأنيث؛ لأن الملحق بغيره أحط رتبة منه، والحق أن العلة في ذلك السماع عن العرب، ولا يبعد أن تكون هذه الأسماء جزءاً مما لحقته

---

(١) الضَرَبُ: بفتحتين: العسل الأبيض. انظر: «المصباح المنير» ص(٣٦٠).

ألف التأنيث المقصورة[١].

يقول ابن مالك: (وما يصير علماً من ذي ألف... إلخ) أي: لا ينصرف الاسم إذا صار علماً فيه ألف زائدة مقصورة للإلحاق.

* * *

٧ـ العلمية والعدل

٦٧٠ ـ وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا ... كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلَا

٦٧١ ـ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ ... إذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

السابع من أسباب المنع: العلمية والعدل[٢]، وذلك في أربع مواضع:

الأول: ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التوكيد المعنوي، وهي أربعة ألفاظ (جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع)[٣]، نحو: احتفيت بالأخوات كلِّهن جُمعَ. . فـ(جُمعَ) توكيد لكلمة (الأخوات) مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فُعَل)[٤].

الثاني: ما كان على وزن (فُعَل) ـ أيضاً ـ علماً لمذكر إذا سمع

---

(١) من النحاة من لم يذكر ألف الإلحاق، فابن يعيش في كتابه «شرح المفصل» يذكر مع العلمية ستة أسباب، ويسقط السابع وهو ألف الإلحاق، وإن كان قد أشار إليها بعد كلامه على ألف التأنيث. انظره: (١/ ٦٠، ٦٩) وكذا ابن هشام في «الشذور وشرحه» ص(٤٥١).

(٢) هذا التعبير هو المشهور في كتب النحو، وسنعدل عنه إلى غيره، كما في الحاشية الآتية.

(٣) كُتَع: من كَتْع الجلد بمعنى: تجمعه، وبُصَع: من بَصْع العرق بمعنى: تجمعه، وبُتَع: من البَتْع، وهو طول العنق مع قوة تماسك أجزائه.

(٤) هذا هو التعبير الدقيق، وأما قولهم: العلمية والعدل، فإن (العدل) متكلف، ذلك أنهم يقولون: إن أصل (جمع) في المثال المذكور: جمعاوات؛ لأن مفرده جمعاء؛ كصحراء وصحروات، فعدل عن جمعاوات إلى جمع، وهذا تكلف ظاهر، لا يعرفه العرب، فالصواب أن يقال: العلمية ووزن (فُعَل)، والعلمية في هذه الكلمات الأربع جاءت من كونها علم جنس، يدل على الإحاطة والشمول، وهذا يفهم من كلام ابن مالك هنا، فإنه مثل للعلم المعدول بفُعل التوكيد، لكنه ردَّ ذلك وأبطله في شرحه للكافية. فانظر: «حاشية الصبان مع الأشموني» (٣/ ٢٦٤)؛ و«شرح الكافية» (٣/ ١٤٧٥).

ممنوع الصرف، مثل: عُمر، مُضَر، هُذَل، نحو: فتحت مصر في عهد عمرَ رضي الله عنه، فـ(عمرَ) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن (فُعَل)(١).

الثالث: لفظ (سَحَر) ـ وهو بفتحتين، الوقت قبيل الصبح ـ فيمنع من الصرف بثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون ظرف زمان.

٢ ـ أن يراد به سحر يوم معين.

٣ ـ أن يتجرد من (أل) والإضافة.

مثال ذلك: قدمت يوم الجمعة سَحَرَ، فـ(سحر) ظرف زمان منصوب على الظرفية، ممنوع من التنوين للعلمية والعدل سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة(٢).

فإن لم يكن ظرف زمان بأن كان اسماً دالّاً على الوقت بلا ظرفية شيء وقع فيه وجب تعريفه بـ(أل) أو الإضافة إذا قُصد التعيين، نحو: السحر من الأوقات الفاضلة، فلا تُرخصه بالغفلة وتمضي سحرَك نائماً.

وإن كان ظرفاً لكنه لا يدل على سحر يوم معين وجب صرفه؛ كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، فـ(سحر) اسم مجرور بالكسرة مع التنوين، وإنما صرف لأنه نكرة لا يدل على سحر معين.

---

(١) أما قولهم: إن هذه الأعلام معدولة، عن عامر وماضر وهاذل.. فهو تكلف؛ لأنهم لم يجدوا في هذه الأعلام وما شابهها إلا العلمية وهي لا تستقل بالمنع، وقد اعترف ابن هشام بذلك فقال في «شرح الشذور» ص(٤٥٢): (وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة، فيحتاج حينئذٍ إلى تكلف دعوة العدل فيه) ولو قالوا: العلمية ووزن (فُعَل) لاستراحوا من هذا التكلف الذي لا مبرر له، لوجود ما هو أوضح منه.

(٢) أما العلمية فلأنه علم على هذا الوقت المحدد، ذكر ذلك ابن مالك في «التسهيل»، وأما العدل سماعاً فمعناه: أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التنوين والعدول عنه. راجع: «حاشية الصبان» (٣/ ٢٦٥)، و«النحو الوافي» (٤/ ٢٥٨).

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من (أل) أو الإضافة وجب صرفه كذلك، نحو: سأذاكر التفسيرَ يوم السبت من السحرِ إلى العصر، والفقهَ يوم الأحد في سحرِه.

وفي هذه المواضع الثلاثة **يقول ابن مالك**: (**والعلم امنع صرفه إن عُدِلا**... إلخ) أي: امنع صرف العلم إذا كان معدولاً عن كلمة أخرى، ثم ذكر الأول وهو (**فُعَل**) في التوكيد. والثاني: ثُعَل (علم رجل) والألف زائدة للشعر. ثم ذكر أن العدل والتعريف يمنعان ـ معاً ـ كلمة (**سحر**) من الصرف إذا قصد به سحر يوم بعينه، وهذا الموضع الثالث، وترك بقية الشروط.

* * *

حكم العلم المؤنث على وزن (فَعالِ)

٦٧٢ ـ وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ علَمَا ... مُـؤَنَّـثاً وَهْـوَ نَـظِـيـرُ جُـشَـمَـا

٦٧٣ ـ عِـنْـدَ تَـمِـيـمٍ ....

الموضع الرابع مما يمنع فيه الاسم من الصرف للعلمية والعدل: أن يكون علماً لمؤنث على وزن (فَعَالِ)، مثل: حذامِ، قطامِ، رقاشِ، نَوارِ، وغيرها، نحو: هذه حذامُ، ورأيت حذامَ، ومررت بحذامَ، فهو ممنوع من الصرف، وهذا على لغة تميم، بشرط ألا يكون مختوماً بالراء، كما مُثِّل.

وعلة منعه من الصرف العلمية والعدل، وهذا تعليل سيبويه والناظم؛ لأن الأصل: حاذمة..

وقال المبرد: إن علة منعه العلمية والتأنيث المعنوي، مثل: زينب وسعاد، وهذا أرجح لتحققه، بخلاف العدل فهو تقديري، لا يلجأ إليه إذا أمكن ما هو أوضح منه(١).

فإن كانت صيغة (فَعَالِ) مختومة بالراء، مثل: «ظفار» ـ علم على

---

(١) انظر: «شرح الأشموني وحاشية الصبان» (٣/ ٢٦٩).

بلد يمني ـ و«سَفَارِ» ـ علم على ماء ـ فأكثر بني تميم يبنيه على الكَسر، نحو: ظفارِ مدينة قديمة، إنَّ ظفارِ مدينة قديمة، كان مسكن ملوك حمير في ظفارِ، فـ(ظفار) مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف.

وفيه لغة أخرى في الاسم المؤنث الذي على وزن (فعال) وهي بناؤه على الكسر مطلقاً؛ أي: سواء أكان مختوماً بالراء أم لا، وهذه لغة الحجازيين.

وفي هذا الموضع **يقول ابن مالك: (وابن على الكسر فعال علماً... إلخ)** أي: ابن على الكسر العلم المؤنث الذي على وزن (فَعالِ) في كل أحواله عند غير تميم، أما عند تميم فهو نظير (جُشَم) في أنه علَم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، وقد أطلق في **قوله: (عند تميم)** وإنما هو عند بعضهم، كما تقدم.

* * *

٦٧٣ ـ .... وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

صرف الاسم الممنوع من الصرف

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أسباب منع الاسم من الصرف ذكر شيئاً من الأحكام العامة، ومنها:

١ ـ صرف الاسم الممنوع من الصرف.

٢ ـ منع الاسم المصروف.

وقد ذكر هنا سبباً واحداً من أسباب ثلاثة تقتضي صرف الاسم الممنوع من الصرف، وهو أن ما كان منعه من الصرف للعلمية وسبب آخر إذا زالت عنه العلمية بتنكيره صرف، لزوال إحدى العلامتين، وبقاؤه بعلامة واحدة لا يقتضي منع الصرف.

وقد تقدم أن الممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر سبعة أنواع، فما دام الاسم مشتملاً على العلامتين منع من الصرف، فإذا زالت إحداهما أو كلتاهما دخله التنوين، فتقول مثلاً: رُبَّ عمرٍ وأحمدٍ

لقيت، بالجر بالكسرة مع التنوين، لزوال إحدى العلامتين وهي العلمية؛ لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات، فصار مدخولها لا يدل على شخص بعينه.

وأما الخمسة الباقية وهي ما امتنع لألف التأنيث أو للوصف مع الزيادة أو وزن الفعل أو العدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تنصرف مطلقاً؛ لأن الوصفية مع شريكتها ملازمة للاسم لا تفارقه، إلا إذا حلت محلها العلمية، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف، وأما صيغة منتهى الجموع إذا كانت علماً ثم زالت هذه العلمية فإنه يبقى ممنوعاً من الصرف ـ على الأرجح ـ لبقاء صورة الجمعية، فتكون صيغة منتهى الجموع ممنوعة من الصرف دائماً[1].

وأما السبب الثاني والثالث لصرف الممنوع فسيأتي ذكرهما ـ إن شاء الله ـ بعد قليل، في آخر بيت من هذا الباب.

وفي هذا السبب **يقول ابن مالك: (واصرفن ما نكرا... إلخ)** أي: يجب صرف كل اسم نكِّر بعد أن كان مُعَرَّفاً وكان للتعريف أثر في منعه من الصرف، والمراد بالتعريف هنا: تعريف العلمية، والمراد بالصرف: التنوين، وهو تنوين الأمكنية، كما تقدم أول الباب.

* * *

الاسم المنقوص الممنوع من الصرف

٦٧٤ ـ وَمَا يَكُونُ منه مَنْقُوصاً فَفِي إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

إذا كان الاسم الممنوع من الصرف منقوصاً ـ وهو ما آخره ياء أصلية غير مشددة مكسور ما قبلها ـ فإنه يعامل كالاسم المنقوص، في أن ياءه تحذف رفعاً وجرّاً، وينون تنوين العوض، وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين، وذلك مثل: (راعٍ) ـ علم على أنثى ـ فتقول: جاءت راعٍ، ومررت براعٍ، فـ(راع) في المثال الأول فاعل مرفوع بضمة مقدرة

---

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٢٤٩).

على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، و(راع) الثانية اسم مجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة، ممنوع من الصرف، وتقول في النصب: رأيت راعيَ، فـ(راعي) مفعول به منصوب بالفتحة بلا تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف.

هذا إذا كان المنقوص مجرداً من (أل) والإضافة، فإن كان مقترناً بـ(أل) أو مضافاً فحكمه تقدم في الكلام على صيغة منتهى الجموع.

وهذا معنى **قوله**: (**وما يكون منه منقوصاً**... إلخ) أي: وما يكون من الممنوع من الصرف منقوصاً فإنه (**يقتفى**) أي: يتبع في إعرابه (**نهج جوارٍ**) أي: طريقها، فيجري مجراها في حذف يائه رفعاً وجرّاً مع التنوين، وإثبات الياء مفتوحة بلا تنوين، و(جوارٍ) جمع تكسير مفرده (جارية).

* * *

صرف الممنوع ومنع المصروف

٦٧٥ ـ وَلاِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

تقدم أن الاسم الممنوع من الصرف قد يصرف، فينون لأحد أسباب ثلاثة، وقد تقدم السبب الأول وهو أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكّر.

وذكر هنا البقية، فالسبب الثاني هو الضرورة الشعرية، بأن يضطر الشاعر إلى تنوين اسمٍ حَقُّهُ أن يمنع من الصرف، كقول الشاعر:

تبصّر خليلى هل ترى من ظعائنٍ سوالكَ نقباً بين حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ(١)

---

(١) (تبصر): تأمل، (ظعائن) جمع ظعينة من الظعن وهو السفر، وأصله: الهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في الهودج، ثم توسعوا فيه، فأطلقوه على المرأة مطلقاً. سوالك: جمع سالكة؛ أي: سائرة (نقباً) هو الطريق في الجبل (حزمي) مثنى حزم، وهو ما غلظ من الأرض، (شعبعب) بزنة (سفرجل) اسم موضع.

إعرابه: (تبصر) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر، (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف منصوب بفتحة مقدرة، وياء المتكلم مضاف إليه، (من ظعائن) من حرف جر زائد و(ظعائن) مفعول به لترى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال =

فقد صرف الشاعر كلمة (ظعائن) فجرها بالكسرة، ونونها، مع أنها على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك الضرورة.

والسبب الثالث: مراعاة التناسب إما لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾﴾ [الإنسان: ٤] فقد قرأ نافع والكسائي وعاصم برواية أبي بكر بن عياش ـ من السبعة ـ سلاسلاً ـ بالتنوين لمناسبة ما بعده، وقرأ الباقون بغير تنوين على الأصل في مثل هذه الجموع، أو يكون لرؤوس الآي؛ كقوله تعالى: ﴿مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۖ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا ﴿١٣﴾ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا ﴿١٤﴾ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۟ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإنسان: ١٣ ـ ١٦] فقد قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي وابن كثير بتنوين (قواريرا) الأولى مراعاة للتنوين الذي في آخر الآية السابقة لها، مباشرة وآخر الآية التالية لها، كما قرأ نافع وأبو بكر عن عاصم والكسائي (قواريرا) الثانية بالتنوين مراعاة لتنوين (قواريرا) التي في الآية السابقة، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما، على الأصل في مثل هذه الجموع[1].

هذا ما يتعلق بصرف الممنوع، وأما عكسه وهو منع الاسم المنصرف من الصرف، فإنه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين؛ كقول الشاعر:

طَلَبَ الأزارقَ بالكتائب إذ هوتْ ... بشبيبَ غائلةُ النفوسِ غَدُورُ[2]

= المحل بحركة حرف الجر الزائد، (سوالك) صفة لظعائن، وقيل: مفعول ثانٍ لترى على أنها علمية لا بصرية، (بين) ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لـ(نقباً) وهو مضاف و(حزمي) مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف (وشعبعب) مضاف إليه.

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (٢/ ٣٥٢، ٣٥٤).

(٢) هذا البيت للأخطل النصراني يمدح سفيان بن الأبيرد نائب الحجاج، الأزارق: جمع أزرقي فئة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق، بالكتائب: جمع كتيبة، =

فقد منع من التنوين كلمة (شبيب) للضرورة؛ لأنه ليس فيه سبب غير العلمية.

وفيما تقدم **يقول ابن مالك:** **(ولاضطرار أو تناسب صرف... إلخ)** أي: إن الممنوع من الصرف قد يصرف لضرورة الشعر، أو لإرادة التناسب في الكلام، والاسم المصروف **(قد لا ينصرف)** أي: لا ينون.

= وهي القطعة من الجيش (هوت) من هوى به الأمر: أطمعه وغره. (غائلة النفوس) المنية. (شبيب) هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني، من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان.

والمعنى: أن سفيان تعقب الأزارقة الخوارج بكتائب من الجيش حتى هزمهم وقتل رئيسهم شبيب بن يزيد.

إعرابه: (طلب) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الممدوح (الأزارق) مفعول به، وأصله: الأزارقةَ؛ كأشعري وأشاعرة؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضاً عن ياء النسب، ولكنه حذفها لإقامة الوزن، (بالكتائب) متعلق بـ(طلب) (إذا) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب، (بشبيب) الباء حرف جر، وشبيب: مجرور بالفتحة، (غائلة) فاعل (هوت)، (غدور) صفة لغائلة النفوس، وجملة (هوت) في محل جر بإضافة إذ إليها.

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

إعــراب المضارع ١ ـ الرفع

٦٧٦ ـ اِرْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

تقدم في أول الكتاب أن المضارع له حالتان:

١ ـ حالة إعراب. ٢ ـ حالة بناء.

وقد تقدم البحث في بنائه. وهذا بحث في إعرابه. وهو إما رفع أو نصب أو جزم. فإن تقدمه أداة نَصْب نُصِبَ، أو أداة جَزْم جُزِمَ، فإن لم يتقدمه شيء من ذلك رُفع، نحو قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [السجدة: ٥] ف﴿يُدَبِّرُ﴾ فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر. و﴿ٱلْأَمْرَ﴾ مفعول به منصوب.

وهذا معنى **قوله**: **(ارفع مضارعاً... إلخ)** أي: ارفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم، **(كَتَسعدُ)** بفتح التاء. مضارع (سَعِدَ). ولم يقيد ابن مالك رحمه الله المضارع بكونه خالياً من النونين: نون التوكيد ونون الإناث، لكونه معلوماً مما تقدم في باب «المعرب والمبني».

* * *

٢ ـ النصب وأدواته

٦٧٧ ـ وَبِلَنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ ... لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

٦٧٨ ـ فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ ... تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ

شرع في الحالة الثانية من أحوال إعراب المضارع. وهي نصبه إذا صحبه حرف ناصب، وهو (لن) أو (كي) المصدرية، أو (أَنْ) المصدرية، أو (إذَنْ).

١ ـ لن

١ ـ فأما (لن) فهي حرف نفي واستقبال؛ أي: نفي الحدث في

الزمان المستقبل[١]؛ لأنها إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، نحو: لن يندمَ المحسن. قال تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] فـ﴿لَن﴾ حرف نفي واستقبال، ينصب المضارع و﴿نَّبْرَحَ﴾ فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: (نحن) و﴿عَٰكِفِينَ﴾ خبره.

وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التي للإنكار، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]. فـ(لن) حرف نفي ونصب (يكفي) فعل مضارع منصوب. والكاف: مفعول به. والميم: علامة الجمع، والمصدر المؤول ﴿أَن يُمِدَّكُمْ﴾ في محل رفع فاعل.

٢ ـ وأما (كي) المصدرية فعلامتها: أن تُسبق بـ(لام) التعليل، نحو: تَعَلَّمْ لكي تفيدَ وتستفيدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]؛ أي: تحزنوا، فـ(لكيلا): اللام حرف جر. و(كي) حرف مصدري ونصب، و(لا) نافية، و(تأسوا) فعل مضارع منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو: فاعل، و(كي) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير: لعدم أساكم[٢]. ٢ ـ كي

(١) تتفق (لن) مع (لا) في أن كل واحد منهما لنفي المستقبل، لكن ذكر النحاة أن (لن) أبلغ من (لا) في ذلك، وهي لا تفيد تأبيد النفي، كما نصَّ عليه الزمخشري في «الأنموذج وشرحه» للأردبيلي ص(٢٣٣) وكما يفهم من تفسيره عند قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] (٢/ ٩٠)، وقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] (٣/ ٤٠) وهو قول فاسد حمله عليه اعتقاده أن الله تعالى لا يُرى يوم القيامة، فإن آية الرؤية لو قيدت بالتأبيد لم يدلَّ ذلك على دوام النفي في الآخرة، فكيف إذا أطلقت؟ ولأنها لو كانت (لن) للتأبيد لما جاز تحديد الفعل بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠]. ولو كانت للتأبيد ـ أيضاً ـ لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] راجع: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٦٣٢)؛ «شرح الكافية» لابن مالك (٣/ ١٥٣١).

(٢) قال في «المصباح»: (أَسِيَ أَسًى. من باب تعب: حزن، فهو أسيٌّ، مثل: حزين). وجئنا في التقدير بكلمة (عدم) من (لا) النافية.

وقولنا: (كي المصدرية) احتراز من (كي) التعليلية، فليست ناصبة. وإنما هي حرف جر، وتقدم ذكرها في حروف الجر. والناصب بعدها (أن) مضمرة أو مظهرة، وذلك إذا تأخرت عنها (اللام) أو (أن)، نحو: جئت كي لأتعلم[1]، وجئت كي أن أتعلمَ.

فإن تجردت من اللام قبلها و(أنْ) بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير اللام قبلها. وجاز اعتبارها تعليلية بتقدير (أنْ) بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣].

وإن ذكرت اللام قبلها و(أن) بعدها. جاز أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع. و(أن) مؤكدة لها. وأن تكون تعليلية مؤكدة لـ(اللام) والناصب للمضارع هو (أن) وهو الأفضل، نحو: اغفر للصديق هفوته لكي أن تدومَ مودته.

٣ ـ أن المصدرية وحالاتها

٣ ـ وأما (أنْ) المصدرية فهي أقوى النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة، ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وهي أكثر النواصب وقوعاً في القرآن، وضابطها: أن تُسبك مع مدخولها بمصدر يعرب حسب موقعه من الكلام، نحو: الغيبة أن تذكر أخاك بما يكره، فـ(أنْ) حرف مصدري ونصب، و(تذكرَ) فعل مضارع منصوب و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ والتقدير: الغيبة ذكرك أخاك بما يكره.

واعلم أنَّ لـ(أنْ) ثلاث حالات:

الأولى: أن يتقدم عليها ما يدل على اليقين والتحقق، مثل: علم، وأيقن، فهذه مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم، وترفع الخبر[2]. ولها ثلاثة أحكام:

---

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٢٨١).

(٢) الظاهر أن تقدم ما يدل على اليقين بالنسبة للمخففة أمر أغلبي، بدليل أنهم أعربوا (أنْ) في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] أعربوها مخففة، مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين. وقد نص على ذلك صاحب «التصريح» (٢/ ٣٣٢)، وقد يقال: إنه لم يرد بعدها فعل، والتفريق عندهم بين المخففة والناصبة بالعلم من عدمه هو فيما إذا وليها فعل.

١ ـ أن اسمها ضمير الشأن محذوف.

٢ ـ رفع المضارع بعدها.

٣ ـ فصل المضارع منها ـ في الغالب ـ بأحد الفواصل الأربعة المتقدمة في باب (إنَّ وأخواتها) وهذا الفصل للتفرقة بينها وبين المصدرية، نحو: أيقنت أن سيندم الظالمون، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠] ف(أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والسين حرف تنفيس ـ أي: استقبال ـ و(يكون) فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مرفوع بالضمة. (منكم) خبر «يكون» مقدم (مرضى) اسمها مؤخر. والجملة خبر (أنْ) المخففة.

الحالة الثانية: أن يتقدم عليها ما يدل على الظن والرجحان، مثل: ظن، خال، حسب، ونحوها. فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ويرفع المضارع بعدها، وتأخذ الأحكام السابقة، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وهو الأكثر والأرجح؛ لأن الأصل بقاء الظن على بابه، ورفع المضارع بعدها يلزم عليه تأويل الفعل باليقين، ومثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١]، فقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون) على أنها مخففة. و(حسبوا) بمعنى (أيقنوا)؛ لأن (أنَّ) للتأكيد، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين. وقرأ الأربعة الباقون ـ من السبعة ـ بنصب (تكون) على أنها الناصبة للمضارع، و(حسب) بمعنى الشك؛ لأن (أنْ) الناصبة ليست للتوكيد، بل الأمر قد يقع، وقد لا يقع.

الحالة الثالثة: ألا يسبقها علم ولا ظن. بل تقع في كلام يدل على الشك أو على الرجاء والطمع. فهذه ناصبة للمضارع[1] وجوباً،

---

(١) كما تدخل (أنْ) على المضارع. تدخل على الفعل الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا لَخَسَفَ بِنَاۖ﴾ [القصص: ٨٢]، وعلى فعل الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [سبأ: ١١]. وليس لها تأثير عليهما. فلا تغير زمنهما. ولا يكون لهما محل تنصبه، كما ذكر ذلك ابن هشام في «المغني» ص(٤٣).

نحو: أرجو أن ينتصر الحق. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ [الشعراء: ٨٢] فـ(أن) مصدرية ناصبة للمضارع. والمضارع بعدها منصوب.

وقولنا: (المصدرية) احتراز من المخففة والمفسِّرة والزائدة. أما المخففة فتقدمت. وأما المفسرة فهي التي تأتي للتبيين والتفسير، فتكون بمعنى (أي) المفسِّرة. وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٨، ٣٩] فجملة ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ﴾ فيها معنى القول دون حروفه. و﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾ هو عين (اقذفيه في اليم) في المعنى، وتعرب الجملة الواقعة بعد (أنْ) المفسِّرة بدلاً أو عطف بيان من المفرد الذي فسرته.

وأما الزائدة فهي الواقعة بعد (لما) الحينية؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧] والقصة واحدة. أو قبل (لو)؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾ [الجن: ١٦]، وهي تفيد تقوية المعنى وتوكيده.

وإلى هذه الأحرف الثلاثة (لن، كي، أن) أشار **بقوله**: **(وبلن انصبه... إلخ)** أي: انصب المضارع بـ(لن) و(كي) وكذا بالحرف **(أن)** بشرط ألا تقع (أن) بعد ما يفيد العلم واليقين؛ لأنها بعد العلم مخففة لا ناصبة، فإن وقعت بعد ظن فانصب المضارع بها إن شئت، وارفعه إن شئت، **(والرفع صَحِّحْ)** أي: اعتبره صحيحاً. واعتقد إذا رفعت بها أنها مخففة من الثقيلة، فهذا مطرد وكثير في كلامهم.

* * *

إهمال (أنْ) المصدرية

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

أي: إن بعض العرب يهمل (أن) المصدرية، فلا ينصب المضارع

بعدها، بل يرفعه، حملاً على أختها (ما) المصدرية التي لا تنصب، لاشتراكهما في أنهما يقدران بمصدر. فتقول: يسرني أنْ تجتهدُ. برفع (تجتهد) على إهمال (أنْ)[1].

وقوله: (حيث استحقت عملاً) الظرف (حيث) متعلق بالفعل **(أهمل)** أي: أهملها في كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع.

* * *

٤ - إذنْ الناصبة للمضارع

٦٨٠ - وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ والْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١ - أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٤ - ذكر الرابع من نواصب المضارع وهي (إذن). وهي حرف جوابٍ دائماً وجزاءٍ غالباً. فإذا قال أخوك: أزورك غداً إن شاء الله، فقلتَ له: إذن أكرمَك. فقد أجبته. وجعلت الإكرام جزاء زيارته، ف(إذن) حرف نصب وجواب وجزاء، و(أكرم) فعل مضارع منصوب بـ(إذن) وعلامة نصبه الفتحة، والكاف مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا.

وهي تنصب المضارع بنفسها بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون المضارع مستقبلاً، فإن كان حالاً أهملت. كما لو حدثك إنسان بحديث فقلت له: إذن أظنك صادقاً، برفع المضارع (أظن)؛ لأن زمنه للحال؛ لأن الظن قائم وحاصل وقت الإجابة. و(إذن) - هنا - حرف جواب، لا جزاء.

الشرط الثاني: أن تكون مصدَّرة؛ أي: في أول الكلام. فإن كانت في وسط الكلام لم تنصب المضارع، نحو: أنا إذن أكرمُك، برفع المضارع.

---

(١) انظر: «تفسير البحر المحيط» (١/٢٢٣) حيث ذكر أن الدليل على إهمال (أن) قراءة (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) المنسوبة لمجاهد. وبيتان من الشعر، الثاني منهما منتقد. قال: (وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة).

فإن كان المتقدم عليها حرف عطف، وهو الواو أو الفاء جاز في الفعل وجهان:

أ ـ الرفع فهي مهملة، على اعتبار العطف وهو الأرجح؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، فقد قرأ السبعة برفع المضارع، قال ابن مالك: (إلغاؤها أجود، وهو لغة القرآن التي قرأ بها السبعة...)[(١)]. ولم تقع (إذن) الناصبة للمضارع المصدرة في القرآن الكريم[(٢)].

ب ـ النصب فهي عاملة على اعتبار أن الحرف للاستئناف.

فتكون (إذن) في صدر جملة جديدة مستقلة بإعرابها.

الشرط الثالث: أن يكون المضارع متصلاً بها لم يفصل بينهما فاصل. فإن كان فاصل أهملت. كأن يقول لك: أزورك غداً، فتقول: إذن أخي يكرمُك، برفع المضارع لوجود الفاصل، ويجوز الفصل بالقسم، نحو: إذن والله أكرمَك. بنصب المضارع.

وهذا معنى **قوله: (ونصبوا بإذن المستقبلا... إلخ)**؛ أي: إن العرب نصبت المضارع بـ(إذن) إذا كان مستقبل الزمن. وكانت (إذن) مصدرة في أول جملتها، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما، أو بفاصل هو القسم. ثم قال: انصب المضارع أو ارفعه إذا كانت (إذن) واقعة بعد حرف عطف، ولم يقيد هذا العاطف بالواو أو الفاء، كما ذكر النحاة.

* * *

أحوال (أنْ) المصدرية

٦٨٢ ـ وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ

٦٨٣ ـ لَا فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهَرَاً أَوْ مُضْمَرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

---

(١) «شرح الكافية» (٣/ ١٥٣٦).

(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ١/ ٥٥).

٦٨٤ ـ كَـذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُـحُ في   مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ الَّا أَنْ خَفِيْ

اختصت (أن) المصدرية بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، ولها بهذا الاعتبار ثلاث حالات:

الأولى: أن تظهر وجوباً.

الثانية: أن تظهر جوازاً.

الثالثة: أن تضمر وجوباً.

١ ـ إظهارها وجوباً

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين (لام) الجر و(لا) سواء كانت (لا) نافية أم زائدة.

فمثال النافية: أحضر مبكراً لئلا يفوتَني الصف الأول. قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥] فـ(لئلا) اللام حرف تعليل وجر. و(أنْ) حرف مصدري ونصب. و(لا) نافية. والهمزة في (لئلا) هي همزة (أنْ) وأما نونها فمدغمة في (لا) فلا تظهر لا لفظاً ولا خطّاً. و(يكونَ) فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن)، و(للناس) خبر مقدم، و(حجة) اسمه مؤخر.

ومثال الزائدة: قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِۙ﴾ [الحديد: ٢٩]؛ أي: ليعلم أهل الكتاب، فـ(لا) صلة للتوكيد، إذ لو كانت نافية لفسد المعنى.

٢ ـ جواز إظهارها واضمارها

الحالة الثانية: جواز إظهارها وإضمارها، وذلك في موضعين:

الأول: إذا وقعت (أن) بعد (لام) الجر، ويقع المضارع بعدها مباشرة، سواء كانت اللام للتعليل ـ وهي أن يكون ما بعدها علة لما قبلها ـ نحو: حضرت لأستفيدَ. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] فـ(تبين) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (لام) التعليل، أو كانت اللام لبيان العاقبة. وتسمى (لام الصيرورة)[(١)] ـ وهي

(١) التسمية بلام الصيرورة للكوفيين. وقد أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة. =

أن يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها ـ؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فاللام هنا ليست للتعليل؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك. وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكان عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً.

أو كانت اللام زائدة. وهي الواقعة بعد فعل متعدٍ ـ وفائدتها التوكيد ـ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فالفعل (يريد) متعدٍ. ومفعوله هو المصدر المنسبك من (أن) المضمرة جوازاً بعد اللام ومن المضارع بعدها. وهذه اللام زائدة بين الفعل ومفعوله، والتقدير ـ والله أعلم ـ: إنما يريد الله إذهاب الرجس عنكم.

الموضع الثاني: سيأتي ذكره في آخر الباب إن شاء الله.

٣ـوجوب إضمار (أن) الموضع الأول

الحالة الثالثة: وجوب إضمار (أن) وذلك في خمسة مواضع:

الأول: بعد (لام الجحود)(١). ومعنى الجحود: النفي، وهي اللام المسبوقة بـ(كون) ماضٍ منفي بـ(ما) أو بـ(لم)، نحو: ما كان الصديق ليخون صديقه، لم يكن الغِنَى ليُطغيَ كرام النفوس. فـ(اللام) في (ليخون) و(ليطغي) لام الجحود. وتفيد توكيد النفي؛ لأن الأصل: ما كان يفعل. ثم أدخلت اللام زيادة في تقوية النفي، وسميت (لام الجحود)؛ لملازمتها الجحد وهو النفي. وهذا اصطلاح، وإلا فالجحد هو الإنكار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فـ(ليعذبهم): اللام: لام الجحود. و(يعذبَ) فعل مضارع منصوب

= انظر: «مغني اللبيب» ص(٢٨٣)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٤٦٨).

(١) هذا رأي البصريين، وعند الكوفيين لا تقدير في الكلام، والناصب للمضارع هو اللام نفسها، والجملة الفعلية خبر (كان).

بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (لام) الجحود، والفاعل ضمير مستتر، والهاء: مفعول به. والميم: علامة الجمع، والجملة صلة الموصول الحرفي (أن)، والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كان)، والتقدير ـ والله أعلم ـ: وما كان الله مريداً لتعذيبهم.

الموضع الثاني

الثاني: بعد (أو) العاطفة التي بمعنى (حتى) أو بمعنى (إلا) الاستثنائية.

فتكون (أو) بمعنى: (حتى) إذا كان المعنى قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، نحو: لألزمنَّك أو تقضيني حقي. فالفعل (تقضيَ) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو). وهي بمعنى (حتى) إذ يصح أن يقال: لألزمنك حتى تقضيني حقي. ومنه قول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أُدركَ المُنى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ[1]

فالفعل (أُدرك) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو) وهي بمعنى (حتى)؛ لأن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء.

وتكون (أو) بمعنى (إلا) إذا لم يصح وقوع (حتى) موقعها، نحو: يعاقب المسيء أو يعتذرَ. فالفعل (يعتذرَ) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو) وهي بمعنى (إلا) إذ يصح أن يقال: يعاقب المسيء إلا أن يعتذر، ولا يصح وقوع (حتى) موقعها لفساد المعنى؛ لأن الاعتذار لا يكون غاية للعقاب. ومنه قول الشاعر:

---

(١) المعنى: يقول: إنه يستحمل الشدائد حتى يبلغ ما يتمناه ويرجوه، فإن ما يرجى من المطالب لا يناله إلا الصابرون.

إعرابه: (لأستسهلن) اللام واقعة في جواب قسم مقدر. وأستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر، (الصعب) مفعول به، (المنى) مفعول به لـ(أدرك) منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر (فما) الفاء للتعليل، وما: نافية، (انقادت الآمال) فعل وفاعل، والتاء للتأنيث، (إلا) أداة حصر (لصابر) متعلق بالفعل قبله.

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كُعوبَها أو تستقيما(١)

فالفعل (تستقيم) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو)، وهي بمعنى (إلا)؛ أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. ولا يصح أن تكون بمعنى (حتى)؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

وإلى ما تقدم أشار **بقوله**: **(وبين لا ولام جر التزم... إلخ)** أي: يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) بنوعيها ولام الجر، وهذه الحالة الأولى من أحوال (أن) وهي وجوب إظهارها، فإن عُدِمَ الحرف (لا) فأعمل (أنْ) ظاهراً أو مضمراً؛ لأن الأمرين جائزان. وهذا الموضع الأول من الحالة الثانية، وهي جواز إضمارها.

وقوله: (اعمل) بكسر الميم، فعل أمر من (أَعْمَلَ) الرباعي، نقلت حركة الهمزة فيه إلى النون قبلها للوزن، ثم حذفت.

وقوله: **(مُظْهِرَاً أو مُضمِرَا)** بكسر الهاء والميم حالان من الضمير المستتر في الفعل، وبفتحهما حالان من (أنْ).

ثم انتقل إلى الحالة الثالثة، وهي وجوب إضمارها، فذكر الموضع الأول **بقوله**: **(وبعد نفي كان حتماً أضمرا)** أي: أضمر الحرف الناصب، وهو (أن) إذا وقع بعد (كان) المنفية، وقد أطلق النافي في **قوله**: **(نفي كان)** مع أنه خاص بـ(ما) و(لم)(٢).

---

(١) غمزت: جسست، قناة: رمح، كعوبها: الكعب ما بين كل عقدتين من عقد الرمح. والمعنى: أن هذا الرجل إذا أراد إصلاح قوم مفسدين فلا يرجع عنهم إلا إذا استقاموا وإلا كسرهم وأتلفهم. كالرمح المعوج إذا أراد إصلاحه فلا يرجع عنه إلا إذا استقام واعتدل وإلا كسره. ففي البيت استعارة تمثيلية.

إعرابه: (وكنت): كان فعل ماض ناقص. والتاء اسمها (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط (غمزت) فعل وفاعل، في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وهو فعل الشرط. (قناة قوم) مفعول به، ومضاف إليه، (كسرت) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها، جواب (إذا)، وجملة (إذا) وشرطها وجوابها في محل نصب خبر (كان)، (كعوبها) مفعول به، ومضاف إليه، (أو تستقيما) إعرابه في الأصل. والألف للإطلاق و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على مصدر متصيّد من الفعل السابق؛ أي: حصل مني كسر لكعوبها أو استقامة منها.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» (٣/ ٢٩٤).

ثم ذكر الموضع الثاني في **قوله**: (**كذاك بعد أو... إلخ**) فـ(أن) مبتدأ قصد لفظه، و(خَفِي) خبر. وقوله: (كذاك) متعلق بـ(خفي) أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لـ(خفي)، والمعنى: أَنَّ الحرف المصدري (أنْ) خَفِيَ خفاءً، بمعنى أُضمر، ولم يظهر بعد (أو)، مثل ذاك الخفاء الذي وقع بعد (لام الجحود) يريد أنه خفاء واجب. بشرط أن تكون (أو) بمعنى (حتى) أو (إلا) بحيث يصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها.

* * *

الموضع الثالث لوجوب إضمار (أن)

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ
٦٨٦ ـ وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلَا بِهِ ارْفَعَنَّ وانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

الموضع الثالث: لإضمار (أن) المصدرية وجوباً بعد (حتى). وهي (حتى) الجارة للمصدر المؤول من (أن) المضمرة والمضارع بعدها[1].

ومعناها: إما الدلالة على الغاية، فتكون بمعنى (إلى أن)؛ كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. أو الدلالة على التعليل، فتكون بمعنى: (كي)؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ

(١) اعلم أن (حتى) في اللغة العربية أربعة أنواع:
أ ـ حرف عطف. تفيد تشريك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم إذا وليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه، نحو: وصل الحجاج مزدلفة حتى المشاة. ومضى ذكرها في حروف العطف.
ب ـ حرف ابتداء، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، وتكون مستأنفة لا محل لها؛ كقوله ﷺ: «**ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا همٍّ ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه**». متفق عليه. فـ(حتى) ابتدائية و(الشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر [على أحد الأوجه]. وقد جاءت (إذا) الشرطية بعد (حتى) في اثنتين وأربعين آية من القرآن، وأعربها الجمهور ابتدائية، وتفيد الغاية؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُواْ يَٰحَسْرَتَنَا﴾ [الأنعام: ٣١].
ج ـ حتى الجارة للاسم الظاهر الصريح، نحو: انتظرتك حتى غروب الشمس.
د ـ حتى الجارة للمصدر المؤول وهي المذكورة هنا، وتقدم ذكرهما في باب (حروف الجر).

﴿حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧]. أو الدلالة على الاستثناء، فتكون بمعنى (إلا أن)، نحو: لا يستقيمُ إيمان عبد حتى يستقيمَ قلبه، ولا يستقيمُ قلبه حتى يستقيمَ لسانه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥].

وشرط نصب المضارع بـ(أن) بعد (حتى) أن يكون الفعل مستقبلاً، نحو: لا يُمدح الولد حتى ينالَ رضا والديه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فـ(حتى) حرف غاية وجر، و(يبلغ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى)؛ أي: حتى بلوغِ الهدي مَحِلَّه، و(الهدي) فاعل، و(محله) مفعول به، والهاء مضاف إليه.

فإن كان الفعل بعدها غير مستقبل ـ بأن كان زمن الفعل هو زمن النطق ـ لم ينصب المضارع بعدها، بل يرفع، وتكون (حتى) ابتدائية، وما بعدها مستأنف، نحو: يجري الماء بين النخل حتى تشربُ. فالفعل (تشرب) مرفوع وجوباً؛ لأن معناه (وهو الشرب) حاصل الآن في وقت التكلم، فزمن الشرب والنطق واحد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فقد قرأ نافع المدني ـ من السبعة ـ برفع (يقول) لبيان الحال التي كان عليها الرسول ومن معه و(حتى) لا تعمل في حال. والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول: متى نصر الله؟ فيكون قولهم مقدراً وقوعه في الحال، وهو زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة.

وقرأ الباقون من السبعة بنصب (يقول) وعليه الاختيار؛ لأن عليه جماعة القراء، وتكون (حتى) غاية للزلزلة؛ لأنهم زلزلوا ثم جاء القول، فيكون مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن نزول الآية فهو

ماضٍ[١]. ومعنى (زلزلوا): خُوِّفوا وأزعجوا إزعاجاً شديداً.

وفيما يتعلق بـ(حتى) **يقول ابن مالك: (وبعد حتى هكذا إضمار «أن»)** أي: إنَّ إضمار (أنْ) بعد (حتى) واجب؛ كالإضمار السابق، ثم ذكر المثال: **(جُدْ حتى تَسرَّ ذا حزن)** وجُدْ: بضم الجيم أمر من: جاد يجود، والجود ضد البخل. و(تسرَّ) بضم السين المهملة من السرور ضد الحَزَن ـ بفتح الحاء المهملة والزاي ـ ثم **قال:** ارفع المضارع التالي **(حتى)** حال كونه **(حالاً)** أو مؤولاً بالحال؛ لأن نصبه بتقدير (أنْ) وهي للاستقبال، والحال ينافيه. وانصب المضارع المستقبل الذي لم يؤول بالحال.

* * *

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

الموضع الرابع لوجوب إضمار (أن)

الموضع الرابع: لإضمار (أن) وجوباً أن تقع بعد (فاء) السببية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب محض. فهما شرطان:

الأول: أن تكون الفاء للسببية. وهي التي يكون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها.

الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي محض. وهو الخالص من معنى الإثبات، لم ينتقض نفيه بـ(إلا)، ولا بنفي آخر يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً، أو مسبوقة بطلب محض: وهو أن يكون الطلب بفعل صريح. وهو الأمر والدعاء والنهي[٢]؛ لأن صيغها اللفظية تدل نصّاً وأصالة على الطلب بدون واسطة، ويلحق بذلك: الاستفهام، والعَرْض، والتحضيض، والتمني، وكذا الترجي ـ على الصحيح ـ فإنها تفيد الطلب، ولكنها تدل عليه دلالة غير محضة. لكون الطلب فيها يأتي تابعاً لمعنى آخر يتضمنه ـ فالتمني ـ مثلاً لا يدل على الطلب مباشرة، بل لأن

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/ ٢٨٩).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٣٠١).

تمني الشيء المحبوب يلزم منه طلب مجيئه.. وهكذا الباقي..

فمثال النفي: لم يُسألْ فيجيبَ، فالفعل (يجيبَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد (فاء) السببية؛ لأن السؤال سبب الإجابة، وقد تقدم عليها نفي لم ينتقض. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، فـ(يموتوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

وأما الطلب فيشمل الأمر، نحو: احترم الصديق فتدومَ لك صداقته، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة: ١١٧] فقد قرأ ابن عامر ـ من السبعة ـ بنصب (يكون) جواباً لقوله: (كن) وهو أمر، أو شبيه بالأمر. وقرأ الباقون برفع (يكون) على الاستئناف، أو بالعطف على (يقول)(١).

ويشمل النهي، نحو: لا تغشَّ في البيع فتُنزعَ بركته. قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾﴾ [الإسراء: ٢٢] فـ(تقعد) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب النهي، وعلامة نصبه الفتحة.

والتحضيض، نحو: هلَّا تزورنا فتحدثَنا. ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فـ(أصدق) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، في جواب التحضيض(٢).

---

(١) طعن بعض العلماء في قراءة ابن عامر هذه، وزعم أنها لحن، وهذا كلام مردود ذكرنا ما يبطله في آخر باب «الإضافة»، على أن الكسائي وهو إمام أهل الكوفة وأحد القراء السبعة وافق ابن عامر على قراءة النصب في آية النحل ويس، كما ذكر ذلك مكي وغيره. فانظر: «الكشف» (١/ ٢٦٠)؛ و«النحو القرآني» ص(٣٢)؛ و«دراسات لأساليب القرآن» (١/ ٢/ ٢٧٧).

(٢) أما قوله تعالى: ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ فالمضارع مجزوم على قراءة السبعة إلا أبا عمرو فقد قرأ بالنصب (وأكونَ) عطفاً على (فأصدقَ). أما الجزم فهو عطف على =

والتمني، نحو: ليت لي مالاً فأتصدقَ منه. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] فـ(أفوزَ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب التمني. وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧]، فـ(نتبرأ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب التمني وهو (لو).

والعرض، نحو: ألا تزورُنا فتحدثَنا.

والاستفهام، نحو: هل تزورُنا فتحدثَنا. ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟﴾ [الأعراف: ٥٣]، فـ(يشفعوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب الاستفهام، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

والدعاء، نحو: رب وفقني فلا أنحرفَ، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ [يونس: ٨٨].

والترجي ـ وسيذكره ابن مالك ـ نحو: لعلك تتقي الله فتفوزَ برضاه. ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بنصب (أطلع) على قراءة حفص عن عاصم، وهو منصوب؛ لأنه وقع بعد (فاء) السببية في جواب الترجي، وقرأ الباقون بالرفع عطفاً على (أبلغ).

وقولنا: (بعد فاء السببية) احتراز من العاطفة على صريح الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المرسلات: ٣٦]، فالفعل (يعتذرون) معطوف على (لا يؤذن) فهو مرفوع مثله، ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقاً؛ أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون، واحتراز من الاستئنافية، نحو: ألم تسأل عليّاً فيخبرُك، برفع (يخبرك) على الاستئناف.

= محل (فأصدق)؛ لأن محله الجزم قبل دخول الفاء، لكونه جواب التمني، كما سيأتي إن شاء الله في جزم المضارع إذا كان جواباً للطلب وسقطت الفاء. «الكشف» (٢/ ٣٢٢).

وقولنا: (بنفي محض) احتراز من النفي غير المحض، وهو ما انتقض بـ(إلا)، نحو: ما تأتينا إلا فتحدثُنا، أو كان النفي بعد تقرير، نحو: ألم تأتني فأحسنُ إليك[1]، أو كان النفي بعده نفي، نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا؛ لأن نفي النفي إثبات. فيجب رفع المضارع بعد الفاء في هذه المُثُل.

وقولنا: (بطلب محض) احتراز من الطلب غير المحض، وهو ما كان باسم فعل أو بلفظ الخبر. فالأول، نحو: صه فأحدثُك. برفع المضارع بعد (الفاء). والثاني، نحو: حسبُك الحديث فينامُ الناس. برفع المضارع بعد (الفاء). وسيذكر ابن مالك هذا فيما بعد..

وهذا معنى **قوله**: (وبعد فا جواب نفي... إلخ) فـ(أنْ) قُصد لفظه: مبتدأ (**وسترها حَتْمٌ**) الجملة حال، وقوله: (**نَصَبْ**) خبر المبتدأ (أن)، والتقدير: أنْ نَصَبَ المضارع في حال كون سترها ـ أي: إضمارها ـ حتماً؛ أي: واجباً، بعد (فاء) السببية التي في صدر كلام يقع جواباً لنفي محض أو طلب محض. ولم يتعرض للتفصيل. وقد استعمل ابن مالك لفظ (أن) بمعنى الحرف، فأعاد الضمير عليه مذكراً في قوله: (نَصَبْ) واستعملها بمعنى الكلمة، فأعاد الضمير عليها مؤنثاً في **قوله**: (**وسترها**)، وهذا جائز، وفي بعض النسخ (وستره) وهو أنسب.

---

(١) الصحيح أن المضارع بعد النفي الواقع بعد الاستفهام التقريري يجوز فيه الرفع والنصب. فالنصب على اعتبار النفي محضاً، والرفع على اعتباره غير محض بل هو منقوض بسبب همزة التقرير؛ لأنه يتضمن ثبوت الفعل. وقد جاء كلا الوجهين في القرآن، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ . . .﴾ [الحج: ٤٦] بنصب المضارع (تكون) مراعاة لصورة النفي. فالمضارع جواب النفي. أو لأنه جواب الاستفهام. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] برفع (تصبح) لما تقدم. ويرى ابن هشام أنه إذا كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع كالآية الأولى. وإلا رفع كالثانية؛ لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض، بل سببه نفس إنزال الماء، بخلافه في آية ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [الروم: ٩]؛ لأن السير في الأرض سبب كمال العقل. انظر: «المغني» ص(٦٩٥)؛ و«حاشية الصبان» (٣/ ٣٠١).

الموضع الخامس لوجوب إضمار (أن)

٦٨٨ ـ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ   كَلَا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

الموضع الخامس: من مواضع إضمار (أن) وجوباً أن تقع بعد (واو) المعية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب محض. فهما شرطان:

الأول: أن تكون الواو للمعية. وهي التي تفيد مصاحبة ما قبلها لما بعدها، بمعنى أنهما يحصلان معاً في زمن واحد يجمعهما.

الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي محض أو طلب محض.

فمثال النفي: لا آمرك بالمعروف وأعرضَ عنه. فالفعل (أعرض) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية؛ لأن المنفي هو مصاحبة الإعراض عن المعروف مع الأمر به. وقد تقدم على (الواو) نفي محض لم ينتقض، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، فـ(يعلم) ـ الثاني ـ فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية، وقد سُبقت بالنفي: (ولما يعلم)، والفعل بعد النفي مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وأما الطلب فمنه الأمر، نحو: زرني وأكرمَك. ومنه قول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعوَ إن أندى   لصوت أن ينادي داعيانِ[1]

فنصب الشاعر المضارع (أدعوَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر.

---

(١) ادعي: أمر للمخاطبة من الدعاء وهو النداء، والمراد: رفع الصوت. (أندى) أفعل تفضيل من الندى، وهو بُعْدُ ذهاب الصوت.

إعرابه: (فقلت) فعل وفاعل، (ادعي) فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، (وأدعو) إعرابه في الأصل، (إن أندى) اسم (إن) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، (لصوت) متعلق بـ(أندى)، (أن ينادي) فعل مضارع منصوب بـ(أن)، (داعيان) فاعل مرفوع بالألف، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر (إن)، والتقدير: إن أندى لصوت نداءُ داعيين.

والنهي، نحو: لا تأمر بالصدق وتكذبَ، ومنه قول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ   عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ[(١)]

فنصب المضارع (تأتيَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب النهي.

والاستفهام، نحو: هل حفظت الأحاديث وتفهمها؟ ومنه قول الشاعر:

أَلَمْ أَكُ جارَكم ويكونَ بيني   وبينكمُ المودةُ والإخاءُ؟[(٢)]

فنصب المضارع (يكونَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

والتمني، نحو: ليت لي مالاً وأتصدقَ منه. ومنه قوله تعالى عن الكفار: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، فقد قرأ حفص وحمزة (ولا نكذبَ) بالنصب جواباً للتمني بعد واو

---

(١) معناه: لا تطلب من غيرك الكف عن خلق قبيح، وتفعل مثله؛ فإن هذا عار عظيم عليك.

إعرابه: (لا تنه) لا: ناهية (تنه) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. (عن خلق) متعلق بالفعل قبله (وتأتي) إعرابه في الأصل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد مما قبله، والتقدير: لا يكن منك نهيٌ وإتيان، (مثله) مفعول به. والهاء مضاف إليه، (عار) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: ذلك عار، (عليك) متعلق بـ(عار) أو بمحذوف صفة له، (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط، وهو منصوب بجوابه. (فعلت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وجواب (إذا) محذوف دل عليه السياق، (عظيم) صفة ثانية لـ(عار).

(٢) إعرابه: (ألم) الهمزة للاستفهام، و(لم) حرف نفي وجزم وقلب، (أك) مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدر على النون المحذوفة للتخفيف. واسمه ضمير مستتر، (جاركم) خبر (أكن)، والكاف مضاف إليه، والميم للجمع. (ويكون) إعرابه في الأصل. (بيني) مفعول فيه ظرف مكان، والياء مضاف إليه، وهو خبر يكون مقدم، (وبينكم) معطوف على (بيني)، (المودة) اسم يكون، (والإخاء) معطوف عليه.

المعية، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص (ونكونَ) بالنصب ـ أيضاً ـ عطفاً عليه، ورفعهما الباقون عطفاً على (نُرَدُّ)(١).

وأما العرض والتحضيض والترجي من أنواع الطلب المتقدمة، فمن النحويين من يقيسها على ما ذكر وينصب المضارع بعدها، ومنهم من يرى أن وقوعها قبل الواو لا يوجب نصب المضارع، ولا تكون الواو للمعية، بحجة عدم ورود السماع(٢).

وقولنا: بعد (واو المعية) احتراز من العاطفة والاستئنافية، فإنه لا ينصب المضارع بعدهما بعد النفي أو الطلب؛ لأن العاطفة تقتضي التشريك بين الفعل والفعل، والاستئنافية تقتضي أن يكون ما بعدها خبراً لمبتدأ محذوف. ولهذا جاز في الفعل بعد الواو في نحو: لا تأكل وتتكلم. ثلاثة أوجه:

١ ـ الجزم على التشريك بين الفعلين، ويكون النهي مسلطاً على الأمرين معاً، وهما: الأكل والكلام، والمراد النهي عن كل منهما على حدته.

٢ ـ الرفع على إضمار مبتدأ، وتكون الواو استئنافية، ويكون النهي عن الأول فقط؛ أي: لا تأكل، ولك الكلام، أو تكون للحال، فيكون النهي منصباً على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها. أي: لا تأكل في الحالة التي تتكلم فيها، أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه.

٣ ـ النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما. فتكون الواو للمعية؛ أي: لا يكن منك أن تأكل وأن تتكلم، بمعنى: لا تجمع في وقت واحد بين هذين الأمرين، ولم يتضح لي كبير فرق بين هذا وبين الرفع على أن الواو للحال.

---

(١) انظر: «الكشف» (١/ ٤٢٧).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٣٠٧)؛ و«النحو الوافي» (٤/ ٣٧٩).

وقد أشار **ابن مالك** للموضع الخامس **بقوله**: **(والواو كالفا... إلخ)** أي: إن الواو كفاء السببية في وقوعها بعد النفي والطلب المحضين ونَصْبِ المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً، بشرط أن تفيد **(مفهوم مع)** أي: تكون دالة على المعية. ثم ساق المثال: **(لا تكن جلداً وتظهرَ الجزع)** أي: لا تكن جلداً في وقت إظهار الجزع، والجَلْدُ من الرجال: الصليب القوي على الشيء، والجزَع: ضد الصبر، هذا وقد قال بعضهم: إن في المثال عيباً معنوياً، إذ كيف يكون جلداً مع إظهاره الجزع[1] ولذا قيل: إن صوابه: لا تكن جلداً وتضمر الجزع[2].

* * *

جزم المضارع في جواب الطلب

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ إنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ إنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

تقدم أن المضارع إذا وقع بعد (الفاء) التي تقدمها نفي أو طلب فإنه ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وذكر هنا أن (الفاء) إذا حذفت بعد غير النفي[3] ـ وهو الطلب ـ وقُصِدَ الجزاء، جزم المضارع الذي بعدها، فشرط الجزم ثلاثة أمور:

١ ـ أن يتقدم لفظ دال على الطلب، كالأمر والنهي.

٢ ـ أن يُقصد الجزاء. بمعنى: أن هذا المضارع متسبب وناتج عن ذلك الطلب.

٣ ـ إن كان الطلب بغير النهي ـ كالأمر ـ فشرطه: صحة المعنى بوضع (إنْ) الشرطية، وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب، وإن كان

(١) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٣٨٢).

(٢) انظر: «حاشية الملوي على شرح المكودي» ص(١٧٥).

(٣) ويستثنى مع النفي التمني إذا كان بـ(لو)، فإنه لم يستثنه أحد من النحويين، وذلك لأنه لم يسمع الجزم في الفعل الواقع جواباً لـ(لو) التي أُشربت معنى التمني إذا حذفت الفاء. انظر: «تفسير البحر المحيط» (١/ ٦٤٨).

الطلب بالنهي فشرطه: أن يستقيم المعنى بحذف (لا) النافية، ووضع (إنْ) الشرطية وبعدها (لا) النافية محل (لا) الناهية.

مثال ذلك: عامل الناس بالحسنى يألفوك. فالفعل (يألفوك) مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وقد تقدم عليه طلب وهو الأمر (عاملْ)، ويصح إحلال (إنْ) والفعل محل الطلب، فيقال: إن تعامل الناس بالحسنى يألفوك. والجازم له هو وقوعه في جواب الطلب[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فـ(أتل) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وهو الواو؛ لوقوعه في جواب الطلب (تعالوا) وقد قصد الجزاء، إذ المعنى: تعالوا، فإن تأتوا أتلُ عليكم. فالتلاوة مسببة وناتجة عن مجيئهم.

ومثال النهي: لا تعجل في أمورك تسلمْ. فالفعل (تسلم) مجزوم؛ لوقوعه في جواب الطلب، وهو النهي، ويصح أن تضع (إن) قبل (لا) فتقول: إن لا تعجل في أمورك تسلم.

فإن لم يتقدم طلب بل تقدم نفي أو خبر مثبت لم يصح جزم المضارع، بل يجب رفعه، نحو: ما تأتينا تحدثُنا، ونحو: أنت تأتينا تحدثُنا. برفع (تحدثنا) في المثالين.

وكذا إن لم يقصد الجزاء، نحو: ائتني برجل يحبُّ الله ورسوله. فلا يجوز جزم المضارع (يحب) لعدم قصد الجزاء؛ لأن المحبة ليست ناتجة عن الإتيان به. وإنما المراد أن هذه صفته.

وكذا إن لم يستقم المعنى بوضع (إنْ) وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب، نحو: أين منزلك أقفُ في الشارع؟ برفع (أقفُ) ولا

(١) هذا أيسر الآراء في العامل الذي جزم المضارع الذي تجرد من الفاء، وللنحاة كلام طويل في ذلك. انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٣٠٩).

يجوز جزمه؛ إذ لا يصح أن يقال: إن تعرّفني منزلك أقف في الشارع، لعدم استقامة المعنى.

وكذا يجب الرفع إذا لم يستقم المعنى عند إحلال (إنْ) الشرطية و(لا) النافية معاً محل (لا) الناهية، نحو: لا تدنُ من الأسد يأكلُك، برفع (يأكلُك)، ولا يجوز جزمه إذ لا يصح: إن لا تدنُ من الأسد يأكلك.

وهذا معنى **قوله**: **(وبعد غير النفي جزماً اعتمد... إلخ)** أي: اعتمد جزم المضارع بعد غير النفي ـ والمراد الطلب ـ **(إن تسقط الفاء)** أي: لم توجد، مع قصد الجزاء، ثم ذكر أن شرط الجزم بعد النهي صحة وضع (إنْ) الشرطية قبل (لا) الناهية، بشرط ألا يقع اختلاف في المعنى قبل مجيء (إن) سابقةً (لا) وبعد مجيئها.

* * *

حكم جواب الأمر إذا كان الأمر بغير صيغته

٦٩١ ـ وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا   تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

تقدم أن الأمر إذا كان مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصب المضارع بعد الفاء عند الأكثرين، وقد صرح بذلك هنا، نحو: صه فأحدثُك. وحسبك الحديث فينامُ الحاضرون. برفع الفعلين (أحدثك، وينام)[1].

فإن سقطت الفاء جُزم المضارع، لوقوعه في جواب الطلب فتقول: صه أحدثْك، وحسبك الحديث ينم الحاضرون. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢]، بجزم المضارعين (يغفر ويدخل) في جواب

---

(١) يرى الكسائي اعتبار (الفاء) هنا للسببية ونصب المضارع بعدها، ووافقه ابن جني وابن عصفور إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل، نحو: (نزالِ فنحدثَك) قال ابن هشام في «شرح الشذور» ص(٣٠٥): «وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً».

الجملة الخبرية (تؤمنون وتجاهدون)؛ لأنها وما عطف عليها بمعنى الأمر، والتقدير ـ والله أعلم ـ آمنوا وجاهدوا يغفر لكم.. وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام (هل أدلكم..)؛ لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

وهذا معنى **قوله**: (**والأمر إن كان بغير افعل... إلخ**) أي: إن الأمر ـ وهو من أنواع الطلب ـ إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه ـ وهي صيغة «افعل» بل كان بلفظ الخبر ـ مثلاً ـ فإنه لا يجوز نصب المضارع بعد الفاء. وأما جزم هذا المضارع بعد سقوط الفاء فهو جائز.

وقوله: (**اقبلا**) أصلها: اقبلنْ. فهو فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف.

* * *

٦٩٢ ـ والْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

نصب المضارع في جواب الترجي

أي: إن الفعل المضارع يُنصب بـ(أن) بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي، كما ينصب بعد الفاء الواقعة جواباً للتمني. وقد تقدم ذكر ذلك.

وإنما فَصَل هذا الموضع عن المواضع السابقة ـ من أنواع الطلب ـ لما فيه من الخلاف؛ فإن البصريين خالفوا في ذلك، وقالوا: إن الرجاء ليس له جواب منصوب. وتأولوا ذلك[1]. والصواب قول الكوفيين بجوازه؛ لأنه مؤيد بالسماع، كما تقدم.

ومن ذلك ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ﴿٤﴾﴾ [عبس: ٣، ٤] فقد قرأ عاصم بنصب (تنفع) في جواب الترجي، وقرأ الباقون بالرفع، عطفاً على ما قبله، والتقدير: فلعلَّه تنفعه الذكرى[2].

* * *

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٣١٢).

(٢) انظر: «الكشف» (٢/ ٣٦٢).

من مواضع إضمار (أن) جوازاً

٦٩٣ ـ وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ　　　تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

ذكر الموضع الثاني من مواضع إضمار (أن) جوازاً. وهو أن تقع (أن) بعد عاطف مسبوق باسم خالص من معنى الفعل. والمراد به: الاسم الجامد المحض الذي ليس في تأويل الفعل. والعاطف واحد من أربعة وهي:

١ ـ الواو، نحو: عملٌ وأحصِّلَ رزقي خير من راحة وأمدَّ يدي للسؤال، ومنه قول المرأة:

ولبسُ عباءة وتقرَّ عيني　　　أحبُّ إليَّ من لبس الشُّفُوف(١)

فـ(تقرَّ) مضارع منصوب و(أن) مضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل، وهو (لُبْسُ).

٢ ـ الفاء، نحو: تعبُك فتنالَ المجد خير من راحتك وإهمالك.

ومنه قول الشاعر:

لولا تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضيَهُ　　　ما كنت أوثر إتراباً على تَرَبِ(٢)

---

(١) الشفوف: جمع شِفّ (بفتح الشين وكسرها) وهو الثوب الذي يشف عما تحته لكونه رقيقاً. والمعنى: أن هذه المرأة ـ وهي ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية ـ تتمنى حالتها الأولى، وهي أن لبس عباءة من صوف غليظ أحب إليها من الثياب الرقيقة الناعمة. وقد كان معاوية قد نقلها من البادية إلى الحاضرة.

إعرابه: (ولبس) مبتدأ (وتقر) الواو عاطفة و(تقرَّ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً (عيني) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء مضاف إليه (أحبُّ) خبر المبتدأ (من لبس) متعلق بـ(أحب) و(الشفوف) مضاف إليه.

(٢) معتر: هو الفقير المتعرض للسؤال، أوثر: أفضل، إتراباً: مصدر أترب الرجل: إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، ترب: بفتح التاء والراء، هو الفقر.

إعرابه: لولا: حرف امتناع لوجود (توقع) مبتدأ (معتر) مضاف إليه. والخبر محذوف وجوباً، (فأرضيه) إعرابه في الأصل، (ما كنت) ما: نافية، وكان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (أوثر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً، (إتراباً) مفعول به، (على ترب) جار ومجرور متعلق بـ(أوثر) وجملة (أوثر) خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب (لولا).

فـ(أرضيه) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (الفاء)؛ لأنه معطوف على اسم خالص ليس في تأويل الفعل، وهو قوله: (توقّع).

٣ ـ ثم، نحو: إن جمعي المال ثم أمسكَه دليل الحرمان، ومنه قول الشاعر:

إني وقتلي سُليكاً ثم أعقلَه كالثور يُضْرَبُ لما عَافتِ البقرُ[1]

فـ(أعقله) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (ثم)؛ لأنه معطوف على اسم صريح، وهو قوله: (قتلي).

٤ ـ أو، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] بنصب (يرسل) بإضمار (أنْ)، و(أنْ) والفعل معطوفان على (وحياً)؛ لأن معناه: إلا أن يوحي؛ أي: وحياً أو إرسالاً. قرأ بذلك السبعة عدا نافعاً المدني، فقد قرأ برفع (يرسل)، إما على الاستئناف والقطع عما قبله، أو أنه على إضمار مبتدأ؛ أي: أو هو يرسل، أو أنه معطوف على (وحياً) على أنه حال؛ لأنه في تقدير الحال، فكأنه قال: إلا موحياً أو مرسلاً[2].

وقولنا: (مسبوق باسم خالص) احتراز من الاسم غير الخالص، وهو ما فيه معنى الفعل، كاسم الفاعل، نحو: المتكلم فيستفيدُ الطالب هو المحاضر، فـ(المتكلم) اسم فاعل فيه معنى الفعل، وهو واقع موقعه؛

---

(١) ثم أعقله: أدفع ديته، عافت: كرهت. ومعناه: إني أضرّ نفسي وأنفع غيري لأني قتلت سليكاً ثم دفعت ديته، كذَكَر البقر يضرب لِيَرِدَ الماء ليشرب الإناث بالتبعية له، فوجه الشبه أن كلاً حصل له ضرر لأجل نفع غيره.

إعرابه: (إني) إن واسمها. (وقتلي) معطوف على اسم (إن) والياء مضاف إليه. (سليكاً) مفعول به للمصدر قبله (ثم أعقله) إعرابه في الأصل، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على (قتلي) أي: إني وقتلي وعقلي، (كالثور) خبر إن (يضرب) فعل مضارع مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر، والجملة حال من الثور. (لما) ظرف بمعنى (حين) في محل نصب (عافت البقر) فعل وفاعل، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جر بإضافة (لما) إليها.

(٢) انظر: «الكشف» (٢/ ٢٥٣).

لأنه صلة لـ(أل)، والأصل في الصلة أن تكون جملة، فهو بمنزلة (يتكلم) والتقدير: الذي يتكلم. فلما جاءت (أل) عدل إلى اسم الفاعل؛ لأن الفعل لا يصلح صلة لها. فيجب رفع الفعل (يستفيد)؛ لأنه معطوف على اسم غير خالص من معنى الفعل.

وهذا معنى **قوله**: (**وإن على اسم خالص فِعْلٌ عطف**... إلخ) أي: وإن عطف الفعل المضارع على اسم خالص فإنه ينصب بـ(أنْ)، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها، وقد أطلق ابن مالك العطف، مع أنه خاص بالأحرف الأربعة، كما تقدم[1]، وكان الأولى أن يذكر هذا البيت عند ذكر (لام) التعليل، فإن هذه المسألة مثلها في جواز الإظهار والإضمار، لتكون مواضع الإضمار الجائزة متوالية.

* * *

النصب بـ(أنْ) محذوفة في غير المواضع السابقة

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لما ذكر المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ(أن) المضمرة وجوباً أو جوازاً، ذكر أنه سمع عن العرب نصبه بـ(أنْ) محذوفة في غير هذه المواضع، كقولهم: خذ اللصَّ قبل يأخذَك؛ أي: قبل أن يأخذك. وقول الشاعر:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغَى وأن أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلدي؟[2]

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٣/ ٣١٤).

(٢) (الزاجري): أي: الذي يزجرني ويمنعني (الوغى): القتال (مخلدي) أي: تضمن لي البقاء.

إعرابه: (ألا) أداة تنبيه تفيد التوكيد (أيهذا) أي: منادى بحرف نداء محذوف. وها: للتنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لـ(أي) مبني على السكون في محل رفع (الزاجري) بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة. والزاجر: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (أحضر) فعل مضارع منصوب بـ(أن) محذوفة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. و(أن) المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف؛ أي: يزجرني عن حضور الوغى، (الوغى) مفعول به لـ(أحضر) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، و(أن) =

فنصب المضارع (أحضرَ) بـ(أن) محذوفة في غير موضع من المواضع السابقة، وإنما سهل ذلك وجود (أن) ناصبة في آخر البيت، وذلك في قوله: (وأن أشهد اللذات).

وما ورد من ذلك محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه، حرصاً على سلامة اللغة، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها.

وقوله: (فاقبل منه ما عدل روى) أي: إن ما رواه العدل منصوباً من ذلك يقبل كما رواه.

= مصدرية (أشهد) فعل مضارع منصوب. وفاعله ضمير مستتر و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق. والتقدير: عن حضور الوغى وشهود اللذات، (اللذات) مفعول به، بـ(أشهد) منصوب بالكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. (هل) حرف استفهام، (أنت) مبتدأ، (مخلدي) خبر المبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

عَوَامِلُ الجَزْمِ

٣ـ جزم المضارع وأدواته

٦٩٥ ـ بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا ... فِي الْفِعْلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا
٦٩٦ ـ وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا ... أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا
٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا ... كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

تقدم أن إعراب المضارع رفع ونصب وجزم، وقد مضى الكلام على الرفع والنصب، وهذا الكلام في الجزم. وأفرده لطوله. وكان الأولى أن يعبر بـ(فصل)؛ لأنه من جملة الباب السابق.

والجازم نوعان:

١ ـ جازم لفعل واحد. ٢ ـ جازم لفعلين.

١ ـ ما يجزم مضارعاً واحداً

فالجازم لفعل واحد خمسة:

١ ـ الطلب. وهذا تقدم.

٢ ـ لا الطلبية. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو نهي؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وإن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس؛ كقولك لزميلك: لا تتأخر في الحضور.

٣ ـ لام الطلب[1]. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو أمر؛ كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، وإن كان من أدنى إلى

(١) حركتها الكسر. وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها؛ كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾ [البقرة: ١٨٦] وقد تسكن بعد (ثم)؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج: ١٥].

أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس؛ كقولك لزميلك: لِتأخذْ هذا الكتاب.

٤ ـ لم، وهي حرف نفي مختص بجزم المضارع، يقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي[1]؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]. وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التقريري[2] فلا تغير عملها، وهو كثير في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١].

٥ ـ لما الجازمة، وهي تختص بالمضارع فتجزمه، وتشترك مع (لم) بالحرفية والنفي والجزم والقلب للمضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما[3]؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. فـ(لم) وكذا (لما) حرف نفي وجزم وقلب، والفعل (تؤمنوا) الواقع بعد (لم) مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، والفعل (يدخل) مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وتنفرد (لما) بأمور:

١ ـ جواز حذف مجزومها والوقف عليها في سعة الكلام، نحو: قاربت مكة ولما؛ أي: ولما أدخلْها.

٢ ـ وجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى زمن النطق، فيشمل

---

(١) إلا إذا دخلت على (لم) أداة شرط فإن المضارع يتجرد للزمان المستقبل، ويبطل تأثير (لم) في قلب زمانه إلى الماضي؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. والجازم للمضارع (تفعلوا) إما (لم) لأنها مختصة بالمضارع، أو (إن) لسبقها ولقوتها؛ لأنها تؤثر في زمن الفعل ولفظه، وقد ذكرت ذلك في باب «الأمثلة الخمسة».

(٢) الاستفهام التقريري هو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه.

(٣) وقد ذكر أبو حيان في تفسيره «البحر المحيط» (٨/ ١١٦): أن (لما) أبلغ في النفي من (لم)؛ لأنها تدل على نفي الشيء متصلاً بزمن الإخبار، بخلاف (لم) كما سيأتي.

الزمان الماضي والحالي معاً، نحو: أعجبني تفسير ابن كثير وحسن طباعته ولما أشتره؛ أي: ولما أشتره لا في الزمن الماضي ـ قبل الكلام ـ ولا في الحال ـ وقت الكلام ـ.

٣ ـ جواز توقع ثبوت مجزومها وحصوله بزوال النفي، نحو: لما تشرق الشمس؛ أي: لم تشرق قبل الكلام ولا في أثنائه. ومن المنتظر أن تشرق، ومنه قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤].

ومما تنفرد به (لم):

١ ـ صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، بخلاف (لما) فلا تقع بعد أدوات الشرط ولا تسبقها.

٢ ـ جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]؛ أي: ثم كان، وقد يكون مستمراً متصلاً بالحال غير منقطع؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤][1]. ولهذا يصح أن تقول: لم يحضر الضيف وقد حضر. ولا يصح: لما يحضر الضيف وقد حضر، ويجوز: وقد يحضر، أو: وسوف يحضر؛ لما تقدم.

٢ ـ ما يجزم فعلين

أما النوع الثاني من الجوازم وهو ما يجزم فعلين. فقد ذكر منه ابن مالك إحدى عشرة أداة. منها ما هو اسم له محل من الإعراب، ومنها ما هو حرف لا محل له من الإعراب. وسأبين ذلك لأهميته في الإعراب، فأقول ـ مستعيناً بالله ـ:

---

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٢/٦١٣).

١ ـ إن: وهي حرف شرط جازم لا محل له من الإعراب. وتفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط من غير دلالة على زمان أو مكان، أو عاقل أو غير عاقل، نحو: إن تصحب الأشرار تندمْ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]. ١ـإنْ

٢ ـ مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون. وهي للعاقل. وتكون في محل رفع مبتدأ إن كان فعل الشرط لازماً، نحو: من يكثرْ كلامه يكثرْ ملامه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ [النمل: ٨٩]، ف(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (جاء) فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وجملة (فله خير منها) في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط خبر المبتدأ على الأرجح(١). ٢ـمَنْ

وكذا تعرب مبتدأ إذا كان الفعل ناسخاً، نحو: من يكن عجولاً يكثر زلله، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]. ف(من) مبتدأ، و(كان) فعل ماض فعل الشرط، واسمها ضمير مستتر يعود على (من)، وجملة (يريد) خبرها، وجواب الشرط (نزد له)، وجملة (كان يريد) في محل رفع خبر المبتدأ.

أو كان الفعل متعدياً واقعاً على أجنبي(٢) منها، نحو: من احترم الناس احترموه. ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]،

---

(١) قد يقال: إنه لا يتم المعنى بجملة الشرط فقط، فكيف تكون خبراً؟ والجواب: أن الخبر في الأصل يتمم الفائدة بنفسه مع المبتدأ وهو الغالب. وقد يتممها بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال. كالنعت ـ مثلاً ـ في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦]، وكذا جملة الشرط فإنها لا تتمم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها. وقد نصَّ على هذا الصبان في «حاشيته» (١/ ٤٥). وانظر: «النحو الوافي» (١/ ٤٤٣) (٤/ ٤٤٥).

(٢) أي: إن المفعول ليس له علاقة ولا ارتباط بها، بخلاف ما إذا وقع على معناها، كما سيأتي.

فـ(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يعمل) فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (من)، والجملة خبر المبتدأ (من)، (سوءاً) مفعول به منصوب، (يُجْزَ) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو الألف.

وتكون في محل نصب مفعولاً به إذا كان فعل الشرط متعدياً واقعاً على معناها، نحو: من تساعد أساعده. فـ(من) اسم شرط مفعول مقدم للفعل (تساعد)؛ لأنه لم يأخذ مفعوله.

وتكون في محل جر إن سبقت بحرف جر أو بمضاف، نحو: عمن تتعلم أتعلم، كتابَ مَنْ تقرأ أقرأ.

٣ ـ ما

٣ ـ ما: اسم شرط جازم لغير العاقل. وإعرابها كإعراب (من) نحو: ما تنفق من خير تجد ثوابه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ[1] أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، فـ(ما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لـ(ننسخ)، و(ننسخ) فعل الشرط، (نأت) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو (الياء).

٤ ـ مهما

٤ ـ مهما: اسم شرط جازم ـ على الأرجح ـ وهي لغير العاقل. وإعرابها مثل إعراب (ما)، نحو: مهما تنفق في الخير يخلفْه الله. فـ(مهما) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول مقدم. ومنه قوله تعالى عن قوم موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢][2]، فـ(مهما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (وتأتنا) فعل الشرط، وهو مع فاعله خبر (مهما)، وجملة (فما نحن لك بمؤمنين) جواب الشرط في محل جزم.

---

(١) قوله: (من آية) في محل نصب على التمييز، انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ١٠٢).
(٢) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ٣/ ١٩٦).

٥ ـ أيّ: بالتشديد، اسم شرط جازم، وهي بحسب ما تضاف إليه[١]. فتكون للعاقل، نحو: أيُّهم يقم أقم معه. وهي مبتدأ، ولغير العاقل، نحو: أيَّ الكتب تقرأ أقرأ. وهي مفعول به مقدم. وتكون للزمان، نحو: أيَّ يوم تسافر أسافر، وللمكان، نحو: أيَّ بلد تسكن أسكن، فتكون منصوبة على الظرفية، وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، نحو: أيَّ نفع تنفع الناس يشكروك عليه. ٥-أيّ

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فـ(أيا) اسم شرط جازم منصوب بـ(تدعوا) على المفعول به. و(ما) حرف زائد إعراباً مؤكد معنًى (وتدعوا) فعل الشرط مجزوم بحذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة. والواو فاعل، وجملة ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ جواب الشرط في محل جزم، والتنوين في (أيا) عوض عن المضاف إليه؛ أي: أيَّ اسم تدعوا فله الأسماء الحسنى. وزيدت (ما) على أحد القولين لتأكيد ما في (أي) من الإبهام، وقيل: إنها شرطية، وجُمع بينهما للتوكيد، والله أعلم.

٦ ـ متى: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على مطلق الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، فهي في محل نصب على الظرفية الزمانية، نحو: متى يأت فصل الصيف ينضج العنب. ولم تأت (متى) شرطية في القرآن. ٦-متى

٧ ـ أيان: اسم شرط جازم، مثل: (متى)، نحو: أيان يكثر فراغ الشباب يكثر فسادهم. فـ(أيان) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، (يكثر) فعل الشرط، (يكثر فسادهم) جواب الشرط، و(فسادهم) فاعل، ولم تقع (أيان) شرطية في كتاب الله تعالى. ٧-أيانَ

---

(١) تقدم الكلام على إضافتها في باب «الإضافة». ومجيء (أي) في القرآن شرطية قليل جدّاً، والظاهر أنها في آيتين. وجاءت استفهامية في آيات كثيرة. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/١/٦٠٥).

٨ـ أينَ ٨ ـ أين: اسم شرط جازم. ويحسن اتصالها بـ(ما) ليتمكن الشرط، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، فتكون في محل نصب على الظرفية المكانية، نحو: أينما تذهب أصحبْك. ومنه قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]، فـ(أين) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ﴿يُوَجِّههُّ﴾ و(ما) للتوكيد، و﴿يُوَجِّههُّ﴾ فعل الشرط. والهاء مفعول به ﴿لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة وهو (الياء)، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، فـ﴿أَيْنَ مَا﴾ كما تقدم، وهو متعلق بـ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ و﴿تَكُونُوا﴾ فعل الشرط، والواو فاعل (كان) التامة؛ لأنها بمعنى: (توجدوا) وجواب الشرط ﴿يُدْرِككُّمُ﴾.

٩ـ إذما ٩ ـ إذما: وهي حرف شرط جازم ـ على الأرجح ـ فلا محل لها من الإعراب، وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط، مثل: (إنْ)، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، نحو: إذما تفعلْ شراً تندمْ، فـ(إذما) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له، (تفعل) فعل الشرط (تندم) جواب الشرط. ولم تقع (إذما) شرطية في كتاب الله تعالى.

١٠ـ حيثما ١٠ ـ حيثما: اسم شرط جازم، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، وهي في محل نصب على الظرفية المكانية[1]، نحو: حيثما تجد صديقاً وفياً تجد كنزاً ثميناً. قال تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠]، فـ(حيثما) اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب بـ(كنتم) و(ما) صلة و(كنتم) كان: فعل ماض ناقص مبني

---

(١) ذكر ابن هشام في «المغني» ص(١٧٨) أنها قد تأتي للزمان مستدلاً بقول الشاعر:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمانِ

وفي «شرح الشذور» ذكر أنها للمكان ص(٣٣٦)، وهو الأظهر اعتباراً بأصلها.

على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: اسمه، والميم: علامة الجمع، (فولوا) الجملة في محل جزم جواب الشرط. ولم تأت شرطية في القرآن إلا في هذه الآية ومثيلتها.

١١ ـ أنى

١١ ـ أَنَّى: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط. فهي في محل نصب على الظرفية المكانية، مثل: (أين)، نحو: أنى ينزل ذو العلم يُكرمْ. فـ(أنى) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، (ينزل) فعل الشرط، (يكرم) جواب الشرط.

وإلى الجوازم بنوعيها أشار **ابن مالك بقوله**: (**بلا ولام طالباً ضع جزماً**... إلخ) أي: اجزم الفعل المضارع بـ(لا) وبـ(اللام) حالة كونك (طالباً) بهما؛ أي: استخدمتهما أداتي طلب. واجزمه ـ أيضاً ـ (**بلم ولما**). ثم سرد الأدوات التي تجزم فعلين، وبيَّن أنها قسمان فـ(**إذما وإن**) حرفان، والبقية (أسما) بالقصر للضرورة. والأصل: أسماءٌ.

* * *

أدوات الشرط تحتاج إلى مضارعين أو ما يحلّ محلهما أو محلَّ أحدهما

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا   يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا

٦٩٩ ـ وَمَاضِيَيْن أَوْ مُضَارِعَيْنِ   تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

كل أداة من أدوات الشرط المتقدمة تقتضي فعلين، يسمى الأول: شرطاً؛ لتعليق الحكم عليه، وكونه شرطاً لتحقق الثاني. ويسمى الثاني: جواباً؛ لأنه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، ويسمى جزاء؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

ويكون الشرط متقدماً والجواب متأخراً. وإذا ورد ما ظاهره أنه جواب متقدم فليس جواباً، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله.

ويجب في الشرط أن يكون فعلاً، أما الجواب فالأصل فيه أن يكون فعلاً، نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] وقد

يكون جملة اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]. وإذا كان الشرط والجواب فعلين فلهما أربعة أقسام:

١ ـ أن يكونا مضارعين، فتجزم الأداة لفظيهما مباشرة إن كانا معربين؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، فـ(تعودوا) مضارع مجزوم بحذف النون، وهو فعل الشرط، والواو فاعل، و(نعد) مضارع مجزوم بالسكون جواب الشرط، فإن كانا مبنيين، نحو: من يهذبْنَ الأولاد ينفعن المجتمع. فالجزم في المحل.

٢ ـ أن يكونا ماضيين، فتجزم الأداة محلهما؛ لأن لفظ الماضي لا يجزم؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، فـ(عدتم) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء فاعل، والميم علامة الجمع، (عدنا) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط، و(نا) فاعل.

٣ ـ أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً؛ كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴿٢٠﴾﴾ [الشورى: ٢٠]، فجاء الشرط ماضياً في قوله: (من كان) في الموضعين. والجواب مضارعاً في قوله: (نزد له) وقوله: (نؤته منها) وتقدم إعراب الآية قريباً[1].

٤ ـ أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً، وهذا قليل، ولهذا خصه الجمهور بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء[2] وتبعه ابن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وهو الصحيح، لورود ما يؤيده نثراً ونظماً. أما النثر فما أخرجه البخاري في «صحيحه» أن النبي ﷺ قال: **«من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»**[3] وما أخرجه ـ أيضاً ـ

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/ ٣/ ٢١٤).
(٢) ذكره الأشموني (٤/ ١٦).
(٣) انظر: «فتح الباري» (١/ ٩١)، «عمدة القاري» (١/ ٢٦٠).

من قول عائشة رضي الله عنها: **«إن أبا بكر رجل أَسِيْفٌ متى يقم مقامك رَقَّ»**[(١)].

ومن النظم قول الشاعر:

إن تصْرِمونا وصلناكم وإنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُمُ أنفسَ الأعداءِ إرهاباً[(٢)]

فقد جاء فعل الشرط مضارعاً وهو قوله: (تصرمونا) والجواب ماضياً وهو قوله: (وصلناكم). وكذا قوله: (وإن تصلوا ملأتم)[(٣)].

وهذا معنى **قوله**: (**فعلين يقتضين**... إلخ) أي: إن هذه الأدوات المذكورة فيما سبق (يقتضين) أي: يطلبن فعلين. الأول: هو الشرط. ويكون مقدماً. والثاني: يتلوه ويجيء بعده. وهو الجزاء. ويسمى جواب الشرط.

وقوله: (**شرط**) مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة وقوعها في مقام التفصيل، وجملة (**قُدِّمَا**) خبر، والألف فيه وفي **قوله**: (**وُسِمَا**) ألف الإطلاق، ومعنى (وسم) أي: عُلِّم وسُمّي. ثم ذكر أنك تجد هذين الفعلين ماضيين أو مضارعين أو متخالفين، بأن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً.

* * *

رفع جواب الشرط

٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

تقدم أنه إذا كان جواب الشرط فعلاً مضارعاً فإنه يجزم. وذكر هنا

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٤١٧) و(أسيف) على وزن فعيل بمعنى فاعل، من الأسف وهو شدة الحزن. والمعنى: أنه رقيق القلب.

(٢) الصرم: القطع، والإرهاب مصدر أرهبه: إذا أخافه.

إعرابه: (إن) حرف شرط جازم (تصرمونا) فعل وفاعل ومفعول (وصلناكم) وصل: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط. ونا: فاعل. والكاف: مفعول به، والميم علامة الجمع، (وإن تصلوا) فعل مضارع وهو فعل الشرط مجزوم بحذف النون، والواو فاعل (ملأتم) فعل ماض، وهو جواب الشرط، والتاء فاعل، والميم علامة الجمع (أنفس الأعداء) مفعول أوّل ومضاف إليه. (إرهاباً) مفعول ثان.

(٣) انظر لزاماً: «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك ص(١٤ ـ ١٧).

أنه يصح رفعه إن كان فعل الشرط ماضياً، نحو: ما صنعت من خير تثبْ عليه، أو تثابُ عليه. ومنه قول الشاعر:

وإنْ أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ(١)

فجاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وهو قوله: (يقول) والشرط ماضياً وهو قوله: (وإن أتاه).

فإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف؛ كقول الشاعر:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يصرعْ أخوك تُصرعُ(٢)

فجاء جواب الشرط مضارعاً، مرفوعاً، وهو قوله: (تصرعُ) وفعل الشرط مضارعاً، وهو قوله: (يصرعْ) وذلك ضعيف.

وما جاء مرفوعاً يؤخذ على ظاهره، فإن كان في الشعر فهو مرفوع

---

(١) (خليل) أي: فقير محتاج. مأخوذ من الخَلَّة ـ بفتح الخاء ـ وهي الفقر والحاجة (مسألة) أي: سؤال. والمراد طلب العطاء. (حرم) بزنة: كتف؛ أي: ممنوع.

والمعنى: أن هذا الممدوح كريم جواد، يبذل ما عنده، فلو جاءه فقير يطلب نواله لم يعتذر عليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.

إعرابه: (إن) حرف شرط جازم (أتاه) أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم. والهاء مفعول به. (خليل) فاعل (يوم) ظرف متعلق بالفعل قبله، وهو مضاف و(مسألة) مضاف إليه، (يقول) فعل مضارع جواب الشرط مرفوع، وفاعله ضمير مستتر (لا غائب) لا: عاملة عمل (ليس) وغائب: اسمها، (مالي) فاعل سد مسد الخبر، وياء المتكلم مضاف إليه، (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، (حرم) معطوف على (غائب)، ويصح إعراب (حرم) خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: ولا أنت حرم، فيكون من عطف الجمل.

(٢) إعرابه (يا) حرف نداء (أقرع) منادى مبني على الضم في محل نصب، (ابن) نعت لـ(أقرع) منصوب باعتبار محله، وهو مضاف و(حابس) مضاف إليه، (يا أقرع) توكيد للأول. (إنك) إن واسمها. (إن) شرطية (يصرع) فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وهو فعل الشرط، (أخوك) نائب فاعل، والكاف مضاف إليه، (تصرع) فعل مضارع مرفوع مبني لما لم يسم فاعله، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر. وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر (إنَّ).

للضرورة، أو على لغة ضعيفة. وإن كان في نثر فهو مرفوع محاكاة للغة ضعيفة، ولا داعي للتكلف بالتأويل على أن جواب الشرط محذوف، أو أنه على إضمار الفاء.

وهذا معنى **قوله**: **(وبعد ماض رفعك الجزا حسن... إلخ)** أي: إن الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب، وهو الفعل المضارع. وقوله: (حسن) أي: الرفع جائز كثير، لكن لا يفهم منه أنه أحسن من الجزم، بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وأما رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعاً فهو ضعيف. **وقوله**: (وَهَنْ) فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (رفعه) والجملة خبر المبتدأ (رفعه). ومعناه: ضَعُفَ. **وقوله**: **(الجزا)** بالقصر للضرورة.

* * *

اقتران جواب الشرط بالفاء أو ما يقوم مقامها

٧٠١ ـ وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لِإنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

٧٠٢ ـ وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أدوات الشرط وعملها. ذكر حكم اقتران جواب الشرط بالفاء، والقاعدة في هذا الموضوع: أن كل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه.

مثال ذلك: من سعى في الخير فسعيه مشكور. فجواب الشرط (سعيه مشكور)، وهو لا يصلح أن يكون في محل الشرط؛ لأنه جملة اسمية. والشرط لا يكون إلا فعلاً ـ كما تقدم ـ فأُتي بالفاء للربط بين جملة الجواب وجملة الشرط، وهذه الفاء زائدة ليست للعطف ولا لغيره. ولا تفيد إلا عقد الصلة والربط المعنوي بين جملة الشرط وجملة الجواب.

وإعرابه: الفاء واقعة في جواب الشرط. و(سعيه مشكور) الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

وأشهر الأنواع التي لا تصلح أن تكون شرطاً ويجب اقترانها بالفاء ما يأتي:

١ ـ الجملة الاسمية كما تقدم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

٢ ـ الجملة الفعلية التي فعلها طلبي، نحو: إن حَيَّاك أحد بتحية فَحَيِّهِ بأحسن منها، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١].

٣ ـ الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو: من يطلق لسانه فليس بسالم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

٤ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(لن)، نحو: إن صحبت الأشرار فلن تسلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

٥ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(قد)، نحو: من مدحك بما ليس فيك فقد ذمك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

٦ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(ما)، نحو: إن تجتهد فما أقصر في مكافأتك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢].

٧ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بالسين، نحو: مهما تُخْفِ من طباعك فستظهر للناس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦].

٨ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(سوف)، نحو: من ظلم الناس فسوف يندم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ إِن شَآءَ﴾ [التوبة: ٢٨].

وقد تغني (إذا) الفجائية عن (الفاء) بشرط أن يكون الجواب جملة اسمية. ومعناها: الدلالة على المفاجأة في الحال. ولا بد أن يسبقها كلام، وأرجح الأقوال في إعرابها أنها حرف لا محل له من الإعراب. كما تقدم في باب «المبتدأ والخبر».

ومثالها قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فـ(إذا) حرف دال على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (هم) مبتدأ، (يقنطون) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ. والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (إنْ).

وهذا معنى **قوله**: (واقرُن بفا... إلخ) أي: اقرن بالفاء (حتماً) أي: وجوباً، كلَّ جواباً لو جعلته فعل شرط للأداة (إنْ) أو لغيرها من أخواتها (لم ينجعل) أي: لم يصلح فعلاً للشرط. **وقوله**: (واقرن) بضم الراء من باب (قَتَلَ) ويصح كسرها من باب (ضَرَبَ)، ثم ذكر أن (إذا) الفجائية تخلف (الفاء) وتحل محلها فَيُصَدّر بها الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطاً، ثم ذكر المثال وهو **(إن تجد إذا لنا مكافأة)** أي: منا مكافأة، والمعنى: إن يكن منك جود فمنا المجازاة، من كافأت الرجل: إذا جازيته على فعله، فـ(إذا) رابطة للجواب بالشرط. و(لنا) خبر مقدم، و(مكافأة) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جزم جواب الشرط. واشتراط كون الجواب مع (إذا) الفجائية جملة اسمية يفهم من المثال.

* * *

٧٠٣ ـ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ   بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

العطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو

إذا وقع بعد جملة جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء، جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي استئناف. فالجملة بعدهما استئنافية، والمضارع فيها مرفوع.

٢ ـ اعتبارهما حرفي عطف. والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على جواب الشرط[١]. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقد قرأ ابن عامر وعاصم برفع (يغفر) على أن الفاء استئنافية. والمضارع مع فاعله المستتر جملة استئنافية، وبعضهم يقدر مبتدأ، فالمستأنفة جملة اسمية، والتقدير: فهو يغفر. وقرأ باقي السبعة بجزم (يغفر) عطفاً على الجواب.

٣ ـ اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية. فالمضارع بعدهما منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً. والنصب قليل، نحو: من يكثرْ مزاحه تسقطْ هيبته ويضيعَ احترامه. بنصب (يضيع) على إضمار (أن)[٢].

وهذا معنى **قوله**: **(والفعل من بعد الجزا إن يقترن... إلخ)** أي: إن الفعل المضارع إذا جاء بعد جواب الشرط وجزائه وقد اقترن بالفاء أو الواو، فهو جدير وحقيق بالتثليث؛ أي: الأوجه الثلاثة التي تقدمت.

وقوله: **(قَمِن)** بفتح القاف وكسر الميم، صفة مشبهة بمعنى: حقيق. وهي خبر المبتدأ، وهو قوله: **(والفعل)**.

* * *

العطف على الشرط بالفاء أو الواو

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ اَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا ... أَوْ وَاوٍ اَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

إذا وقع بعد جملة الشرط فعل مضارع مقرون بـ(الفاء) أو (الواو) جاز فيه وجهان:

١ ـ اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي عطف. والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على فعل الشرط؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]. بجزم (يصبر) عطفاً على ما قبله.

---

(١) العطف على الجواب بالجزم وبالرفع، جاء في قراءة السبعة. انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» (١/٣/٢٢٦).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي (٢/٢٥١).

٢ ـ اعتبار «الفاء» للسببية و«الواو» للمعية. والمضارع بعدهما منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً؛ كقول الشاعر:

ومن يقتربْ منا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ ولا يخشَ ظلماً ما أقام ولا هَضْماً[1]

فإن قوله: (ويخضع) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه[2].

وأما الرفع ـ وهو الوجه الثالث ـ فيمتنع عند أكثر النحاة؛ لأنه لا يصح الاستئناف قبل جواب الشرط؛ لئلا يكون فاصلاً بين جملتي الشرط والجواب، وهما متلازمتان في المعنى.

ويرى آخرون جواز الرفع على الاستئناف، بناءً على ما قرره النحويون من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملتي الشرط والجواب؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤][3] فإن جملة (ولن تفعلوا) معترضة لتأكيد عجزهم في جميع الأزمان.

لكن قد يقال: إن وقوع جملة الاعتراض بين الشرط والجواب لغرض معنوي يستدعيه السياق أمر مقبول. ولكن الفصل بين الشرط والجزاء بما هو أجنبي دون مبرر معنوي قوي يعد ضعيفاً وغير مستساغ.

---

(١) معناه: من يدنُ منا وينزل في حمانا مع الخضوع والذل لنا ننزله خير منزل. ولا يخف من تعدي أحد عليه أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيننا.
إعرابه: (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يقترب) فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر يعود على (من)، والجملة خبر المبتدأ. (ويخضع) مضارع منصوب. (نؤوه) فعل مضارع مجزوم بحذف الياء؛ لأنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر، والهاء مفعول به. (ولا يخش) الواو عاطفة، ولا: نافية، و(يخش) معطوف على جواب الشرط مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر. (ظلماً) مفعول به (ما) مصدرية ظرفية (أقام) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر. (ولا) الواو عاطفة، ولا: نافية. (هضماً) معطوف على قوله: (ظلماً).

(٢) السبب الحقيقي للنصب هو السماع عن العرب؛ لأن شرط النصب لم يتحقق. ومع هذه فإن النحاة يقولون: إن سبب النصب هو تنزيل الشرط منزلة الاستفهام في أن كلاّ منهما غير متحقق الوقوع.

(٣) انظر: «المغني» ص(٥٠٩)؛ و«حاشية الصبان» (٤/ ٢٥).

وإلى جواز الوجهين المذكورين أشار **بقوله**: **(وجزم أو نصب لفعل إثر فا... إلخ)** أي: إن الجزم أو النصب كلٌّ منهما ثابت للفعل المضارع المسبوق بـ**(الفاء)** أو **(الواو)** **(ان بالجملتين اكتُنِفَا)** بضم التاء وكسر النون، مبني للمجهول؛ أي: حُوِّط بجملتي الشرط والجواب، فصار المضارع متوسطاً بينهما(١)، والألف للإطلاق، و(إن) شرطية تقرأ بهمزة الوصل.

* * *

حذف فعل الشرط أو جواب الشرط لدليل

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوز حذف جواب الشرط بشرطين:

الأول: أن يدل عليه دليل بعد حذفه.

الثاني: أن يكون فعل الشرط ماضياً.

مثال ذلك: أنت الكريم إن صفحت عن المذنب. فحذف جواب الشرط، لدلالة (أنت الكريم) عليه، والتقدير: إن صفحت عن المذنب فأنت الكريم.

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لم يصح حذف جملة الجواب، إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها؛ كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍۚ﴾ [العنكبوت: ٥]، فقوله: (فإن أجل الله لآت) ليس هو الجواب، بل هو دليل الجواب(٢)؛ لأن الجواب يكون مسبباً عن الشرط. والأجل آت، سواء وجد الرجاء أم لم يوجد. وتقدير الجواب المحذوف ـ والله أعلم ـ فليبادر إلى العمل الصالح. وحَذْفُ جواب الشرط لتقدم دليله كثير جدّاً في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] أي: إن كنتم مؤمنين

---

(١) إذا توسط المضارع بين الشرط والجواب ولم يسبقه عاطف فإن كان مجزوماً أعرب بدلاً، وإن كان مرفوعاً أعربت جملته حالاً، نحو: متى تأتنا تنزلْ عندنا نكرمْك.

(٢) هذا الشرط عند البصريين. وأما الكوفيون فلا يشترطونه. ويجيزون حذف الجواب ولو كان الشرط مضارعاً. بل يقولون فيما سد مسد الجواب: إنه هو الجواب، وليس بالدليل.

فعليه توكلوا[(١)].

ويجوز حذف فعل الشرط بشرطين:

١ ـ أن يدل عليه دليل. ولا يذكر بعده في الكلام ما يفسره.

٢ ـ أن تكون الأداة (إنْ) المدغمة في (لا) النافية.

مثال ذلك: قل خيراً وإلا فاصمت. والتقدير: وإنْ لا تقل خيراً فاصمت. ومنه قوله ﷺ في اللقطة: «**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها...**»[(٢)] التقدير: وإلا يجيء صاحبها فاستمتع بها.

وهذا معنى **قوله**: (**والشرط يغني عن جواب قد علم... إلخ**) أي: إن فعل الشرط (يغني) أي: يذكر دون الجواب، بشرط أن يدل عليه دليل. (**والعكس**) وهو حذف الشرط لدلالة الجواب (**قد يأتي**)، ويفهم من ذلك أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب.

وقوله: (**إن المعنى فُهم**) أي: بشرط أن يفهم المعنى بعد الحذف.

* * *

اجتماع الشرط والقسم

٧٠٦ ـ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ   جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

٧٠٧ ـ وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ   فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِلَا حَذَرْ

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

إذا اجتمع شرط وقسم. فالأصل أن يكون لكل منهما جواب يخصه[(٣)]، غير أنه يجوز حذف جواب أحدهما اكتفاءً بجواب الآخر الذي يغني عنه ويدل عليه.

---

(١) انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٣/ ٢٤٨).

(٢) متفق عليه.

(٣) جواب الشرط يختلف عن جواب القسم، فجواب الشرط يكون مجزوماً إذا كانت الأداة جازمة. ويكون مقترناً بالفاء، كما تقدم. أما جملة جواب القسم فلها الأحكام الآتية:

أ ـ الفعلية المصدرة بمضارع مثبت مستقبل متصل باللام يؤكد فيها المضارع بالنون، نحو: والله لأنصفنَّ المظلوم. وتقدم ذلك في باب «نوني التوكيد». =

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما، لدلالة جواب الأول عليه، نحو: والله من يعمل بأحكام الشرع ليفوزنَّ. فالمضارع (يفوز) مؤكد بالنون؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم. وليس جواباً للشرط، إذ لو كان جواباً له لكان مجزوماً. ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]، فقوله: (لا يأتون) جواب للقسم المقدر قبل اللام الموطئة في (لئن)، ولهذا جاء مرفوعاً، ولو كان جواباً للشرط لقيل: (لا يأتوا) بالجزم.

فإن تقدم الشرط فالجواب له على الأرجح. وجواب القسم محذوف، نحو: من يعمل بأحكام الشرع والله يفز. فالمضارع (يفز) جاء مجزوماً؛ لأنه جواب الشرط، وجواب القسم محذوف.

فإن اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر ـ كالمبتدأ ـ فالجواب للشرط مطلقاً، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً، نحو: أحكامُ الشرع والله من يعمل بها يفز، وتقول: أحكامُ الشرع من يعمل بها والله يفز. بجزم المضارع (يفز) في المثالين؛ لأنه تقدم المبتدأ (أحكامُ الشرع)، وخبره جملة الشرط.

وقد جاء قليلاً اعتبار الجواب للشرط مع تقدم القسم وإن لم يتقدم

= ب ـ الفعلية المصدرة بماضٍ مثبت متصرف. فالغالب تصديرها باللام وقد، نحو: والله لقد بذلت جهدي في نصحك.

ج ـ الفعلية المصدرة بماض جامد ـ غير ليس ـ فالأكثر تصديرها باللام، نحو: والله لنعم خلقاً الصدق. أما ليس فلا يتصل بها شيء.

د ـ الاسمية المثبتة، تؤكد باللام و(إنَّ) معاً، نحو: والله إن فاعل الخير لمحبوب عند الله والناس. ويجوز الاقتصار على أحدهما، والأول أبلغ.

هـ ـ الجملة الفعلية أو الاسمية تنفى في جواب القسم بـ(ما) أو (إنْ) أو (لا) ويجب تجردها من اللام، نحو: والله ما يقبل المجدُّ التواني، والله إنْ تعتز الأمة إلا بدينها، وربِّ الكعبة لا يفلح الكذوب. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٤٨٢)، «النحو الواضح» ص(١٧٢).

عليهما ذو خبر. وهو اختيار الفراء وابن مالك. ومن ذلك قول الشاعر:

لئن كان ما حُدِّثْتَه اليوم صادقاً أَصُمْ في نهار القيظ للشمس بادياً[1]

فقد تقدم القسم وتأخر الشرط. وجاء الجواب للشرط، وهو المضارع المجزوم (أَصُمْ).

والبصريون يحكمون على هذا بالشذوذ، أو أن اللام زائدة وليست للقسم، فلا تحتاج إلى جواب. وهذا تكلف. فالحق أن اللام للقسم، والجواب للشرط، وجواب القسم هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جملتيها.

وإلى ما تقدم أشار **ابن مالك بقوله**: **(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم... إلخ)** أي: إذا اجتمع شرط وقسم فاحذف جواب المتأخر منهما، استغناءً بجواب المتقدم. ثم ذكر أنهما إذا اجتمعا وتقدم عليهما ما يطلب خبراً رُجِّحَ الشرط على القسم.

وفهم من **قوله**: **(رَجِّحْ)** أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم.

وفهم من **قوله**: **(مطلقاً)** أن الشرط يترجح، سواء تقدم على القسم أو تأخر.

وقوله: **(بلا حذر)** تتميم، لصحة الاستغناء عنه. ثم ذكر أنه قد يترجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر. والله أعلم.

---

(١) معناه: أن الشاعر يقسم لمخاطبه أنه لو كان ما حكى عنه ونسبه إليه الواشون صحيحاً فإن عليه نذراً أن يصوم يوماً شديد الحر. وأن يتعرض لوهج الشمس حتى يكون ذلك أوجع له.

إعرابه: (لئن) اللام موطئة للقسم و(إن) حرف شرط جازم (كان) فعل ماض ناقص، فعل الشرط (ما) اسم موصول اسمها (حدثته) فعل ماض مبني للمجهول. والتاء نائب فاعل. والهاء مفعوله الثاني، ومفعوله الثالث محذوف؛ أي: إن كان الذي حدثته واقعاً. والجملة صلة. (صادقاً) خبر كان. (أصم) جواب الشرط مجزوم (بادياً) حال من فاعل (أصم).

فَصلُ «لَوْ»

أقسام (لو) الشرطية

٧٠٩ ـ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ وَيَقِلّْ إيلَاؤها مُسْتَقْبَلاً لكِن قُبِلْ

«لو» من أدوات الشرط[1] غير الجازمة، **وهي قسمان:**

١ ـ لو الشرطية الامتناعية.

٢ ـ لو الشرطية غير الامتناعية.

أما الأولى: فهي حرف يفيد تعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الزمن الماضي، ومقتضى ذلك امتناع شرطها دائماً وأنه لم يحصل. أما جوابها فقد يمتنع وقد لا يمتنع، فإن كان الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد الجواب امتنع الجواب، وإن كان للجواب سبب آخر غير الشرط لم يمتنع الجواب بامتناع الشرط.

فالأول، نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.

والثاني، نحو: لو ركب المسافر الطائرة لبلغ غايته.

فالشرط ممتنع في كلا المثالين. أما الجواب فهو ممتنع في الأول؛ لأن الشرط هو السبب الوحيد في وجوده، فإن طلوع الشمس هو السبب في وجود النهار.

---

(١) تأتي (لو) في اللغة العربية لخمسة معانٍ:
١ ـ شرطية.
٢ ـ مصدرية، وهذه تذكر في الموصولات الحرفية.
٣ ـ للتقليل في قوله ﷺ: **«التمس ولو خاتماً من حديد» «أولم ولو بشاة»**.
٤ ـ للتمني كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الشعراء: ١٠٢]
ولهذا نصب المضارع (فنكون) في جوابها.
٥ ـ للعرض، نحو: لو تنزل عندنا فتصيبَ خيراً. وينصب المضارع في جوابها؛ لأن العرض من أنواع الطلب، كما تقدم.

أما في المثال الثاني فالجواب غير ممتنع؛ لأن الشرط ليس هو السبب الوحيد في وجوده، بل هناك أسباب أخرى؛ كالسفر بالسيارة ـ مثلاً ـ وبهذا يتضح أن قول المعربين في «لو»: (إنها حرف امتناع لامتناع) أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط، فيه نظر؛ لأن ذلك غير لازم ـ لما تقدم ـ ولعلهم نظروا إلى الكثير الغالب، والعبارة الدقيقة أن يقال فيها: (حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره)[١] أي: حرف يدل على ما كان سيقع في الزمان الماضي لوقوع غيره في الزمان الماضي ـ أيضاً ـ، نحو: لو حضر أخوك لحضرت؛ أي: كان سيقع حضوري في الزمان الماضي لو وقع حضور أخيك، وهكذا يقال في المثالين المتقدمين.

أما (لو) الشرطية غير الامتناعية: فتقتضي تعليق جوابها على شرطها ـ وجوداً أو عدماً ـ في المستقبل، فترادف (إنْ) الشرطية في التعليق[٢]. وفي أن زمن الفعل في جملتي الشرط والجواب مستقبل، والغالب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين، نحو: لو يقدم خالد غداً لا أسافر.

فإن وليها ماضٍ أوِّل بالمستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، فالفعل (تركوا) ماضٍ مؤولٌ بالمستقبل (يتركون)، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع (خافوا) جواباً وجزاء؛ لأن الخوف إنما يكون قبل الترك لا بعده، لاستحالته بعد موتهم.

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٢٢٤).

(٢) قال العكبري: عند قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢١]: (لو هاهنا بمعنى (إنْ)، وكذا في كل موضع وقع بعد «لو» الفعل الماضي. وكان جوابها متقدماً عليها) «التبيان» (١/ ١٧٧)؛ وانظر: «دراسات لأساليب القرآن» (١/ ٢/ ٦٦٧).

وهذا معنى **قوله**: (**لو حرف شرط... إلخ**) أي: إن «لو» حرف شرط يكون بها التعليق في الزمن الماضي، وهذه هي الامتناعية.

وقوله: (**ويقل إيلاؤها مستقبلاً**) إشارة إلى (لو) الشرطية غير الامتناعية التي يكون التعليق بها مستقبلاً. وهو ـ مع قلّته ـ قَبِلَهُ النحاة وقالوا بمقتضاه، لوروده عن العرب.

* * *

ما تختص به (لو) الشرطية

٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

من أحكام (لو) الشرطية أنه لا يليها إلا الفعل، سواء كان ظاهراً كما في الأمثلة المتقدمة، أو مضمراً، نحو: لو خالد قدم لأكرمته، فـ(خالد) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور، ومن أمثلة ذلك قول عمر رضي الله عنه: (لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة)[1]. وقول حاتم الطائي: (لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني)[2]، وهي بهذا تشبه (إنْ) الشرطية، لكنها تخالفها في جواز دخولها على (أنَّ) واسمها وخبرها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [الحجرات: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠][3]، وقد اختلف النحاة في (لو) ـ والحالة هذه ـ على قولين:

الأول: أنها باقية على اختصاصها، وهو الدخول على الفعل،

---

(١) قالها عمر رضي الله عنه في موضوع الوباء الذي وقع بالشام. فأراد عمر رضي الله عنه أن يرجع من الطريق فقال له أبو عبيدة رضي الله عنه: أفراراً من قدر الله؟ فقال له هذه المقالة، والحديث متفق عليه. فانظره: في «جامع الأصول» (٧/٥٧٦).

(٢) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٣/٨١)؛ وانظر: «الفاضل» للمبرد ص(٤١) ففيه خبر هذه المقالة. وانظر: «المقتضب» (٣/٧٧) والمراد بذات السوار: الحرة.

(٣) إذا وقعت (أنَّ) بعد «لو» جاز أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض وهذا هو الأكثر. وجاز أن يكون مشتقاً أو جامداً أو ظرفاً. انظر: «دراسات لأساليب القرآن» (١/١/٤٥٨) (١/٢/٦٥٢).

فـ(أنَّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل مقدر، والتقدير ـ والله أعلم ـ ولو ثبت أنهم آمنوا؛ أي: إيمانهم، ولو ثبت أنهم صبروا؛ أي: صبرهم.

الثاني: أنها فقدت اختصاصها، وأن المصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها في موضع رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره ـ مثلاً ـ: ثابت، أو نحو ذلك مما يناسب السياق.

والأول أظهر؛ لأن فيه إبقاء (لو) على اختصاصها ما دام أن تقدير المحذوف موجود على كلا القولين، ولأنه ينبني على القول الثاني دخول الحرف المصدري على مثله بغير فاصل، وهذا خلاف الأصل.

وهذا معنى **قوله**: (**وهي في الاختصاص بالفعل كإنْ... إلخ**) أي: إن (لو) الشرطية بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل، مثل: (إنْ) الشرطية، ثم بين أن (**لو**) تخالف (**إنْ**) فتدخل على (**أنَّ**) ومعموليها..

* * *

٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

من أحكام (لو) الشرطية الامتناعية

من أحكام «لو» الامتناعية أنه لا يليها إلا الفعل الماضي لفظاً ومعنى، أو معنى فقط: وهو المضارع المسبوق بـ«لم» نحو: لو أنصف الناس لاستراح القاضي، لو لم يتخاصم الناس لاستراح القاضي، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨].

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضي[١]؛ كقوله

(١) وهذا من الفروق بين «لو» الامتناعية وغير الامتناعية. أن الامتناعية تقلب زمان المضارع إلى الماضي. وغير الامتناعية تخلص زمان المضارع للمستقبل، مثل: «إنْ». فيبقى المضارع بعدها على حاله صورة وزمناً. وإن وقع بعدها الماضي أول بالمستقبل، وإنما تقلب الامتناعية زمان المضارع إلى الماضي؛ لأنها تفيد تعليق شيء على شيء آخر في الزمان الماضي. بخلاف أدوات الشرط الجازمة فإنه يتعين الاستقبال في شرطها وجوابها معاً في الغالب.

تعالى: ﴿قَالُواْ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧][1]؛ أي: لو علمنا؛ لأنهم علقوا الاتباع على تقدير وجود علم القتال، وهو منتفٍ، فانتفى الاتباع. وإخبارهم بانتفاء علم القتال منهم إما على سبيل المكابرة، وإما على سبيل التخطئة لهم في ظنهم أن ذلك قتال في سبيل الله وليس كذلك، وإنما هو رمي النفوس في التهلكة، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

وهذا معنى **قوله**: (وإن مضارع تلاها صُرفا... إلخ) أي: إن المضارع إن تلا (لو) ووقع بعدها صُرف زمنه إلى المضي حتماً، نحو: (**لو يفي كفى**) أي: لو وفى كفى.

تتمة:

جواب (لو) — لم يتعرض ابن مالك رحمه الله في الألفية لجواب «لو» وهذه نبذة عنه.

اعلم أن (لو) بنوعيها لا بد لها من جواب، وهو نوعان:

الأول: ماضٍ لفظاً ومعنى، وهذا هو الأكثر، فإن كان مثبتاً فالأكثر اقترانه بـ(اللام)؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنفال: ٢٣]، وعدم الاقتران قليل؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وإن كان منفياً بـ(ما) فالأكثر أن يتجرد من اللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٦٨] وهو كثير في القرآن، ومن اقترانه باللام قول الشاعر:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ١١٤).

ولو نُعطى الخِيارَ لَمَا افترقنا ولكنْ لا خيارَ مَعَ الليالي(١)

فجاء جواب «لو» وهو قوله: (لما افترقنا) فعلاً ماضياً منفياً بـ(ما). واقترن باللام، وهذا قليل.

الثاني: أن يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فـ(اللام) واقعة في جواب (لو)، و(مثوبة) مبتدأ و(خير) خبره. والجملة جواب (لو)، وأوثرت الجملة الاسمية على الفعلية لما فيها من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها، وقيل: جواب «لو» محذوف تقديره: لأثيبوا، وجملة (لمثوبة من عند الله خير) مستأنفة، أو جواب لقسم مقدر، والله أعلم.

---

(١) إعرابه: (ولو) لو: حرف شرط غير جازم (نعطى) مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعله. ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن) وهو المفعول الأول (الخيار) المفعول الثاني (لما) اللام واقعة في جواب (لو) وما: نافية (افترقنا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب «لو» (ولكن) الواو حرف عطف، لكن حرف استدراك (لا) نافية للجنس (خيار) اسمها (مع) ظرف متعلق بمحذوف خبرها. وهو مضاف و(الليالي) مضاف إليه.

أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا

أدوات الشرط غير المجازمة:
١ ـ أما الشرطية
أ ـ معناها
ب ـ أحكامها

٧١٢ ـ أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ وَفَا   لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

٧١٣ ـ وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا   لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

أمَّا: من أدوات الشرط غير الجازمة، وهي حرف شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً. أما كونها حرف شرط فدليله لزوم الفاء في جوابها ـ كما سيأتي ـ وأما كونها للتوكيد فقد ذكره بعض النحاة[1]، فقال: «أما» حرف يعطي الكلام فضل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب، قلت: أما زيد فذاهب.

وأما كونها حرف تفصيل فهذا غالب أحوالها؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ[2] ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: ٩، ١٠]، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ[3]﴾ [آل عمران: ٧]، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وقد يتخلف التفصيل، نحو: أما عليٌّ فمنطلق.

وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسَّرها

---

(١) انظر: «شرح الأشموني» (٤/٤٦).

(٢) (اليتيم): منصوب بما بعده، والفاء في قوله: (فلا تقهر): رابطة لجواب (أما).

(٣) أما: حرف شرط وتفصيل ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ ﴿فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الجملة صلة، ﴿فَيَتَّبِعُونَ﴾ خبر المبتدأ، وهو جواب (أما)، ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾ مفعول لأجله؛ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ الواو إما عاطفة أو استئنافية. و﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ إما معطوف على لفظ ﴿ٱللَّهُ﴾، أو مبتدأ.

سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ بـ (مهما يك من شيء). والمذكور بعدها جواب الشرط، ولهذا لزمته الفاء لربط الجواب، فإذا قلت: أما عليٌّ فمخترع، فالأصل: مهما يك من شيء فعلي مخترع، فأنيبت (أما) مناب (مهما يك من شيء)، فصار: أما فعليٌّ مخترع، ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار: أما عليٌّ فمخترع.

وهذه الفاء لازمة في جوابها ـ كما تقدم ـ وهي للربط المجرد، لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على قول محذوف فيغلب حذفها؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦][(١)]؛ أي: فيقال لهم: أكفرتم، فَحُذِفَ القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، على قاعدة: (يصح تبعاً ما لا يصح استقلالاً). وقلَّ الحذف فيما عدا ذلك؛ كقوله ﷺ: **«أما موسى كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبي»**[(٢)]، وقوله ﷺ: **«أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»**[(٣)].

وإعراب المثال: (أما) حرف شرط وتوكيد نائبة عن (مهما يك من شيء)، (علي) مبتدأ مرفوع، (فمخترع) الفاء رابطة، و(مخترع) خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها، جواب شرط غير جازم.

وإعراب: مهما يك من شيء فعليٌّ مخترع، هو: (مهما) اسم شرط جازم مبتدأ، (يك) فعل مضارع تام مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، (من شيء) (من) حرف جر زائد و(شيء) فاعل لـ(يك) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد (فعليٌّ) «الفاء» داخلة على جواب الشرط و(علي) مبتدأ و(مخترع) خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط (مهما).

---

(١) الاسم الموصول: مبتدأ، خبره: المقدر (فيقال لهم).

(٢) متفق عليه، وانظر: «فتح الباري» (٣/ ٤١٤).

(٣) متفق عليه، وانظر: «فتح الباري» (٤/ ٣٧٦).

وهذا معنى **قوله**: (**أما كمهما يك من شيء... إلخ**) أي: إن (أما) قائمة مقام أداة الشرط وفعله، وهما: (مهما يك من شيء) وتجب الفاء (**لتلو تلوها**) تبعاً للمألوف من كلام العرب، ومعناه: تالي تاليها، وهو الجواب؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط. ثم ذكر أن حذف هذه الفاء قليل في النثر، لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول ـ كما تقدم ـ.

وقوله: (**قد نُبذا**) أي: طرح، والألف للإطلاق.

وقوله: (**ذي الفَا**) بالقصر للضرورة، وكذا في البيت الأول.

* * *

مـن الأدوات غير الجازمة ٢ ـ لولا ٣ ـ لوما

٧١٤ ـ لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

لـ(لولا ولوما) استعمالان:

الاستعمال الأول لهما وأحكامه

الأول: أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما، ولهما حكمان:

١ ـ دخولهما على مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما تقدم في باب «الابتداء».

٢ ـ لا بد لهما من جواب مصدَّر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى، أو معنى فقط: (وهو المضارع المسبوق بـ«لم»)، فإن كان مثبتاً قُرن باللام للتأكيد ـ غالباً ـ، نحو: لولا العقل لكان الإنسان كالحيوان، لوما العمل لم يكن للعلم فائدة.

ولم تقع «لوما» الامتناعية في القرآن. أما (لولا) فقد جاءت في آيات كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾ [الزخرف: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤]، فـ(لولا) في هذه الآيات حرف امتناع لوجود، وما بعدها مبتدأ، سواء

كان اسماً صريحاً كما في الآية الأولى، أو ضميراً منفصلاً كما في الآية الثانية، أو مصدراً مؤولاً كما في الآية الثالثة والرابعة، وخبر هذا المبتدأ محذوف وجوباً ـ كما تقدم في باب «الابتداء» ـ ومدخول اللام هو جواب (لولا).

فإن كان الفعل منفياً بـ(ما) تجرد عن اللام غالباً، نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١].

وإن كان الفعل منفياً بـ(لم) لم يقترن بها، نحو: لولا التجارب لم يستفد الإنسان، لوما الجور وقلّة الإنصاف لم يشرع القضاء.

وقد يحذف جواب (لولا) لدليل يدل عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ۝١٠﴾ [النور: ١٠] فجواب «لولا» محذوف، تقديره ـ والله أعلم ـ لعاجلكم بالعقوبة، ونحوه.

وإلى الاستعمال الأول لهذين الحرفين أشار **بقوله**: (**لولا ولوما يلزمان الابتداء**) أي: إن هذين الحرفين يلزمان الدخول على المبتدأ، فلا يقع بعدهما غيره، إذا (**عقدا**) أي: ربطا امتناع شيء بوجود غيره، ولازَمَا بينهما، والألف في قوله: (عقدا) للتثنية.

* * *

الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما) وأحكامه وبيان ما يلحق بهما

٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا ... أَلَّا أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

٧١٦ ـ وَقَدْ يلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما) الدلالة على التحضيض ـ وهو طلب الفعل بحثٍّ وقوة ـ ويجب حينئذ أن يليها الفعل المضارع، ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالفعل: هلّا، وألّا، وألا.. فيليها الفعل ظاهراً متصلاً بها أو مفصولاً منها بمعموله المتقدم عليه، أو يكون مقدراً.

فمثال المضارع المتصل بها: لولا تؤدي الشهادةَ على وجهها،

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [النمل: ٤٦]، فـ(لولا) هنا بمعنى: هلّا، وهو كثير في القرآن[1]، وقال تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، فـ(لوما) أداة تحضيض.

ومثال المضارع المفصول منها: لولا الشهادةَ تؤدي على وجهها، لوما المنكرَ تغير بيدك أو بلسانك أو بقلبك، فـ(لولا) أداة تحضيض و(الشهادة) مفعول مقدم لـ(الفعل) تؤدي.

ومثال المضارع المقدر: لولا الشهادةَ تؤديها، لوما المنكرَ تغيره، فـ(لولا) أداة تحضيض، و(الشهادة) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: لولا تؤدي الشهادة تؤديها، وقد مضى ذلك في باب «الاشتغال».

وقد يكون المضارع محذوفاً وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه؛ كقوله ﷺ لجابر رضي الله عنه حين أخبره بأنه تزوج بثيب: **«هلّا بكراً تلاعبها وتلاعبك»**[2] أي: هلا تزوجت بكراً.

فإن دخلت على فعل ماضٍ فهو في تأويل المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] فقوله: (أخرتني) ماضٍ في معنى المضارع؛ إذ لا معنى للتأخير في الزمن الماضي، وهي هنا للعرض.

وهذان الاستعمالان لـ(لولا) و(لوما) ذكرهما ابن مالك. وبقي استعمال ثالث لم يذكره، وهو الدلالة على التوبيخ، واللوم على ترك الفعل، وتختص بالفعل الماضي، أو ما في تأويله، نحو: هلّا كتبت

---

(١) ذكر هذا في «دراسات لأساليب القرآن» نقلاً عن أبي حيان في «البحر». وذكر أن (لوما) الامتناعية لم تقع في القرآن كما تقدم. وأن التحضيضية جاءت في آية واحدة. انظر: (١/٢/٦٩١، ٦٩٧).

(٢) متفق عليه.

الواجب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم[1] مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦].

وأما التحضيض بـ(ألا) فقد جاء في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣] ولم يقع في القرآن تحضيض بـ(هلا) أو (ألَّا)[2].

وإلى الاستعمال الثاني أشار **بقوله**: **(وبهما التحضيض مِزْ... إلخ)** «مِزْ» فعل أمر؛ أي: ميّز بـ(لولا) و(لوما) التحضيض؛ لأنهما يدلان عليه، ويشاركهما في التحضيض (هلّا، وألَّا، وألا). ثم ذكر أنها مختصة بالدخول على الفعل، **فقال**: **(وأولينها الفعلا)** أي: أتبعها واذكر بعدها الفعل، ولم يبين نوعه، وهو المضارع، والضمير عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، والألف في (الفعلا) للإطلاق. ثم بين أنها قد تدخل على الاسم في الظاهر، **فقال**: **(وقد يليها اسمٌ بفعلٍ مُضْمرٍ عُلِّق)** أي: يكون متعلقاً بفعل مقدر ومعمولاً له، فيكون هذا الفعل بعد الأداة مباشرة **(أو بظاهر مؤخر)** أي: يكون هذا الاسم متعلقاً بفعل متأخر عن هذا الاسم، فيكون من باب تقديم المعمول على عامله، كما تقدم في المثال، والله أعلم.

---

(١) وقع في هذه الآية الفصل بين (لولا) والفعل (قلتم) بالظرف. وفائدة هذا ـ والله أعلم ـ بيان أن الواجب عليهم أن يتفادوا التكلم بالإفك أول ما سمعوه. فلما كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم، أفاده في «الكشاف» (٣/ ٦٦).

(٢) الذي يفهم من كلام ابن مالك في «شرح الكافية» أن (ألا) لا تأتي للتحضيض بل هي للعرض. وإنما ذكرها مع حروف التحضيض بجامع الاختصاص بالفعل «شرح الكافية» (٣/ ١٦٥٥).

الْإِخْبَارُ بالَّذِي والْأَلِفِ وَاللَّامِ

كيفية الإخبار عن الاسم بالاسم الموصول

٧١٧ ـ مَا قِيلَ أخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ الَّذي مُبْتَدأً قَبْلُ اسْتَقَرّْ

٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩ ـ نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ... ضرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

٧٢٠ ـ وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتي ... أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

هذا الباب وضعه النحويون لاختبار الطالب وتدريبه في الأحكام النحوية، كما وضع علماء الصرف باب الأبنية لامتحان الطالب في القواعد التصريفية، وكثيراً ما يصار إلى الإخبار بالذي والألف واللام لقصد الاختصاص، أو تقوية الحكم؛ لأن فيه إسنادين: إلى الضمير وإلى الظاهر ـ كما سيتضح إن شاء الله ـ أو لغرض القصر، أو تشويق السامع، ونحو ذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن خالد، من قولنا: خالد منطلق، بالاسم الموصول (الذي)، فإنك تعمل في هذا الأسلوب خمسة أعمال:

أحدها: أن تبتدئ الكلام بموصول مطابق للاسم المذكور في إفراده وتذكيره وتثنيته وجمعه، وهو (الذي) وتجعله مبتدأ.

الثاني: أن تؤخر الاسم المذكور إلى آخر التركيب؛ لأنه يراد جعله خبراً عن الموصول.

الثالث: أن ترفعه على أنه خبر عن (الذي).

الرابع: أن تجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول.

الخامس: أن تجعل في موضع الاسم المذكور الذي أخرته ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه، ومطابقاً للموصول؛ لأنه هو العائد.

فتقول: الذي هو منطلق خالد، فـ(الذي) مبتدأ، وجملة (هو منطلق) صلة، و(خالد) خبر المبتدأ.

وإذا قيل: أخبر عن المحمدين، من: أكرمت المحمدين، قلت: اللذان أكرمتهما المحمدان، وفي الجمع: الذين أكرمتهم المحمدون، وفي المؤنث: التي أكرمتها هند..

وعلى هذا فالمخبر عنه ـ في هذا الباب ـ هو المجعول في آخر الجملة خبراً عن الموصول الذي هو المبتدأ. وهذا خلاف ظاهر السؤال، فإن ظاهره أن (خالداً) و(المحمدين) مخبر عنه، وأن الاسم الموصول هو الخبر، والجواب عن ذلك: أنه لما كان الاسم المذكور مخبراً عنه من جهة المعنى، صح أن يقال: أخبرْ عنه.

وهذا معنى **قوله**: (**ما قيل أخبر عنه بالذي خبر... إلخ**) أي: إذا قيل لك: أخبر عن اسم بـ(الذي)، فليس هو على ظاهره، بل هو مؤول، فتجعل الاسم خبراً مؤخراً وجوباً، (**عن الذي**) حال كونه (**مبتدأ قبل استقر**)، وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى خبراً عنه، كما تقدم[(١)]. وهذا إشارة إلى الأعمال الثلاثة الأُوَل.

وقوله: (**ما سواهما**) أي: وما سوى المبتدأ والخبر مما هو موجود في الجملة (**فوسِّطه صله**) أي: للاسم الموصول، وهذا هو العمل الرابع.

وقوله: (**عائدها**) أي: عائد الجملة وهو ضمير الموصول (**خَلَفُ مُعْطِي التكملة**) أي: جاء الضمير في موضع الاسم الذي جعل في الآخر خبراً يكمل الفائدة. وهذا فيه العمل الخامس، وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لا بد من مطابقته للموصول لكونه عائده.

ثم ذكر المثال وهو أنك تقول: الذي ضربته زيد (**فذا ضربت زيداً**

---

(١) هذا أحد التأويلات وقد نسبه ابن مالك في «شرح الكافية» (٤/ ١٧٧٢) إلى ابن السراج. وقيل: إن (عن) في قول ابن مالك: (عنه) بمعنى الباء، والباء في (بالذي) بمعنى: (عن).

كان) أي: هذا التركيب كان في الأصل: ضربت زيداً، فعُمل فيه ما تقدم **(فادر المأخذا)** وقس عليه، والألف للإطلاق.

ثم بين أنه إذا كان الاسم الذي قيل لك: أخبر عنه ـ مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً، فإنك تأتي بالمبتدأ الموصول وفق ذلك الاسم فيما ذكر **(مراعيا)** في الضمير العائد **(وفاق المثبت)** أي: موافقة الاسم المخبر عنه في المعنى.

* * *

شروط الاسم المخبر عنه بالاسم الموصول

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتعْرِيفٍ لِما ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا

٧٢٢ ـ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ اَوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

لما ذكر المصنف رحمه الله كيفية الإخبار، ذكر ما يشترط في الاسم المخبر عنه بالذي أو أحد فروعه، وهي أربعة:

١ ـ أن يكون قابلاً للتأخير، لما تقدم من أنه يجب تأخيره إلى نهاية الجملة، فلا يخبر بالذي أو فروعه عما له صدر الكلام؛ كأسماء الشرط والاستفهام، مثل: من، وما؛ لئلا تفوته الصدارة، فإن كان الاسم لا يقبل التأخير بنفسه ولكن خَلَفُهُ يقبل التأخير صح، مثل: الضمائر المتصلة؛ كالتاء من قمتُ، فيجوز أن يخبر عنها، مع أنها لا تتأخر؛ لأنه لا يمكن النطق بها وحدها؛ لكونها ضميراً متصلاً، ولكن يتأخر خَلَفُها، وهو الضمير المنفصل، فتقول: الذي قام أنا.

٢ ـ أن يكون قابلاً للتعريف، فلا يخبر عن الحال والتمييز، للزومهما التنكير، فلا يخلفهما الضمير؛ لأنه ملازم للتعريف، فلا يجوز في: جاء خالد راكباً، أن تقول: الذي جاء خالد إياه راكب.

٣ ـ أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن ضميرٍ عائدٍ إلى اسم في الجملة، كالهاء من، نحو: صالح أكرمته؛ لأنك لو أخبرت لقلت: الذي صالح أكرمته هو، فالضمير المنفصل هو الذي كان

متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير، فإن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو (صالح) بقي الموصول بلا عائد، وانخرمت قاعدة الباب، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط.

٤ ـ أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بالمضمر؛ ليصح كونه عائد الموصول، فلا يخبر عن الموصوف دون صفته، فلا تقول في: أكرمت رجلاً عالماً: الذي أكرمته عالماً رجل؛ لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً، وحينئذ يلزم وصف الضمير، والضمير لا يوصف، ولا يوصف به.

وهذا الشرط يغني عن ذكر الشرط الثاني؛ لأن الإضمار تعريف وزيادة، وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية أن ذكر الشرط الثاني زيادة بيان[(١)].

وإلى هذه الشروط الأربعة أشار **بقوله**: (**قبول تأخير وتعريف**... إلخ) أي: قد (حُتم) في هذا الباب ووجب كون الاسم المخبر عنه قابلاً للتأخير والتعريف، وكذا يشترط (**الغنى عنه**) أي: الاستغناء عنه بأجنبي، أو الاستغناء عنه بمضمر، **وقوله**: (فراع ما رعوا) أي: لاحظ ما لاحظوه من الشروط[(٢)].

* * *

(١) «شرح الكافية» (٤/ ١٧٧٥).

(٢) وبقي من الشروط:
٥ ـ أن يكون الاسم في جملة خبرية. فلا يخبر عن الاسم في مثل: أكرمْ علياً؛ لأن الطلب لا يقع صلة. كما هو معلوم من باب «الموصول».
٦ ـ وأن يجوز ورود الاسم في الإثبات، فلا يخبر عن (أحد) من نحو: ما جاءني من أحد؛ لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحدٌ. لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.
٧ ـ ألا يكون الاسم في إحدى جملتين مستقلتين، نحو: هشام في قولك: قام هشام، وقعد ياسر.

كيفية الإخبار عن الاسم بالألف واللام

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ
٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

لما بين الإخبار بالاسم الموصول عن الاسم، ذكر هنا الإخبار بالألف واللام الموصولة، فيخبر بالألف واللام عن الاسم بأربعة شروط، زيادة على الشروط السابقة:

١ ـ أن يكون المخبر عنه واقعاً في جملة فعلية، بخلاف: الإخبار بالذي، فإنه يخبر به عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية، فإذا قلت: خالد أخوك، لم يصح الإخبار بأل عن خالد؛ لأنه في جملة اسمية، والجملة الاسمية لا تصلح صلة.

٢ ـ أن يكون الفعل متقدماً، بخلاف: ما يقوم عاصم؛ لأنه تقدم على الفعل نفي، ولا يفصل بين أل وصلتها بنفي ولا غيره.

٣ ـ أن يكون متصرفاً، بخلاف: عسى المريض أن يبرأ؛ لأنه فعل جامد، وهو لا يصلح صلة لأل.

٤ ـ أن يكون مثبتاً، بخلاف المنفي كما تقدم.

مثال ذلك: وقى اللهُ البطلَ، فيجوز أن تخبر عن كل واحد من الفاعل والمفعول في هذه الجملة بالألف واللام، لتحقق الشروط، فتقول في الإخبار عن الفاعل: الواقي البطلَ اللهُ، فـ(الواقي) مبتدأ، و(البطل) بالنصب على أنه مفعول لاسم الفاعل، وبالجر على أنه مضاف إليه، و(الله) خبر المبتدأ، وتقول في الإخبار عن المفعول: الواقيه اللهُ البطلُ، وذكر الهاء واجب؛ لأن عائد (أل) الموصولة لا يحذف إلا ضرورة، فـ(الواقيه) مبتدأ، والها مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، و(الله) فاعل لاسم الفاعل، و(البطل) خبر المبتدأ.

ثم إن الوصف الواقع صلة لأل، إن رفع ضميراً، فإن كان عائداً على أل الموصولة وجب استتاره في الصلة؛ لأن الصلة جارية على من

هي له، وإن كان عائداً على غيرها وجب بروزه، لجريان الصلة على غير من هي له، فإذا قلت: بَلَّغْتُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً، فإن أردت الإخبار عن التاء في (بلغت) قلت: المبلِّغُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً أنا، ففي المبلغ ضمير عائد على (أل) فيجب استتاره؛ لأنه في المعنى لأل؛ لأنه خلف من ضمير المتكلم، (وأل) للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم. والمبتدأ نفس الخبر، وإن أخبرت عن الأخوين ـ من المثال المذكور ـ قلت: المبلِّغُ أنا منهما إلى المحمدين رسالةً أخواك، وإن أخبرت عن المحمدين قلت: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة المحمدون، وعن الرسالة تقول: المبلغها أنا من أخويك إلى المحمدين رسالة، فـ(أنا) في هذه الأمثلة، فاعل (المبلغ) لأنه اسم فاعل، والضمير عائد لغير (أل)، وضمير الغيبة هو العائد، وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم، و(أل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته.

وهذا معنى **قوله**: (**وأخبروا هنا بأل... إلخ**) أي: أخبر العرب ـ في هذا الباب ـ بأل الموصولة (**عن بعض**) أي: عن جزء كلام (**يكون فيه الفعل قد تقدما**) وهذه إشارة إلى الشرطين الأولين.

وقوله: (**إن صح صوغ صلة منه لأل**) أي: من الفعل المتقدم، بأن كان متصرفاً ومثبتاً. وهذه (إشارة) إلى الشرطين الأخيرين.

وقوله: (**كصوغ واقٍ من وقى الله البطل**) هذا مثال لما اجتمعت فيه الشروط، فهو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وذلك كصوغ. . . وقد مضى بيان ذلك.

ثم ذكر أن صلة (أل) إذا رفعت ضميراً وكان هذا الضمير لغير (أل) (**أُبين وانفصل**) أي: قطع من العامل وانفصل، إشارة إلى أنه يجب الإتيان به بارزاً منفصلاً، كما تقدم، والله أعلم.

الْعَدَدُ

١ ـ العدد المفرد
أ ـ حكم العدد من واحد إلى عشرة تذكيراً وتأنيثاً وحكم تمييزه
ب ـ حكم العدد مائة وألف وحكم تمييزهما

٧٢٦ ـ ثَلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
٧٢٧ ـ في الضِّدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ
٧٢٨ ـ وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

اعلم أن أسماء العدد في اصطلاح النحاة أربعة أقسام:

١ ـ **المفرد**، وهو العدد الخالي من التركيب والعطف، وهو الواحد والعشرة وما بينهما، وكلمة (بِضْع وبِضْعة)[1]، والمائة[2] والألف، ويسميه بعض النحاة (العدد المضاف) لأنه يضاف إلى تمييزه ـ عدا الواحد والاثنين ـ، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ **المركب**، وهو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين، وهو أحد عشر، وتسعة عشر، وما بينهما.

٣ ـ **العِقْد**، وهو في اصطلاح النحاة يطلق على العدد من عشرين إلى تسعين.. وبعضهم يسميه العدد (المفرد) لأنه غير مضاف ولا مركب.

(١) البضع: بالكسر، يدل على عدد ما بين ثلاثة وتسعة. وحكمه كالثلاثة في التذكير والتأنيث، وهو قد يستعمل مفرداً أو مركباً أو معطوفاً عليه. قال تعالى: ﴿سَيَغْلِبُونَ ۝ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٣، ٤].

(٢) جرى المتقدمون على أن (المائة) تكتب بالألف، وذكروا تعليل ذلك. فانظر: «أدب الكُتاب» للصولي ص(٢٥٩)؛ كتاب «الكُتّاب» لابن درستويه ص(٩٠)؛ «باب الهجاء» لابن الدهان النحوي ص(٦)؛ «همع الهوامع» (٦/ ٣٢٥)؛ «المطالع النصرية» ص(١٤٩). ويرى المجمع اللغوي القاهري كتابتها بدون الألف. فإن ركبت الثلاث مع المائة حذفت ألف (ثلاث) فتقول: ثلثمائة، وشرط ذلك ألا يلتبس بالثلث أحد الكسور. إلا (ثمان) فلا تحذف ألفها مع المائة ـ على الأجود ـ لئلا يجتمع حذفان: حذف الألف وحذف الياء. انظر: «المطالع النصرية» ص(١٨٢).

٤ ـ **المعطوف**، وهو العدد الذي بين عقدين؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين، أو بين ثلاثين وأربعين.. وهكذا.

وسأتكلم ـ بعون الله ـ عن هذه الأقسام في ضوء الألفية من خلال المباحث الآتية:

١ ـ تذكير العدد وتأنيثه.

٢ ـ حكم تمييزه.

٣ ـ إعراب العدد.

فأما القسم الأول وهو العدد المفرد، فالعددان واحد واثنان يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث، فيذكران مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث، نحو: في القرية مسجد واحد، ومدرسة واحدة، اشتريت كتابين اثنين، وكراستين اثنتين.

وهذان العددان يعربان على حسب موقعهما من الجملة، ولا يذكر بعدهما تمييز، فلا يقال: في القرية واحدُ مسجدٍ، ولا اشتريت اثني كتابين؛ لأن ذكر التمييز مباشرة (مسجد، كتابين) يحدد المراد، ويغني عن ذكر العدد قبله.

والأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما وكلمة (بِضْع وبضعة) على عكس العدد، فتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، نحو: عندي سبعةُ رجالٍ، وثلاثُ نسوةٍ، وصافحت بضعة رجال، ونصحت بضع نساء، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، وقال تعالى: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ﴾ [النور: ٦]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ٤]؛ لأن مفرد (شهادات): «شهادة» وهو مؤنث، ومفرد (شهداء): «شاهد أو شهيد» وهو مذكر(١).

---

(١) وعلى هذا فإذا كان المعدود جمعاً فإنه لا يراعى لفظه من ناحية التذكير والتأنيث. وإنما يراعى مفرده. تقول: جاء خمسة فتية؛ لأن مفرده (فتى) وهو مذكر. ولا تنظر لجمعه المؤنث. وأوتار العشر الأواخر من رمضان خمس ليال؛ لأن مفرده =

وإذا اجتمع لعدد واحد تمييزان: أحدهما مذكر، والآخر مؤنث روعي في تذكير العدد وتأنيثه السابق منهما، نحو: حضر سبعة رجال ونساء، وأقبل خمس نساءٍ ورجال، وهذا يختلف عن العدد المركب والعدد المعطوف، وسأذكر ما يتعلق بهما ـ إن شاء الله ـ.

وهذه الأعداد تعرب حسب موقعها من الجملة[١] وتحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة[٢] ويكون ـ في الأغلب ـ جمع تكسير للقلّة[٣] ـ كما

= (ليلة) وهو مؤنث. ولا تنظر لجمعه المذكر.

(١) العدد المفرد (ثمان) يختلف عن بقية الأعداد، فإنه له حالتين: **الأولى**: أن يكون مضافاً، **الثانية**: أن يكون غير مضاف.

فإن كان مضافاً جاء بلفظ المذكر بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث فالأفصح إثبات الياء في آخره مطلقاً، وإعرابه إعراب الاسم المنقوص، فتقدر على يائه الضمة والكسرة، وتظهر الفتحة، تقول: عندي ثماني مخطوطات. اشتريت ثمانيَ مخطوطات، احتفظت بثماني مخطوطات.

وإن كان مضافاً جاء بلفظ المؤنث بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر لزمته الياء وبعدها التاء الدالة على التأنيث. ويعرب بالحركات الظاهرة كغيره من الأسماء الصحيحة، نحو: حضر ثمانيةُ طلاب، سألت ثمانيةَ طلاب. جلست مع ثمانيةِ طلاب.

فإن كان غير مضاف والمعدود مذكر لزمته الياء والتاء ـ أيضاً ـ وأعرب بالحركات الظاهرة، نحو: الحاضرون من الطلاب ثمانية، كان الحاضرون ثمانية، اجتمعت من الطلاب بثمانية.

وإن كان المعدود مؤنثاً أعرب إعراب المنقوص، نحو: عندي من المخطوطات ثمانٍ. اقتنيت من المخطوطات ثمانياً ـ بالتنوين على أنه منقوص منصرف ـ أو ثمانيَ ـ على أنه ممنوع من الصرف ـ وتقول في الجر: اكتفيت من المخطوطات بثمانٍ. والإعراب في حالة الرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، وهكذا يقال في الجر. فإن كان مركباً مع العشرة فسأذكره ـ إن شاء الله ـ مع الأعداد المركبة.

(٢) قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود. فيضاف إلى مستحق المعدود، نحو: هذه خمسةُ محمد. خذ سبعتك. . ويستغني بذلك عن التمييز؛ لأن هذه الإضافة تحقق غرضاً لا يحققه التمييز. وهو أن العدد مستحق ومملوك للمضاف إليه؛ لأنك لا تقول لشخص: خذ سبعتك. إلا لمن يعرف جنسها، فلست بحاجة إلى ذكر التمييز.

(٣) جمع القلة يدل على أفراد لا تنقص عن ثلاثة ولا تزيد على عشرة، وجمع الكثرة يدل على أفراد لا تقل عن ثلاثة وقد تزيد عن عشرة، ولكل منهما أوزان خاصة، =

تقدم في الأمثلة ـ[1].

وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة ـ وهي الجمع والتكسير والقلّة ـ فتضاف هذه الأعداد إلى المفرد إذا كان التمييز هو لفظ (مائة)، نحو: في المعهد ثلثمائة طالب، وأربعمائة مقعد.

وقد يتخلف الأمر الثاني فتضاف هذه الأعداد إلى جمع التصحيح، وذلك إذا لم يكن للكلمة جمع تكسير، نحو: خمس صلوات، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] فجاء بـ(سمٰوات) جمع تصحيح؛ لأنه ليس للسماء جمع غيره، وقال تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨] وليس لعورة جمع تكسير، وقد يكون جمع التكسير وارداً ولكنه قليل الاستعمال؛ كقوله تعالى: ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ١٢]، فإن تكسير (آية) على (آيٍ) وارد عن العرب[2] لكنه ليس كثيراً في استعمالهم.

وقد تضاف لجمع التصحيح لمجاورته ما أُهمل تكسيره، كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٦]، فجاء (سنبلات) جمع تصحيح؛ لأنه مجاور لـ(سبع بقرات) المهمل تكسيرُهُ، وجاء (سنابل) بصيغة جمع التكسير حين لم يجاور جمع التصحيح في قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١].

= ستأتي ـ إن شاء الله ـ في باب «جمع التكسير».

(١) اعلم أنه لا يراد بالجمع هنا ـ الجمع الاصطلاحي ـ بل يدخل فيه كل ما يدل على الجمعية من اسم الجمع كـ(رهط) و(قوم) واسم الجنس الجمعي كـ(نحل) و(بقر) و(شجر) والغالب أن يجر ذلك بـ(من) قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وتقول: جاء ثلاثة من القوم، وفي المزرعة سبع من النخل، وتسع من الشجر. وقد يجر بالإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] وفي الحديث: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» والذود: اسم جمع لا مفرد له.

(٢) ذكره في «المصباح المنير» ص(٣٢).

وقد يتخلف القيد الثالث فيأتي تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما جمع كثرة لا جمع قلّة، كما قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلّة وهو (أقراء).

وأما العددان (مائة وألف) فهما على لفظهما، سواء أكان المعدود مذكراً أم مؤنثاً، ولا بدَّ لهما من تمييز مفرد مجرور ـ غالباً ـ، نحو: قلَّ من يعيش مائةَ سنةٍ، على فضلِ العلم مائةُ برهان، قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢][1]، وقال تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][2].

وقد يأتي تمييز (المائة) جمعاً مجروراً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾﴾ [الكهف: ٢٥] فقد قرأ حمزة والكسائي ـ من السبعة ـ بإضافة (مائة) إلى (سنين).

وفي العدد المفرد **يقول ابن مالك: (ثلاثة بالتاء قل للعشره... إلخ)** أي: أنِّث العدد: ثلاثة وعشرة وما بينهما، إذا كنت تعد جمعاً **(آحاده)** أي: مفرداته (مذكره) فأفاد أن العبرة في التذكير والتأنيث بحال المفرد، لا بحال الجمع[3].

وقوله: (في الضد جرّد) أي: إذا كان مفرد المعدود مؤنثاً فيجب

---

(١) (مائة) مفعول مطلق نائب عن المصدر.

(٢) (ألف) ظرف زمان و(سنة) مضاف إليه.

(٣) أما اسم الجمع ونحوه مما لا مفرد له؛ كقوم ورهط، فينظر في التذكير والتأنيث إلى اللفظ المذكور. فيعطى العدد عكس ما يستحقه اللفظ المذكور. ويعرف ذلك إما بالضمير أو باسم الإشارة أو تأنيث الفعل أو غيرها، تقول: ثلاث من الغنم؛ لأنك تقول: غنم كثيرة، قال تعالى: ﴿إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] فأنث الفعل، وجاء ثلاثة من الرهط؛ لأن العرب تقول: الرهط أقبل، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨] وتقول: عندي ثلاث من النخل، أو ثلاثة، لجواز الوجهين، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧] فأنّث الصفة. وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. فذكّر الصفة.

تذكير العدد وتجريده من التاء[1].

ثم بيَّن أن تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلّة مجرورة بالإضافة، وفهم من **قوله**: **(في الأكثر)** أنه يُمَيَّزُ بجمع الكثرة قليلاً ـ كما تقدم ـ ثم بيَّن أن المائة والألف تضافان للمفرد، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز. ثم ذكر أن (المائة) قد تضاف قليلاً للجمع، وهو يشير إلى قراءة حمزة والكسائي كما تقدم. **وقوله**: **(نزراً)** أي: قليلاً جداً. **وقوله**: **(قد رُدف)** فعل ماضٍ مبني للمجهول؛ أي: تُبع بالجمع، بمعنى: وقع بعده.

وإنما قدم ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام على (مائة) و(ألف) على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر؛ لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. وبعد ذلك رجع إلى الكلام على الأعداد حسب ترتيبها.

* * *

٢ ـ العدد المركب
١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً
٢ ـ إعرابه

٧٢٩ ـ وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكِّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ
٧٣١ ـ وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا
٧٣٢ ـ وَلِثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

---

(١) إذا حذف تمييز الأعداد من الثلاثة إلى التسعة وما بينهما. وكذا العشرة إذا كانت مفردة فإنه يجوز تذكير العدد وتأنيثه، والأفصح أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود. فتقول: صمت خمسةً. تريد خمسة أيام. ويجوز: صمت خمساً. وعليه جاء الحديث الصحيح: «ثم أتبعه بست من شوال» وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فجاء العدد (عشراً) بحذف التاء؛ لأن المعدود الأيام على أحد الوجهين، وفي الآية أقوال أخرى.

وعلى الأول جاء قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] أي: وسبعة أيام. فأنث العدد نظراً للمعدود المحذوف وهو (أيام). انظر: «تفسير البحر المحيط» (٢/ ٢٣٣).

٧٣٣ ـ وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا ... إِثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ ... وَالفَتْحُ فِي جُزْأَي سِوَاهُمَا أُلِفْ

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ القسم الأول وهو العدد المفرد (أو المضاف) ذكر العدد المركب، فتركب (عشرة) مع ما دونها إلى واحد، ويلحق بذلك كلمة (بضع وبضعة).

والعدد المركب يتألف من جزأين: الأول: (الصدر) وهو العدد واحد وتسعة وما بينهما، وما ألحق به. والثاني: (العجز) وهو كلمة (عشرة).

وحكم الأعداد المركبة من حيث التذكير والتأنيث، أن العجز وهو (عشرة) يطابق المعدود في التذكير والتأنيث، وأما الصدر فإن كان كلمة (أحد أو إحدى أو اثني أو اثنتي) فإنه يطابق المعدود، وإن كان (ثلاثة وتسعة) وما بينهما، فإن حكمه بعد التركيب كحكمه قبله، فيذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر. تقول: حضر أحدَ عشرَ طالباً، كتبت إحدى عشرةَ ورقةً، عندي اثنا عشرَ كتاباً، واثنتا عشرةَ كراسةً، نجح ثلاثةَ عشرَ طالباً، أقمت في مكة تسعَ عشرةَ ليلةً، وفي المدينة بضعةَ عشرَ يوماً، قال تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤][١].

وحكم العدد المركب أنه يبنى على فتح الجزأين[٢] فلا يتغير آخره

---

(١) إذا كان للعدد المركب تمييزان: أحدهما مذكر عاقل. والآخر مؤنث ـ عاقل أو غير عاقل ـ روعي في تذكير العدد وتأنيثه المذكر العاقل مطلقاً ـ سواء كان متقدماً أم متأخراً ـ، نحو: سافر معنا ثلاثةَ عشرَ رجلاً وامرأة، أو ثلاثةَ عشرَ امرأة ورجلاً. فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما، بشرط اتصال التمييز بالعدد، نحو: عندي خمسة عشر جملاً وناقة، أو عندي خمس عشرة ناقة وجملاً، فإن فُصل روعي المؤنث، نحو: عندي خمسَ عشرةَ ما بين جمل وناقة، أو ما بين ناقة وجمل. ويرى الصبان أنه إذا كان المذكر غير عاقل، والمؤنث عاقلاً، غُلِّب العاقل، نحو: أربعَ عشرةَ جملاً وأَمَةً.

(٢) العدد (ثمانية) إذا كان مركباً مع العشرة فحكمه من حيث التذكير والتأنيث كحكمه =

بتغير العوامل، تقول: جاء ثلاثةَ عشرَ طالباً، رأيت ثلاثةَ عشرَ طالباً، مررت بثلاثةَ عشرَ طالباً، فـ(ثلاثةَ عشرَ) فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وفي المثال الثاني: مفعول به في محل نصب، وفي المثال الثالث: في محل جر، ويستثنى من ذلك (اثنا عشر) فإن صدره يَعرب إعراب المثنى فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، ويبقى جزؤه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، فـ(اثنا) خبر (إنَّ) مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشر) مبني على الفتح لا محل له.

وقال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠][(1)]، فـ(اثنتي) مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشرة) مبني على الفتح لا محل له.

ويحتاج العدد المركب إلى تمييز مفرد منصوب، كما في الأمثلة، وسيذكر ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك، وإنما ذكرته هنا لإتمام الكلام على العدد المركب.

= قبل التركيب، تقول: جاء ثمانيةَ عشرَ طالباً. وعندي ثمانيَ عشرةَ كراسة. وهو مبني على فتح الجزأين. فإذا كان مجرداً من التاء جاز فيه إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة، ويكون الفتح مقدراً عليها. وجاز حذف الياء مع فتح النون أو كسرها. وفي حالة الكسر تكون الياء محذوفة للتخفيف. انظر: «شرح الكافية» (٣/ ١٦٧٤).

(١) تمييز (اثنتي عشرة) محذوف لفهم المعنى. تقديره ـ والله أعلم ـ فرقة. ولا يصلح أن يكون (أسباط) تمييزاً؛ لأنه جمع، ولأنه لو كان تمييزاً لذُكِّر العددان بحذف التاء منهما؛ لأن السبط مذكر. ويرى الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٩٧) أنه وإن كان السبط مذكراً فتأنيث العدد لقوله: (أمماً)، فـ(أسباطاً) على القول الأول بدل من (اثنتي عشرة) ورجحه الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣٨٢) و(أمماً) نعت لأسباط.

والأسباط: جمع سبط وهو ولد الولد. فصاروا اثنتي عشرة أمة من اثني عشر ولداً. وأراد بالأسباط القبائل. و(اثنتي عشرة) مفعول ثان لـ(قطعنا) والضمير وهو الهاء مفعول أول.

يقول ابن مالك: (وأحد اذكر وصلنه بعشر... إلخ) أي: إذا قصدت العدد المذكر فاذكر لفظ (أحد) مع لفظ (عَشَر) مركّباً لهما، فتقول: أحدَ عشرَ رجلاً، وإذا قصدت العدد المؤنث فاذكر لفظ (إحدى) مع لفظ (عشرة)، فتقول: إحدى عَشْرةَ امرأةً، بسكون الشين وزيادة التاء، هذه هي اللغة المشهورة، ولغة تميم كسر الشين.

ثم أراد أن يبين أن مطابقة العشرة للمعدود ليست خاصة بـ(أحد وإحدى) بل هي عامة، **فقال:**

(وَمَــعَ غَــيْــرِ أَحَــدٍ وَإِحْــدَى　　　مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا)

أي: ما فعلت في (عشرة) مع (أحد وإحدى) من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث، افعله فيما فوقهما من الأعداد التي تُركب مع (العشرة).

ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو (العشرة) بيَّن أن حكم الصدر من (ثلاثة) إلى (تسعة) وما بينهما في التركيب كحكمه قبل التركيب من أن التاء تثبت مع المذكر، وتسقط مع المؤنث.

ثم نصَّ على (اثني واثنتي) **فقال:** **(وأولِ عشرةَ اثنتي)** أي: أتْبع كلمة (عشرة) المؤنثة (اثنتي)، ولفظ (عشر) المذكر (اثني) إذا أردت المعدود المذكر أو المؤنث.

وقوله: **(إذا أُنثى تشا)** بالقصر لضرورة الوزن. وهذا راجع للأول، **(أو ذَكَرَا)** وهذا راجع للثاني، ثم بيَّن أن (اثني واثنتي) يعربان إعراب المثنى، فيرفعان بالألف، وينصبان ويجران بالياء، وما سواهما من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه، في القول المألوف الشائع.

* * *

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا　　　بِـوَاحِـدٍ كَـأَرْبَـعِـيـنَ حِـيـنَـا ٣ ـ العِقْد تعريفه، وحكمه

ذكر القسم الثالث من أقسام العدد وهو العِقْدُ، والقسم الرابع وهو العدد المعطوف. ٤ ـ العدد المعطوف تعريفه وحكمه

أما العقد ـ وهو من عشرين إلى تسعين ـ فإنه يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. وأما تمييزه فهو مفرد منصوب(١)، نحو: عندي ثلاثون كتاباً، في المزرعة ستون نخلةً، وأربعون شجرةً.

وتعرب ألفاظ العقود إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء ـ كما تقدم أول الكتاب ـ قال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ(٢) رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ(٣) لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

وأما المعطوف ـ وهو الذي ينحصر بين عِقْدين ـ فإن المعطوف وهو لفظ العقد يلزم حالة واحدة ـ كما تقدم ـ وأما المعطوف عليه(٤) فإن كانت صغيته هي لفظ (واحد) أو (اثنين) وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه، وإن كانت لفظ (ثلاثة أو تسعة) وما بينهما فيجب مخالفتها للمعدود، كما تقدم في حال إفرادها أو تركيبها، ويعرب المعطوف عليه حسب موقعه من الجملة، ويتبعه المعطوف في إعرابه، نحو: في الفصل واحد وثلاثون طالباً، واثنان وثلاثون مقعداً، في المكتبة سبعة وثمانون كتاباً، وخمس وثلاثون مخطوطة، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [صٓ: ٢٣].

---

(١) يجوز أن يستغني العقد عن التمييز وأن يضاف إلى مستحقه، نحو: هذه عشرو خالدٍ؛ لأنك لا تقول ذلك إلا لمن يعرف جنسها، فلست بحاجة إلى ذكر تمييز.

(٢) قوله: (قومه) منصوب على نزع الخافض. و(سبعين) مفعول به.

(٣) موسى مفعول أول، و(ثلاثين) مفعول ثان على حذف مضاف؛ أي: تمام ثلاثين.

(٤) المعطوف عليه يسمى (النيّف) ـ بتشديد الياء على الأفصح ـ ومعناه: الزيادة، يقال: ناف على فلان: أي زاد عليه. وهي تدل ـ في الأصل ـ على عدد مبهم من واحد إلى تسعة. وتلازم التذكير دائماً. وتعرب حسب موقعها من الجملة. ولا بد أن يتقدمها عقد من العقود ثم تعطف عليه، نحو: اشتريت عشرين كتاباً ونيّفاً. فهي لا تذكر إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددي. أما على الاستعمال الأول فإن لفظ النيف يطلق على العدد المعطوف عليه. ولا بد أن يكون متقدماً.

وهذا معنى **قوله**: (وميز العشرين للتسعينا... إلخ) أي: ميز العشرين إلى التسعين (بواحد) أي: بمفرد (كأربعين حينا) وفهم من المثال أنه يكون منصوباً، والحين: بالكسر هو الدهر والوقت، طال أم قصر، وشمل قوله: (العشرين للتسعينا) ألفاظ العقود، والأعداد المعطوفة[١]، واللام في **قوله**: (للتسعينا) للغاية، فهي بمعنى: (إلى).

* * *

تمييز العدد المركب

٧٣٦ ـ وَمَيَّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا ... مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

أي: إن العرب ميزت العدد المركب ـ من أحد عشر إلى تسعة عشر ـ بمثل ما مُيِّز عشرون وبابه. وذلك بمفرد منصوب ـ كما تقدم ـ.

وقوله: (فسوينهما) أي: المركب، والعشرين وبابه، وهو تكميل للبيت لصحة الاستغناء عنه، أو أنه قَصَدَ به دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة.

* * *

إضافة العدد المركب

٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ ... يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

يجوز في العدد المركب ـ ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة[٢] ـ أن يستغني عن التمييز وأن يضاف إلى اسم بعده[٣] ـ كما في العدد المفرد والعقود ـ.

---

(١) إذا كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث روعي المذكر العاقل مطلقاً ـ تقدم أو تأخر اتصل أو انفصل ـ، نحو: وُزع المبلغ على خمسة وسبعين فقيراً وفقيرة، أو على خمسة وسبعين فقيرة وفقيراً. ونقلت السيارة خمسة وثلاثين حقيبة ورجلاً، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما، بشرط الاتصال، نحو: قرأت ثلاثة وعشرين بحثاً ورسالة، أو ثلاثاً وعشرين رسالة وبحثاً. فإن فصل بينهما فاصل ـ وهو كلمة بين ـ روعي المؤنث، نحو: قرأت ثلاثاً وعشرين ما بين بحث ورسالة. راجع: «حاشية الصبان» (٤/ ٧١)، «النحو الوافي» (٤/ ٥٥٠).

(٢) يعلل النحاة امتناع إضافة (اثني عشر) إلى مستحقها أن لفظ (عشر) واقع موقع نون المثنى، وهذه النون لا تجامع الإضافة.

(٣) انظر: «شرح المكودي بحاشية ابن الحاج» (٢/ ١١١).

وإذا أضيف العدد لمركب ففيه لغتان:

الأولى: وهي الفصحى، أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية، فتقول: خمسةَ عشرَ محمدٍ عندي، حفظت خمسةَ عشرَ محمدٍ، حافظت على خمسةَ عشرَ محمدٍ، فـ(خمسةَ عشرَ) ـ في المثال الأول ـ مبتدأ مبني على فتح الجزأين في محل رفع، وهو مضاف و(محمد) مضاف إليه، (عندي) خبر المبتدأ.

الثانية: بقاء الصدر على بنائه، وإجراء الحركات الإعرابية على الثاني، فتقول: خمسةَ عشرُ محمدٍ عندي، حفظت خمسةَ عشرَ محمدٍ، حافظت على خمسةَ عشرِ محمدٍ، فـ(خمسةَ عشرُ) بجزئيها مبتدأ مرفوع بالضمة، وفي الثاني مفعول به منصوب بالفتحة، وفي الثالث مجرور بالكسرة.

وهذا معنى **قوله**: (**وإن أضيف عدد مركب... إلخ**) أي: وإن أضيف العدد المركب إلى اسم بعده فإنه يبقى على بنائه. وهذه اللغة الأولى، (**وعجز قد يعرب**) إشارة إلى اللغة الثانية، وأفاد بذلك أنها لغة قليلة.

وقوله: (البنا) بالقصر للوزن، وسوغ الابتداء بالنكرة في قوله: (**وعجز**) أنها في معرض التفصيل.

* * *

صوغ العدد على وزن (فاعل)
١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً
٢ ـ استعمالاته

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلَى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا

٧٣٩ ـ وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

٧٤٠ ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذِي مِنْهُ بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

يجوز أن يصاغ من لفظ (اثنين وعشرة) وما بينهما، وصفاً على وزن (فاعل) لتحقيق غرض لا يمكن أن يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق.

وهذا العدد الذي على وزن (فاعل) يذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث فيقال: كتاب ثالث ورابع، ورسالة ثالثة ورابعة إلى عشرة.

وما صيغ من العدد على هذا النحو له استعمالات:

الأول: أن يستعمل مفرداً عن الإضافة، لِيصفَ ما قبله، ويدلَّ على ترتيبه، نحو: جاء الطالبُ الثالثُ في فصله؛ أي: إنه طالب موصوف بهذه الصفة، قال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، فجاء قوله: (بثالث) مذكراً؛ لأن الحديث عن رسول الله تبارك وتعالى، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ[1] ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، فجاء قوله: (الثالثة) مؤنثاً لأنه صفة لمؤنث، والغرض من الصفة التوكيد؛ لأن من المعلوم بعد ذكر اللات والعزى أن مناة ثالثتهما، وكلها أصنام كانت تعبد في الجاهلية[2].

وحكم الصيغة في هذا الاستعمال هو الإعراب بالحركات حسب موقعها من الجملة.

الثاني: أن يستعمل مع ما اشتق منه ـ والمراد بما اشتق منه: أصله ـ فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة من غير دلالة على ترتيب، نحو: خالدٌ ثالثُ ثلاثةٍ قاموا بالنشاط في معهدهم؛ أي: واحد من ثلاثة.

وحكم الصيغة هنا: إعرابها بالحركات حسب موقعها من الجملة، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه، من إضافة البعض إلى كله، قال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: أحد اثنين، و(ثاني) حال من الهاء في (أخرجه) و(اثنين) مضاف إليه[3]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] أي: قالوا: إن الله أحد ثلاثة آلهة، أو واحد من ثلاثة آلهة،

---

(١) الهمزة للاستفهام، والفاء للاستئناف ـ على ما تقدم في آخر باب «عطف النسق» ـ ورأى: فعل ماض. والتاء فاعل.. والميم علامة الجمع. (اللات) مفعول به (الثالثة الأخرى) صفتان لمناة. وانظر: «تفسير الألوسي» (٢٧/ ٥٦).

(٢) انظر: «النحو القرآني» ص(٣٨٥).

(٣) انظر: المصدر السابق.

و(ثالث): خبر (إن) و(ثلاثة) مضاف إليه[1].

الثالث: أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ـ وهو العدد الأقل منه مباشرة ـ فيفيد حينئذٍ معنى التصيير والتحويل، فيجوز فيه وجهان:

الأول: إضافته إلى ما يليه، فيحذف تنوينه، نحو: دخلت المسجد وأنا رابعُ ثلاثةٍ؛ أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، ودخلت حفصة الغرفة وهي رابعةُ ثلاثةٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] أي: رابع ثلاثة، وسادس خمسة، وقد جاء العددان مضافين إلى ضمير الثلاثة والخمسة.

الوجه الثاني: نصب ما يليه به، فيلحقه التنوين، ويشترط له ما يشترط في إعمال اسم الفاعل من الاعتماد على نفي أو استفهام أو غيرهما مما يعتمد عليه اسم الفاعل، ومن كونه للحال أو الاستقبال، نحو: سأسافر غداً ـ إن شاء الله ـ وأنا رابعٌ ثلاثةً، فـ(رابعٌ) خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، و(ثلاثةً) مفعول به منصوب لاسم الفاعل.

وإلى هذه الاستعمالات الثلاثة أشار **بقوله**: **(وصغ من اثنين فما فوق**... إلخ) أي: صغ من العدد (اثنين) فما فوقه إلى عشرة وزناً على مثال (فاعل) كما تصوغه من الفعل الثلاثي (فَعَلَ)[2]. ثم ذكر أنه إن أريد

---

(١) وجوب الإضافة هو مذهب الجمهور، سواء كان ثانياً أم غيره، ويرى بعض النحاة أن لفظ (ثان وثانية) يعملان النصب بشرطه فيما بعدهما، فتقول: كان عاصم ثانياً اثنين، فـ(اثنين) مفعول به؛ أي: متممٌ اثنين، قالوا: لأن العرب تقول: ثنيت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما. واختاره ابن مالك في «التسهيل» (٢/ ٤١٢)، وقال فريق ثالث: إن هذا الحكم ليس مقصوراً على (ثان وثانية) بل هو في جميع الأعداد. انظر: «أوضح المسالك» (٤/ ٢٦٢).

(٢) ذكر في «التصريح» (٢/ ٢٧٦) أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي؛ لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية، والاشتقاق لا يكون إلا من المصدر، كما تقدم في «باب المفعول المطلق». وهذا الكلام له ما يستثنى منه، كما تقدم في صيغة (فاعل) الدالة على التحويل والتصيير. فإنها قياسية؛ لأنها مشتقة من مصدر فعل ثلاثي عددي يدل على هذا المعنى، فقد نقل الجوهري في «الصحاح» =

بالعدد المؤنث لحقته التاء، وإن أريد به المذكر فلا تأت بالتاء. وهذا هو الاستعمال الأول.

وقوله: (من اثنين) أي: لأن ما دونه وهو (واحد) وضع على ذلك من أول الأمر.

وقوله: (وإن ترد بعض الذي منه بُني) أي: وإن ترد بفاعل المذكور الدلالة على أنه بعض مما بُني منه؛ أي: واحد مما اشتق منه، (تضف إليه) أي: تضف هذا الوزن إلى العدد (مثل بعض) أي: حالة كون الوصف مثلَ بعضٍ في معناه؛ أي: مثل إضافة البعض إلى كله.

وقوله: (بَيِّنِ) نعت لبعض؛ أي: واضح البعضية، فيفيد العدد أن الموصوف به بعضُ تلك العدة المعينة كما تقدم، وهذا هو الاستعمال الثاني.

وقوله: (وإن ترد جعلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ) أي: وإن ترد بفاعل المذكور جعل العدد الأقل مساوياً لما فوقه (فحكم جاعلٍ له احكما) أي: فاحكم لاسم الفاعل من العدد بحكم (جاعل) أي: اسم الفاعل من الفعل (جَعَلَ) حيث يصح أن يضاف لما بعده، وأن ينصبه بشروطه المعتبرة، وإنما قال: (جاعل) ولم يقل: (فاعل) تنبيهاً على أن اسم الفاعل من العدد هو بمعنى: (جاعل) فيفيد معنى التصيير والتحويل، كما تقدم. وهذا هو الاستعمال الثالث.

* * *

بقية استعمالات العدد الذي على وزن (فاعل)

٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣ ـ أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِيْ يَفِي
٧٤٤ ـ وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

= (١/ ٢٧٥): (ثَلَثْتُ القوم أثْلِثُهم ـ بالكسر ـ إذا كنت ثالثهم أو كمَّلتُهم ثلاثة بنفسك.. وكذلك إلى العشرة إلا أنك تفتح: أرْبَعُهم وأسْبَعُهم وأتْسَعُهم...).

الاستعمال الرابع لصيغة (فاعل): أن تُرَكَّبَ مع العشرة، ليفيد الدلالة على الترتيب مقيداً بالعشرة.

وفي هذا الاستعمال يجب البناء على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر، مع مطابقة الجزأين معاً لمدلولهما تذكيراً وتأنيثاً، نحو: الفصلُ الثالثَ عشرَ أطولُ فصول الكتاب، قرأت الفصل الثالثَ عشرَ، نظرت في المسألة السادسةَ عشرةَ، فـ(الفصلُ) مبتدأ و(الثالثَ عشرَ) مبني على فتح الجزأين في محل رفع صفة، (أطول) خبر المبتدأ. وفي المثال الثاني: في محل نصب صفة، وفي الثالث في محل جر صفة أيضاً.

وهذا الاستعمال لم يذكره ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الاستعمال الخامس: أن يركب مع العشرة؛ ليفيد أنه بعض من العدد الأصلي الذي صيغ منه، ولهذا الاستعمال ثلاث صور:

١ ـ أن يؤتى بتركيبين: صدر أولهما صيغة (فاعل) في التذكير (وفاعلة) في التأنيث، وبعدها كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث، وصدر التركيب الثاني في التذكير (أحد، واثنا، وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة) وفي التأنيث (إحدى، واثنتا، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع) وبعده كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث.

وكل من التركيبين مبني على فتح الجزأين، ويكون المركب الأول في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعه من الجملة، وهو مضاف، ويكون المركب الثاني (ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة) مضافاً إليه، في محل جر، تقول: هذا خامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ، وهذه ثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ.

٢ ـ أن يُقتصر على صدر المركب الأول دون كلمة (عشرة) استغناء عنها بذكرها في المركب الثاني. ويعرب صدر التركيب الأول على حسب موقعه من الكلام؛ لزوال سبب البناء وهو التركيب، ويضاف إلى

المركب الثاني، باقياً الثاني على بناء جزئيه. وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً، نحو: هذا خامسُ خمسةَ عشرَ، فـ(هذا) مبتدأ (خامس) خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف و(خمسةَ عشرَ) مبني على فتح الجزأين في محل جر.

٣ ـ أن يستعمل بحذف الوسطين وبقاء الطرفين، فيقال: هذا ثالثُ عشرٍ، والأحسن إعراب صيغة (فاعل) على حسب موقعها من الجملة، وهي مضاف، و(عشر) مضاف إليه مجرور.

الاستعمال السادس لصيغة (فاعل): أن يستعمل قبل (العقد) ويعطف عليه (العقد) بالواو خاصة، ويطابق المعطوف عليه مدلوله في تذكيره وتأنيثه، ويعرب بالحركات على حسب موقعه من الجملة، والمعطوف يتبعه في إعرابه، فيكون مثله مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وإعرابه بالحروف كما تقدم، نحو: قرأت الفصلَ الثالثَ والعشرين، وتأملت في الفائدة السابعةِ والعشرين.

وقد ذكر ابن مالك الاستعمال الخامس وما بعده **بقوله**: **(وإن أردت مثل ثاني اثنين... إلخ)** أي: وإن أردت بالمركب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما أردت بثاني اثنين؛ أي: إنه بعض تلك العدة **(فجيء بتركيبين)** الأول: صدره (فاعل) والثاني: صدره ما اشتق منه، وهذه الصورة الأولى، **(أو فاعلاً)** أي: أو أضف فاعلاً **(بحالتيه)** وهما حالة التذكير والتأنيث **(إلى مركب)** أي: أضفه إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة (عشرة) من المركب الأول، ويفهم منه أن المركب الثاني في محل جر مضاف إليه، **(بما تنوي يفي)** أي: يكون ذلك وافياً بالمعنى الأول الذي نويته. وهذه الصورة الثانية.

ثم **قال** عن الصورة الثالثة: **(وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه)** أي: كثر الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب، فيحذف العقد من التركيب الأول والنيّف من الثاني، أو الاكتفاء بالتركيب الأول بجملته

وحذف الثاني كاملاً، وفائدة التمثيل بـ(حادي) التنبيه على أنه مقلوب، وأصله (واحد).

وقوله: (**ونحوه**) أي: ثاني عشر وثالث عشر إلى تسعة عشر..

وقوله: (**وقبل عشرين اذكرا**) إشارة إلى الاستعمال الأخير، والتقدير: واذكر قبل عشرين وبابه ـ وهو باقي العقود ـ صيغة فاعل من لفظ العدد (**بحالتيه**) من التذكير والتأنيث على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف، ويليها العقد المعطوف.

كَمْ، وَكَأَيِّن، وَكَذَا

١ ـ «كم» الاستفهامية معناها، حكم تمييزها

٧٤٦ ـ مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا   مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا
٧٤٧ ـ وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا   إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

هذا الباب معقود لكنايات العدد، وهي ثلاثة: كم، وكأين، وكذا، والكناية: هي التعبير عن الشيء بغير اسمه، لسبب بلاغي، وسميت هذه الألفاظ كنايات؛ لأن كلّاً منها يكنى به عن معدود وإن كان مبهماً.

أما (كم) فهي نوعان: استفهامية، وخبرية[1].

أما الاستفهامية فمعناها: أيُّ عدد؟ فيسأل بها عن كمية الشيء، وتمييزها مفرد منصوب، نحو: كم سورةً حفظت؟ فـ(كم) استفهامية مبنية على السكون في محل نصب مفعول مقدم (سورة) تمييز منصوب.

---

(١) (كم) بنوعيها اسم؛ لدخول حرف الجر عليها. ولهما الصدارة في الكلام، أما الاستفهامية فللاستفهام، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير. ولا بد من معرفة إعرابها، وملخص ذلك: أنها إن دلت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية، نحو: كم يوماً صمت؟ وكم ميلاً مشيت؟، قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وإن دلت على حدث فهي مفعول مطلق، نحو: كم زيارة زرت المريض؟ وإن دلت على ذات وبعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهي مفعول به، نحو: كم حديثاً حفظت؟ وكذا إذا كان بعدها فعل ينصب مفعولين كقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]. فـ(كم) في محل نصب مفعول ثان لآتيناهم، وإن سبقت بحرف جر أو مضاف فهي مجرورة، نحو: بكم ريال اشتريت القلم؟ فوق كم متر تضع نوافذ بيتك؟ وما عدا ذلك فهي مبتدأ، أو معمولاً لناسخ، نحو: كم كتاباً عندك؟ كم رجلاً جاء؟ كم كان مالك؟ قال تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

قال تعالى: ﴿قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ ﴿١١٣﴾﴾ [المؤمنون: ١١٢، ١١٣].

فـ(كم) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بما بعده، و(عدد سنين) تمييز (كم) منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ويجوز جر التمييز إذا دخل عليها حرف جر[١]، نحو: بكم ريالٍ اشتريت هذا الكتاب؟ وهو مجرور بـ(من) مضمرة، أو بإضافة (كم) إليه. وهو وجيه؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن حرف الجر لا يعمل إذا كان محذوفاً.

وهذا معنى **قوله**: (**ميز في الاستفهام**... إلخ) أي: ميز (كم) الاستفهامية بمثل ما ميزت به العدد (عشرين) وأخواته، وهو المفرد المنصوب، ثم ذكر المثال: (**كم شخصاً سما**) فـ(كم) مبتدأ و(شخصاً) تمييز منصوب، وجملة (سما) خبر المبتدأ، وهو بمعنى: علا.

وقوله: (**وأَجِزَ ان تجره**) فعل أمر من أجاز يُجيز، ويقرأ بفتح الزاي بنقل فتحة همزة (أنْ) إليها للوزن، والمعنى: يجوز لك جر التمييز بـ(من) مضمرة إن دخل على (كم) حرف جر ظاهر.

* * *

٢ ـ «كم» الخبرية معناها وحكم تمييزها

٧٤٨ ـ وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ ... أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ

٧٤٩ ـ كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

تستعمل (كم) خبرية ـ كما تقدم ـ بمعنى: كثير، فهي أداة للإخبار

(١) ورد تمييزها مجروراً بـ(من) ظاهرة، ولم تجر (كم) بحرف جر، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] فـ(كم) يحتمل أنها استفهامية أو خبرية، وهي في محل نصب مفعول به ثان مقدم، والضمير في قوله (آتيناهم) هو المفعول الأول، والميم علامة الجمع، (من آية) تمييز «كم» مجرور بـ(من) وانظر: التعليق الآتي.

عن معدود كثير، نحو: كم مرةٍ يخطئ إليَّ أخي وأنا أغفر له.

وتمييزها مجرور، وجره بإضافة (كم) إليه[١]، ويكون مفرداً وهو أكثر وأبلغ، ويكون جمعاً، نحو: كم فقيرٍ مات جوعاً، كم ساعاتٍ قضيتها لاهياً، فـ(كم) خبرية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي مضاف و(فقير) مضاف إليها، وجملة (مات) خبر (كم).

٣ ـ كأين معناها وحكم تمييزها

أما (كأيِّن) فهي بمنزلة (كم) الخبرية في إفادة التكثير[٢]، وتمييزها مفرد مجرور بـ(من) وهو الأكثر، نحو: كأين من غني لا يقنع، قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، فـ(كأيِّن) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (من دابة) جار ومجرور تمييز (كم)، وجملة (لا تحمل رزقها) صفة لـ(دابة)، وقوله سبحانه: (الله يرزقها) خبر (كأيِّن)، وقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٦]، فـ(كأيِّن) مبتدأ، وجملة (قاتل) خبر المبتدأ[٣] ولم يقع تمييزها في القرآن إلا مجروراً بـ(من)[٤].

---

(١) إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بـ(من) لئلا يلتبس التمييز بمفعول ذلك الفعل المتعدي؛ كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٢٥﴾﴾ [الدخان: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَـٰكِنُهُمْ﴾ [القصص: ٥٨] والآيات في هذا كثيرة، انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٢/ ٤٠٤).

(٢) ظاهر كلام ابن مالك أنها تأتي استفهامية ـ أيضاً ـ وقد نص على ذلك في «التسهيل وشرحه» (٢/ ١٣٢) ونُسب لابن قتيبة وابن عصفور، والجمهور على خلاف ذلك. ودليل ابن مالك ومن معه ما أخرجه عبد الله في «زوائد المسند» (٥/ ١٣٢) بسنده، عن زر بن حُبيش قال: قال لي أُبيّ بن كعب: كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأين تعدها؟ قال: قلت له: ثلاثاً وسبعين آية.. الحديث. قال ابن كثير في «تفسيره» (٦/ ٣٧٧) هذا إسناد حسن. وانظر: «زوائد عبد الله في المسند». ترتيب وتخريج وتعليق: عامر صبري ص(٣٦٤).

(٣) جاء خبرها جملة في الآيتين وقد ذكر ابن هشام في «المغني» (١/ ١٨٧) أن خبرها لا يقع مفرداً.

(٤) نقله محمد عضيمة في «دراساته» عن أبي حيان (١/ ٢/ ٣٤٤).

وقد يأتي تمييزها منصوباً، لكنه قليل، نحو: كأيِّن رجلاً لقيت، ومنه قول الشاعر:

أُطرُدِ اليأس بالرجا، فكأيٍّ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرِ[(١)]

فجاء تمييز (كأيٍّ) منصوباً، وهو **قوله**: (آلماً) مما يدل على جوازه.

٤ ـ كذا معناها وحكم تمييزها

وأما (كذا) فيكنى بها عن العدد القليل والكثير، وهي تشبه (كم) الخبرية في مجرد الإخبار، وإن كانت لا تلازم الدلالة على الكثرة، وهي مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجملة، ويجب في تمييزها النصب على الأرجح، والأكثر في استعمالها أن تكون معطوفاً عليها، نحو: ملكت كذا وكذا درهماً، ف(كذا) مفعول به في محل نصب و(درهماً) تمييز[(٢)].

وهذا معنى **قوله**: **(واستعملنها مخبراً كعشره... إلخ)** أي: استعمل (كم) حال كونك (مخبراً) بها بأن تكون بمعنى: كثير (كعشره) أي: إن تمييزها يكون كتمييز العشرة؛ أي: جمعاً مجروراً **(أو مائةٍ)** أي: أو كتمييز المائة؛ أي: مفرداً مجروراً، ولعل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ قدم الجمع على الإفراد مع أن الإفراد أكثر وأفصح ـ كما تقدم ـ اهتماماً بالجمع، ورداً على من زعم شذوذه.

---

(١) اليأس: القنوط ونفي الأمل في الحصول على المراد، آلماً: اسم فاعل من (ألم يألم) والمراد: صاحب ألم. حُمَّ: قُدِّر وكُتب.
إعرابه: (فكأي): الفاء للتعليل. كأي: اسم بمعنى كثير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (آلماً): تمييز لها منصوب، (حُم): فعل ماض مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، (يسره): نائب فاعل، والهاء مضاف إليه، (بعد) ظرف زمان منصوب، والجملة خبر المبتدأ.

(٢) تأتي «كذا» كناية عن غير العدد، وهو اللفظ الواقع في التحدث عن شيء فُعل أو قول قيل. ومثال ذلك حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «**يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كَنَفَه عليه. فيقول عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم... الحديث**» أخرجه البخاري (٦٠٧٠)، ومسلم (٢٧٦٨)... وتعرب ـ هنا ـ مفعولاً به.

وقوله: (**ككم رجال أو مَرَهْ**) كم: مبتدأ، وخبره محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، ورجال مضاف إليه، و(أو مَرَهْ) معطوف على (رجال)، والتقدير: على الابتدائية: كم رجال أو امرأة عندي، وعلى المفعولية: كم رجالٍ أو امرأة وعظتُ، و(مَرَهْ): لغة في (امرأة) ففي القاموس: (المرء: مثلثة الميم: الإنسان، أو الرجل، ولا يجمع من لفظه، وهي بهاء (مرأة) ويقال: مره، وامرأة).

ثم أشار إلى أن (**كأيِّن وكذا**) تفيدان ما تفيده (كم) الخبرية من التكثير[1]، والافتقار إلى تمييز، لكن تمييزهما لا يكون إلا منصوباً.

وقوله: (**أو به صل «مِنْ» نصب**) أي: أو صِلْ تمييز (كأيِّن) بـ(من): توفق للإصابة والسداد، فيكون ضمير (به) يعود على تمييز (كأيِّن) كما في «الكافية وشرحها»[2].

---

(١) على هذا جرى الشراح كالأشموني والمكودي وغيرهما. فحملوا التشبيه في كلام ابن مالك على أن المشبه به هو (كم) الخبرية. مع أن مذهب ابن مالك مجيء (كأين) استفهامية أيضاً ـ كما تقدم ـ وكان الأولى حمل كلامه على مذهبه. لكن لما كان من المشبه (كذا) وهي لا تأتي للاستفهام أصلاً. وابن مالك نفسه جعل المشبه به هو (كم) الخبرية كما في «الكافية» (٤/ ١٧٠٤) استقام ما ذكره الشراح.

(٢) انظر: «الكافية وشرحها» (٤/ ١٧٠٢).

الْحِكَــايَــةُ

تعريف الحكاية وأحكامها

٧٥٠ ـ اِحْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ
٧٥١ ـ وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ
٧٥٢ ـ وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لِي إلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلِ
٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ
٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ
٧٥٥ ـ وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا إنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا
٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

الحكاية: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته، والغرض منها الاستثبات والتأكد.

فإذا قال لك قائل: رأيتُ خالداً، فقلتَ له: من خالداً؟ فقد أوردت لفظ (خالد) الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير تغيير.

وإذا قال لك: أكرمتُ رجلاً، فقلتَ له: أيّاً، فقد أوردت صفة اللفظة الذي وقع في كلامه، ولم تورد اللفظ نفسه.

والإعراب: (من) مبتدأ، (خالداً) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

والحكاية ثلاثة أنواع:

١ ـ حكاية جملة، والغالب أن تكون بعد القول، نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فـ(الحمد) مبتدأ، (لله) خبره، والجملة في محل نصب مقول القول. وهذه لم يذكرها ابن مالك، وهي مبثوثة في أبواب النحو.

٢ ـ حكاية المفرد، وتكون في الأعلام، وسيذكرها في آخر الباب.

٣ ـ حكاية حال المفرد، وذلك بأداة الاستفهام (مَنْ) و(أيّ)، فإذا سئل بـ(أي) حُكِيَ بها ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، وذلك بشرطين:

١ ـ أن يكون السؤال عن مذكور في كلام غيرك.

٢ ـ أن يكون نكرة، أما المعرفة فإنها لا تُحْكى بـ(أي).

فتقول لمن قال: «جاءني رجلٌ»: «أيٌّ»، ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «أيّاً»، ولمن قال: «مررت برجل»: «أيٍّ»، ولمن قال: «جاءت امرأة»: «أيّةٌ»، ولمن قال: «قام رجلان»: «أيّان»، أو «رجال»: «أيون»، أو «امرأتان»: «أيّتان»، أو «نساء»: «أيّات»؟

وحكمها في الوصل كحكمها في الوقف، فتقول: أيٌّ يا فتى، وأيّاً يا فتى، وأيٍّ يا فتى؟

فـ(أيٌّ) مبتدأ، وخبرها محذوف، مؤخر عنها لصدارتها، والتقدير: أيٌّ جاء؟ وفي النصب مفعول به لفعل محذوف مؤخر تقديره، أيّاً رأيت؟ وفي الجر مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه تقديره: بأيٍّ مررت؟ و(أيان) مرفوع بالألف، و(أيون) مرفوع بالواو، وتأتي بالياء في حالتي النصب والجر مع المثنى وجمع المذكر السالم.

فإن كان السؤال بـ(أي) ابتداءً أعربت على حسب العوامل وتلزم الإفراد والتذكير، نحو: أيُّ كتب النحو أحسن؟

وإن سئل عن النكرة المذكورة بـ(من) حُكي بها ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها، ويجب إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه، فتقول لمن قال: جاءني رجل: مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلاً، مَنَا، ولمن قال: مررت برجلٍ: مَنِي، وتقول لمن قال: جاءني رجلان: مَنَان، ولمن قال: رأيت رجلين: مَنَيْن، وهكذا في حالة

الجر، وتقول لمن قال: جاءت بنت: مَنَه، ويجوز أن تقول: مَنْت بسكون النون مع بقاء التاء، وكذا في حالتي النصب والجر، وتقول في تثنية المؤنث: مَنْتان، في الرفع، ومَنْتين، في النصب والجر، بإسكان النون التي قبل التاء على الأكثر، وتقول في جمع المؤنث: مَنَاتْ، وهكذا في النصب والجر، وتقول في جمع المذكر السالم: مَنُونْ، رفعاً، ومَنِينْ، نصباً وجراً، بإسكان النون فيهما.

والحكاية بـ(مَنْ) خاصة بالوقف، فإذا قال لك قائل: زارني رجلان، قلت: منانْ، بالوقف والإسكان، فإن وصلت قلت: مَنْ يا هذا؟ فلا يختلف لفظ (من) في إفراد ولا تثنية ولا جمع.

وقد ورد إثبات الواو والنون في حالة الوصل في قول الشاعر:

أتوا ناري فقلت مَنُون أنتم؟ فقالوا: الجنُّ! قُلتُ: عِمُوا ظلاما[(١)]

والقياس أن يقول: من أنتم؟ لأن لفظ (من) في الحكاية حال الوصل يلزم حالة واحدة[(٢)].

وإلى الحكاية بـ(أي) و(مَنْ) أشار **بقوله: (احك بأيٍّ ما لمنكور سُئِلْ عنه بها... إلخ)** أي: احك بـ(أي) ما ثبت لمنكور سئل عنه بها من

---

(١) هذا بيت من أربعة أبيات أوردها أبو زيد الأنصاري في «نوادره» ص(٣٨٠)، وقد جاء بدل قوله: (مَنُونَ أنتم) قوله:

أتوا ناري فقلت منون قالوا سراة الجن.........

وقوله: (عموا ظلاماً) تحية من تحايا العرب، مثل: عم صباحاً؛ أي: تنعموا في الظلام.

إعرابه: (أتوا): فعل وفاعل، (ناري) مفعول به، والياء مضاف إليه، (فقلت) فعل وفاعل، (مَنُونَ) مبتدأ، (أنتم) خبر، (فقالوا) فعل وفاعل، (الجن) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول، (قلت) فعل وفاعل (عموا) فعل أمر، والواو فاعل (ظلاماً) منصوب على الظرفية.

(٢) وفيه شذوذ ثانٍ وهو تحريك نون (مَنُونَ) بالفتح، والقياس تسكينها. وشذوذ ثالث وهو أنه حكى ضميراً محذوفاً؛ لأن تقدير الكلام: أتوا ناري، فقالوا: أتينا. فقلت: منون أنتم؟ والمعارف لا يحكى منها إلا العلم، كما في آخر الباب.

رفع ونصب وجر، وإفراد وتذكير وفروعهما، سواء كان في الوقف أو حين تصل.

ثم أشار إلى أحكام الحكاية بـ(مَنْ) **فقال: (ووقفاً احك ما لمنكور بِمَنْ)** أي: واحك بـ(مَنْ) ما ثبت لمنكور حالة كون ذلك في الوقف **(والنونَ حرك مطلقاً)** أي: في أحوال الإعراب الثلاثة **(وأشبعن)** أي: أشبع حركتها لينشأ عنها حرف يناسب المحكي. وأفاد بذلك أن الأحرف اللاحقة لـ(مَنْ) للإشباع. و**(قل)** أي: في المثنى المذكر **(منانِ ومنينِ)** وحُرِّكا بالكسر للضرورة، **(بَعْدَ)** قولِ شخصٍ **(لي إلفان بابنين)** فتقول في حكاية الأول: منانْ، وفي الثاني: منينْ، فتوافقه في التثنية والإعراب، و**(إلْفان)** مثنى: إلْف بكسر الهمزة فيهما، بمعنى: مؤالف، و**(بابنين)** أي: معهما.

وقوله: (وسَكِّنْ) أي: نون منانْ ومنينْ **(تعدلِ)** لأنه لا يوقف على متحرك، و**(قل)** في المفرد المؤنث **(لمن قال أتت بنت مَنَهْ)** أي: بفتح النون، **(والنون)** من «مَنَهْ» إذا وقعت **(قبل تا)** تأنيث **(المثنى مُسْكَنَهْ)** وكذا النون الأخيرة، وإنما لم ينبه عليه؛ لأنه يفهم من **قوله: (وسكن تعدل)**.

وقوله: (والفتح نزر) أي: فتح النون التي قبل تاء المثنى قليل.

وقوله: (وَصِلِ التا والألف بمَنْ بإثر ذا بنسوة كَلِفْ) أي: في حكاية جمع المؤنث السالم تصل التاء والألف بـ(من) فتقول: مناتْ، إذا قال لك شخص: هذا كَلِفٌ بنسوة، ومعنى: (كَلِفَ به) أي: أحبه وأُولع به.

وقوله: (وقل) أي: في حكاية جمع المذكر السالم **(مَنُون)** في الرفع **(ومنين)** في الجر **(مُسْكنا)** أي: آخرهما **(إن قيل)** أي: قال لك شخص: **(جا قوم)** ـ بقصر «جاء» للضرورة ـ فتقول: مَنُون، **(لقوم فطنا)** فتقول: مَنين، فتوافقه في الجمع والإعراب، ثم بين أنك إن وصلت (مَنْ) بالكلام فإن لفظها لا يختلف بل يبقى على حاله، وأما إلحاق الواو

والنون بـ(من) فهو نادر، وقد ثبت ذلك في نظم معروف، يشير إلى البيت المتقدم.

حكاية العلم، وشرطها

٧٥٧ ـ وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ   إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

تجوز حكاية العلم بـ(مَنْ)، فيعطى حركات العلم الأول رفعاً ونصباً وجراً، بشرط ألا يتقدم على (من) حرف عطف[1]، فتقول: من خالدٌ، لمن قال: جاء خالدٌ، ومن خالداً؟ لمن قال: رأيت خالداً، ومن خالدٍ؟ لمن قال: مررت بخالدٍ، فـ(من) مبتدأ و(خالد) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة[2]، وفي المثال الثاني: (من) مبتدأ و(خالداً) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهكذا المثال الثالث.

فإن كانت المعرفة غير علم لم تُحْكَ، فلا تقول لقائل: رأيت غلامَ محمد، من غلامَ محمدٍ؟ بالنصب، بل يجب رفعه[3].

وكذا إذا سبق (من) عاطف فإنه لا يحكى العلم بل يجب رفعه على أنه خبر عن (من)، فتقول لقائل: جاء عصام، ورأيت عصاماً، ومررت بعصامٍ: ومن عصامٌ، فالواو: للاستئناف، و(من) مبتدأ و(عصام) خبره.

وهذا معنى **قوله**: **(والعلم احكينَّه من بعد (مَنْ)... إلخ)** أي: احك العلم بـ(من) إن لم يتقدم عليها عاطف.

---

(١) هذا الشرط ذكره ابن مالك. وبقي من الشروط أن يكون العلم علماً لعاقل، وألا يتيقن عدم اشتراكه، فلا يقال: من الفرزدق؟ لمن قال: سمعت شعر الفرزدق، لعدم الاشتراك فيه. وألا يتبع بنعت ولا توكيد ولا بدل، فلا يقال: من خالد العاقل؟ لمن قال: رأيت خالداً العاقل. بل يحكى بدون صفته، إلا إن كان النعت بـ(ابن) مضاف إلى علم فإنه يُحكى لصيرورته مع المنعوت كالشيء الواحد، نحو: من محمدَ بنَ علي: لمن قال: رأيت محمد بن علي.

(٢) هذا هو الأظهر. وقيل: إن الضمة في حال الرفع ليست حركة إعراب. بل هي حركة حكاية. وضمة الإعراب مقدرة. والأول أيسر.

(٣) عللوا تخصيص العلم بالحكاية دون غيره من أقسام المعارف بكثرة استعمال الأعلام، فجاز فيها ما لم يجز في غيرها.

وفهم من **قوله**: (**احكينه**) أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مقدر، كما تقدم.

وظاهر **قوله**: (**من بعد مَنْ**) أنه مطلق في الوقف والوصل، وهو يفيد أن العلم لا يُحكى بـ(أي) بل يجب رفعه بعدها، فإذا قيل: رأيت محمداً، أو مررت بمحمدٍ، قلت: أيٌّ محمدٌ؟ برفع (محمد) لا غير.

والعاطف في **قوله**: (**من عاطف**) هو الواو خاصة وقيل: والفاء أيضاً، والمراد صورة العاطف؛ لأنه للاستئناف، كما مضى.

التَّأْنِيـــثُ

١ ـ علامة التأنيث

٢ ـ تقدير التاء. وما يستدل به على ذلك

٧٥٨ ـ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ‌ ‌ ‌ ‌ وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

٧٥٩ ـ وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ‌ ‌ ‌ ‌ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

الاسم إما مذكر وإما مؤنث. والأصل في الأسماء التذكير(١) والتأنيث فرع عن التذكير، ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير احتاج إلى علامة تدل عليه، وهي:

١ ـ التاء، إما متحركة كما في الأسماء، نحو: آسية، آمنة، وفي أول المضارع، نحو: الفتاة العاقلة تحفظ لسانها، وإما ساكنة وهي في الفعل الماضي، نحو: قامتْ صفية بواجبها، والمراد هنا التاء التي في الأسماء.

٢ ـ ألف التأنيث المقصورة، مثل: أروى، خُزامى.

٣ ـ ألف التأنيث الممدودة، مثل: نجلاء، علياء.

وقد أنثت العرب أسماء كثيرة بتاء مقدرة، ويستدل على ذلك بما يأتي:

١ ـ الضمير العائد عليها، نحو: العين كحلتها، والأرض زرعتها. قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۖ﴾ [الحج: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَاۚ﴾ [محمد: ٤].

٢ ـ الإشارة إليها، نحو: هذه أرض مُعشبة، قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣].

---

(١) يقولون: إن الشيء لفظ يقع على كل ما أُخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى. والشيء مذكر. فلذا كان الأصل التذكير. انظر: «كتاب سيبويه» (١/ ٢٢).

٣ ـ وصفها بالمؤنث، نحو: نزلنا أرضاً خَصْبةً، قال تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥].

٤ ـ ثبوت التاء في التصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، نحو: أرض وأُريضة، وأُذن وأُذينة، وسِنٌّ وسُنينة.

٥ ـ ثبوتها في الفعل، نحو: وضعت الحرب أوزارها، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢].

وفي هذا **يقول ابن مالك**: **(علامة التأنيث تاء... إلخ)** أي: إن علامة الاسم المؤنث (تاء) وقد عبر بالتاء دون الهاء؛ لأن التاء أصل، ولتدخل تاء التأنيث الساكنة في الفعل. وكذا وجود ألف مقصورة أو ممدودة في آخر الاسم، ثم ذكر أنهم قدروا التاء في بعض الأسماء، مثل: كتف. ويعرف تقدير التاء بالضمير العائد عليها ونحوه كالإشارة والصفة. وكذلك رد التاء وإثباتها في التصغير.

وقوله: **(أسامٍ)** جمع (أسماء) التي هي جمع (اسم) فهي جمع الجمع.

* * *

ما يستوي فيه المذكر والمؤنث

٧٦٠ ـ وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولَا ... أَصْلاً وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَا
٧٦١ ـ كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ
٧٦٢ ـ وَمِنْ فَعِيلٍ كقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ ... مَوْصوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

تقدم أن التاء تزاد في الأسماء ليتميز المؤنث عن المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الأسماء المشتقة[1]؛ كقائم وقائمة، ومسلم ومسلمة،

(١) المراد بذلك الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث كما مُثِّل، أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أنها لا تلحقها التاء، مثل: طالق، حائض، ومرضع وذلك لعدم الحاجة إليها، لأمن اللبس، فإن قُصد معنى الحدوث ـ أي: الوصف المؤقت الطارئ في أحد الأزمنة ـ لحقتها التاء كحاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، وأرضعت فهي مرضعة. قال تعالى في هول يوم القيامة: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] فالمرضعة هي المباشرة للإرضاع. =

ويقل ذلك في الأسماء الجامدة وهي أسماء الأجناس؛ كرجل ورجُلة[١]. وامرئ وامرأة، وغلام وغلامة، ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان:

الأول: ما كان على وزن (فَعُول) بمعنى: (فاعل) وهو الوصف الدال على من فعل الفعل؛ كرجل صبور، وامرأة صبور. ورجل شكور، وامرأة شكور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨][٢].

فإن كان (فعول) بمعنى: (مفعول) وهو: الدال على من وقع عليه الفعل، جاز أن تلحقه التاء على قلة؛ كجمل ركوب، وناقة ركوبة، ومن الكثير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧٢].

الثاني: ما كان على وزن (مفعال) كامرأة مهذار؛ أي: كثيرة الهذر[٣]، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦] أي: غزيرة دائمة[٤].

الثالث: ما كان على وزن (مِفْعِيل) كرجل منطيق، وامرأة منطيق، للرجل البليغ، والمرأة البليغة.

الرابع: ما كان على وزن (مِفْعَل) كرجل مِغْشَم، وامرأة مِغْشم، والمِغْشم: بالغين والشين الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه لشجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ

= وتذهل: أي: تذهب عن ولدها التي ترضعه مع دهشة؛ لعظم الهول في ذلك اليوم. انظر: «البحر المحيط» (٦/ ٣٢٥)؛ و«المقتضب» (٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(١) وقد ورد في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «لعن رسول الله ﷺ الرجُلة من النساء» أخرجه أبو داود (٤٠٩٩) ورجاله ثقات، إلا أن فيه عنعنة ابن جريج، لكن له شواهد، لعله يصل بها درجة الحسن، انظر: «جامع الأصول» (١٠/ ٦٥٥).

(٢) على القول بأنها على وزن (فَعُول) أصلها: بَغُوْي. فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء. وأدغمت الياء في الياء فصار (بَغُيّ) ثم كسرت الغين لمناسبة الياء وأما على القول بأنه على وزن (فعيل) فلا تلحقه التاء؛ لأنه وصف خاص بالمؤنث كحائض. انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن» ص٥٠.

(٣) الهذر: الكلام الذي لا يُعبأ به.

(٤) «المذكر والمؤنث» للفراء ص(٦٧).

لا يقاس عليه، نحو: رجل عَدُوٌّ، وامرأة عَدُوَّةٌ، ورجل ميقان[١]، وامرأة ميقانة، ورجل مسكين، وامرأة مسكينة.

الخامس: فعيل بمعنى: (مفعول)، بشرط أن يذكر له موصوف، نحو: رجل جريح، وامرأة جريح، وخروف ذبيح، وشاة ذبيح، بحذف التاء من المؤنث، اكتفاءً بمعرفة الموصوف، وقد تلحقه التاء قليلاً، نحو: (خصلة ذميمة) أي: مذمومة، و(فعلة حميدة) أي: محمودة.

فإن كان (فعيل) بمعنى: (فاعل) لحقته التاء في التأنيث؛ كرجل كريم، وامرأة كريمة. وقد حذفت منه التاء قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] على أحد الوجهين[٢].

فإن قلت: مررت بقتيلة بني فلان. أَلحقْتَ التاء؛ لعدم ذكر الموصوف، إذ لو حذفتها لالتبس بالمذكر[٣].

وإلى ما ذكر أشار **ابن مالك بقوله**: **(ولا تلي فارقة فعولاً... إلخ)** أي: ولا تلي التاء (فعولاً) فارقة بين المذكر والمؤنث. أما لغير الفرق فتلي فعولاً ـ كغيره ـ كـ(ملولة) من الملل، و(فروقة) من الفَرَق، وهو الخوف، فالتاء للمبالغة لا للفرق، ولذا تلحق المذكر والمؤنث.

وقوله: **(فعولاً أصلاً)** يريد به ما كان بمعنى: (فاعل)، واحترز من (فعول) بمعنى: (مفعول) وإنما جُعِلَ الأول أصلاً؛ لأنه أكثر من الثاني، ثم ذكر بقية الأوزان التي لا تدخلها التاء، فقال: (ولا المفعال والمفعيلا) والألف للإطلاق (كذاك مِفْعل) وهو الوزن الرابع، ثم ذكر أن ما تلحقه التاء من هذه الأوزان الأربعة شاذ، ثم بيَّن أن التاء تمتنع من

(١) من اليقين. وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان؛ أي: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.
(٢) وهو أن (رميم) فعيل بمعنى فاعل؛ أي: رامّة بمعنى بالية. والوجه الثاني: أنه بمعنى: مفعول؛ أي: مرموم. وعليه فهو من الكثير لا من القليل. وقد ذكر الزمخشري في «كشافه» (٤/ ٣١) أنه اسم، وليس وصفاً بمعنى فاعل ولا مفعول وقد نقله عنه أبو حيان في «تفسيره» (٧/ ٣٣٢) وأقره عليه.
(٣) «المذكر والمؤنث» للفراء ص(٦٠).

(فعيل) كـ(قتيل) أي: بمعنى: (مفعول)، فإن كان بمعنى فاعل لحقته، فتقول: امرأة رحيمة وظريفة: **(إن تبع موصوفه)** أي: موصوف مذكور قبله، وهو لا يريد الموصوف الصناعي فقط وهو النعت، بل ما يشمل المعنوي؛ كوقوعه خبراً، نحو: هند قتيل، فتحذف منه التاء في الغالب، مع أن (قتيل) خبر لا نعت(١).

واحترز **بقوله: (إن تبع موصوفه)** مما لم يتبع موصوفه، بأن لم يَجْرِ على موصوف ظاهر ولا منوي، وذلك بأن يستعمل استعمال الأسماء، فتلحقه التاء، نحو: رأيت قتيلاً وقتيلة، قال تعالى: ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾ [المائدة: ٣] بخلاف: رأيت قتيلاً من النساء، فلا تلحقه التاء، للعلم بالموصوف.

* * *

أوزان ألف التأنيث المقصورة

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ
٧٦٤ ـ وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُوْلَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّولَى
٧٦٥ ـ وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَراً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى
٧٦٦ ـ وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى ... ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى
٧٦٧ ـ كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هذِهِ اسْتِنْدَارا

تقدم أن ألف التأنيث إما مقصورة، وإما ممدودة، ولكل منهما أوزان نادرة، وأوزان مشهورة. والمراد بالأوزان المشهورة: الشائعة في الكلام الفصيح، فمتى عُرفت الصيغة دلت في الغالب على أن الكلمة مؤنثة.

---

(١) ظاهر كلام ابن مالك أن هذا الشرط خاص بفعيل دون غيره من الأوزان الأربعة الأول. والذي نصَّ عليه صاحب «المفصل» وشارحه ابن يعيش أن الأربعة السالفة يشترط لحذف التاء فيها أن تتبع موصوفها، كما يشترط في فعيل. يقول ابن يعيش: (فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء، خوف اللبس، نحو: رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بني فلان...) (٥/ ١٠٢).

فمن أوزان ألف التأنيث المقصورة:

١ ـ فُعَلى ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ كأُرَبَى ـ للداهية ـ وشُعَبى ـ اسم موضع ـ.

٢ ـ فُعْلى ـ بضم الأول وسكون الثاني ـ اسماً كبُهْمى ـ لنبتٍ ـ أو صفة كحُبْلى، وطُوْلى ـ أفعل تفضيل مؤنث أطول ـ أو مصدر كرُجْعى ـ مصدر للفعل (رجع)، قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝٨﴾ [العلق: ٨].

٣ ـ فَعَلى ـ بفتحتين ـ اسماً كان كبَرَدَى ـ لنهر بدمشق ـ أو مصدراً كَمَرَطَى ـ لنوع من السير السريع ـ أو صفة كَحَيَدَى، يقال: حمار حَيَدَى؛ أي: يحيد عن ظله إذا تخيل منه لنشاطه. قال الجوهري: (ولم يجئ في نعوت المذكر شيء على فَعَلى غيره)[(١)].

٤ ـ فَعْلى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ جمعاً كصَرْعى، جمع صريع وقَتْلى، جمع قتيل، أو مصدراً كدَعْوى، أو صفة كسَكْرى وشَبْعى، مؤنث سكران وشبعان.

٥ ـ فُعَالى ـ بضم أوله ـ كحُبارى لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

٦ ـ فُعَّلى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ـ كسُمَّهى، للباطل.

٧ ـ فِعَلَّى ـ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه المدغم في مثله ـ كسِبَطْرى، لضرب من المشي.

٨ ـ فِعْلى ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ مصدراً كذِكْرى، أو جمعاً كظِرْبى ـ بالظاء المُشالة ـ جمع ظَرِبان ـ بفتح أوله وكسر ثانيه اسماً لدويبة كالهرة منتنة الريح، وكحِجْلى، جمع حَجَل ـ اسم طائر ـ وليس في الجموع ما هو على وزن (فِعْلَى) غيرهما.

٩ ـ فِعِّيلَى ـ بكسر أوله وثانيه مشدد ـ كحِثِّيثَى، مصدر للفعل حث على الشيء: إذا حض عليه.

---

(١) «الصحاح» (٢/ ٤٦٧).

١٠ ـ فُعُلَّى ـ بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ـ ككُفُرَّى ـ لوعاء الطلع.

١١ ـ فُعَّيْلى ـ بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً ـ كخُلَّيطى، للاختلاط يقال: وقعوا في خُلَّيطى؛ أي: اختلط عليهم أمرهم.

١٢ ـ فُعَّالى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ نحو: شُقَّارى وخُبَّازى لنبتين، وخُضَّارى: اسم طائر.

وهذا معنى **قوله**: (**وألف التأنيث ذات قصر... إلخ**) أي: إن ألف التأنيث قسمان: مقصورة وممدودة، **وقوله**: (**نحو أنثى الغُرِّ**) أي: نحو الألف من أنثى الغُرِّ. والغر: جمع، مفرده المذكر (أغرّ) والمؤنث (غراء) وفي القاموس: (الغرة: بضم الغين بياض في الجبهة).

ثم ذكر أن الأوزان المشهورة في مباني الأولى ـ وهي الألف المقصورة ـ اثنا عشر وزناً يوضحها وزن (أُربى... إلخ) و(**الاشتهار**) مصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي: والمشهور، أو بمعنى اسم الفاعل؛ أي: والمشتهِر و(**مباني**) جمع مبنى، بمعنى الوزن و(**في**) بمعنى: (من) والتقدير: والمشهور من أوزان الألف الأولى، ثم قال بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان: (**واعزُ**) أي: انسب (**لغير هذه**) الأوزان في مباني المقصورة (**استندارا**) أي: ندرة، بمعنى: انسب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى الندرة.

* * *

أوزان ألف التأنيث الممدودة

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ ... مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ

٧٦٩ ـ ثُمَّ فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا ... وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا

٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا وَكَذَا ... مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة[1] منها:

---

(١) بعض هذه الأوزان مشترك بينها وبين الألف المقصورة، انظر: «شرح الأشموني» (١٠٣/٤).

١ ـ فَعْلاء ـ بفتح فسكون ـ اسماً كصحراء، أو صفة مذكرها على أفعل كحمراء، وعلى غير أفعل كديمة هطلاء[١]، ومذكره: سحاب هَطِلٌ أو هَطَّال.

٢ ـ أفْعِلاء ـ بفتح العين وكسرها وضمها ـ كأربِعاء ـ اسم لليوم المعروف.

٣ ـ فَعْللاء ـ بفتح فسكون ففتح ـ مثل: عَقْرَباء، لأنثى العقارب، واسم مكان.

٤ ـ فِعَالاء ـ بكسر ففتح ـ مثل: قِصَاصاء، اسم للقصاص. ولا يحفظ غيره.

٥ ـ فُعْلُلاء ـ بضم فسكون فضم ـ مثل: قُرْفُصَاء؛ لنوع من الجلوس.

٦ ـ فَاعُولاء، مثل: عاشوراء؛ لليوم العاشر من المحرم.

٧ ـ فَاعِلاء، مثل: قاصعاء، وغائباء، ونافقاء، وكلها اسم لِكُوًى[٢] تكون في جحر اليربوع[٣].

٨ ـ فِعلِياء ـ بكسر فسكون فكسر ـ نحو: كبرِياء، وهي العظمة.

٩ ـ مُفعولاء ـ بفتح الميم وضمها وكسرها ـ نحو: مشيوخاء، اسم لجماعة الشيوخ.

١٠ ـ فُعالاء ـ بضم العين وفتحها وكسرها ـ نحو: دبوقاء، للعذرة، وبَرَاساء ـ اسم للناس، وقَرِيثاء ـ نوع من البسر ـ.

١١ ـ فُعلاء ـ بضم الفاء وفتحها وكسرها ـ نحو: خُيلاء ـ للتكبر ـ وجَنَفاء ـ اسم مكان ـ وسِيَراء ـ لبُرْدٍ فيه خطوط صفر.

---

(١) الديمة: مطر بلا رعد ولا برق.

(٢) جمع كُوَّة وهي: فتحة في الحائط غير نافذة.

(٣) اليربوع: حيوان أكبر قليلاً من الفأر، طويل الرجلين، قصير اليدين. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (٢/٤٠٨).

وهذا معنى **قوله**: (**لمدها فعلاء... إلخ**) أي: للممدود من ألف التأنيث فعلاء... إلخ، وكلها مختومة بالهمزة. وقد تركها الناظم في بعضها للوزن.

وقوله: (**أفعلاءُ مثلثَ العين**) أي: مفتوحها ومكسورها ومضمومها.

وكذا **قوله**: (**ومطلق العين فَعالا**) بمعنى: أنها غير مقيدة بحركة، بل هي مطلقة في الحركات الثلاث. و(مطلق) بالنصب حال من (فَعالا) وفي بعض النسخ بالرفع على أنه خبر مقدم، و(فَعالا) مبتدأ مؤخر.

وقوله: (**وكذا مطلقَ فاءٍ فَعَلاءُ أُخِذَا**) بالنصب حال ـ أيضاً ـ من الضمير المستتر في (أخذا) والتقدير: وفَعَلاءُ أُخِذَ حال كونه مطلق فاء. والألف في (أُخذا) للإطلاق.

المَقْصُورُ وَالمَمْدُودُ

٧٧١ ـ إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

الاسم المقصور القياسي

٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣ ـ كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

يقسم الصرفيون الاسم إلى أربعة أقسام:

صحيح، ومقصور، وممدود، ومنقوص، فالصحيح: ما ليس بمقصور، ولا ممدود، ولا منقوص. والمنقوص: ما آخره ياء مكسور ما قبلها، وقد تقدم أول الكتاب. ولا بحث لنا فيه الآن، إنما البحث في المقصور والممدود.

فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، مثل: جاء الفتى. فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يخشى، والحرف، نحو: على، وبالمعرب: المبني، نحو: متى، وبالألف ما آخره ياء، نحو: الهادي، وباللازمة، نحو: الزيدان، فإن ألفه غير لازمة؛ لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب. وقد تقدّم ذلك ـ أيضاً ـ في أول الكتاب.

والمقصور قسمان:

١ ـ **مقصور قياسي**: وهو وظيفة النحوي؛ لأنه يخضع للقواعد التي توصل إليها الصرفيون.

٢ ـ **مقصور سماعي**: وهو وظيفة اللغوي، ولا تضبطه قواعد معينة، وإنما يُعرف بالتتبع والاطلاع على معاجم اللغة[1]. وسيأتي في آخر الباب ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) وقد أُلِّف في ذلك مؤلفات مستقلة، منها: كتاب «المقصور والممدود» للفراء =

أما المقصور القياسي: فهو كل اسم معتل، له نظير من الصحيح، يجب فتح ما قبل آخره، وله مواضع منها:

١ ـ أن يكون مصدراً للفعل الثلاثي (فَعِل) ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ اللازم المعتل الآخر بالياء، فإن مصدره (فَعَل) ـ بفتح أوله وثانيه ـ فإذا كان له نظير من الاسم الصحيح على هذه الوزن. فمصدر الفعل المعتل يكون مقصوراً قياسيّاً، نحو: شَقِيَ شقىً، وهوي هوىً، وجَوي جوىً[1]، فإن نظائرها من الصحيح الآخر: فَرِح فَرَحاً، وأشِرَ أشَراً، وبَطِر بَطَراً[2].

٢ ـ أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فِعَل) ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ بشرط أن يكون المفرد على وزن (فِعْلة) ـ بكسر فسكون ـ المختوم بتاء التأنيث، التي قبلها حرف علة، فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا الوزن، فهو مقصور قياسي، نحو: رِشْوة ورِشَا، وفِرْية وفِرَى، ومِرْية ومِرَى[3] فإن نظائرها من الصحيح: قِرْبَة وقِرَب[4]، وفِكْرة وفِكَر، وحِكْمة وحِكَم.

٣ ـ أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فُعَل) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ بشرط أن يكون المفرد على وزن (فُعْلة) ـ بضم فسكون ـ المختوم بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة، فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا الوزن فهو مقصور قياسي، نحو: رُقيةَ ورُقى[5]، وقُدوة وقُدى، ومُدْية ومُدَى، فإن نظائرها من الصحيح: غُرفة

= م(٢٠٧هـ) والكتاب مطبوع بتحقيق: ماجد الذهبي. ومنها: في النظم: «مقصورة ابن دريد» وأبياتها (٢٥٤) بيتاً، وهي مطبوعة بشرحها لابن هشام اللخمي. بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.

(١) الجوى: الحرقة من حزن أو عشق.

(٢) الأشر والبطر: عدم شكر النعمة.

(٣) الفرية: الكذب. والمرية: الجدال.

(٤) القربة: بالكسر وعاء الماء. وبالضم: ما يُتقرب به إلى الله تعالى.

(٥) الرقية: القراءة على المريض.

وغُرَف، وقُرْبة وَقُرَب، وطُرْفة وطُرَف[(١)].

وهذا معنى **قوله**: (**إذا اسم استوجب من قبل الطَّرَف**... إلخ) أي: إن الاسم الصحيح إذا استحق فتح ما قبل الآخر (كالأسف) مصدر: أَسِفَ. وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير وشبيه معتل الآخر ومفتوح ما قبل آخره، فإن هذا النظير يثبت له القصر؛ أي: يسمى مقصوراً قياسياً؛ لأنه مقيس على الاسم الصحيح.

وقوله: (**بقياس ظاهر**) أي: لا خفاء فيه. ثم ذكر ثلاثة من مواضعه[(٢)].

ثم مثل للمعتل **بقوله**: (**نحو الدُّمى**) مفرده: دُمْية، وهي الصورة من العاج ـ وهو عظم الفيل ـ أو الصورة المنقوشة في الحائط.

* * *

الاسم الممدود القياسي

٧٧٤ ـ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

لما فرغ من المقصور القياسي ذكر الممدود، وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: بناء، صحراء، قُرَّاء.

فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يشاء، وبقولنا: قبلها ألف زائدة: الألف الأصلية، نحو: ماء، فليس بممدود؛ لأن ألفه غير زائدة؛ لأنها عين الكلمة، إذا أصله: مَوَهٌ، كما سيأتي في التصغير ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) الطرفة: ما يُستطرف؛ أي: يستملح.

(٢) ومن مواضع المقصور القياسي:
٤ ـ أن يكون على وزن اسم مفعول من فعل معتل الآخر غير ثلاثي، مثل: مُعطى.
٥ ـ أن يكون على وزن (أفعل) من فعل معتل، سواء كان للتفضيل أو غيره، مثل: أقصى، أعمى.
٦ ـ أن يكون على وزن (مَفْعل) مشتقاً من فعل ثلاثي معتل اللام، مثل: ملهى مسعى.

والممدود ـ كالمقصور ـ ينقسم قسمين:

١ ـ **سماعي**، وسيأتي.

٢ ـ **قياسي**: وهو كل اسم معتل له نظير من الصحيح الآخر، يجب قبل آخره ألف، وله مواضع منها:

١ ـ مصدر الفعل الذي أوله همزة وصل، سواء كان خماسيّاً أو سداسيّاً، بشرط أن يكون معتل الآخر، نحو: ارعوى ارعواءً، وارتأى ارتئاءً، واستقصى استقصاءً، فإن نظيرها من الصحيح: انطلق انطلاقاً، واكتسب اكتساباً، واستغفر استغفاراً.

٢ ـ مصدر كل فعل معتل الآخر على وزن (أفْعَل)، نحو: أعطى إعطاءً، وأربى إرباءً[1]، وأغنى إغناءً، فإن نظيرها من الصحيح: أكرم إكراماً، وأخبر إخباراً[2].

وهذا معنى **قوله**: **(وما استحق قبل آخرٍ ألف... إلخ)** أي: وما استحق بحسب القواعد العامة من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف ـ وهذا يتحقق في مصدر الرباعي الذي على وزن (أفعل)، والخماسي والسداسي المبدوءين بهمزة وصل ـ فإن نظير هذا الصحيح من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزن (أفعل) أو المبدوء بهمزة وصل يكون ممدوداً، ثم ذكر المثال، وهو مصدر الفعل (ارعوى) وهو: ارعواءً؛ أي: انكفَّ عن فعل القبيح. والفعل (ارتأى) ومصدره: الارتئاء، يقال: ارتأى في أمره: إذا تدبره وتأمل فيه.

---

(١) أربى الرجل إرباء: دخل في الربا. وأربى عليه: زاد. وأربى فلان: أخذ أكثر مما أعطى.

(٢) ومن مواضع الممدود القياسي:
٣ ـ أن يكون مصدراً على وزن (فُعال) من فعل ثلاثي معتل الآخر، مثل: عوى عواءً.
٤ ـ أن يكون مصدراً على وزن (فِعال) من فعل على وزن (فاعل) معتل الآخر، مثل: عادى عداءً.

وقوله: (**ألف**) مفعول به لـ(**استحق**) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

* * *

المقصور والممدود السماعيان

٧٧٦ ـ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالحِذَا

هذا هو القسم الثاني وهو: المقصور السماعي، والممدود السماعي.

فالمقصور السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف المقصور، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب فتح ما قبل آخره. فيرجع إلى معاجم اللغة، ليعرف المسموع منه عن العرب؛ إذ لا حظَّ له في القياس، مثل: الفتى ـ واحد الفتيان ـ والحِجا: العقل، والثرى: التراب، والسَّنا: الضوء.

والممدود السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف الممدود، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب قبل آخره ألف، مثل: الفتاء: حداثة السن، الثراء: كثرة المال، السَّناء: الشرف.

وهذا معنى **قوله**: (**والعادم النظير ذا قصر**... إلخ) فالعادم، مبتدأ، وهو اسم فاعل أضيف إلى مفعوله، و(**بنقل**) خبر المبتدأ، والتقدير: والاسمُ العادمُ نظيرَه من الصحيح ثابت بنقل؛ أي: مقصور على السماع عن العرب.

وقوله: (**ذا قصر وذا مد**) حالان من الضمير المستتر في الخبر، و(**الحجا**) أي: العقل، مقصور سماعي، و(**الحذا**) أي: النعل، ممدود سماعي، وقصره للضرورة.

* * *

٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ والْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

أجمع النحويون على جواز قصر الاسم الممدود للضرورة، وشواهده كثيرة؛ كقول الشاعر:

لا بدَّ من صنعا وإن طال السفر ... ولو تحنَّى كلُّ عَوْدٍ ودَبِر(١)

فقصر الشاعر كلمة (صنعا) لضرورة الوزن، وهي ممدودة. واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون، ومنعه البصريون. ومذهب الكوفيين أرجح؛ لأنه مؤيد بالسماع، ولأن الشعر موضع التيسير، ومنه قول الشاعر:

سيغنيني الذي أغناك عني ... فلا فقرٌ يدوم ولا غناءُ(٢)

فمدَّ الشاعر كلمة (غناء) لضرورة الشعر، وهي مقصورة؛ لأنه يريد الغنى ـ بالقصر ـ بدليل أنه قرنه بالفقر.

وهذا معنى **قوله: (وقصر ذي المد... إلخ)** أي: إن قصر الممدود للضرورة الشعرية مجمع على جوازه(٣). أما العكس وهو مدُّ المقصور فيجوز وقوعه في الضرورة، مع الخلاف في صحته..

---

(١) صنعا: بلد في اليمن، وقرية قرب دمشق، عود: بفتح فسكون، هو المسن من الإبل، دبر: بوزن فرح؛ أي: أصابته الدَّبَرة ـ بفتحات ـ وهي قرحة تحدث في البعير من احتكاك الرحل وغيره. وكتب النحو مضطربة في رواية هذا البيت.

إعرابه: (لا) نافية للجنس (بدَّ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (من صنعا) خبرها، أو متعلق بـ(بدَّ) والخبر محذوف؛ أي: حاصل (وإن طال) الواو عاطفة، وإن: شرطية، وطال: فعل الشرط وفعله، والجواب محذوف، ويصح إعراب (إنْ) وصلية زائدة و(طال) فعل ماض، والواو قبلها للحال، (السفر) فاعل مرفوع، وسُكّن لأجل الروي، والجملة في محل نصب حال، (ولو تحنّى) شرط غير جازم وفعله (كل) فاعل (عود) مضاف إليه (ودَبِرَ) الواو عاطفة، ودَبِرَ: فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر، وجواب (لو) محذوف.

(٢) إعرابه: (سيغنيني) السين حرف استقبال، ويغني: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، (الذي) اسم موصول فاعل، (أغناك) فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر. والكاف مفعول به، (عني) متعلق بما قبله. والجملة صلة الموصول لا محل لها. (فلا) الفاء: للتعليل. ولا: نافية مهملة أو عاملة عمل ليس، (فقر) مبتدأ أو اسم (لا)، (يدوم) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر (لا)، (ولا) الواو عاطفة. ولا: زائدة للتوكيد، (غناء) معطوف على (فقر) أو اسم (لا) الثانية على أنها عاملة عمل ليس، والخبر محذوف دل عليه ما قبله.

(٣) وعللو ذلك بأن قصر الممدود رجوع إلى الأصل. بحذف الحرف الزائد منه. فهو تخفيف. انظر: «ضرورة الشعر» للسيرافي ص(٩٩).

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ المَقْصُورِ وَالمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحاً

٧٧٨ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلَهُ يَا   إنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا
كيفية تثنية المقصور ٧٧٩ ـ كَذَا الّذي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى   وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى
٧٨٠ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ   وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

اعلم أن الاسم القابل للتثنية خمسة أنواع:

١ ـ **الصحيح**: كطالب وطالبة.

٢ ـ **المنزّل منزلة الصحيح**(١): كظبْيٍ ودَلْوٍ.

٣ ـ **المنقوص**: كالقاضي.

وهذه الأنواع الثلاثة تثنى بلا تغيير، فتقول: طالبان، وطالبتان، وظبيان، ودلوان، والقاضيان، إلا إذا كان المنقوص محذوف الياء فترد إليه، نحو: داعيان، في تثنية: داعٍ.

٤ ـ **المقصور**.

٥ ـ **الممدود**، وهذان فيهما تفصيل عُقِد له هذا الباب، وإنما اقتصر على جمع التصحيح؛ لأن جمع التكسير له باب يخصه.

أما المقصور فهو نوعان:

الأول: ما يجب قلب ألفه ياء في التثنية، وذلك في ثلاث مسائل:

(١) يسمى المعتل الجاري مجرى الصحيح. وهو ما آخره واو أو ياء قبله سكون كما مُثّل. فهذا تظهر عليه حركات الإعراب، كما تظهر في الصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة.

١ ـ أن تكون ألفه رابعة فصاعداً. كـ(ملهى، وفتوى، ومستشفى) فتقول: (ملهيان، وفتويان، ومستشفيان).

٢ ـ أن تكون ألفه ثالثة مبدلة من ياء[١] كـ(فتى، ورحى) فتقول: (فتيان، ورحيان) قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦].

٣ ـ أن تكون غير مبدلة، وهي الألفُ الأصليةُ (وتكون في حرف أو شبهه) والمجهولةُ الأصل، وهي التي في اسم لا يعلم أصله[٢] وقد أميلت[٣] فالأولى كـ(متى) و(بلى) ـ علمين[٤] ـ. فتقول: (متيان، وبليان). والثانية، نحو: (الدَّدَا) بوزن: الفتى، وهو اللعب، فتقول: (الدديان).

النوع الثاني من المقصور: ما يجب قلب ألفه واواً، وذلك في مسألتين:

١ ـ أن تكون مبدلة من الواو كـ(عصا) و(شذا) فتقول: (عصوان وشذوان)[٥].

٢ ـ أن تكون غير مبدلة ولم تُمَلْ، نحو: (لدى) ـ علماً ـ فتقول: (لدوان).

وهذا معنى **قوله**: (**آخر مقصور تثني اجعله يا**... إلخ) أي: اجعل آخر المقصور إذا ثنيته ياء، إن كان زائداً عن ثلاثة أحرف، أو كان أصل ألفه الياء، نحو: (**الفتى**). وكذلك الجامد الذي أُمِيْلَ، وأراد بالجامد: ما ليس له أصل معلوم يرد إليه. ويدخل فيه ما ألفه أصلية؛ لقوله:

---

(١) يعرف ذلك بتثنية الاسم أو جمعه.

(٢) قيل: ومن ذلك ألف (موسى) ونحوه من الأسماء الأعجمية. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٥٠).

(٣) أي: لم تظهر عند النطق ألفاً خالصة، وإنما فيها رائحة الياء، فكانت الياء أحق بها عند القلب.

(٤) لأنه قبل العلمية لا يثنى ولا يوصف بأنه مقصور؛ لأنه مبني. والمقصور معرب.

(٥) الشذا: بالقصر كِسَر العود. الواحدة: شذاة، مثل: حصى وحصاة.

ك(متى). وما ألفه مجهولة الأصل، لكن إدخال ما ألفه أصلية فيه نظر؛ لأن الأصلية غير منقلبة عن شيء، فكيف يقال: إن الألف ليس لها أصل ترد إليه؟!

ثم قال: (في غير ذا) أي: في غير هذا المذكور، وهي المسائل الثلاث (تقلب واواً الألف) وذلك في مسألتين (وأوْلها) أي: أوْلِ اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو (ما كان قبل قد أُلف) أي: ما أُلف في باب الإعراب من علامة التثنية.

* * *

كيفية تثنية الممدود

٧٨١ ـ وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

٧٨٢ ـ بِوَاوٍ اَوْ هَمْزٍ وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود، وهو أربعة أنواع:

١ ـ ما يجب تغيير همزته بقلبها واواً، وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث ك(حمراء، وصحراء) فتقول: (حمراوان، وصحراوان).

٢ ـ ما يترجح فيه الإعلال ـ وهو تغيير الهمزة إلى الواو ـ على التصحيح ـ وهو إبقاء الهمزة على صورتها ـ وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق[1]؛ ك(علباء)[2] وأصلها: علباي، بياء زائدة لإلحاقها بقرطاس، ثم أبدلت الياء همزة، فتقول في تثنيته: (علباوان) أو (علباءان).

(١) الإلحاق: تقدم تعريفه في باب «الممنوع من الصرف». وأزيد هنا بأن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات مسموعة قليلة معدودة. وليس لها أحكام هامة. وقد نصَّ السيوطي في «همع الهوامع» (٦/ ٢٤٦) على أنه لا إلحاق إلا بسماع من العرب، وقال: «إن هذا أصح المذاهب؛ لأنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب»اهـ. وقد انتهى ذلك بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم. وقد حددها المجمع اللغوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المدن. وآخر الرابع في البوادي. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٢٥٣).

(٢) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق.

٣ ـ ما يترجح فيه التصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدل من أصل، نحو: (كساء) و(بناء)، فالأول أصله: (كساو) لأنه من كسوت. والثاني أصله: بناي؛ لأنه من بنيت، فتقول في تثنيتهما: (كساءان) و(بناءان)، أو: (كساوان وبناوان)، وتقول في تثنية (حياء): (حياءان) أو (حياوان).

٤ ـ ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية كـ(قُراء)(١) و(ابتداء) فالأول: من قرأ. والثاني: من ابتدأ، فتقول: (قراءان)، (وابتداءان).

وما جاء مخالفاً لما ذكر فهو مقصور على السماع؛ كقولهم في (الخوزلى)(٢): الخوزلان، بحذف الألف، والقياس: الخوزَليان، وقولهم في (حمراء): حمرايان، بقلب الهمزة ياء، والقياس: حمراوان، كما تقدم.

وهذا معنى **قوله**: **(وما كصحراء بواو ثنيا... إلخ)** أي: وما كانت همزته زائدة للتأنيث فإنه يثنى بقلبها واواً، وأما ما همزته للإلحاق أو منقلبة عن أصل، فيثنى بقلب الهمزة واواً أو إبقائها. وغير ما ذكر من المهموز وهو ما همزته أصلية **(صحح)** أي: أبق الهمزة في التثنية.

وقوله: **(وَحَيا)** مقصور للضرورة، وأصله: حياء، كما تقدم ـ وهو الاستحياء ـ، ثم ذكر أن ما شذ في تثنية المقصور والممدود لمخالفته القواعد المستفادة من كلام العرب **(على نقل)** أي: سماع، **(قُصر)** أي: فلا يقاس عليه.

* * *

كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح

٧٨٣ ـ وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا
٧٨٤ ـ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ ... وإنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ
٧٨٥ ـ فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

(١) القُراء: الناسك المتعبد.
(٢) الخوزلي: بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي مشية فيها تثاقل وتبختر.

اعلم أن الاسم الذي يراد جمعه جمع مذكرٍ سالمٍ[١] أربعة أنواع:

الأول: الصحيح الآخر كـ(مسلم) و(محمد) فتلحقه علامة الجمع ـ وهي الواو والنون، أو الياء والنون ـ بلا تغيير فتقول: (مسلمون) و(محمدون).

الثاني: المنقوص كـ(القاضي) فتحذف ياؤه، ويضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء، فتقول: (القاضُون)، و(القاضِين).

الثالث: الاسم الممدود، ويعامل في جمعه كما عومل في التثنية، فتقول في: (قراء): (قراءون) بالتصحيح، وفي (حمراء) ـ علماً لمذكر[٢] ـ: (حمراوون) بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: علباء وكساء ـ علمين لمذكرين ـ.

الرابع: المقصور ـ وهو الذي ذكره ابن مالك ـ فتحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، فتقول في: (الأدنى): (الأدنَون)، و(الأدنَيْن)، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران: ١٣٩] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧].

وإن أريد جمعه بألف وتاء قلبت ألفه، كما تقلب في التثنية، فتقول في (فتى) ـ علماً لمؤنث ـ: فتيات، وتقول في (عصا) ـ علماً لمؤنث ـ: (عصوات) وفي (حبلى): (حبليات).

وإذا كان بعد ألف المقصور تاء وجب حذفها، فتقول في (فتاة): (فتيات)، وفي (قناة): (قنوات)، قال تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣].

وهذا معنى **قوله**: **(واحذف من المقصور... إلخ)** أي: واحذف من المقصور في إرادة جمع اسم منه على **(حد المثنى)** أي: على طريقة

---

(١) ذكرت في الجزء الأول من هذا الشرح في باب «جمع المذكر السالم» الخلاف في ضبط كلمة (السالم) وأنها تكون صفة لمذكر، فتضبط بضبطه، أو صفة لجمع.

(٢) لأن المزيد بهمزة التأنيث لا يجمع جمع مذكرٍ سالم، إلا إن أريد به المذكر.

المثنى، والمراد: جمع المذكر السالم (**ما به تكمَّلا**) أي: اكتمل آخره، وهو الألف، فتحذف لالتقاء الساكنين، وإنما قيل لجمع المذكر السالم: إنه على حد المثنى؛ لأنه أعرب بحرفين، وسلم في بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك.

وقوله: (**والفتح أبق مشعراً بما حذف**) أي: والفتح الذي قبل الألف المحذوفة أبقه دالّاً عليها ومشعراً بها.

ثم ذكر أنك إذا جمعت المقصور بتاء وألف فاقلب ألفه مثل قلبها في التثنية.

وقوله: (**وتاءَ ذي التا أَلْزِمَنَّ تنحيه**) أي: ما آخره تاء من المقصور تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع، لئلا يُجمعَ بين علامتي تأنيث، وقوله: (وتاءَ) مفعول أول مقدم، و(تنحيه) مفعول ثانٍ.

* * *

حركة العين في جمع المؤنث السالم

٧٨٦ ـ وَالسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلَاثِي اسْماً أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٧ ـ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا ... مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٨ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلّاً قَدْ رَوَوْا

إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ثلاثيّاً ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها، وهو مؤنث مختوم بالتاء أو مجرد منها، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعاً لحركة فائه، نحو: سَجْدة، ودَعْد، فتقول: سَجَدات، وَدَعَدات، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ[1]﴾ [البقرة ١٦٧].

وإن كانت فاؤه مضمومة، نحو: خُطوة، وصُلح ـ علم مؤنث ـ، أو مكسورة، نحو: هِنْد، وكِسْرة، جاز لك في عينه: الفتح والإسكان

(١) الضمير المتصل (هم): مفعول أول للفعل يُري. والميم علامة الجمع، (الله) فاعل، (أعمالهم) مفعول ثان، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (حسرات) مفعول ثالث أو حال على أن (رأى) بصرية.

مطلقاً، فتقول: خُطُوات وخُطْوات، وصُلَحات وصُلْحَات، وهِنَدات وهِنْدات، وكِسَرات وكِسْرات، وجاز الإتباع لحركة الفاء، بشرط ألا تكون الفاء مضمومة واللام ياء، أو مكسورة واللام واواً، كما سيأتي، فتقول في الأسماء السابقة: خُطُوات، وصُلُحات، وهِنِدات، وكِسِرات.

واحترز بالاسم من الوصف، نحو: ضَخْمة، وبالثلاثي من الرباعي؛ كزينب، وبالساكن العين من محركها، كشجرة، وبغير معتل العين من معتلها، كجوزة وبيضة، وبغير مدغم العين من مدغمها، نحو: جَنَّة. فهذه الأنواع الخمسة يمتنع التغيير فيها عند جمعها بالألف والتاء، فتبقى العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: ضَخْمات، وزَيْنبات، وشَجَرات، وجَوْزات، وبَيْضات، وجَنَّات.

وهذا معنى **قوله**: (**والسالم العين... إلخ**) أي: امنح وأعط الاسم الثلاثي السالم العين من الإعلال والتضعيف (إتباع عينٍ فاءَه) أي: إتباعَ عينه الساكنةِ الحركةَ التي شُكلت بها الفاء، وهي الفتحة.

وقوله: (**الثلاثي**) أصلها: الثلاثيّ، بتشديد الياء، فخففت للشعر، ثم ذكر في البيت الثاني بقية الشروط، وهي أن يكون ساكن العين مؤنثاً، سواء كان بالتاء أو مجرداً منها.

ثم **قال**: (**وسكن التالي غير الفتح... إلخ**) أي: والمراد بذلك الفاء المضمومة أو المكسورة، فيجوز في تاليها وهو العين مع الاتباع: التسكين أو الفتح تخفيفاً، فهذه ثلاث لغات، كلها منقولة عن العرب.

* * *

٧٨٩ ـ وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ من شروط الإتباع

أشار بهذا إلى أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة، وهو ألا تكون الفاء مضمومة واللام ياء؛ كدُمْية[1] وزُبْية[2] ولا

(١) الدمية: بضم الدال. تقدم معناها في أول «المقصور والممدود».

(٢) الزُبية: بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الأسد، والرابية لا يعلوها الماء.

مكسورة واللام واو؛ كذِرْوة[١] ورِشْوة، فيمتنع إتباع العين للفاء، فلا يقال: دُمُيات وزُبُيات، استثقالاً للضمة قبل الياء، ولا يقال: ذِرِوات، ورِشِوات، استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: دُمَيات أو دُمْيات، وزُبَيات أو زُبْيات، وذِرَوات أو ذِرْوات، ورِشَوات أو رِشْوات.

وهذا معنى قوله: (ومنعوا إتباع نحو ذروة... إلخ) أي: منع النحاة إتباع الكسرة فيما لامه واو، وإتباع الضمة فيما لامه ياء. وقوله: (نحو ذروه) أي: إتباع جمع (نحو: ذروه..).

وقوله: (وشذ كسر جروه) أي: شذ ما حكاه يونس من قولهم: جِرِوات ـ بكسر الراء ـ لما فيه من الكسرة قبل الواو، والجروة: الأنثى من ولد الكلب والسبع، والصغيرة من القثاء.

* * *

حكم ما جاء من جمع المؤنث السالم مخالفاً للقاعدة

٧٩٠ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا ... قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأُنَاسٍ انْتَمَى

أي: إنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر من القواعد السابقة فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب.

فالأول كقولهم في (جِرْوَة): جِرِوات، كما تقدم.

والثاني كقول الشاعر:

وحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحَى فأطقْتُها ... وما لي بزفْراتِ العَشِيِّ يدانِ[٢]

---

(١) الذروة: بالكسر والضم. من كل شيء أعلاه.

(٢) زفرات: جمع زفرة وهي: إدخال النَّفَس في الصدر، والشهيق إخراجه، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين؛ لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين. (يدان) قدرة وقوة.

إعرابه: (حُمِّلت) حُمِّل: فعل ماض مبني للمجهول. وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (زفرات) مفعول ثان و(الضحى) مضاف إليه (فأطقتها) فعل وفاعل ومفعول به. (وما) نافية (لي) خبر مقدم (بزفرات) متعلق بالخبر المحذوف و(العشي) مضاف إليه (يدان) مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف.

فسكَّن عين (زَفْرات) للضرورة، والقياس فتحها اتباعاً لحركة فاء الكلمة، فيقال: زَفَرات.

والثالث: كقول هذيل في جَوْزة وبيضة، ونحوهما: جَوَزات وبَيَضات - بفتح الفاء والعين - والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت معتلة، كما تقدم.

وقول ابن مالك: (ونادر) خبر مقدم (غيرُ ما قدمته) مبتدأ مؤخر، والتقدير: غير الذي قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس.

جَمْعُ التَّكْسِيرِ

١ ـ أوزان جموع القلة
٢ ـ الاستغناء ببعض أوزان القلة عن الكثرة والعكس

٧٩١ ـ أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

٧٩٢ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جاء كَالصُّفِيّْ

جمع التكسير: ما دلَّ على أكثر من اثنين، وتغير بناء مفرده عند الجمع، إما بزيادة على المفرد، كـ(قلم) و(أقلام)، أو بنقص عنه، كـ(رسول) و(رسل)، أو باختلاف في حركاته، كـ(أَسَد) و(أُسْد).

والتغيير قد يكون ظاهراً كما مُثِّل. وقد يكون مقدراً؛ كـ(فُلْك) للمفرد والجمع، فالمفرد؛ كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾ [يس: ٤١] بدليل وصفه بالمفرد، والجمع؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ(١) فِيهِ﴾ [النحل: ١٤] بدليل وصفه بالجمع.

وجمع التكسير نوعان:

أ ـ جمع قلّة: وهو ما دلَّ على ثلاثة إلى عشرة، وله أربعة أوزان:

١ ـ أَفْعِلَة: كأَغْذِية، وأدوية.

٢ ـ أفْعُل: كأَرْجُل، وأَنْفُس.

٣ ـ فِعْلة: كفِتْية، وصِبْية.

٤ ـ أفْعال: كأنهار، وأبطال.

ب ـ جمع كثرة: وهو ما دل على ثلاثة إلى غير نهاية(٢).

---

(١) (مواخر) حال. وما ذُكر في (فلك) هو: على أحد القولين، والقول الثاني أن (فُلْك) وما ماثله اسم جمع ولا تغيير مقدر؛ لأنه تكلف لا داعي له. انظر: «شرح التسهيل» لابن عقيل (٣/ ٣٩٢).

(٢) أما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فهما يصلحان للقلة والكثرة حسب =

وقد يستغنى ببعض أبنية القلّة عن بناء الكثرة وضعاً، فتضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلّة والكثرة، وتستغني به عن وضع الآخر، كرِجْل وأرجل، وعنق وأعناق، وفؤاد وأفئدة.

وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلّة؛ كرجل ورجال، وقلب وقلوب.

وهذا معنى **قوله**: (**أفعلةٌ أفعل**... إلخ) أي: إن هذه الأوزان الأربعة هي أوزان جموع القلّة.

وقوله: (**ثُمَّتَ أفعال**) هي (ثُمَّ) العاطفة زيدت في آخرها (تاء) التأنيث المفتوحة.

ثم ذكر أن بعض هذه الأوزان يفي بجمع الكثرة؛ أي: للكثرة ويدل عليها، وهذا بالوضع ـ كما تقدم ـ (**كأرجل**) في جمع (رِجْل) فإنهم لم يجمعوه جمع كثرة، و(**العكس**) وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلّة (**جاء**) وضعاً (**كالصُّفِي**) جمع صفاة، وهي الصخرة الملساء، وأصله: صُفُويٌ، على وزن (فُعُول)، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وكسرت الفاء للمناسبة، فصارت (صُفِيٌّ) بياء مشددة، ولم يشددها الناظم، لضرورة الوزن.

وقد ذكر الجوهري[1] وغيره: صفاة، وأصفاء، وصُفِيٌّ، فيكون له جمع قلّة وجمع كثرة، لكن استغنت العرب عن بناء القلّة ببناء الكثرة[2].

= القرينة. ففي قوله تعالى عن الصيام: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] يدل جمع المؤنث السالم على الكثرة. وكذا قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] على القلة؛ لأن المراد بها أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام. انظر: «المصباح المنير» ص(٦٩٥).

(١) «الصحاح» (٦/ ٢٤٠١).

(٢) وهذا من باب الاستعمال لا من باب الوضع. والفرق بينهما أن الوضع لم تضع العرب أحد البناءين استغناءً بالآخر: كرجل وأرجل، والاستعمال أن تكون وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها استعملت أحدهما كالصُّفِي. «حاشية ابن الحاج» (٢/ ١٢٩).

مفردات أوزان جموع القلة

الوزن الأول: (أفعُل)

٧٩٣ ـ لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ

٧٩٤ ـ إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

شرع المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام على أوزان جموع التكسير المطردة، وهي التي تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة، متى تحققت هذه الأوصاف جاز جمعه على هذا الوزن دون الرجوع إلى معاجم اللغة.

وبدأ بأوزان جموع القلّة، وهي أربعة ـ كما تقدم ـ:

الأول: (أفْعُل) ـ بضم العين ـ وهو يطرد في نوعين:

١ ـ فَعْل اسماً صحيح العين، سواء كان صحيح اللام، نحو: نفس وأنفس، وشهر وأشهر، قال تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢] أم كان معتل اللام، نحو: ظبي وأظْبٍ، وأصله: أظْبُيٌ، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، فصار: أظْبِيٌ، ثم استثقلت الضمة على الياء فح ذفت، فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ فحذفت الياء، كما تحذف في المنقوص، فصار: (أظْبٍ)، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

وخرج بالاسم: الصفة، نحو: ضخم، فلا يقال: أضخم، وإنما قالوا: عَبْد وأعبد، لغلبة الاسمية. وخرج بصحيح العين: معتل العين، نحو: سوط وبيت، وشذ قياساً لا استعمالاً: عين وأعين؛ لكثرته واستعماله في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وشذ قياساً واستعمالاً[١]: ثوب وأثوب.

٢ ـ النوع الثاني مما يجمع على (أفْعُل): الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة، وقبل آخره مدة؛ كعناق وأعنق، وذراع وأذرع.

---

(١) ما شذ في القياس دون الاستعمال فهذا قوي في نفسه يصح الاستدلال به، وما شذ فيهما فلا يعول عليه لفقد أصْلَيْهِ. «المصباح المنير» ص(٣٠٧)؛ «المزهر» (١/٢٢٦).

وندر من المذكر: طِحال وأطحل، وغُراب وأغرب.

وهذا معنى **قوله**: **(لفَعْلٍ اسماً صح عيناً أفْعُل... إلخ)** أي: إن (أفْعُل) أحد جموع القلّة يطرد في نوعين من المفردات: الأول: ما كان على وزن (فَعْل) بشرط أن يكون اسماً صحيح العين. والثاني: ما كان رباعيّاً بشرط أن يكون اسماً، وأن يكون **(كالعناق والذراع في مدٍّ وتأنيثٍ وعدِّ الأحرف)** ويؤخذ اشتراط تأنيثه بلا علامة من قوله: **(وعَدِّ الأحرف)**؛ إذ لولا غرض التنبيه على هذا الشرط لم يكن له فائدة؛ لأنه صرح أولاً بالرباعي.

* * *

الوزن الثاني: (أفعال)

٧٩٥ ـ وَغَيْرُ ما أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلَاثِي اسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

٧٩٦ ـ وَغَالِباً أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ ... في فُعَلٍ كَقَولِهِمْ صِرْدَانُ

٢ ـ الوزن الثاني من جموع القلّة (أفعال)[1] وهو يطرد في كلِّ اسم ثلاثي لا يستحق أن يجمع على (أفْعُل)؛ إما لأنه على وزن (فَعْل) ولكنه معتل العين، نحو: ثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وباب وأبواب.

أو لأنه على غير وزن (فَعْل) من أوزان الثلاثي وهو (فِعْل)؛ كحِزْب وأحزاب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟﴾ [النور: ٥٩]، و(فُعْل)، نحو: صُلْب[2] وأصلاب، و(فَعَل)، كجَمَل وأجمال، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]، جمع: جدث ـ بفتحتين ـ وهو القبر، و(فَعُل)؛ كعَضُد وأعضاد. و(فُعُل)، كعُنُق وأعناق، قال تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾ [النبأ: ٢٣]، جمع حُقُب ـ بضمتين ـ وهو الدهر، و(فُعَل)، نحو: رُطَب وأرطاب، والغالب أن هذا الوزن من الثلاثي يجمع على (فِعْلان) بكسر الفاء؛ كقولهم في صُرَد

---

(١) هذا الوزن أكثر صيغ جمع التكسير وقوعاً في القرآن، فهو في (١١١) موضعاً. «دراسات لأساليب القرآن» (٢/ ٤/ ٣٥٥، ٤٠٧).

(٢) الصُلْب: كل ظهر له فَقَار.

صِرْدان، وفي: جُرَذ[١]: جِرذان، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ ذكر ذلك في الكلام على الوزن الثالث عشر من أوزان جموع الكثرة.

وشذ قياساً في (فَعْلٍ) ـ المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ـ، نحو: فَرْخ وأفراخ، وحَمْل وأحمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤][٢].

وهذا معنى **قوله**: (**وغير ما أفعل فيه مطرد...**) أي: إن الذي لا يطرد جمعه على (أفْعُل) يجمع على وزن (أفعال)، مثل المفرد الذي على وزن (فَعُل) أو (فُعُل)، أو (فُعَل)، والغالب أن (فُعَل) هذا لا يجمع على (أفعال) وإنما يجمع على (فِعْلان) كصردان، فإن مفرده (صُرَد) بالصاد المهملة والراء: وهو طائر ضخم الرأس، يصطاد العصافير.

وهذا الوزن ـ أعني (فِعلان) ـ من أوزان جموع الكثرة، وإنما ذكره ـ هنا ـ لأنه هو المطرد في وزن (فُعَل)، فاستدرك به على **قوله**: (**وغير ما أفعل**... إلخ).

* * *

الوزن الثالث: (أفعلة)

٧٩٧ ـ فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

٧٩٨ ـ وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ اَوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اَوْ إِعْلَالِ

٣ ـ الوزن الثالث من أوزان جموع القلّة (أفعلة)، وهو مقيس في كل اسم مذكر رباعي، قبل آخره حرف مد، نحو: طعام وأطعمة، ولسان وألسنة، وعمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة، قال تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].

---

(١) الجرذ: ذكر الفيران، وقيل: ضرب من الفأر أعظم من اليربوع. قاله في «حياة الحيوان الكبرى» (٢/ ١٩١).

(٢) الحكم بالشذوذ خلاف الصواب. وهو جواز جمع (فَعْلٍ) على (أفعال) قياساً. لورود أمثلة عن العرب تكفي للقياس. انظر: «التصريح وحاشيته» (٢/ ٣٠٢)؛ «النحو الوافي» (٤/ ٦٣٧).

وهو مقيس ـ أيضاً ـ في كل اسم على وزن: فَعَال، أو فِعَال (بفتح الفاء أو كسرها) مضعفي اللام أو معتليها ـ والمراد بالتضعيف هنا: أن تكون العين واللام من جنس واحد ـ فالمضعف، نحو: زِمَام[1] وأزِمّة، وبَتَات[2] وأبتّة، والمعتل، نحو: قباء[3] وأقبية، وكِساء وأكسية، وفِناء وأفنية، ورداء وأردية، والهمزة في هذه الكلمات منقلبة عن حرف علة.

وهذا معنى **قوله**: **(في اسم مذكر رباعي... إلخ)** أي: إن (أفعلة) اطرد عن العرب في جمع اسم مذكر رباعي **(بمد ثالثٍ)** أي: إن ثالثه حرف مد، ثم ذكر أن الجمع على **(أفعلة)** يلزم في كل مفرد على وزن **(فَعال)** بالفتح **(أو فِعال)** بالكسر، حالة كونهما **(مصاحبي تضعيف)** أي: إن اللام مضعفة **(أو إعلال)** أي: إنها معتلة.

* * *

الوزن الرابع: (فِعْلة) الوزن الأول من جموع الكثرة (فُعْل)

٧٩٩ ـ فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

٤ ـ ذكر في الشطر الثاني الوزن الرابع من أوزان جموع القلّة وهو (فِعْلة) ولا يعرف لهذا الوزن مفردات لها أوصاف معينة، وإنما سمع عن العرب في جمع مفردات منها: فتى وفتية، وغلام وغلمة، وصبي وصبية.

وهذا معنى **قوله**: **(وفِعْلة جمعاً بنقل يُدرى)** أي: يُدرى مفرده ويعلم بالنقل الوارد عن العرب، فلا ضابط له ولا قياس. أما الشطر الأول فهو شروع من المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في الكلام على أوزان جموع الكثرة، ولو قدَّم الشطر الثاني لكان أنسب لتتوالى جموع القلّة.

ولجموع الكثرة ثلاثة وعشرون وزناً قياسيّاً، وهي أشهرها، وقد ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

---

(١) الزمام: ما يقاد به البعير.

(٢) البتات: متاع البيت أو الزاد.

(٣) القَباء: العباءة أو البرنس.

١ ـ **فالوزن الأول**: (فُعْل) ـ بضم فسكون ـ وهو جمع قياسي لشيئين، هما: (أفْعَل) وصف لمذكر، و(فعلاء) وصف لمؤنث، نحو: أحمرَ وحمراءَ، وجمعهما: حُمْر، وأسمرَ وسمراءَ، وجمعها: سُمْر، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُ جِمَٰلَتٌ[1] صُفْرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [المرسلات: ٣٣].

ثم إن كانت العين صحيحة أو معتلة بالواو وجب إبقاء ضمة الفاء، فالأول، مثل: حُمْر وسُمْر، والثاني، نحو: أسود وسُود، وأعور وعُور.

أما إن كانت العين ياء فإنه يجب قلب ضمة الفاء كسرة، لتسلم الياء من القلب، نحو: أبيض وبيضاء وبِيض ـ بكسر الباء ـ وأَعْيَنَ وعيناء[2] وعِين، قال تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾﴾ [الواقعة: ٢٢، ٢٣].

وإلى هذا الوزن أشار ابن مالك بالشطر الأول، وهو **قوله**: (**فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحمرا**) أي: إن هذا الوزن جمع لكل وصف لمذكر على (أفعل) أو مؤنث على (فعلاء). **وقوله**: (**أحمرٍ**) حقه المنع من الصرف، ولكن صرفه للضرورة. **وقوله**: (**حمرا**) بالقصر للوزن.

* * *

٨٠٠ ـ **وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ... قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالاً فَقَدْ** — الوزن الثاني لجموع الكثرة (فُعُل)

٨٠١ ـ **مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ ... وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ** — الوزن الثالث (فُعَل)

٨٠٢ ـ **وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ ... وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ** — الوزن الرابع (فِعَل)

٢ ـ **الوزن الثاني**: من جموع الكثرة (فُعُل) ـ بضم أوله وثانيه ـ ويقاس في شيئين:

أ ـ اسم رباعي صحيح اللام قبل لامه مدة، سواء أكانت ألفاً أم واواً أم ياء، غير أن المدة إن كانت ألفاً يجب أن يكون الاسم غير

---

(١) (جمالتٌ) على وزن (فِعَالة) جمع (جمل). وقرئ (جمالات) جمع (جمالة) وكلاهما في السبعة. كما في «الكشف» (٢/٣٥٨).

(٢) امرأة عيناء: حسنة العينين، باتساعهما وشدة سوادهما.

مضاعف، نحو: عماد[١] وعُمُد، وحمار وحُمُر، وقلوص[٢] وقُلُص، وبريد[٣] وبُرُد، قال تعالى: ﴿أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ﴾ [الحشر: ١٤] وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠﴾ [المدثر: ٥٠].

أما المضاعف فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على (فُعُل) غير مطرد، نحو: عِنَان[٤] وعُنن، وإنما يجمع قياساً على (أفعلة)، نحو: سنان وأسنة، وهلال وأهلة، وزمام وأزمة، وقد تقدم ذلك.

وإن كانت مدته واواً أو ياء فجمعه على (فُعُل) مطرد، نحو: سرير وسُرُر، وذلول وذُلل، وجديد وجُدُد. وبعض القبائل العربية استثقلت ضم عين المضاعف، وجعلوا مكانها فتحة، فقالوا: جُدَد وذُلَل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾ [فاطر: ٢٧][٥] فيكون تابعاً للوزن الثالث الآتي.

ب ـ ومما يجمع على وزن (فُعُل) كل وصف على (فَعُول) ـ بفتح فضم ـ بمعنى: (فاعل)، نحو: صبور وغفور، فجمعهما القياسي: صُبُر وغُفُر، فإن كان بمعنى: (مفعول) نحو: حَلوب وركوب، لم يجمع هذا الجمع، وهذا لم يذكره ابن مالك هنا.

٣ ـ الوزن الثالث: (فُعَل) ـ بضم ففتح ـ ويطرد في ثلاثة أشياء:

أ ـ اسم على وزن (فُعْلة) ـ بضم فسكون ـ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها أم مضاعفها، نحو: غُرفة وغُرف، ومُدية ومُدى، وحُجَّة وحُجج، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا[٦] مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾

---

(١) العماد: ما يقام به الشيء من أساطين أو خشب ونحو ذلك.

(٢) القلوص: الناقة الشابة القوية.

(٣) البريد: الرسول، ثم استعمل في المسافة التي يقطعها، وهي اثنا عشر ميلاً، ويطلق على الدابة التي يركبها البريد.

(٤) عنان الفرس: ما يقاد به.

(٥) الجدد: جمع جُدَّة، مثل: غُرفة وغُرف. والجُدَّة: الطريق. ومنه الجادة؛ أي: ومن الجبال طرائق وخطوط مختلفة الألوان.

(٦) (زلفاً) جمع زُلْفة؛ أي: قطعة وساعة.

[هود: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

ب ـ وصف على وزن (فُعْلى) ـ التي هي مؤنث (أفعل) ـ نحو: كبرى وكُبَر، وصغرى وصُغَر، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ۝٣٥﴾ [المدثر: ٣٥] بخلاف (حبلى) فلا يجمع على (حُبَل) لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له.

جـ ـ اسم على وزن (فُعُلة) ـ بضم أوله وثانيه ـ نحو: جُمُعة وجُمَع، وهذا لم يذكره ابن مالك في الألفية، وذكره في «التسهيل»(١).

٤ ـ الوزن الرابع: (فِعَل)، وهو جمع لاسم على وزن (فِعْلة)؛ كبدعة وبدع، وحِجة وحجج، ومِرْية ومرى، وقد يجيء جمع (فِعْلة) على (فُعَل) وهو قياسي، لكنه قليل، نحو: لحية ولُحى، وحلية وحُلى(٢).

وإلى هذه الأوزان الثلاثة أشار **بقوله**: (**وفُعُل لاسم رباعي... إلخ**) أي: إن وزن (فُعُل) جمع لاسم رباعي قبل لامه مدة، وقوله: (**إعلالاً فَقَد**) مفعول مقدم؛ أي: وحرف اللام فقد إعلالاً، يشير به إلى أن اللام لا بد أن تكون صحيحة.

وقوله: (**ما لم يضاعف في الأعمِّ ذو الألف**)، ذو: نائب فاعل للفعل (يضاعف) والمعنى: بشرط ألا يكون الاسم الذي قبل آخره ألف مضاعفاً. وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد، فإن كانت مدته ياء أو واواً لم يشترط فيه ذلك، كما تقدم.

---

(١) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٤٢١).

(٢) يلاحظ في معاجم اللغة كـ«القاموس» و«اللسان» وغيرهما تعدد الجموع لبعض المفردات زيادة على الصيغة المطردة. وهذا لا يعني الحكم عليها بالضعف ومخالفة القاعدة، وإنما يدل على أن هذا المفرد له أكثر من جمع، وأحدها هو الشائع القياسي المطرد. والآخر قليل في ذاته أو نادر فهو سماعي، لا يقاس عليه، لكن لا حرج في استعماله. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٦٣٣).

ثم ذكر أن (فُعَل) يطرد في (فُعْلة) وفي (فُعْلى) أنثى الأفعل، ويستفاد من كونه أنثى (الأفعل) من المثال.

ثم ذكر أن من أوزان جمع الكثرة (فِعَل) وهو مطرد في (فِعْلة) وقد يجيء جمعه على (فُعَل).

* * *

الخامس (فُعَلة) ٨٠٣ ـ في نَحْوِ رَامٍ ذو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ   وَشاعَ نَحْوُ كامِلٍ وَكَمَلَهْ

السادس (فَعَلة) ٥ ـ **الوزن الخامس**: (فُعَلة) ـ بضم ففتح ـ وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل على وزن (فاعل) معتل اللام بالياء أو بالواو، فالأول: كرامٍ ورماة، وساعٍ وسعاة. والثاني: كغازٍ وغزاة، وداعٍ ودعاة، وأصلها: رُمَيَة وسُعَية، وغُزَوة ودُعَوة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فانقلب حرف العلة ألفاً، فهي على وزن (فُعَلة).

٦ ـ **الوزن السادس**: (فَعَلة) ـ بفتح أوله وثانيه ـ وهو مقيس في كل وصف على وزن (فاعل) لمذكر عاقل، صحيح اللام، نحو: كاتب وكتبة، وكامل وكملة، وبارّ وبررة، قال تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢]، وهو جمع: حافد؛ كخدم وخادم وزناً ومعنى[١].

فأوصاف المفرد ـ هنا ـ هي أوصافه في الوزن السابق إلا أن اللام هنا صحيحة، وهناك معتلة.

وإلى هذين الوزنين أشار **بقوله**: **(في نحو رامٍ ذو اطراد فُعَله)** أي: من أمثلة جمع الكثرة (فُعَلة) وهو مطرد في نحو (رامٍ) واكتفى بالمثال عن ذكر الشروط. **وقوله**: **(وشاع نحو كامل وكمله)** إشارة إلى الوزن السادس: (فَعَلة)، وقد اكتفى بالمثال ـ أيضاً ـ عن ذكر الشروط.

---

(١) يقال: حَفَد من باب ضرب: أسرع، ومنه في الدعاء (وإليك نسعى ونحفِد) أي: نسرع إلى الطاعة.

وقد عبر هنا بالشيوع دون الاطراد، لوجود ألفاظ، مثل: عالم، وصالح، لا تجمع على (فَعَلة) فلا يكون مطرداً[1].

* * *

الوزن السابع (فَعْلى)

٨٠٤ ـ فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنْ

٧ ـ **الوزن السابع**: (فَعْلى) ـ بفتح فسكون ـ وهو مقيس في كل وصف دال على آفة طارئة من موت أو ألم أو عيب ونقص، ويشمل سبعة أنواع:

١ ـ كل وصف على وزن (فعيل) بمعنى: مفعول؛ كقتيل وقتلى، وجريح وجرحى، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨].

٢ ـ كل وصف على وزن: (فَعِل) كزَمِن وزمنى[2].

٣ ـ كل وصف على وزن (فاعل) كهالك وهلكى.

٤ ـ كل وصف على وزن (فَيْعِل) ـ بفتح فسكون فكسر ـ، نحو: ميت وموتى، وأصله: مَيْوت، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، قال تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦] وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

٥ ـ كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل؛ كمريض ومرضى، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

٦ ـ كل وصف على وزن (أفْعَل) كأحمق وحمقى.

٧ ـ كل وصف على وزن (فَعْلان) كسكران وسَكْرى، وقد قرأ حمزة والكسائي ـ من السبعة ـ (سَكْرَى) من قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢] وقد حكى سيبويه: قوم سَكْرى،

---

(١) انظر: «حاشية ابن الحاج على المكودي» (٢/ ١٣٣).

(٢) زَمِنَ الشخص زمناً وزمانة فهو زَمِنٌ من باب تعب. وهو مرض يدوم زماناً طويلاً.

قال: «وذلك لأنهم جعلوه كالمرضى»(١).

وإلى هذا الوزن أشار **بقوله**: **(فَعْلى لوصف... إلخ)** أي: إن (فَعْلى) جمع لكل وصف على وزن (فعيل) و(فَعِل) و(فاعل) كالأمثلة المذكورة وما في معناها. ثم **قال**: إن ما كان على وزن (فَيْعِل) مثل: (ميت)، حقيق وجدير بأن يجمع على هذا الوزن، **وقوله**: **(قمِن)** بكسر الميم، وهو خبر المبتدأ، وهو قوله: **(وميّت)**.

* * *

الوزن الثامن (فِعَلة)

٨٠٥ ـ لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لَاماً فِعَلَهْ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

٨ ـ **الوزن الثامن**: من أوزان جموع الكثرة (فِعَلة) ـ بكسر ففتح ـ وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام على وزن (فُعْل) ـ بضم فسكون ـ، نحو: دُرْج(٢) ودِرَجة، وقُرْط(٣) وقِرَطة، وكوز(٤) وكِوَزة، ودُبّ(٥) ودِببة. وهذا بكثرة، وقد يكون جمعاً لاسم على وزن (فَعْل) ـ بفتح فسكون ـ أو على وزن (فِعْل) ـ بكسر فسكون ـ نحو: قِرْد وقِرَدة، وغَرْد(٦) وغِرَدة. وهذا قليل مقصور على السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

وهذا معنى **قوله**: **(لفُعْل اسماً صح لاماً فِعَله)** أي: إن ما كان على وزن (فُعْل) صحيح اللام فإنه يجمع على (فِعَلة).

وقوله: **(والوضع في «فَعْل» و«فِعل» قلله)** أي: إن وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها قلل (فِعَلة) في جمع (فَعْل وفِعْل) أي: جعله قليلاً.

* * *

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ٦٤٩) «الكشف» لمكي (٢/ ١١٦).
(٢) الدرج: ما تضع فيه المرأة خِفَّ متاعها وطيبها.
(٣) القُرط: ما يعلق في شحمة الأذن.
(٤) الكوز: إناء بعروة يشرب به الماء.
(٥) الدب: حيوان خبيث. والأنثى: دُبَّة.
(٦) نوع من الكمأة.

التاسع (فُعَّل)
العاشر (فُعَّال)

٨٠٦ ـ وَفُـعَّـلٌ لِـفَـاعِـلٍ وَفَـاعِـلَـهْ ۝ وَصْفَيْـنِ نَـحْـوُ عَـاذِلٍ وَعَـاذِلَـهْ
٨٠٧ ـ وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا ۝ وَذَانِ فـي الْـمُـعَـلِّ لَامـاً نَـدَرَا

٩ ـ **الوزن التاسع**: (فُعَّل) ـ بضم أوله وتشديد ثانيه المفتوح ـ وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام على وزن: فاعل أو فاعلة؛ كقاعد وقاعدة وقُعَّد، وصائم وصائمة وصُوَّم، وساجد وساجدة وسُجَّد، قال تعالى: ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩] وقال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧]. ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً لوصف معتل اللام؛ كغازٍ وغُزَّى، وسارٍ وسُرّى، قال تعالى: ﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦] وكأنهم حملوا المعتل على الصحيح، والقياس: غزاة؛ كقاضٍ وقضاة.

١٠ ـ **الوزن العاشر: (فُعَّال) ـ بضم أوله وتشديد ثانيه** ـ وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام لمذكر على وزن (فاعل)، نحو: صائم وصُوَّام، وقائم وقُوَّام، قال تعالى: ﴿وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وقال تعالى: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً للوصف المعتل اللام، نحو: غازٍ وغُزَّاء، ومن النادر الذي لا يقاس عليه ـ أيضاً ـ أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن (فاعلة)؛ كقول الشاعر:

أبصارهن إلى الشُبّان مائلةٌ ۝ وقد أراهن عني غيرَ صُدَّادِ[1]

ف(صُدّاد) جمع (صادة) بدليل ضمير الإناث في قوله: (أبصارهن)

---

(١) معناه: أن من طبع النساء الميل إلى الشبان، وكثرة النظر إليهم. وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضّاً.

إعرابه: (أبصارهن) مبتدأ. والهاء مضاف إليه، والنون حرف دال على جمع النسوة، (إلى الشبان) متعلق بقوله: (مائلة) الذي هو خبر المبتدأ، (وقد) الواو للحال، وقد: حرف تحقيق (أراهن) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا) والهاء مفعوله الأول. والنون علامة جمع النسوة، (عني) متعلق بقوله: (صداد)، (غير) مفعول ثان لأرى. و(صداد) مضاف إليه.

وقولِهِ: (أراهن)، وهذا الجمع نادر، وقيل: إن (صداد) جمع (صاد) المذكر، وأن المراد الأبصار لا النساء؛ لأنه يقال: بصر صادّ، كما يقال بصر حاد، قال ابن هشام: «هذا هو الظاهر»[1].

وإلى هذين الوزنين أشار **بقوله**: **(وفُعَّل لفاعل وفاعله... إلخ)** أي: إن وزن (فُعَّل) جمع لفاعل وفاعلة إذا كانا وصفين، نحو: عاذل وعاذلة وعُذَّل، ومثل: (فُعَّل) **(الفُعَّال)** بشرط أن يكون المفرد مذكراً، ثم ذكر أن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام.

وقوله: (عاذل) هو اسم فاعل من عذله عذلاً؛ أي: لامه.

* * *

الوزن الحادي عشر (فِعَال)

٨٠٨ ـ فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٨٠٩ ـ وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ ... مَا لَمْ يَكُنْ في لامِهِ اعْتِلَالُ

٨١٠ ـ أَوْ يَكُ مُضْعَفاً وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو التَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

٨١١ ـ وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ في أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ

٨١٢ ـ وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا ... أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا

٨١٣ ـ وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

١١ ـ الوزن الحادي عشر: (فِعَال) ـ بكسر ففتح من غير تشديد ـ ومفرداته كثيرة، غالبها قياسي، وبعضها غير قياسي؛ كرجل ورجال، وخروف وخراف، أما مفرداته القياسية فأشهرها ثلاثة عشر وزناً:

الأول والثاني: (فَعْل) و(فَعْلة) ـ بفتح فسكون ـ اسمين أو وصفين، ليست فاؤهما ولا عينهما ياء، نحو: كعب وكعاب، وثوب وثياب، وقصعة وقصاع، وصعب وصعاب، وصعبة وصعاب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝٦﴾ [التكوير: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وقال تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾

---

(١) رده الشيخ خالد الأزهري في شرحه على «أوضح المسالك» (٢/٣٠٨).

[سبأ: ١٣]، فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على (فِعَال) نادر لا يقاس عليه، نحو: يَعْرٍ ويِعَار[١]، وضيف وضياف، وضَيْعَة وضياع.

وفي هذا **يقول ابن مالك: (فَعْل وفَعْلة فِعَال لهما... إلخ)** أي: إن هذين الوزنين من المفرد لهما من جموع الكثرة (فِعَال) إلا إن كانت عينهما معتلة بالياء فجمعهما على (فِعَال) قليل.

الثالث والرابع من مفردات (فِعَال): (فَعَل وفَعَلة) ـ بفتح أولهما وثانيهما ـ بشرط أن يكونا اسمين، لامهما صحيحة وغير مضعفة، نحو: جَبَل وجبال، قال تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، وجَمَل وجمال، ورقبة ورقاب، وثمرة وثمار، قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، بخلاف، نحو: بطل وبطلة؛ لأنه وصف، ونحو: فتى وعصا، لاعتلال لامهما، ونحو: طلل؛ لأنه مضعف اللام.

الخامس والسادس من مفردات (فِعَال): (فِعْل) ـ بكسر فسكون ـ و(فُعْل) ـ بضم فسكون ـ بشرط أن يكونا اسمين وأن يكون (فُعْل) غير واوي العين؛ كحوت، ولا يائي اللام؛ كمُدْى[٢]، ومن الأمثلة: ذئب وذئاب، وبئر وبئار، ورمح ورماح، ودهن ودهان، قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾﴾ [الرحمٰن: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤].

وفي هذه الأربعة الأخيرة **يقول ابن مالك: (وفَعَلٌ أيضاً له فِعَال... إلخ)** أي: يطرد (فِعَال) ـ أيضاً ـ في (فَعَل) بشرط أن يكون صحيح اللام غير معتلها، وألا يكون مضعفاً، ولم يذكر الشرط الثالث، وهو أن يكون اسماً، وقد ذكره في «التسهيل»[٣]، ثم ذكر أن ما كان بالفاء وهو (فَعَلة)

---

(١) اليَعْر: الجدي يربط في الزُّبْية للأسد لافتراسه، فيقع فيها.
(٢) مُدْيُ: بوزن (قُفْل) مكيال يسع تسعة عشر صاعاً. وهو غير المدّ المعروف.
(٣) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/٤٢٨).

مثل (فَعَل) فيجمع على (فِعَال) بالشروط المذكورة، **وقوله: (وفِعْل مع فُعْل فاقبل)** أي: اقبل جمع (فِعْل وفُعْل) على (فِعَال)، ولم يذكر شروط جمعهما.

السابع والثامن من مفردات (فِعَال): (فعيل) بمعنى: فاعل، ومؤنثه، بشرط صحة لامهما، نحو: ظريف وظريفة وظراف، وكريم وكريمة وكرام، قال تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فخرج، نحو: جريح وجريحة؛ لأنهما وصفان بمعنى: مفعول، ونحو: قوي وقوية، لاعتلال اللام، فلا تجمع على (فِعَال).

وهذا معنى **قوله: (وفي فعيل وصف فاعل ورد... إلخ)** أي: ورد (فِعَال) جمعاً لكل وصف على وزن (فعيل) بمعنى: فاعل. وكذا أنثى (فعيل) وهو فعيلة اطرد فيه هذا الجمع.

التاسع والعاشر والحادي عشر: وصف على وزن: فَعْلان، أو على مؤنثه: فَعْلى، وفَعْلانة، نحو: غضبان وغضبى وغِضَاب، وندمان وندمانة وندام.

الثاني عشر والثالث عشر: وصف على وزن: فُعْلان، أو على مؤنثه: فُعْلانة ـ بضم فسكون فيهما ـ، نحو: خُمصان، وخمصانة، وخماص، ومنه قوله ﷺ في الطير: **«تغدو خِماصاً وتروح بطاناً»**(1).

وفي الخمسة الأخيرة يقول: (وشاع في وصف على فعلانا... إلخ) أي: كثر (فِعَال) في وصف على وزن (فَعْلان) ـ بفتح الفاء ـ وأنثييه، وهما فَعْلى وفَعْلانة، أو وصف على (فُعْلان) ـ بضم الفاء ـ ومثله

---

(١) أخرجه الترمذي بتمامه (٢٣٤٥) وأخرجه غيره، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح» والخماص: الجياع الخاليات البطون من الغذاء. والبطان: الشباع الممتلئات البطون منه.

أنثاه فُعْلانة، والزم هذا الوزن ـ وهو فِعَال ـ في كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين، نحو: طويل وطويلة وطوال.

وقوله: (تفي) أي: تفي بالمطلوب وتُحقق القياس، وهو مضارع مجزوم بحذف الياء في جواب الأمر، وهو قوله: (الزمه) والياء للإشباع، ومعنى اللزوم: أن هذا الوصف، نحو: طويل وطويلة لا يجمع على غير (فِعَال) من صيغ التكسير، بخلاف غيره من الأبنية المتقدمة التي تجمع على (فِعَال) فقد تجمع على أوزان أخرى.

* * *

٨١٤ ـ وبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِباً كَذَاكَ يَطَّرِدْ ١٢ ـ فُعُول

٨١٥ ـ في فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلْ لَهُ ولِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ ١٣ ـ فِعْلان

٨١٦ ـ وَشَاعَ في حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

١٢ ـ **الوزن الثاني عشر**: من أوزان جموع الكثرة: (فُعُول) ـ بضم أوله وثانيه ـ ويطرد في ألفاظ، ذكر ابن مالك منها خمسة:

١ ـ الاسم الذي على وزن (فَعِل)، نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونمور، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، وهو ملتزم فيه غالباً، فلا يتجاوزه إلى أوزان أخرى من جموع الكثرة، ومن غير الغالب: نَمِر ونِمار ونُمُر.

٢ ـ الاسم الذي على وزن (فَعْل) وليس معتل العين بالواو، نحو: كعْب، وكعوب، ورأس ورؤوس، وعين وعيون، قال تعالى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] جمع: فَطْر بمعنى: شق، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝٥﴾ [التكوير: ٥]، بخلاف: حوض؛ لأنه معتل العين بالواو، فلا يجمع على (فُعُول).

٣ ـ الاسم الذي على وزن (فِعْل)، نحو: عِلْم وعلوم، وضِرْس وضروس، قال تعالى في ذكر المحرمات: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١].

٤ ـ الاسم الذي على وزن (فُعْل) بشرط ألا يكون معتل العين بالواو ولا مضعف اللام، نحو: جند وجنود، وبُرْد وبرود(١)، قال تعالى: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]، ومفرده: (جُرْح) بالضم، وأما الفتح فالمراد الفعل.

فإن كان مضعف اللام فالغالب جمعه على (أفعال)، نحو: مُدّ وأمداد(٢) وخُفّ وأخفاف.

وإن كان معتل العين بالواو فإنه يجمع على وزن (فِعْلان) الآتي.

٥ ـ الاسم الذي على وزن (فَعَل) الخالي من حروف العلة، نحو: أسد وأسود، وذكر وذكور، وهل هو مقيس أو محفوظ؟ قولان: ذكر ابن مالك الأول في «التسهيل» والثاني في «شرح الكافية»(٣) فإن كان معتل العين جمع على وزن (فِعْلان) الآتي.

١٣ ـ **الوزن الثالث عشر**: (فِعْلان) ـ بكسر فسكون ـ وهو مقيس في ألفاظ منها:

١ ـ اسم على وزن (فُعال)، نحو: غُلام وغلمان، وغُراب وغربان، قال تعالى: ﴿۞ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴿٢٤﴾﴾ [الطور: ٢٤].

٢ ـ اسم على وزن (فُعَل)، نحو: جُرذ وجرذان، وصُرَد وصردان.

٣ ـ اسم على وزن (فُعْل) معتل العين، نحو: حوت وحيتان، وعود وعيدان، قال تعالى: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا(٤)﴾ [الأعراف: ١٦٣].

٤ ـ اسم على وزن (فَعَل)، والأغلب أن تكون عينه معتلة في

---

(١) نوع من الثياب.
(٢) من المكاييل.
(٣) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٤٣٣)؛ «شرح الكافية» (٤/ ١٨٥٢).
(٤) شُرَّعاً: جمع شارع؛ أي: ظاهرة على الماء.

الأصل، نحو: تاج وتيجان، ونار ونيران، وقاع وقيعان. والأصل: توَج، ونَوَرَ، وقَوَع، فتحرك حرف العلة في المفرد وانفتح ما قبله فانقلب ألفاً.

وما ورد من مجيء (فِعْلان) في غير ما ذكر فهو قليل يحفظ ولا يقاس عليه، نحو: غزال وغِزلان، وخروف وخِرفان، ونسوة ونِسوان. . .

وإلى هذين الوزنين أشار **بقوله**: **(وبفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كبد... إلخ)** أي: يُخَصُّ في الغالب بالجمع على وزن (فُعُول) كل اسم ثلاثي على وزن (فَعِل)، نحو: كبد، وكذلك يطرد (فُعول) في اسم على وزن **(فَعْل) (مطلق الفا)** أي: ليست فاؤه مقيدة بفتح أو كسر أو ضم، فيشمل مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها، كما تقدم.

وقوله: **(وفَعَلٌ له)** مبتدأ، وخبر، والضمير لـ(فُعُول) أي: (فَعَل) من أفراد (فُعُول) فيجمع عليه.

ثم ذكر أن **(فِعْلان)** ـ وهو الوزن الثالث عشر ـ مطرد في اسم على (فُعَال). وتقدم في الوزن الثاني من أوزان جموع القلة عند قوله: (وغالباً أغناهم فِعْلانُ في فُعَلٍ) التنبيه على اطراده في (فُعَل) ـ أيضاً ـ.

ثم بيَّن أن (فِعْلان) كثير في اسم على وزن (فُعَل) أو (فَعَل) واوي العين، وأما في غيرهما فهو قليل[1] إلا ما تقدم من (فُعَال) و(فُعَل).

* * *

---

(١) ذكر في «التسهيل وشرحه» (٣/ ٤٤٧) أن (فِعْلان) يجمع على (فَعَل) مطلقاً؛ أي: صحت عينه، نحو: خَرَب وخِرْبان ـ والخرب ذكر الحباري ـ أو اعتلت كما مثلنا، أو اعتلت لامه كأخ وإخوان. وفتى وفتيان. قال تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: ٦٢].

وذكر بعض العلماء أن الأخ في النسب يجمع على إخوة، وفي الصداقة على إخوان، ولا يرد عليه ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ لأن المعنى كالأخوة. أو أن كلامه أغلبي. «حاشية الصبان» (٤/ ١٣٨).

١٤ـ فُعْلان ٨١٧ ـ وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ شَمَلْ

١٤ ـ الوزن الرابع عشر: من أوزان جموع الكثرة (فُعْلان) ـ بضم فسكون ـ وهو مقيس في اسم على وزن (فَعْل)، نحو: ظهر وظُهْران، وبطن وبُطنان، وفي اسم على وزن (فعيل)، نحو: رغيف ورُغْفان، وكثيب وكُثْبان، وفي اسم على وزن (فَعَل) صحيح العين، نحو: ذكر وذُكْران، وبلد وبُلْدان، قال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الشعراء: ١٦٥]، بخلاف قَوَد(١)، فلا يجمع على هذا الوزن؛ لأنه معتل العين، وضَخْم وجميل وبَطَل؛ لأنها أوصاف.

وهذا معنى **قوله**: (**وفعلاً اسما**... إلخ) أي: إن هذا الوزن من جموع الكثرة وهو (**فُعْلان**) شمل من المفردات أنواعاً من الأسماء منها: (فَعْل وفَعِيل وفَعَل) إذا كان صحيح العين.

وقوله: (**وفَعَل**) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وهو معطوف على منصوب.

* * *

١٥ـ (فُعَلاء) ٨١٨ ـ وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلَا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

١٦ ـ (أَفْعِلاء) ٨١٩ ـ وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلاءُ فِي الْمُعَلّ لَاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّْ

١٥ ـ الوزن الخامس عشر: من أوزان جموع الكثرة (فُعَلاء) ـ بضم ففتح ـ وهو مقيس في أشياء منها:

١ ـ «فعيل» بمعنى: فاعل، وصفاً لمذكر عاقل، بشرط أن يكون غير مضعف ولا معتل اللام، نحو: كريم وكرماء، وبخيل وبخلاء، وظريف وظرفاء، قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

---

(١) القود: بفتحتين هو القصاص.

وخرج بالوصف: الاسم، نحو: نصيب، فلا يقال: نُصباء، وبالمذكر المؤنث، نحو: شريفة، فلا يقال: نساء شرفاء، وبالعاقل غير العاقل، نحو: مكان فسيح، وبكونه بمعنى فاعل، نحو: قتيل وجريح، وشذ: سجين وسجناء، وبكونه غير مضاعف، نحو: شديد، وبكونه غير معتل اللام، نحو: غني، فلا يجمع على فُعلاء.

٢ ـ «فاعل» وصفاً دالّاً على غريزة وسجية[1]، نحو: عاقل وعقلاء، ونابه ونبهاء، أو دالّاً على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء، نحو: صالح وصلحاء، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٤]،

١٦ ـ الوزن السادس عشر: (أفعلاء) ـ بفتح فسكون فكسر ففتح ـ وهو مقيس في كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل، إذا كان مضعفاً أو معتل اللام، نحو: عزيز وأعزاء، وشديد وأشداء، وقوي وأقوياء، وولي وأولياء، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وقد ورد (أفعلاء) جمعاً لغير المضعف والمعتل، وهو قليل، نحو: صديق وأصدقاء، ونصيب وأنصباء.

وهذا معنى **قوله**: (**ولكريم وبخيل فُعَلا**... إلخ) أي: إن (فُعلاء) يطرف في فعيل وصفاً لمذكر عاقل، سواء كان لمدح، مثل: كريم، أو ذم، مثل: بخيل. وكذا ما شابههما في المعنى، مما يدل على غريزة وإن لم يشابه في الوزن، كما تقدم في الأمثلة.

ثم ذكر أن (**أفعلاء**) ـ وهو الوزن السادس عشر ـ ينوب عن

---

(١) السجية: الصفة اللازمة. وقد ذكرتها في باب «المتعدي واللازم».

(فُعَلاء) في المعتل اللام والمضعف، وأن وروده في غير المضعف والمعتل قليل، فلا يقاس عليه، بخلاف الأول.

* * *

الوزن السابع عشر (فواعل)

٨٢٠ ـ فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ   وَفَاعِلَاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ
٨٢١ ـ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ   وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

١٧ ـ **الوزن السابع عشر**: (فواعل) وهو مقيس في أشياء، أشهرها سبعة، ذكرها ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١ ـ اسم على وزن (فوعل)، نحو: جوهر وجواهر، وكوكب وكواكب، قال تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦﴾ [الصافات: ٦]، ومثله: (فوعلة)؛ كصومعة وصوامع، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

٢ ـ اسم على وزن (فاعَل) ـ بفتح العين ـ، نحو: خاتم وخواتم، وطابع[(١)] وطوابع، وقالب وقوالب.

٣ ـ فاعلاء اسماً، نحو: قاصعاء[(٢)] وقواصع.

٤ ـ فاعِل ـ بكسر العين ـ اسماً، نحو: كاهل[(٣)] وكواهل، وجائز[(٤)] وجوائز.

٥ ـ فاعِل ـ بكسر العين ـ وصفاً خاصاً بالمؤنث العاقل، نحو: حائض وحوائض، وطالق وطوالق، قال تعالى: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ۝٣٣﴾ [النبأ: ٣٣]، وهي جمع (كاعب) وهي التي نتأ ثديها.

٦ ـ فاعِل ـ بكسر العين ـ وصفاً لمذكر غير عاقل، نحو: صاهل وصواهل، وشاهق وشواهق.

---

(١) في «المصباح المنير»: الطابع: بفتح الباء وكسرها ما يطبع به.
(٢) القاصعاء: اسم لجحر اليربوع. وقد ذكرته في آخر التأنيث.
(٣) الكاهل: مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق.
(٤) الجائز: الخشبة فوق حائطين. والخشبة التي تحمل خشب السقف.

٧ ـ فاعلة سواء أكان اسماً، نحو: فاطمة وفواطم، أم وصفاً، نحو: صاحبة وصواحب، وجارحة وجوارح، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤] أي: الصائدة من الكلاب والفهود والطيور تسمى جارحة، إما لأنها تجرح، وإما لأنها تكسب الصيد؛ أي: تحصله.

وفهم منه أن صيغة (فاعل) ـ بكسر العين ـ إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل، فإنها لا تجمع على (فواعل)، وما ورد من ذلك حكموا عليه بالشذوذ، نحو: فارس وفوارس، وشاهد وشواهد، وقد صرح ابن مالك بهذا المفهوم.

والحكم بالشذوذ فيه نظر، والصواب جواز جمع (فاعل) على (فواعل) قياساً، وإن كان قليلاً، لورود جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، ومنها: هالك وهوالك، وناكس[١] ونواكس، وخالف[٢] وخوالف، قال تعالى: ﴿رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٨٧]، وهو جمع (خالف) أو (خالفة)[٣].

وهذا معنى **قوله**: **(فواعل لفوعل... إلخ)** أي: إن (فواعل) يطرد جمعاً لاسم على وزن (فوعل) أو (فاعلة) أو (فاعلاء) أو (فاعِل)، نحو: كاهل. أو (فاعل) خاصّاً بالأنثى، نحو: حائض. أو (فاعِل) وصفاً لما لا يعقل؛ كصاهل، ثم نصَّ على شذوذه في وصف على فاعل لمذكر عاقل؛ كالفارس وما ماثله مما تقدم.

* * *

الوزن الثامن عشر (فعائل)

٨٢٢ ـ وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

١٨ ـ الوزن الثامن عشر: (فعائل) وهو مقيس في كل رباعي ـ اسم

---

(١) أي: مطأطئ رأسه.

(٢) الخالف والخالفة: الرجل الذي لا خير فيه.

(٣) انظر: «خزانة الأدب» (١/ ١٩٠)؛ «المصباح المنير» ص(٤٦٧)، مادة (فرس)؛ «تاج العروس» (١/ ٣٦٦) مادة (قرأ).

أو صفة ـ قبل آخره مدة، ألفاً كانت أو واواً أو ياء، مؤنثاً بالتاء أو مجرداً منها، فيشمل عشرة أوزان، خمسة مختومة بالتاء، وخمسة مجردة منها:

فالتي بالتاء (فَعالةَ)؛ كسحابة وسحائب. و(فِعَالة)؛ كرِسالة ورسائل. و(فُعالة)؛ كذؤابة[1] وذوائب. و(فَعُولة)؛ كحمولة[2] وحمائل. و(فعيلة)؛ كصحيفة وصحائف، قال تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمٰن: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ١١].

والتي بلا تاء، نحو: شِمَال[3] وشمائل، وعُقاب[4] وعقائب، وعجوز وعجائز، ولطيف ـ اسم امرأة ـ ولطائف، قال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وهذا معنى **قوله**: (**وبفعائل اجمعن فعاله**... إلخ) أي: اجمعنْ كل رباعي مؤنث من اسم أو صفة على وزن (فَعالة) بتثليث الفاء، ما أشبهه من وزن (فعيل) و(فَعُول) ذا تاء ثابتة أو مزالة؛ أي: غير موجودة.

* * *

٨٢٣ ـ وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا ١٩ ـ فَعَالٍ

٢٠ ـ فَعَالي

١٩، ٢٠ ـ الوزن التاسع عشر: (فَعالِي) ـ بفتح أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره ـ **والوزن العشرون**: (فَعالَى) ـ بفتح أوله وثانيه وما قبل آخره ـ ويشتركان فيما كان على وزن (فَعْلاء) اسماً؛ كصحراء وصحارِي

---

(١) الذؤابة: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة، وطرف العمامة، وطرف السوط.

(٢) الحمولة: بالفتح البعير يحمل عليه، وقد يستعمل في الفرس وغيره. وقد تطلق على جماعة الإبل.

(٣) شمال: بالكسر اليد اليسرى، والجهة أيضاً. ويطلق على الطبع، وعلى الريح التي تهب من ناحية القطب، وقد قيل: إنها بالفتح.

(٤) اسم طائر.

وصحارَى، أو صفة؛ كعذراء[١] وعذارِي وعذارَى[٢].

وهذ معنى **قوله**: (**وبالفعالي والفعالى جُمعا صحراء... إلخ**) أي: جُمع لفظ صحراء وعذراء على وزن (فعالِي وفعالَى)[٣] واتبع القياس على هذين المثالين.

ومما ينفرد به (فَعالِي) ـ بكسر اللام ـ كل اسم على وزن (فَعْلُوة) ـ بفتح فسكون فضم ففتح ـ كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦] جمع ترقوة[٤].

* * *

٨٢٤ ـ **وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ**

الوزن الحادي والعشرون (فَعَاليّ)

٢١ ـ الوزن الحادي والعشرون: من أوزان جموع الكثرة (فَعَاليَّ) ـ بفتح أوله وثانيه مع مد فكسر فياء مشددة ـ وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، نحو: كرسيّ وكراسيّ، وبَرْديّ[٥] وبراديّ.

فإن كان الاسم مختوماً بياء النسب المتجدد لم يجمع هذا الجمع، فلا يقال: في بصري ـ نسبة إلى البصرة ـ بصاري.

وهذا معنى **قوله**: (**واجعل فعاليّ لغير ذي نسب... إلخ**) أي: اجعل وزن (فعاليّ) جمعاً لكل اسم ثلاثي آخره ياء لغير ذي نسب؛ كالكرسي، تتبع العرب في سُنَنِ كلامها.

والمراد بالنسب المتجدد: النسب القائم وقت جمع الكلمة لأداء

---

(١) هي البكر.

(٢) جاء في «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل، أن ابن مالك نصَّ (٣/ ٤٥٢): على أن جمع: عذراء على عذارى محفوظ، بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا.

(٣) ويجوز جمعهما على وزن (فعاليّ) ـ بكسر اللام وتشديد الياء ـ، وهو الوزن الآتي.

(٤) الترقوة: عظم يصل ما بين ثغرة النحر والعاتق.

(٥) البرديّ: نبات تعمل منه الحصر.

الغرض منه، بخلاف النسب غير المتجدد، فهو الذي أهمل أصله وترك الغرض منه، وعلامة الأول دلالة اللفظ على معنًى معين معروف بعد حذف الياء، مثل: مكة ومكي، وعلامة الثاني اختلال اللفظ بحذفها وفساد المعنى، كما مُثِّل.

* * *

الوزن الثاني والعشرون (فَعَالل)

٨٢٥ ـ وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

٨٢٦ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِيْ ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

٨٢٧ ـ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٨٢٨ ـ وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خُتِمَا

٢٢ ـ **الوزن الثاني والعشرون**: (فَعَالل) ـ بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه ـ ويطرد في أربعة أنواع من المفردات:

١ ـ الرباعي المجرد ـ وهو ما كانت حروفه أصلية ـ مثل: جعفر وجعافر، وزبرج(١) وزبارج، قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾ [الأحزاب: ١٠].

٢ ـ الخماسي المجرد ـ وهو ما كانت حروفه أصلية ـ ويجب حذف خامسه عند جمعه، نحو: سفرجل(٢) وسفارج، إلا إن كان الحرف الرابع شبيهاً بالحروف التي تزاد، إما بكونه لفظ أحدها، مثل: خدرنق(٣)؛ لأن النون من حروف الزيادة، أو بكونه يشبه حرف الزيادة

---

(١) زبرج: بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة، والحلي من ذهب وغيره.

(٢) سفرجل: ثمر. من فصيلة التفاح. ولكن حجمه أكبر.

(٣) خدرنق: بخاء معجمة فدال مهملة فراء فنون، هو: العنكبوت، كما في «الصحاح» (٤/ ١٤٦٦) وفي بعض كتب النحو: خورنق بالواو بدل الدال. اسم قصر =

في مخرجه، مثل: فرزدق[١]، فإن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة، فيجوز في ذلك حذف الرابع أو حذف الخامس، وهو الأفصح؛ لأن الأكثر في الكلام المأثور هو الحذف من الآخر، إذ الأواخر محل الحذف والتغيير، فتقول: خدارق، وفرازق، بحذف الرابع، أو: خدارن وفرازد، بحذف الخامس، وهو أحسن.

٣ ـ الرباعي المزيد فيه ـ وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة ـ ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً في مفرده، سواء أكان في أوله، نحو: مدحرج ودحارج، أم في وسطه، نحو: فدوكس[٢] وفداكس، أم في آخره، نحو: سبطرى[٣] وسباطر.

إلا إن كان الحرف الزائد حرف لين[٤] قبل الآخر فإنه لا يحذف، ثم إن كان ياء بقي وجمع ما هو فيه على (فعاليل) في الأغلب، نحو: قنديل وقناديل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، وهو جمع غربيب[٥] وإن كان ألفاً أو واواً قلب عند الجمع ياء ثابتة، وجمع ما هو فيه على وزن (فعاليل) كذلك في الأغلب، نحو: قرطاس وقراطيس، قال تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ

= للنعمان، ولا يصح ذكره هنا؛ لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل، فيجمع على خرانق بحذفها، فتأمل، قاله الخضري (٢/ ١٦٢).

(١) فرزدق: اسم جنس جمعي لفرزدقة، وهي القطعة من العجين.

(٢) فدوكس: بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الأسد، والرجل الشديد، كما في «القاموس».

(٣) سبطرىٰ: بكسر السين مشية بتبختر، وتقدم في التأنيث.

(٤) اعلم أن الواو والألف والياء إذا سكنت وقبلها حركة تناسبها فهي أحرف علة ولين ومد، نحو: عالم وعلوم وعليم. وإذا سكنت وقبلها حركة لا تناسبها سميت أحرف علة ولين، مثل: عَوْن وعَيْن. وإذا تحركت سميت أحرف علة فقط، نحو: سَهْوٌ وجريٌ.

(٥) غربيب: أي: مشبه للغراب في السواد؛ كقولهم: أسود كحلك الغراب، وقوله: (سود) بدل من (غرابيب).

﴿قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾ [الأنعام: ٩١]، وقال تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، ونحو: عصفور وعصافير.

٤ ـ الخماسي المزيد فيه، وهو ما كانت حروفه الأصلية خمسة، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة، فيحذف عند الجمع الخامس الأصلي وما كان زائداً في المفرد، نحو: قَرْطَبُوس(١) وقراطب، وخَنْدريس(٢) وخنادر.

وهذا معنى **قوله**: (**وبفعالل وشبهه انطقا... إلخ**) أي: انطق بوزن (فعالل) وشبهه، في جمع المفرد الذي (ارتقى) أي: زاد على ثلاثة أحرف، فيشمل الرباعي المجرد والمزيد، والخماسي المجرد والمزيد.

وقوله: (**من غير ما مضى**) أي: بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة من المفردات التي لم يسبق لها وزن من أوزان الجموع، فما سبق له جمع مطرد لا يجمع على (فعالل) وشبهه.

وقوله: (**ومن خماسي جُرِّدَ الآخرَ انْفِ بالقياس**) أي: احذف الآخر من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً، لتتوصل إلى وزن (فعالل).

ثم بيَّن أن الخماسي المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد فإنه قد يحذف دون الخامس الذي تتم به أصول الكلمة، ويفهم منه جواز حذف الخامس أيضاً.

وقوله: (**وزائد العادي... إلخ**) العادي: اسم فاعل من (عدا) الثلاثي بمعنى: جاوز؛ أي: احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي، وهو ما كان على خمسة أحرف، أربعة منها أصلية وواحد زائد، فيحذف ما لم يكن هذا الزائد حرف لين، وبعده الحرف الذي ختمت به الكلمة وهو الخامس. **وقوله**: (**اللّذ**) أي: الذي، **وقوله**: (**إثره**) أي: بعده.

* * *

(١) الناقة السريعة أو القوية.

(٢) من أسماء الخمر.

الوزن الثالث والعشرون (شبه فعالل)

٨٢٩ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إذْ بِبِنَا الْجمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ
٨٣٠ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
٨٣١ ـ وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ ما كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا
٨٣٢ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى وكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

٢٣ ـ **الوزن الثالث والعشرون**: شبه فعالل، والمراد به ما يماثل (فعالل) في عدد الحروف وفي ضبطها، وإن كان الميزان غير مشابه له.

فمثلاً: مساجد، ليست على وزن (فعالل)، وإنما هي على وزن يشبهه وهو (مفاعل) فعدد الحروف واحد، والضبط واحد. وكذا: فواعل؛ كجواهر، وفياعل؛ كصيارف، وفعاعل؛ كسلالم.

وهذا الوزن مقيس في كل اسم ثلاثي الأصول، زيدت عليه أحرف الزيادة، بشرط ألا يكون هذا الثلاثي المزيد له وزن من أوزان الجموع السابقة، فخرج بذلك، مثل: أحمر، وغضبان، وصُغْرى، وسكرى... وغيرها مما له أوزان جموع قياسية، كما تقدم.

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على (شبه فعالل) ما يأتي:

١ ـ إن كانت الزيادة حرفاً واحداً فإنه يجب بقاؤه عند الجمع، سواء كان هذا الحرف الزائد صحيحاً أم معتلاً، مثل: جوهر وجواهر، وصيرف[١] وصيارف، وأكرم وأكارم، ومعبد ومعابد، قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ٢٠].

٢ ـ إن كانت الزيادة حرفين فأكثر فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن يكون لبعض الحروف مزية على الآخر.

الثاني: أن لا يكون كذلك.

---

(١) الصيرف: نقاء الدراهم، والمحتال للأمور.

فإن كان لبعض الحروف مزية تعين إبقاء ما له مزية لفظية أو معنوية، فتقول في جمع: منطلق: مطالق، بحذف النون وإبقاء الميم؛ لأن لها مزية لفظية بتصدرها، ومعنوية بكونها تدل على معنى خاص بالأسماء، وهو دلالتها على اسم الفاعل ـ هنا ـ.

وتقول في جمع: مستدعٍ: مداعٍ، بحذف السين والتاء وإبقاء الميم، لما تقدم.

وتقول في جمع: ألَنْدد، ألَادِد، في جمع: يَلَنْدَدٍ[1]: يَلادِد، ثم تدغم الدالان في كل واحدة، فتصير: ألادّ، ويلادّ، بحذف النون من المفرد، وإبقاء الهمزة في الأول، والياء في الثاني، لتصدرهما، ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا في أول المضارع، نحو: أقوم، ويقوم، بخلاف النون فيهما، فهي متوسطة ولا تدل على معنى.

فإن كان حذف إحدى الزيادتين مغنياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها، مثل: حيزبون[2]، فتجمع على: حزابين، بحذف ياء المفرد، وإبقاء الواو وقلبها ياء في الجمع لوقوعها بعد كسرة، ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقيل في جمعها: حيازبْن، وهذا وزن لا نظير له في الجموع، إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل، مثل: قناديل ومصابيح وعصافير.

فإن لم يكن لبعض الحروف مزية، جاز حذف أحدهما من غير ترجيح؛ كالنون والألف المقصورة في نحو: سَرَنْدَى[3]، وعَلَنْدَى[4]، فتقول: سراند، وعلاند، بحذف الألف وإبقاء النون، أو: سرادٍ وعلادٍ،

---

(١) الألندد واليلندد: شديد الخصومة.
(٢) الحيزبون: العجوز.
(٣) السرندى: السريع في أموره أو الشديد.
(٤) العلندى: الغليظ من كل شيء. وشجر معروف واحده علنداة بالهاء.

بحذف النون وإبقاء الألف[١]؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً للإلحاق بالخماسي: سفرجل، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر.

وهذا معنى **قوله**: **(والسين والتا من كمستدع أزل... إلخ)** أي: احذف السين والتاء من ، مثل: مستدعٍ؛ لأن بقاءهما يخل ببناء الجمع وصيغته، ثم ذكر أن الميم في مثل اللفظ المذكور أولى من غيره من حروف الزيادة بالبقاء لمزيته. وكذا الهمز في مثل: ألندد، والياء في مثل: يلندد؛ لأنهما سبقا الزائد الآخر وهو النون، والمراد بسبقهما كونهما في أول الكلمة، في موضع يدلان فيه على معنى، كما تقدم.

وقوله: **(والميم أولى)** معناه: وجوب بقائها، وليس المراد رجحان ذلك؛ لأن إبقاء الميم متعين، كما تقدم.

ثم بيَّن أنك تحذف الياء وتبقي الواو عند جمع، مثل: حيزبون، مما اشتمل على زيادتين، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع. ولا يتأتى مع الآخر، ثم ذكر في البيت الأخير أن النحاة خيروا في حذف أي الحرفين الزائدين ـ النون أو الألف ـ من كلمة: سَرَنْدَى، وكل ما شابهها مما تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي كالعَلَنْدَى، والحَبَنْطَى[٢]. فتقول: حبانط. وحباطٍ؛ إذ لا مزية لأحد الزائدين على الآخر، كما تقدم.

---

(١) المراد بالألف التي تبقى ألف المقصور التي تُكتبُ ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر. وهذه الألف وقعت بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع، فتقلب ياء. فيصير الاسم منقوصاً، مثل: قاضٍ وغازٍ. انظر: «إعراب المعتل من الأسماء».

(٢) الحبنطي: القصير البطين.

التصغير

أوزان التصغير والطريقة العامة في التصغير

٨٣٣ ـ فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَى

٨٣٤ ـ فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَم دُرَيْهِمَا

٨٣٥ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إلَى أمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٦ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ إنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

التصغير: تغيير يطرأ على بنية الاسم، فيجعله على وزن «فُعَيل» أو «فُعَيْعل» أو «فُعَيْعيل»، لغرض من الأغراض.

وهو خاص بالأسماء المعربة، فلا تصغر الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة وغيرها، إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً، فيقتصر على الوارد منها، وسيذكر المصنف ذلك في آخر الباب[1].

والتصغير له أغراض من أشهرها:

١ ـ التحقير، نحو: عويلم، وبطيل، في تصغير: عالم، وبطل.

٢ ـ التقليل في العدد، نحو: دريهمات، وريقات، في تصغير: دراهم، وورقات.

٣ ـ التقليل في الذوات، نحو: وُليد، وطُفيل، في تصغير: ولد، وطفل.

---

(١) من شروط التصغير أن يكون الاسم قابلاً له. فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً: كأسماء الله تعالى الحسنى، وأسماء الأنبياء، والملائكة، والكتب، والمصحف، والمسجد، ولا أسماء الشهور والأسبوع، ولا الأسماء التي تكون صيغتها على هيئة المصغر، مثل: صهيب، وزهير.

٤ ـ تقريب الزمان، نحو: قبيل الفجر؛ أي: في وقت قبل الفجر[(١)].

٥ ـ تقريب المكان، نحو: فويق ميل؛ أي: فوق ميل.

٦ ـ التحبب وإظهار الود، نحو: يا بُنيَّ[(٢)]، يا أُخيَّ، في تصغير ابن وأخ.

والتصغير نوعان:

١ ـ تصغير أصلي، وهو الذي عقد له هذا الباب.

٢ ـ تصغير ترخيم، وسيأتي ذكره، إن شاء الله.

والطريقة العامة في التصغير أن الاسم إما أن يكون ثلاثيّاً أو أكثر، فإن كان ثلاثيّاً ضم أوله، وفتح ثانيه ـ إن لم يكونا كذلك من قبل ـ وزيد ياء ساكنة بعد ثانيه، تسمى (ياء التصغير) فتقول في تصغير: قلم: قُلَيم، وفي تصغير: رجل: رُجَيل، على وزن (فُعَيل).

وإن كان الاسم رباعيّاً فأكثر فُعل به ذلك، وزيد عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ـ إلا ما يستثنى مما سيأتي إن شاء الله ـ فالرباعي، نحو: منزل ومُنَيْزِل، ومعمل ومعيمل، على وزن (فعيعل).

وأما الخماسي فأكثر فإن لم يكن رابعه حرف لين صُغِّر على (فَعيعل) بحذف بعض حروفه ـ كما تقدَّم في جمع التكسير ـ فتقول في تصغير: سفرجل: سفيرج، بحذف خامسه، وتقول في تصغير: فرزدق: فريزد، أو: فريزق.

ويجوز تعويض ياء عن المحذوف فتقول: سفيريج... ويكون على وزن (فُعَيْعِيل).

---

(١) سماه «صاحب المصباح المنير»: تصغير التقريب. فانظره: في مادة (بَعُد) (١/ ٥٣).

(٢) وقد وقع تصغير المحبة والشفقة والتلطف في القرآن الكريم في كلمة (يا بُنيَّ) في ستة مواضع «دراسات لأسلوب القرآن» (٢/ ٤/ ٦٥٥).

وإن كان الاسم خماسياً فما فوق ورابعه حرف لين قلب ياءً إن لم يكن ياء؛ لسكونه وانكسار ما قبله، نحو: عصفور وعصيفير، ومفتاح ومفيتيح، وقنديل وقنيديل، ويكون على وزن (فعيعيل).

وهذه الأوزان الثلاثة (فُعيل وفُعيعل وفُعيعيل) هي أوزان التصغير، وهي أوزان خاصة بهذا الباب، قُصد بها أن المصغر يتساوى مع هذا الوزن في عدد الحروف وفي نوع الحركة والسكون، وليست جارية على وفق الميزان الصرفي، فكلمة: منيزل، على وزن (مُفيعل) من الناحية الصرفية، وفي التصغير على وزن (فُعيعل).

وعن هذه الأوزان الثلاثة **يقول ابن مالك (فُعيلاً اجعل الثلاثي... إلخ)** أي: اجعل الاسم الثلاثي إذا أردت تصغيره، (فُعيلاً) أي: على هذا الوزن؛ كقولك في تصغير (قَذَى) ـ وهو الوسخ في العين[1] ـ قُذَيٌّ، بردِّ الألف إلى أصلها وهو (الياء) وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأن التصغير ـ كالتكسير ـ يرد الأشياء إلى أصولها، ثم ذكر أن (ما فاق) الثلاثي؛ أي: زاد عليه، له: فعيعل وفعيعيل؛ كتصغير: درهم على دريهم، ولم يمثل لـ(فعيعيل) وتقدم له أمثلة.

ثم ذكر أن ما توصلت به إلى جمع التكسير في صيغة منتهى الجموع من الحذف صل به إلى التصغير حين تريد تصغير تلك الأمثلة، ولك هنا ما تقدم من تعيين أو ترجيح أو تخيير، ويجوز لك أن تعوض (ياء) قبل الآخر، عوضاً عن الحرف المحذوف في باب «التكسير» أو باب «التصغير».

* * *

(١) يقال: قَذِيَتِ العين قَذىً من باب (تعب): صار فيها الوسخ. والمثنى: قَذَيان، كفتى وفتيان.

حكم ما جاء في باب التصغير والجمع مخالفاً للقاعدة

٨٣٧ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

أي: إن ما جاء في باب «التكسير» وباب «التصغير» مخالفاً للقواعد المقررة فهو (**حائد عن القياس**) أي: خارج عنه، فيحفظ، ولا يقاس عليه.

فمما جاء حائداً عن القياس في باب «التصغير» قولهم في تصغير (مغرب): مغيربان، والقياس: مغيرب، وقولهم في تصغير (رجل): رويجل، والقياس: رجيل.

ومما حاد عن القياس في باب «التكسير» قولهم في جمع (رهط): أراهط، والقياس: رهوط، وقولهم في (باطل): أباطيل، وقياسه: بواطل.

* * *

المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ اَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمْ

٨٣٩ ـ كَذَاكَ مَا مَدَّةَ أَفْعَالٍ سَبَقْ أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

تقدم أن الاسم إذا زاد على ثلاثة أحرف وأريد تصغيره كُسِرَ ما بعد ياء التصغير، ويستثنى من ذلك أربع مسائل، يجب فيها فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير، وهي:

١ ـ الحرف الذي يليه علامة التأنيث، سواء أكانت تاء التأنيث أم ألفه المقصورة، نحو: شجرة، وشجيرة، وحبلى، وحبيلى.

٢ ـ الحرف الذي يليه ألف التأنيث الممدودة (وهي الهمزة التي أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائد)، نحو: حمراء وحميرَاء، وصفراء وصفيراء.

٣ ـ الحرف الذي يليه ألف (أفعال)[1]، نحو: أجمال وأجيمَال، وأفراس وأفيراس.

---

(١) هذا وزن من أوزان جموع القلة ـ كما تقدم ـ أما جمع التكسير للكثرة فقد ذكروا =

٤ ـ الحرف الذي يليه ألف (فعلان) ـ مثلث الفاء ـ سواء أكانت اسماً أم صفة، بشرط ألا يكون جمعه على (فعالين) نحو: سَكران وسكيران، وعثمان وعثيمان، وعِمران وعميران.

فإن كان (فعلان) يجمع على (فعالين) وجب كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير، نحو: ريحان ورُييحين، وسلطان وسليطين، وعثمان وعثيمين ـ لفرخ الحبارى، على ما قيل[1] ـ لأنه يقال في جمعهما: رياحين، وسلاطين، وعثامين.

وهذا معنى **قوله**: (لتلو يا التصغير... إلخ) أي: وجب الفتح للحرف التالي ياء التصغير، إذا كان قبل علامة التأنيث ـ أي: التاء والألف المقصورة ـ أو قبل مدة التأنيث ـ وهي المدة الزائدة قبل ألف التأنيث ـ. وكذا يجب فتح الحرف الواقع قبل مدة (**أفعال**) أي: الحرف الذي قبل ألف (أفعال) وكذا الحرف الذي قبل ألف (سكران) وما ألحق به مما هو على وزنه، سواء كان مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها بالشرط الذي تقدم.

* * *

الأشياء التي لا يعتد بها في التصغير

٨٤٠ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
٨٤١ ـ كَذَا الْمَزِيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
٨٤٢ ـ وَهٰكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
٨٤٣ ـ وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

تقدّم أنه إذا صُغِّر ما زاد على أربعة أحرف يحذف الزائد لتتأتى صيغة التصغير، ويستثني من هذه القاعدة بعض الأسماء التي تزيد أحرفها على أربعة، ولا يحذف منها شيء، بل تعامل معاملة الاسم الرباعي، ويقع التصغير على ما قبل زوائدها، ولا يجوز حذفها، لئلا يلتبس تصغير

= أنه لا يدخله التصغير، لكن يصغر مفرده، ثم يجمع جمع مؤنث سالمٍ إذا كان مؤنثاً أو مذكراً غير عاقل. وجَمْعَ مذكرٍ سالمٍ إذا كان مذكراً عاقلاً.

(١) انظر: «شرح شافية ابن الحاجب» (١/ ١٩٧).

الاسم المشتمل على هذه الزيادات بالاسم الخالي منها، وهذه الأسماء تقع في سبع مسائل:

١ ـ الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: عقرباء: عقيرباء، أربعاء[١] أريبعاء.

٢ ـ الاسم المختوم بتاء التأنيث بعد أربعة أحرف فصاعداً، نحو: جوهرة: جويهرة، مروحة: مريوحة.

٣ ـ الاسم المختوم بياء النسب، نحو: مشرقي: مشيرقي، مغربي: مغيربي.

٤ ـ عجز المركبين «الإضافي والمزجي»، نحو: عبد الله: عبيد الله، وبعلبك: بعيلبك.

٥ ـ المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر، نحو: ثُعلبان[٢]: ثعيلبان، مهرجان: مهيرجان.

٦ ـ المختوم بعلامة التثنية، نحو: تاجران: تويجران، وتاجرين: تويجيرين.

٧ ـ المختوم بعلامة جمع التصحيح، نحو: أَحمدون: أُحيمدون، وأحمدين: أُحيمدين، وزينبات: زُيينبات.

وهذا معنى **قوله**: (**وألف التأنيث حيث مُدَّا**... إلخ) أي: إن ألف التأنيث الممدودة، وتاء التأنيث عُدَّا منفصلين عند التصغير، فيصغر الاسم كأنه رباعي، وتعتبر الحروف التي بعد الرابع كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه، وكذا الياء المزيدة في آخر الاسم للنسب تعد منفصلة عند التصغير، وعجز المركب الإضافي والمركب المزجي. وهكذا الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف؛ كزعفران، فيقال: زعيفران، ثم قال:

---

(١) أحد أيام الأسبوع. وجمع (ربيع) بمعنى الجدول، وهو النهر الصغير، ويُصغَّر على (رُبَيِّع)، انظر: «المصباح المنير» (١/ ٢١٦).

(٢) الثعلبان: الذكر من الثعالب. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» (١/ ١٧٤).

قَدِّر انفِصال العلامة الدالة على التثنية، أو الدالة على جمع التصحيح.

وقوله: (جلا) أي: أظهر، **وقوله**: (أو جمع تصحيح) مفعول مقدم للفعل (جلا)، والفعل معطوف على **قوله**: (دلَّ).

* * *

كيفية تصغير المختوم بألف تأنيث مقصورة

٨٤٤ ـ وأَلِفُ التَّأنيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٥ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

إذا أريد تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة فلا يخلو من ثلاث حالات:

١ ـ أن تكون رابعة، فتبقى عند التصغير، نحو: صغرى وصغيرى، وكبرى وكبيرى.

٢ ـ أن تكون خامسة فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مد زائد جاز حذفها أو حذف حرف المد الزائد، فتقول في تصغير: حبارى: حُبيرى ـ بحذف حرف المد وإبقاء الألف المقصورة؛ لأنها تصير رابعة، وهذا أحسن ـ أو: حُبيِّر، بحذف ألف التأنيث، وقلب المدة ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وإن لم يكن قبلها حرف مد زائد وجب حذفها، فتقول في تصغير: قرقرى ـ اسم موضع ـ: قريقر.

٣ ـ أن تكون الألف سادسة أو سابعة فتحذف وجوباً، فتقول في تصغير: لُغَّيْزى[1]: لغيغيز، بحذف ألف التأنيث، وفي: بَرْدرايا ـ اسم موضع ـ: بُرَيدر، بحذف ألف التأنيث، وحذف الألف والياء لزيادتهما.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (وألف التأنيث ذو القصر... إلخ) أي: إن ألف التأنيث صاحبة القصر ـ أي: المقصورة ـ إذا زادت على أربعة أحرف فإنها تحذف، ثم قيد هذا الإطلاق بأنها إن كانت خامسة وقبلها مدة فأنت بالخيار، كما تقدم.

(١) بمعنى اللغز. وهو الكلام المُعَمَّى، وأصله: جحر اليربوع.

كيفية تصغير ما ثانيه حرف لين أو ألف

٨٤٦ ـ وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثانياً لَيْناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ
٨٤٧ ـ وَشَذَّ في عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ
٨٤٨ ـ والألِفُ الثَّاني الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاواً كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

إذا أريد تصغير الاسم الذي ثانيه حرف لين[١] منقلب عن واو أو ياء وجب رد حرف اللين إلى أصله عند التصغير، فتقول في تصغير: مال: مويل، وفي باب: بويب، برد الألف إلى أصلها وهو الواو، بدليل: أموال، وأبواب، وتقول في تصغير: ناب: نييب، وفي موسر: ميسر، برد حرف اللين إلى أصله، وهو الياء، بدليل: أن جمع (ناب)[٢]: أنياب، وأن فعل (موسر) هو: أيسر إيساراً.

وشذ قولهم في تصغير: عيد: عُييد، والقياس: عُويد، برد الياء إلى أصلها؛ لأنه من عاد يعود، وكأنهم خافوا التباسه بتصغير: عود.

فإن كان ثاني الاسم حرف لين، ولكنه منقلب عن حرف صحيح لم يُردَّ إلى أصله عند التصغير، بل يقلب واواً، فتقول في تصغير: آدم، أويدم، وأصله: أَأْدم ـ (بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة) ـ فَتُقلب الثانية واواً ولا ترد إلى أصلها، وهو الهمزة.

وإن أريد تصغير ما ثانيه ألف مزيدة ـ ليست منقلبة عن أصل ـ أو ألف مجهولة الأصل وجب قلبها واواً، فتقول في تصغير: شاعر: شويعر، وفي سالم: سويلم، وفي تصغير: عاج[٣]: عويج، وفي: صاب[٤]: صويب.

وبهذا تبين أن الألف تنقلب واواً عند التصغير في أربعة مواضع:

---

(١) تقدم تعريف حرف اللين في أواخر «جمع التكسير».
(٢) الناب: السن خلف الرباعية.
(٣) العاج: أنياب الفيل، وظهر السلحفاة البحرية. وقد ذكرته في أول «المقصور والممدود».
(٤) الصاب: عصارة شجرٍ مر.

١ ـ إذا كان أصلها الواو.

٢ ـ الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة الألف الزائدة.

٣ ـ الألف الزائدة.

٤ ـ الألف المجهولة الأصل.

وما ذكر في التصغير من قلب الحرف الثاني وَرَدِّه إلى أصله ثابت في جمع الكلمة جمع تكسير، فتقول في جمع: باب: أبواب، وفي ميزان: موازين، وهذا في جمع التكسير الذي يتغير فيه الأول. أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه، نحو: قيمة وقيم، وديمة وديم.

وفي رد الثاني إلى أصله وما ذُكِر من القلب **يقول ابن مالك**: (**وارددْ لأصل ثانياً ليناً قلب**... إلخ) أي: اردد الحرف الثاني إذا كان حرف لين إلى أصله الذي انقلب عنه، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين ـ أيضاً ـ اكتفاء بالمثال الذي ساقه، وهو: قيمة، وتصغيرها: قويمة، ثم بين أن تصغير (عيد) على (عييد) شاذ؛ لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو، ثم ذكر أن رد الثاني إلى أصله يراعى في جمع التكسير أيضاً، كما روعي في التصغير، ثم بين أن الألف الزائدة إذا كانت ثانية تجعل واواً عند التصغير، وكذا مجهولة الأصل.

* * *

كيفية تصغير الاسم الذي على حرفين

٨٤٩ ـ **وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا**

تقدَّم أنه لا يصغر أقل من الاسم الثلاثي، فإذا كان الاسم الذي يراد تصغيره على حرفين فلا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون قد حذف بعض حروفه؛ كحذف فائه أو لامه.

الثانية: أن يكون ثنائيّاً من أصل الوضع.

فإذا أريد تصغير الاسم الذي حذفت فاؤه أو لامه فإنها ترد إليه عند التصغير، لتتأتى صيغة (فُعَيل)، وهي أقل الصيغ الثلاث.

فمثال محذوف اللام: أب، فتقول في تصغيره: أُبَيٌّ، برد اللام

المحذوفة وهي الواو، إذ أصله: أَبَوٌ؛ لأن مثناه[١]: أبوان، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير، وتقول في تصغير: دم: دُمَيٌّ، وفي: أخ: أُخَيٌّ.

ومثال محذوف الفاء: عِدَة، فتقول في تصغيره: وُعَيدٌ، برد الفاء المحذوفة، وهي الواو، إذ أصله: وَعْدَةٌ؛ لأن فعله: وعد، وتقول في تصغير: ثقة: وثيقة، وفي: صفة: وُصيفة.

وتعويض تاء التأنيث عن الحرف المحذوف لا يمنع من رَدِّه عند التصغير، كما مثلنا، ومثل ذلك أيضاً: بنت وأخت، فيقال في تصغيرهما: بُنَيَّة وأُخَيَّة، برد المحذوف وهو اللام؛ لأن الأصل: بَنَوٌ، وأَخَوٌ، فترَد اللام، ويختم بتاء التأنيث؛ لأنه ثلاثي مؤنث ـ كما سيأتي ـ والأصل: بُنيوة، وأُخيوة، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وإذا أريد تصغير ما سُمِّيَ به مما وضع ثنائيّاً فإن كان ثانيه صحيحاً لم يزد عليه شيء حتى يصغر، فإذا صغر ضُعِّف، إما بتضعيف الحرف الثاني، أو بتضعيف ياء التصغير، للوصول إلى بنية (فُعيل)، نحو: هَلْ ـ مسمًّى به ـ فيقال في تصغيره: هُليل أو هُلَيٌّ.

وإن كان ثانيه معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير، وزيادة ياء التصغير بين حرفي التضعيف، وذلك مثل: ما ـ مسمًّى به ـ فتكون بعد التضعيف (ماءً)؛ لأن تضعيف الألف سيؤدي إلى وجود ألفين لا يمكن النطق بهما، فتنقلب الثانية منهما همزة، ثم يصغر فيقال: مُويّ؛ لأن الألف الأصلية وهي الحرف الثاني في الكلمة مجهولة الأصل، فانقلبت واواً، ثم وليتها ياء التصغير، وقلبت الألف الثانية المزيدة للتضعيف ياء؛ لوقوعها بعد ياء التصغير وأدغمت فيها.

---

(١) يعرف الحرف المحذوف بالرجوع إلى التثنية أو الجمع أو الفعل.

أما تصغير (ماء) وهو الذي يشرب، فهو: مُوَيه؛ لأن ألفه مبدلة من واو، إذ أصله: مَوَهٌ، بدليل: أمواه، فتحركت الواو في المفرد وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم انقلبت الهاء همزة سماعاً على غير قياس، فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله.

ويعتبر الاسم ثنائياً ـ يجري عليه ما يجري على الثنائي من ردِّ المحذوف ومن غيره ـ إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل، مثل: ابن، واسم، فتحذف همزة الوصل عند تصغيره، ويرجع المحذوف وهو اللام؛ لأن أصلهما: بَنَوٌ وسَمَوٌ، فيقال: بُنَيٌّ وسُمَيٌّ، بقلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وهذا معنى **قوله**: (**وكَمِّل المنقوص في التصغير... إلخ**) أي: كمل الاسم الناقص وهو ما حذف منه أصل، بأن ترد إليه ما حذف منه، ما دام لم يحو حرفاً ثالثاً غير تاء التأنيث. أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف، وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء (بنت وأخت) كما تقدم، ثم مثل **بقوله**: (ما) وهو يحتمل أن يراد به الماء المشروب، ويكون قصره للضرورة، والمراد **بقوله**: (**الناقص**) حينئذٍ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع إبداله بآخر، ويحتمل أن المراد بـ(ما) الاسم الثنائي وهو (ما) الموصولة، ويكون المراد بالمنقوص كل اسم ناقص عن الثلاثة ولو بالوضع.

* * *

تصغير الترخيم

٨٥٠ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْني الْمِعْطَفَا

هذا النوع الثاني من أنواع التصغير، وهو تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي فيه، وله صيغتان:

١ ـ فُعيل لتصغير الاسم ثلاثي الأصول.

٢ ـ فعيعل لتصغير الاسم رباعي الأصول، وتزاد تاء التأنيث إن كان مسماه مؤنثاً.

فمثال الأول: حامد، محمود، حمدان، فيقال في تصغيرها: حُميد، ويقال في تصغير: حبلى: حبيلة، بزيادة تاء التأنيث، للتفرقة بين مصغره ومصغر المذكر، إذ لو قيل: حبيل لالتبس بتصغير (حبل) إلا إن كان من الأوصاف الخاصة بالمؤنث، فلا تلحقه التاء، فتقول في تصغير: حائض وطالق: حُييض، وطُليق، بحذف الألف.

ومثال الثاني: قرطاس وعصفور، فتقول في تصغيرهما: قريطس وعصيفر.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: (وَمَنْ بترخيم يصغر اكتفى بالأصل... إلخ) أي: والذي يصغر الاسم تصغير ترخيم يكتفى بالحروف الأصلية ويحذف ما عداها[1] فتقول في تصغير: معطف: عطيف، بحذف الميم، والمعطف: بكسر الميم: هو الكساء.

* * *

كيفية تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من التاء

٨٥١ ـ واخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤنَّثٍ عَارٍ ثُلَاثِيٍّ كَسِنّْ

٨٥٢ ـ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

٨٥٣ ـ وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ ... لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلَاثِيّاً كَثَرْ

إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي المؤنث الخالي عن علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس، سواء أَبَقِيَ على ثلاثيته أم حذف منه شيء، فتقول في تصغير: دار، وهند، وشمس: دويرة، وهنيدة، وشميسة، وتقول في تصغير: يد: يُدَيّة، برد اللام المحذوفة وهي الياء.

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتقول في: شجر، وبقر، وخمس

---

(١) حكى سيبويه في تصغير: إبراهيم: بُرَيْهاً. وهو مستعمل في لهجة نجدٍ. لكنه شاذ لا يقاس عليه؛ لأن فيه حذف أصلين، وهما: الميم ـ اتفاقاً ـ والهمزة على رأي المبرد، وأما سيبويه فيرى أنها زائدة، والقياس عنده أن يقال: بريهم، بحذف الزوائد فقط، وهي الهمزة والألف والياء.
انظر: «كتاب سيبويه» (٣/ ٤٧٦)؛ «شرح الكافية لابن مالك» (٤/ ١٩٢٧).

ـ الدال على معدود مؤنث ـ: شجير، وبُقَير، وخميس ـ بلا تاء ـ إذ لو قلت: شجيرة، وبقيرة، وخميسة، لالتبس بتصغير: شجرة، وبقرة، وخمسة ـ الدال على معدود مذكر ـ.

وشذ حذف التاء عند أمن اللبس؛ كقولهم في تصغير: ذود[1]: ذويد، وقوس: قُويس، ونعل: نُعيل.

فإن كان الاسم غير ثلاثي لم تلحقه التاء، نحو: زينب، وسعاد، فلا يقال فيهما: زيينبة ولا سُعيِّدة، وما ورد من ذلك فهو نادر؛ كقولهم في تصغير: قدام، قديديمة، بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء؛ لأنها مدة قبل الآخر، والقياس حذف التاء.

وهذا معنى **قوله**: (واختم بتا التأنيث... إلخ) أي: اختم بتاء التأنيث ما صغرته من كل اسم ثلاثي عارٍ من التاء؛ كقولك في سِن: سُنينة، ثم ذكر أن شرط إلحاق التاء ألا يحصل لبس، فإن حصل لبس لم يؤت بالتاء.

ثم ذكر أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ، وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة وزاد عليها.

وقوله: (كثَر) بفتح الثاء المثلثة، بمعنى: زاد، من قولهم: كاثرته فكثرته؛ أي: غلبته وزدت عليه.

* * *

تصغير بعض الأسماء المبنية شذوذاً

٨٥٤ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

تقدَّم أن التصغير من خواص الأسماء المعربة، وأن المبنيات لا تصغر، وقد سمع عن العرب تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فقالوا في تصغير الذي: اللَّذَيَّا أو اللُّذَيَّا، وفي التي: اللَّتيَّا أو اللُّتيَّا، وفي تصغير الذين: اللُّذَيِّن.

(١) الذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر.

أما المثنى ـ اللذان واللتان ـ فعلى القول بأنهما معربان يكون تصغيرهما قياسيّاً، إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير، فقالوا: اللَّذيَّان واللَّتيَّانِ، ومن هنا كان الشذوذ.

أما أسماء الإشارة فقالوا في تصغير: ذا وتا: ذَيَّا وتَيَّا ـ بفتح أولهما وقلب ثانيهما ـ وهو الألف ـ ياء وإدغامها في ياء التصغير ـ وزيادة ألف بعد الياء المشددة، وقالوا في تصغير: أُولَى ـ وهو اسم الإشارة للجمع ـ بالقصر ـ: أُولَيَّا ـ بالقصر، مع تشديد الياء ومدها دون الهمزة ـ أو أُولَيْئَا ـ بالهمزة الممدودة بعد ياء التصغير ـ وقالوا في تصغير ـ: أولاء ـ بالمد ـ: أُولَيَّاء.

أما المثنى ـ ذان وتان ـ فعلى القول بأنهما معربان ـ يكون تصغيرهما قياسيّاً إلا أن العرب غيَّرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير؛ كفتح أولهما وتشديد الياء، فقالوا: ذيّان وتيّان، ومن هنا كان الشذوذ..

وفي بعض هذه الأمور السماعية **يقول ابن مالك**: **(وصغروا شذوذاً الذي... إلخ)** أي: إن العرب صغَّرت شذوذاً بعض الأسماء المبنية: **(الذي والتي)** الموصولتين، و**(ذا)** الإشارية، مع فروعها التي منها: (تا) للمفردة المؤنثة وكذا: **(تي)**.

ولم يبين كيفية تصغيرها، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير الأسماء المعربة.

ثم إن **قوله**: **(مع الفروع)** ليس على عمومه؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع، فإنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا (تا) دون (تي)، وهو المفهوم من «التسهيل»[(١)].

---

(١) «التسهيل بشرح ابن عقيل» (٣/ ٥٢٢).

النَّسَب

القاعدة العامة في النسب

٨٥٥ ـ يَاءً كيَا الْكُرْسيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

النسب: هو إلحاق الاسم ياء مشددة في آخره، ليكون اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.

وللنسب ثلاثة تغييرات:

١ ـ **تغيير لفظي**: وهو زيادة ياء مشددة في آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها.

٢ ـ **تغيير معنوي**: وهو صيرورة الاسم اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه، فتقول في النسب إلى نجد: نجدي، وإلى جامعة: جامعي، قال تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] نسبة إلى الدُّر.

٣ ـ **تغيير حكمي**: وهذا من ناحية الإعراب، وهو أن الاسم المنسوب يأخذ حكم الصفة المشبهة في رفع الاسم الظاهر والمضمر؛ لأنه مؤول بالمشتق، نحو: هذا مكيٌّ أبوه.

والغرض من النسب: توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى مدينته التي نشأ فيها، نحو: مدني، أو قبيلته، نحو: عُتيبي، أو مهنته، نحو: فاكهي، أو صفة يمتاز بها، نحو: إداري، سياسي، أو علم نبغ فيه، مثل: نحوي، وصرفي، وبلاغي، ونحو ذلك، إضافة إلى أن فيه اختصاراً للكلام.

وقد أشار **ابن مالك** إلى التغيير اللفظي **فقال**: (**ياء كيا الكرسي**... إلخ) أي: إن العرب زادوا في آخر الاسم ياء للنسب، مثل: ياء

الكرسي، في أنها مشددة وفي آخر الاسم، غير أن ياء النسب زائدة، وياء الكرسي أصلية، ثم ذكر أن الحرف الذي تليه ياء النسب وتقع بعده يجب كسره، لمناسبة الياء.

* * *

النسب إلى الاسم الذي في آخره: - الياء المشددة - تاء التأنيث - الألف المقصورة.

٨٥٦ - وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا   تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا
٨٥٧ - وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

تقدَّم أن النسب يقتضي زيادة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها. وهذا يقتضي تغييراً لفظيّاً في آخر الاسم، وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر.

وأشهر التغييرات اللفظية التي تطرأ على الآخر الذي تتصل به هذه الياء مباشرة ما يأتي:

الأول: حذف الحرف الأخير من الاسم إن كان ياء مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، لتحل محلها ياء النسب الزائدة.

فتقول في النسب إلى الشافعي رحمه الله: شافعي، وفي النسب إلى مرميّ: مرميّ.

أما الياء المشددة المسبوقة بحرف واحد أو بحرفين فسيأتي حكمها إن شاء الله.

الثاني: حذفه إن كان تاء التأنيث، نحو: مكي، غَزِّيّ، بَصري، في النسب إلى: مكة، وغزة، والبصرة، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فالأمي نسبة إلى الأمة الذين لم يكتبوا، لكونه على عادتهم[١].

الثالث: حذفه إن كان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً؛ كحبارى وحباريّ. وكذا إن كانت رابعة بشرط أن يكون ثاني

(١) هذا أحد الأقوال في نسبة (الأمي). وانظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٣٦).

الاسم متحركاً، نحو: جَمَزَى[١] وجَمَزِيّ.

فإن كانت رابعة والحرف الثاني ساكناً جاز حذفها وهو المختار، وقلبها واواً، فتقول: حبليٌّ، وحُبْلَويٌّ، في النسب إلى: حبلى.

وهذا معنى **قوله**: (ومثله ما حواه احذف... إلخ) أي: احذف ما حواه الاسم من ياءٍ، مثل ياء النسب في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، ولا تُثْبِتْ تاء التأنيث ولا مدته في آخر الاسم المنسوب إليه بل احذفها، والمراد بالمدة هنا: ألف التأنيث المقصورة. ثم ذكر الألف إذا كانت رابعة والحرف الثاني ساكن، وأن قلبها واواً جائز وحذفها حسن، لقوة شبهها بتاء التأنيث في زيادتها.

* * *

النسب إلى الاسم الذي في آخره: ـ ألف الالحاق ـ ألف المقصور ـ ياء المنقوص

٨٥٨ ـ لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا ولِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
٨٥٩ ـ وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ
٨٦٠ ـ وَالْحَذْفُ في الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ
٨٦١ ـ وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً ....

الرابع: مما يحذف لأجل ياء النسب ألف الإلحاق المقصورة إن كانت خامسة؛ كحبركى[٢] وحبركيّ، فإن كانت رابعة جاز فيها الوجهان: الحذف، والقلب، وهو المختار محافظة على حرف الإلحاق، فتقول في: علقى: علقيّ، وعلقوي، وفي أرطى: أرطيّ وأرطوي، ويجوز زيادة ألف قبل الواو، فتقول: علقاوي وأرطاوي.

الخامس: حذف ألف الاسم المقصور، وهي الألف الأصلية[٣] إن

(١) هو وصف بمعنى سريع. يقال: فرس جمزى؛ أي: سريعة المشي.

(٢) من معانيه: الطويل الظهر القصير الرجلين، ويطلق ـ أيضاً ـ على القراد، وألفه للإلحاق بسفرجل.

(٣) المراد بالأصلية: المنقلبة عن أصل واوٍ أو ياء؛ لأن الألف لا تكون غير منقلبة إلا في حرف أو شبهه، مثل: «ما» الإسمية.

كانت خامسة فصاعداً، فتقول في مرتضى: مرتضيّ، وفي مستشفى: مستشفيّ.

وكذا إن كانت رابعة والثاني متحرك، فتقول في بَرَدَى: برديّ، وفي سَنَفَا[(١)]: سنفي، فإن كان الثاني ساكناً جاز حذفها أو قلبها واواً، وهو المختار، فتقول في: أبْها: أبهي، أو أبهوي، وفي: بُصْرى: بُصريٌّ أو بُصْروي، ويجوز زيادة ألف قبل الواو، كما تقدم.

وإن كانت الألف المنقلبة عن أصل ثالثةً قلبت واواً، فتقول في ربا: ربويّ، وفي نوى[(٢)]: نوويّ، وفي فتى: فتويّ[(٣)].

السادس: حذف ياء المنقوص إن كانت خامسة فصاعداً، فتقول في النسب إلى: المقتدي: مقتديٌّ، وإلى: المستعلي: مستعليٌّ.

وإن كانت رابعة جاز حذفها أو قلبها واواً مع فتح ما قبلها، فتقول في: القاضي: القاضَويّ أو القاضيّ.

وإن كانت ثالثة قلبت واواً وفتح ما قبلها ـ أيضاً ـ فتقول في: الشَّجِي[(٤)]: الشَّجَويّ، وفي: العشي: العَشَويّ.

وفيما تقدَّم **يقول ابن مالك**: (**لشبهها الملحق والأصلي ما لها**... إلخ) فقوله: (لشبهها) خبر مقدم (ما لها) مبتدأ مؤخر؛ أي: ما ثبت لألف التأنيث من جواز الوجهين ـ الحذف والقلب ـ ثابت لما أشبهها من ألف الإلحاق والألف الأصلية، ووجه الشبه: كون الألف رابعة وثاني كلمتها ساكن[(٥)]. وأشار **بقوله**: (**وللأصلي قلب يُعتمى**) إلى أن

---

(١) بردى: بالفتح، أعظم نهر في دمشق، وسنفا: بلدة في مصر.

(٢) قرية بالشام نسب إليها الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) تقلب الألف الثالثة واواً وإن كان أصلها الياء، مثل: فتى، لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، واجتماع الكسر والياءات ثقيل، والألف لا تقبل الحركة.

(٤) الشجي: هو الحزين.

(٥) وإنما قُيِّد بسكون الثاني؛ لأن الألف لا تقع رابعة والثاني متحرك إلا إذا كانت للتأنيث، كما ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» (٤/ ٣٣٢).

القلب في الألف الأصلية أحسن من الحذف، وقوله: (يعتمى) أي: يختار، يقال: اعتماه يعتميه ويعتامه: إذا اختاره، وظاهر كلامه أن اختيار القلب خاص بالأصلية، مع أنه صرح في «الكافية وشرحها» بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، وإن كان ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية[1].

ثم بيَّن حكم الألف الزائدة على أربعة أحرف وأنها تحذف. وكذلك ياء المنقوص إذا كان خامساً (عُزل) أي: طرح وحذف، أما الرابعة فحذفها أولى من قبلها واواً. **وقوله**: (وحتمٌ قلبُ ثالثٍ يَعِنّ) بكسر العين وسكون النون للوزن، وأصلها مشددة من: عَنَّ يَعِنُّ؛ أي: يعترض ويوجد، والمعنى: أنه يجب قلبُ كلٍّ ثالث معتل من ألف مقصور أو ياء منقوص، أما ألف التأنيث والإلحاق فلا يقعان ثالثين.

وقوله: (وأَوْلِ ذا القلب انفتاحاً)؛ أي: اجعل (ذا القلب) أي: صاحب القلب، وهو الحرف المقلوب، والمراد ياء المنقوص واليا انفتاحاً، ويحتمل أن (ذا) اسم إشارة، أي: هذا الحرف المقلوب. و(ذا) على كلا التقديرين مفعول أول، وانفتاحاً مفعول ثانٍ.

* * *

كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين

٨٦١ ـ .... وفَعِلْ وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

تقدَّم أن النسب يقتضي تغييراً في آخر الاسم المنسوب إليه، وتغييراً في الحرف الذي قبل الآخر، وذكر هنا التغيير الأول في الحرف الذي قبل الآخر، وهو:

١ ـ وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين، سواء كانت فاؤه مضمومة أو مفتوحة أم مكسورة.

فمن المضمومة: دُئِل[2]، والنسب إليها: دُؤَلي.

(١) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٩٤٢).
(٢) دُئِل: دويبة كابن عرس. سميت به قبيلة من كنانة، منها أبو الأسود الدؤلي.

ومن المفتوحة: مَلِك، نَمِر[١]، والنسب إليهما: مَلَكي، نَمَري.

ومن المكسورة: إبِل، والنسب إليها: إبَلي.

وهذا معنى **قوله**: **(وفَعِلٌ وفُعِلٌ عَيْنَهما افتحْ...)** أي: افتح عين الكلمة من كل اسم ثلاثي مكسور العين عند النسب، سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها.

* * *

كيفية النسب إلى ما فيه ياء مشددة إحداهما زائدة

٨٦٢ ـ وَقِيلَ في الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ في اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

تقدّم أنه إذا كان آخر الاسم ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب. وذكر هنا أنه إذا كانت إحدى اليائين أصلاً والأخرى زائدة فمن العرب من يحذف الزائدة، ويبقي الأصلية، ويقلبها واواً، فيقول في: المرمي، مَرْمَوِيٌّ، وهي لغة قليلة. والمختار الحذف، فتقول: مرميٌّ[٢] كما تقدم.

* * *

النسب إلى ما فيه ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد

٨٦٣ ـ وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

تقدَّم أن الياء المشددة إذا سبقت بأكثر من حرفين حذفت عند النسب. وذكر هنا أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد فإنها لا تحذف، بل يُفكُّ إدغامها، وتقلب الياء الثانية واواً مكسورة قبل ياء النسب، وتفتح الياء الأولى للتخفيف، وترجع إلى أصلها الواو إن كان واواً، وتبقى إن كان أصلها الياء.

فتقول في النسب إلى ريّ: رَوَوِيّ، فرجعت الياء الأولى إلى أصلها، وهو الواو، بدليل الفعل: «روى يروي» وقلبت الثانية واواً.

---

(١) نَمِر: أبو قبيلة، كما في القاموس.

(٢) أصل: مرميّ. مَرْمَويٌّ اسم مفعول من (رمى) فالواو زيدت في صيغة اسم المفعول. والياء التي بعدها منقلبة عن حرف أصلي. وهو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل.

وتقول في النسب إلى حيّ: حيويّ؛ لأن الياء الأولى بقيت على أصلها، بدليل الفعل (حَيِيَ)، وقلبت الثانية واواً على ما ذكرنا.

وهذا معنى **قوله**: **(ونحو حي فتح ثانيه يجب... إلخ)** أي: إذا نسب إلى ما فيه ياء مشددة بعد حرف، مثل: حيّ، فلا يحذف منه شيء، بل يجب فتحُ ثانيه وَرَدُّهُ إلى الواو إن يكن منقلباً عن واو. ومفهومه أنه إذا كان أصله الياء يبقى على حاله ياء.

* * *

النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع

٨٦٤ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

تقدّم أربعة أشياء مما يحذف في آخر الاسم للنسب، وهي: الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، وتاء التأنيث، والألف بأنواعها، وياء المنقوص، وذكر هنا الخامس والسادس، وهما: علامة التثنية، وعلامة جمع التصحيح.

فإذا أُريد النسب إلى المثنى جُرِّد من علامة التثنية ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى مدرستين: مدرسي، وجبلين: جبلي.

وإذا أريد النسب إلى جمع المذكر السالم جُرِّد من علامة الجمع، ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى معلمين: معلميّ، وصالحين: صالحي.

وإذا أريد النسب إلى جمع المؤنث السالم جرد من علامة الجمع ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى الساعات: الساعي، وفي وردات: وردي.

وإذا حصل لبس بين النسب إلى المفرد وما ذكر من المثنى والجمع فإنه يُميَّز بينهما بالقرائن التي تحدد المراد.

وفي هذا الحذف **يقول ابن مالك**: **(وعلم التثنية احذف... إلخ)** أي: احذف علامة التثنية؛ لأجل النسب، ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح بنوعيه المذكر والمؤنث.

* * *

النسب إلى ما وسطه ياء مشددة مكسورة

٨٦٥ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ   وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ

تقدَّم مما يحذف من الأمور المتصلة بآخر الاسم للنسب كسرة عين الاسم الثلاثي وإبدالها فتحة، وذكر هنا الأمر الثاني وهو حذف الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى.

فإذا أريد النسب إلى اسم وسطه ياء مشددة مكسورة، فُكَّ إدغام الياء، وأبقيت الأولى الساكنة، وحذفت الثانية المكسورة تخفيفاً، وزيدت على الاسم ياء النسب، فتقول في النسب إلى كُثيِّر[1]: كُثَيْري، وفي غُزيِّل: غُزَيْلي.

بخلاف، نحو: هَبَيَّخ[2]، فلا تحذف الياء الثانية، لعدم كسرها، فيقال: هَبَيَّخِيّ. وكان القياس أن يقال في النسب إلى طيّء: طَيْئيّ، بحذف الياء الثانية، ولكنهم بعد حذفها قلبوا الياء الباقية ألفاً على غير قياس؛ لأنها ساكنة، وإنما تقلب المتحركة، فقالوا: طائي.

وهذا معنى **قوله**: (**وثالثٌ من نحو طيب حذف**... إلخ) أي: إن الحرف الثالث ـ وهو الياء الثانية ـ من كل اسم وسطه ياء مشددة مكسورة، نحو: طيّب، يجب حذفه، فتقول: طيْبيّ، (**وشذ طائي**) بإبدال الياء ألفاً، كما تقدم.

وقوله: (**وثالث**) مبتدأ، وهو نكرة، وسوغ الابتداء به كونه صفة لمحذوف؛ أي: وحرف ثالث، أو المجرور بعده صفة له، والخبر **قوله**: (**حُذف**).

* * *

٨٦٦ ـ وَفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ   وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

الثالث والرابع من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب: ياء (فَعيلة) و(فُعيلة).

فإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فَعيلة) ـ بفتح الفاء ـ حذفت

(١) اسم رجل. وهو صاحب عَزَّة، كما في «القاموس».
(٢) الهبيّخ: الغلام السمين. والأنثى: هبيّخة.

منه تاء التأنيث أولاً؛ لأنها لا تجامع ياء النسب ـ كما تقدم ـ ثم حذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين فتحة، كراهة توالي كسرتين وياء النسب، وذلك بشرطين:

١ ـ أن تكون العين صحيحة(١).

٢ ـ ألا تكون العين مضعفة.

فتقول في النسب إلى حنيفة، وصحيفة، وجزيرة: حَنَفِيّ، وصَحَفِيّ، وجَزَرِيّ، وقبيلة: قَبَلِيّ.

فإن كانت العين معتلة أو مضعفة، فسيأتي حكمهما إن شاء الله.

وإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فُعيلة) ـ بضم الفاء ـ حذفت منه تاء التأنيث أولاً، ثم حذفت منه الياء(٢) بشرط ألا تكون العين

---

(١) اشتراط صحة العين خاص بـ(فَعيلة) ـ بفتح الفاء ـ أما فُعيلة ـ بضمها ـ فلا يشترط فيه ذلك، فتحذف منه التاء والياء ولو كان معتل العين؛ لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً، بخلاف ما إذا انفتح ما قبله، كما في (فعيلة) ـ بفتح الفاء ـ كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) يرى بعض الباحثين المعاصرين أنه لا يلزم حذف ياء فُعيلة مطلقاً. بناء على عدد غير قليل من الكلمات الواردة عن العرب لم تحذف فيها الياء، وقد حكم عليها النحاة بالشذوذ، مثل: سَليقة وسَليقي، وعُميرة وعُميري، ورُدينة ورُديني، وسَليمة وسَليمي..، ومثل هذا طبيعة وطبيعي، وبديهة وبديهي، ويرى أن الحذف ـ بالإضافة إلى الشرطين المذكورين ـ مشروط باشتهار الاسم المنسوب إليها شهرة فياضة، تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء (فعيلة) للنسب.

واستند الباحث ـ بالإضافة إلى ما ورد من المسموع ـ إلى قول ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب» ص(٢٨٠): (إذا نسبت إلى «فعيل» أو «فَعيلة» من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء، مثل: رَبيعة وبجيلة وحنيفة فتقول: ربعي وبجلي وحنفي، وفي ثقيف: ثقفي، وعتيك: عتكي.

وإن لم يكن الاسم مشهوراً ـ علماً كان أم نكرة ـ لم تحذف الياء في الأول «أي: فَعيل» ولا في الثاني «أي: فعيلة»).اهـ.

وجاء في كتاب «الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٢٠١) في النسب إلى كلمة: (مدينة) ما نصه: (وإذا نسبت إلى مدينة الرسول ﷺ قلت: مدني، وإلى مدينة المنصور: مديني، وإلى مدائن كسرى: مَدَائني، للفرق بين النسب لئلا يختلط).اهـ. انظر: «شرح الأشموني» (٤/ ١٨٧)؛ و«النحو الوافي» (٤/ ٧٢٩).

مضعفة، فتقول في النسب إلى جهينة وقريظة ومُزينة: جُهَنِيّ، وقُرَظِيّ، ومُزَنِيّ، فإن كانت العين مضعفة فسيأتي حكمها إن شاء الله.

وهذا معنى **قوله**: (**وفَعَليٌّ في فَعيلة التزم... إلخ**) أي: الُتزم في النسبة إلى (فَعيلة) حذف التاء والياء وفتح العين، وحُتِمَ في النسبة إلى (فُعيلة) حذف الياء والتاء أيضاً.

* * *

النسب إلى اسم على وزن (فَـعِـيـلـة) و(فُـعَـيـلـة) صحيح العين غير مضعف

٨٦٧ ـ وأَلْحقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

الخامس والسادس من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب: ياء (فَعيل) المعتل اللام، وياء (فُعيل) المعتل اللام.

فإذا كان الاسم على وزن (فَعيل) وكان معتل اللام، وجب حذف الياء الأولى بعد فك الإدغام، ثم قلب الكسرة فتحة ـ لما تقدم ـ وقلب الياء الثانية ألفاً، ثم واواً لتقبل الحركة، فتقول في النسب إلى عديّ: عَدوِيّ، وفي عليّ: علَوِيّ، وفي غنيّة: غنويّ.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء، فتقول في عقيل، عَقيلي، وفي جَميل: جميلي.

وإذا كان الاسم على وزن (فُعيل) وكان معتل اللام، حذفت الياء الأولى بعد فكّ الإدغام، ثم قلبت الثانية ألفاً ثم واواً، فتقول في قُصيّ قُصَوِيّ، وفي فُتيّ: فُتَوِيّ، وفي أُميّة: أُمويّ.

وهذا حكم الياء المشددة الواقعة بعد حرفين الذي وعدنا به في أول الباب.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء، فتقول في عُقيل: عُقيلي، ورُدين: رُديني.

وقد ورد سماعاً بحذف الياء مع صحة اللام؛ كقوهم في قُريش: قُرشي، وفي ثقيف: ثقفي، وفي هذيل: هُذَلي. ويرى المبرد ومن وافقه

أن هذا الحذف قياسي، لكثرة الوارد منه، فالوجهان عنده جائزان[١].

وإلى حكم (فَعيل) و(فُعيل) أشار **بقوله**: **(وألحقوا مُعَلَّ لامٍ عريا... إلخ)** أي: ألحقت العرب معتل اللام العاري من التاء من بابِ (فَعيلة وفُعيلة) بما وليته التاء منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً، ومفهوم **قوله**: **(مُعَلَّ لام)** أن صحيح اللام لا تحذف منه الياء.

* * *

النسب إلى (فَعيل) و(فُعيل) معتل اللام

٨٦٨ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ

تقدّم أن شرط حذف الياء من (فَعيلة) و(فُعيلة) صحة العين[٢] وسلامتها من التضعيف. وذكر هنا أنه إذا كان (فَعيلة) مضعفاً، أو معتل العين حذفت تاؤه فحسب، فتقول في النسب إلى حَقيقة: حَقيقي، وعفيفة: عفيفي، وتقول في عويصة: عويصي، وزُويلة[٣]: زُويلي.

وكذا إن كان (فُعيلة) مضعف العين فتحذف تاؤه فحسب، فتقول في هُريرة: هُريري، وفي أُميمة: أُميميّ.

فإن كانت العين معتلة حذفت الياء، فتقول في نُويرة: نُوَرِيّ، وفي عُيينة: عُيَنِيّ[٤].

وهذا معنى **قوله**: **(وتمموا ما كان كالطويلة... إلخ)** أي: تمموا ولم يحذفوا (ما كان) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة)،

---

(١) انظر: «المقتضب» (٣/ ١٣٣)، «شرح الأشموني» (٤/ ١٨٧).

(٢) هذا خاص بـ(فَعيلة) ـ مفتوح الفاء ـ كما تقدم.

(٣) في «القاموس»: (زويلة كجهينة: موضع، أو رجل، وباب زُويلة بالقاهرة).

(٤) هذا موضع الاختلاف بين المنسوب إلى (فُعيلة) والمنسوب إلى (فَعيلة)، وهو أن معتل العين من (فَعيلة) كطويلة تبقى ياؤه؛ لأن حذفها يستدعي إعلالاً يبعدها عن صورة المنسوب إليه؛ لأن العين معتلة، فكان يلزم قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، أما معتل العين من (فُعيلة) فتحذف ياؤه؛ لأن حذفها لا يؤدي إلى الإعلال المذكور؛ لأن فاءها مضمومة. انظر: «التصريح» (٢/ ٣٣١)؛ «النحو الواضح» ص(٣٦٣).

فقالوا: طويلي، (وهكذا) تمموا (ما كان) من فَعِيلة وفُعيلة مضاعفاً (**كالجليلة**) والحُميمة[١]. فقالوا: جليلي، وحُميمي.

* * *

النسب إلى اسم علي وزن فَعيلة وفُعيلة مضعف العين أو معتلها

٨٦٩ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

إذا أريد النسب إلى الممدود، فحكم همزته حكمها في التثنية، فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً، فتقول في حمراء: حمراوي، وفي خضراء: خضراوي، وإن كانت زائدة للإلحاق[٢]، جاز فيها وجهان:

١ ـ بقاؤها.

٢ ـ قلبها واواً، وهو أرجح.

فتقول في علباء[٣]: علبائي أو علباوي، وأصل علباء: علباي بياء زائدة للإلحاق بقرطاس، ثم أبدلت الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة.

وإن كانت بدلاً من أصل فكذلك إلا أن الأرجح إبقاؤها، فتقول في كساء: كسائي أو كساوي، وفي بناء: بنائي أو بناوي، وأصل كساء: كساو؛ لأنه من كسوت، وبناء: بناي؛ لأنه من بنيت.

وإن كانت أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في إنشاء: إنشائي، وفي ابتداء: ابتدائي؛ لأنهما من أنشأ وابتدأ، فالهمزة أصلية.

وهذا معنى **قوله**: (**وهمز ذي مدٍّ ينال في النسب**... إلخ) أي: إن همزة الممدود تُعطى في النسب من الحكم ما جرى عليها في التثنية، كما تقدم.

* * *

النسب إلى الممدود

النسب إلى المركب

٨٧٠ ـ وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧١ ـ إِضَافَةً مَبدوءةً بِابْنٍ أَوَ ابْ ... أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

---

(١) بلدة بالبلقاء من أرض الشام. ومكان قرب مكة. انظر: «معجم البلدان» (٢/٣٠٧).

(٢) تقدم معنى الإلحاق. في أواخر «الممنوع من الصرف».

(٣) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق، وتقدم ذلك.

٨٧٢ ـ فِيمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ   مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

إذا أريد النسب إلى المركب فإن كان مركباً إسنادياً أو مزجياً[١] نُسب إلى صدره وحُذف عجزه، فتقول في النسب إلى المركب الإسنادي: رام الله[٢]: رامي، وفي النسب إلى المركب المزجي: بَعْلَبَكّ[٣]: بَعْلِيّ.

أما المركب الإضافي فإن كان صدره أباً أو ابناً نسب إلى عجزه وحذف صدره، فتقول في النسب إلى أبي حنيفة: حَنَفِي، وفي ابن الزبير: زُبيري، وفي ابن عمر: عُمري.

وكذا إن كان مُعَرَّفاً صدره بعجزه ـ بأن يكون صدره نكرة وعجزه معرفة بها يتعرف الصدر ـ فإنه ينسب إلى عجزه، فتقول في غلام زيد: زيدي، فإن لم يكن كذلك نسب إلى صدره وحذف عجزه، فتقول في النسب إلى امرئ القيس: امرئي أو مَرَئي، وإن خيف اللبس بعدم معرفة المنسوب إليه، فإنه ينسب إلى العجز ويحذف صدره، فتقول في النسب إلى عبد المطلب: مُطَّلِبي، وإلى عبد مناف: مَنَافِي؛ لأنه لو نسب إلى الصدر، وقيل: عبدي، لم يعرف المنسوب إليه.

وهذا معنى **قوله**: **(وانسب لصدر جملة... إلخ)** أي: انسب لصدر المركب الإسنادي، وصدر ما ركب تركيب مزج، وانسب للثاني ـ وهو العجز ـ إذا كان متمماً لمركب إضافي مبدوء بكلمة (ابن) أو (أب) أو مبدوء بلفظ يجب تعريفه بالثاني ـ أي المضاف إليه ـ.

وقوله: **(تَمَّما)** بفتح التاء، بمعنى: كمَّلَ، وألفه للإطلاق.

وقوله: **(أو اب)** بنقل حركة الهمزة الثانية إلى الواو.

(١) تقدم تعريفهما في باب «العلم».

(٢) مدينة في فلسطين.

(٣) مدينة في الشام بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل.

ثم بَيَّنَ أنه ما سوى هذه المواضع التي ينسب فيها إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي فإنه ينسب للجزء الأول، ما لم يخف بالنسب إليه لبس، فإن خيف لبس نسب إلى الثاني؛ كعبد الأشهل، فتقول: أشهلي.

النسب إلى محذوف اللام

٨٧٣ ـ وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ ... جَـوَازاً اَنْ لَـمْ يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ

٨٧٤ ـ فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَـقُّ مَـجْـبُـورٍ بِـهـذِي تَـوْفِـيَـهْ

٨٧٥ ـ وَبِـأَخٍ أُخْـتـاً وَبِـابْـنٍ بِـنْـتَـا ... أَلْحِقْ وَيُونُسٌ أَبَى حَذْفَ التَّا

إذا أريد النسب إلى اسم ثلاثي محذوف اللام فإن كانت لا ترد إليه في التثنية وجمع التصحيح، جاز ردها وعدم ردها عند النسب، فتقول في النسب إلى يد: يدَويّ، بِرَدِّ اللام، وقلبها واواً وفتح ما قبلها، أو: يديّ، بعدم رد اللام، كما قالوا في المثنى: يدان. وفي النسب إلى ابن: بنَوي، بحذف همزة الوصل؛ لأنها عوض، وَرَدِّ اللام وقَلْبِها واواً وفتح ما قبلها، أو: ابني، بعدم ردها وإثبات الهمزة، كما قالوا في المثنى: ابنان، وأصل يد: يَدْيٌ، فحذفت اللام تخفيفاً بدون تعويض، وأصل ابن: بَنَوٌ، فحذفت اللام، وعوض عنها الهمزة.

وإن كانت لامه ترد إليه في التثنية أو جمع التصحيح وجب ردها عند النسب، فتقول في النسب إلى أب وأخ: أبوي، وأخوي، بردِّ الواو المحذوفة، بدليل: أبوان وأخوان.

وتقول في النسب إلى بنت وأخت: بنوي وأخوي، بحذف تاء التأنيث ورد اللام المحذوفة، وهي الواو، وفتح أولهما وثانيهما؛ لأنه أصلهما قبل الحذف، بدليل: بنات[1] وأخوات، فيكون النسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن، ولا يضر الالتباس؛ لأنهم لا يبالون به في النسب. وهذا قول الخليل وسيبويه.

(١) أصل بنات: بنوات. قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه ينسب إليهما على لفظهما، فيقال: أختي وبنتي[١]. وهذا وجيه، لبعده عن اللبس.

وهذا معنى **قوله**: (**واجبر برد اللام ما منه حذف**... إلخ) أي: اجبر برد اللام الاسمَ الذي حذف منه اللام.

وقوله: (**جوازاً**) نعت لمحذوف؛ أي: جبراً جائزاً لا واجباً، إلا إذا كان رد اللام لازماً في التثنية أو جمع التصحيح لمذكر[٢] أو لمؤنث، ففي هذه الحالة يستحق المجبور ـ وهو ما حذفت لامه ـ التوفية وجوباً بردٍّ لامه إليه عند النسب.

ثم قال: ألحقْ أختاً بأخ في رد اللام. وكذا ألحق بنتاً بابن في ردها، بلا نظر لوجوبه وجوازه، فلا ينافي وجوبه في بنت كأخت، دون ما ألحق به وهو ابن، وإنما أعاده ابن مالك مع أنه داخل في قوله: (واجبر برد اللام) تنبيهاً على خلاف يونس.

وقوله: (**ويونسٌ**) يقرأ بالتنوين للضرورة، وقال الخضري: يقرأ غير مصروف على أصله، إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه[٣].

* * *

النسب إلى ما وضع على حرفين

٨٧٦ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِيْ ثَانِيهِ ذُو لِيْنٍ كَلَا وَلَائِيْ

إذا أريد النسب إلى ثنائي لا ثالث له فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرفاً معتلاً.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه ـ والتضعيف: أن تزيد على الحرف مثله من جنسه ـ فتقول في النسب إلى كمْ ـ مسمًّى به ـ: كَمِيّ، بالتخفيف، أو: كمِّيّ، بالتشديد.

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٣/ ٣٦٠ وما بعدها).

(٢) لا فائدة لذكر جمع التصحيح المذكر مع التثنية؛ لأن ما يُردُّ فيه يرد فيها بلا عكس كـ(لام) أب وأخ، فإنها ترد في التثنية دون الجمع، وقد اقتصر ابن مالك في «شرح الكافية» (٤/ ١٩٥٤)؛ و«التسهيل» (٣/ ٣٧١) على التثنية والجمع بالألف والتاء.

(٣) انظر: «شرح المكودي» ص(٢١٧)، «إعراب الألفية» ص(١٣٥)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٧٤).

وإن كان معتلاً وجب تضعيفه، فتقول في لو ـ مسمى به ـ: لَوِّيّ، وتقول في لا ـ مسمى به ـ: لائي، بتضعيف ثانيهما، وهو الألف، وذلك بزيادة ألف أخرى، وإبدال الثانية همزة تخلصاً من التقاء الساكنين، ويجوز قلب الهمزة واواً مثل همزة (كساء)، فتقول: لاوي.

وهذا معنى **قوله**: **(وضاعِف الثانيَ من ثنائي... إلخ)** أي: ضاعف الحرف الثاني من الاسم الثنائي الوضع إذا كان ثانيه حرف لين؛ أي: حرف علة، فتقول في لا، لائيّ، بياء النسب المشددة، ولكنها خففت للشعر.

* * *

النسب إلى محذوف الفاء

٨٧٧ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتحَ عَيْنِهِ الْتَزِمْ

إذا أريد النسب إلى اسم محذوف الفاء، فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام لم يُرَدَّ إليه المحذوف، فتقول في النسب إلى صفة وعدة: صِفِيّ وعِدِيّ، و(عدة) مصدر: وَعَدَ، حذفت فاؤه وعوض عنها تاء التأنيث، ومثله (صفة).

وإن كان معتل اللام وجب رد الفاء المحذوفة مع فتح العين، فتقول في النسب إلى شِيَةٍ[١]: وِشَوِيّ، وأصلها: وِشْيٌ بكسر الواو وسكون الشين، فنقلت حركة الواو إلى الشين تمهيداً لحذف الواو، ثم حذفت الواو، وعوض عنها تاء التأنيث، فصارت: شِيَةً، بفتح الياء لتناسب التاء.

فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة وهي الواو المكسورة، وتفتح الشين ـ لما تقدّم من فتح عين الثلاثي إن لم يكن مفتوحاً ـ فتصير: وِشَيَ، فتنقلب اللام ـ وهي الياء ـ ألفاً، فتصير: وِشَاً، ثم تقلب واواً من أجل النسب؛ لأنها ثالثة، فيقال: وِشَوِيّ.

---

(١) الشية: العلامة وكل لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره.

وهذا معنى **قوله**: (**وإن يكن كشية... إلخ**) أي: وإن يكن الاسم الذي زالت فاؤه معتل اللام، مثل: شية، فالتزم جبره بإرجاع فائه وفتح عينه عند النسب إليه، وهذا الفتح عند سيبويه ومن وافقه، وغيره يُبقي سكون الشين، فيقول: وِشْيِيّ؛ لأنه الضبط السابق قبل الحذف، وقول سيبويه أرجح للتخفيف، وفي بعض النسخ (التُزِمْ) بالبناء للمجهول، ورفع ما قبله.

* * *

النسب إلى الجمع

٨٧٨ ـ وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بالْوَضْعِ

إذا أريد النسب إلى الجمع فإن كان باقياً على دلالة الجمعية جيء بمفرده ونسب إليه، فتقول في النسب إلى بساتين: بستاني، وإلى علوم: علمي، وإلى الفرائض: فَرَضِي.

وإن لم يكن الجمع باقياً على دلالة الجمعية بأن صار علماً على مفرد أو على جماعة واحدة معينة نسب إليه على لفظه، فتقول في النسب إلى المدائن: مدائني، وإلى الجزائر: جزائري، وتقول في النسب إلى الأنصار ﷺ: أنصاري، وإلى المماليك: مماليكي.

ولا ينسب إلى المفرد منعاً للإبهام واللبس، إذ لو نسب إلى المفرد فقيل في الجزائر: جَزَرِي، لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد ـ جزيرة ـ والنسب إلى الجمع ـ جزائر ـ.

وهذا معنى **قوله**: (**والواحد اذكر ناسباً للجمع... إلخ**) أي: إذا أردت النسب إلى الجمع فاذكر (الواحد) وهو المفرد وانسب إليه، إلا إن شابه الجمع المفرد بالوضع، بأن كان علماً على واحد كالجزائر ـ علماً على الدولة المعروفة ـ أو اشتهر في جماعة معينة كالأنصار ﷺ فإنه ينسب إليه على لفظه[1].

* * *

(١) قال في «همع الهوامع» (٦/ ١٧١): (وأجاز قوم: أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً...) والظاهر أن هذا قول الكوفيين مستدلين بالسماع؛ كالأعلام التي =

٨٧٩ ـ وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِي نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ

الاستغناء عن ياء النسب

قد يستغنى في اللغة العربية بصيغ أخرى للدلالة على النسب غير الياء المشددة، وهذه الصيغ هي:

١ ـ فاعل، وفَعِل، بمعنى: صاحب كذا، فيقال: تامر وصائغ، وطَعِم ولَبِن، بمعنى: صاحب تمر، وصاحب صياغة، وصاحب طعام، وصاحب لبن.

٢ ـ فعّال، للدلالة على النسب إلى حرفة معينة، مثل: حَدّاد، ونَجّار، وعَطّار، ونحو ذلك.

وهذه الصيغ غير مقيسة وإن كان بعضها كثيراً، وهو قول سيبويه. وقال المبرد: بجواز القياس، وهو قول وجيه، لا سيما في صيغة (فعّال)؛ لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس.

وهذا معنى **قوله**: **(ومع فاعل وفَعَّال فَعِلْ**... إلخ) أي: إن صيغة (فَعِل) يستغنى بها عن ياء النسب، وكذا صيغة (فاعل) و(فَعّال)، فقوله: (فَعِل) مبتدأ، خبره جملة (**أغنى عن الياء**)، وتقدير البيت: وفَعِل مع فاعل وفَعَّال أغنى في النسب عن الياء فَقُبل عند النحاة.

* * *

٨٨٠ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

أي: ما ورد عن العرب من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره يقتصر على الذي نُقِل منه، ولا يقاس عليه.

= اشتهرت، وهي منسوبة إلى الجمع على لفظه؛ كالجواليقي والثعالبي والكرابيسي والمحاملي وغيرها. ولأن النسب إلى المفرد الذي هو مذهب البصريين يوقع في اللبس كثيراً. ورأيهم حسن مفيد، فإن النسبة إلى الجمع على لفظه قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. فيقال في النسب إلى الملوك: الملوكي، وإلى الدُّول: الدُّوليّ. وإلى الكُتّاب: الكُتَّابي... وهكذا. انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٧٤٢).

كقولهم في البحرين: بحراني، وفي الرّي: الرازي، وفي مرو: مروزي[١]، وفي صنعاء: صنعاني، وفي حضرموت: حضرمي، وفي الشِّتاء: شَتَوي، وفي البادية: بدوي.

(١) نقل السيوطي في «المزهر» (٢/ ٢٥١) عن ثعلب أنه قال: إنما دخلت الزاي في النسبة إلى الري ومرو؛ لأنهم أدخلوا فيه شيئاً من كلام الأعاجم.

الْـوَقْــفُ

الوقف على الاسم المنوَّن

٨٨١ ـ تَنْوِيناً آثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

الوقف: قطع النطق عند آخر الكلمة، وتتعلق به أحكام كثيرة.

فإذا أريد الوقف على الاسم المنون، فإن كان في حالة النصب ـ وهو التنوين الواقع بعد فتحة ـ قلب التنوين ألفاً[1]، نحو: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾ [الشرح: ٦]، وإن كان في حالة رفع أو جر ـ وهو التنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة ـ حذف التنوين وسُكِّن ما قبله، نحو: كلٌّ آتٍ قريبْ، لا تؤخر عمل اليوم إلى غدْ.

وهذا معنى **قوله**: (**تنويناً إثر فتح اجعل ألفا... إلخ**) أي: اجعل التنوين بعد الفتح ألفاً عند الوقف، واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح، وهو الضمة والكسرة.

* * *

الوقف على هاء الضمير

٨٨٢ ـ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها[2] ـ وهي الواو والياء ـ ووقف على هاء الضمير بالسكون، نحو: التائب من الذنب كمن لا ذنب له[3]، يأتيك كلُّ غدٍ بما فيه، إلا في ضرورة الشعر، فتثبت الصلة في آخر العروض أو الضرب؛ كقول الشاعر:

---

(١) هذه لغة جمهور العرب. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر، وقد نص ابن مالك على ذلك في «الكافية» (٤/ ١٩٧٩).

(٢) الصلة هنا: هي حرف العلة المتصل بالضمير من جنس حركته، فهو في حالة الضم واو. وفي حالة الكسر ياء.

(٣) هذا حديث حسن بشواهده. انظر: «السلسلة الضعيفة» للألباني (٢/ ٨٢).

ومَـهْـمَـهٍ مـغـبَّـرةٍ أرجـاؤهُ كـأنَّ لـون أرضـه سـمـاؤه(١)

وقول الآخر:

تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتالهِ إلى ملك أعشو إلى ضوء نارهِ(٢)

فقد أثبت في كل منهما صلة الضمير، المضموم كما في الأول، والمكسور كما في البيت الثاني، وذلك لضرورة الشعر.

فإن كانت هاء الضمير مفتوحة وُقِفَ على الألف، ولم تحذف لخفتها، نحو: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهذا معنى **قوله**: (**واحذف لوقف في سوى اضطرار**... إلخ) أي: احذف عند الوقف في غير ضرورة الشعر صلة هاء الضمير غير المفتوحة، وهي المضمومة والمكسورة، وقِفْ على الهاء ساكنة، ومفهومه أنها إن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف.

* * *

الوقف على (إذن)

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

إذا أريد الوقف على (إذن) الجوابية أبدلت نونها في الوقف ألفاً، كما يوقف على المنون المنصوب؛ كأن يقول لك: أزورك غداً إن شاء الله، فتقول: إذن أكرمَك، فإذا وقفت عليها أبدلت نونها ألفاً، سواء كانت ناصبة للمضارع أم لا، وهذا رأي البصريين إلا المبرد، وهو

---

(١) مهْمهٍ: هو الصحراء التي يشق السير فيها، كأن لون أرضه سماؤه: تشبيه مقلوب؛ أي: كأن لون سمائه من الغبار لون أرضه.

إعرابه: (ومهمه) الواو: واو رُبَّ، ومهمه: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (مغبرةٍ) صفة لمهمه مجرورة باعتبار لفظه (أرجاؤه) فاعل لـ(مغبرة) والهاء مضاف إليه، وجملة (كأن واسمها وخبرها) صفة لمهمه. وخبر المبتدأ مذكور في كلام بعد بيت الشاهد.

(٢) هنداً: علم على رجل بدليل تذكير الضمير في قوله: (قتاله) أعشو إلى ضوء ناره: أستدل عليها ببصر ضعيف. والعشا: سوء البصر بالليل والنهار.

إعرابه: (رغبةً) مفعول لأجله منصوب (عن قتاله) متعلق برغبة (إلى ملك) متعلق بتجاوزت. وجملة (أعشو...) صفة لملك.

اختيار ابن مالك، والكوفيون يكتبونها بالنون مطلقاً(١)؛ لأنها نون في الحقيقة، وليست بتنوين(٢).

* * *

الوقف على الاسم المنقوص

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ما   لَمْ يُنْصَبَ اَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي   نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِيْ

إذا أريد الوقف على الاسم المنقوص ـ وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها ـ فإما أن يكون منوناً ـ وهو المجرد من أل والإضافة ـ وإما أن يكون غير منون.

فإن كان منوناً منصوباً قلب تنوينه ألفاً، نحو: كفى برسول الله ﷺ إماماً وهاديا.

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فالمختار الوقف عليه بحذف الياء، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، ـ كما سيأتي ـ؛ لأنها غير ثابتة في الوصل، فلا تثبت في الوقف، نحو: جاء داعْ، سلمت على داعْ، والأصل: داعٍ.

ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، فتقول: جاء داعي، وسلمت على داعي، وقد قرأ ابن كثير ـ من السبعة ـ بالياء، في أربعة ألفاظ حيث وقعت في القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍۗ﴾ [النحل: ٩٦] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤] وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، وقرأ الباقون بالحذف(٣).

فإن كان المنقوص محذوف العين، نحو: مُرٍ ـ اسم فاعل من

(١) انظر: «المطالع النصرية» ص(١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) «معاني الحروف» للرماني ص(١١٧)؛ ونقل في «الجنى الداني» ص(٣٦٦) عن المبرد قوله: (أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل: (أن، ولن) ولا يدخل التنوين الحروف).

(٣) انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ٢١).

أرى[١] ـ أو محذوف الفاء، مثل: يفي[٢] ـ علماً ـ، لم يوقف عليه إلا بإثبات الياء، فتقول: هذا مُرِي، وهذا يفي، وأصل «مُرٍ»: مُرْئي، بهمزة بعد الراء، بوزن (معطي) فنقلت كسرة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة وهي عين الكلمة تخفيفاً، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وأصل «يفي»: يوفي، فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة، فأصبحت (يفي).

فإن كان المنقوص غير منون ـ وهو المحلى بأل ـ فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بإثبات الياء، نحو: شر القلوب القلب القاسي، تدور الدوائر على الباغي، ويجوز الوقف عليه بحذفها، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، فقد قرأ الجمهور بحذف الياء، وقرأ ابن كثير بإثباتها[٣].

فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه عند الوقف، نحو: اشمل بمعروفك القاصيَ والداني، قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾﴾ [القيامة: ٢٦].

وهذا معنى **قوله**: **(وحذفُ يا المنقوص... إلخ)** أي: إن حذف ياء المنقوص المنون ـ غير المنصوب ـ أولى من إثباتها، وهذا يشمل المرفوع والمجرور، وفهم منه جواز الإثبات، كما فهم منه أن المنصوب تثبت ياؤه عند الوقف، ويقلب التنوين ألفاً، **وقوله**: **(وحذف يا المنقوص..)** المراد به: عدم ردها؛ لأنها محذوفة قبل الوقف، **وقوله**: **(ما لم ينصبَ اَولى... إلخ)** يقرأ بنقل حركة الهمزة وهي الفتحة إلى ما قبلها.

---

(١) أرى. مضارع أصله: أرْأيُ. وزنه: أَفْعَلُ. خففت الهمزة بالحذف بعد أن أُلقيت حركتها على الراء. فصار: أَرَيُ. فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ووزنه: أَفَلُ. وقد علل الصرفيون هذا النقل بكثرة الاستعمال وبالتخفيف القياسي «مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٣٨١، ٣٨٢).

(٢) يفي: مضارع (وفى) حذفت فاؤه وهي الواو، والأصل: يَوْفِي، مثل: وعد يعد؛ لأنه ثلاثي، مكسور العين في المضارع. وإنما حذفت الواو استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة. وسيأتي ذكر ذلك في باب «الحذف» من أبواب التصريف إن شاء الله.

(٣) انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ٢٤، ٢٤٦).

وقوله: (**وغيرُ ذي التنوين بالعكس**) أي: إن المنقوص المرفوع والمجرور غير المنون بعكس المنون، فيجوز الإثبات والحذف، لكن الإثبات أجود. أما المنصوب فتثبت ياؤه ساكنة.

وقوله: (**وفي نحو مُرٍ لزوم رَدِّ اليا اقتفي**) معناه: أن المنقوص المنون إذا حذفت عينه فإنه يلزم عند الوقف رَدُّ الياء، **وقوله**: (**اقتفي**) أي: اتُبع.

* * *

أوجه الوقف على الاسم المحرك الآخر

٨٨٦ ـ وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٧ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفاَ ... مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إنْ قَفَا

٨٨٨ ـ مُحَرَّكاً وَحَرَكَاتٍ انْقُلَا ... لسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا

٨٩٠ ـ والنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

إذا أريد الوقف على المحرك الآخر، فإما أن يكون آخره هاء التأنيث[1] أو غيرها.

فإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون، نحو: ذو العقل يشقى بعقله في الحياهْ، كثيراً ما تكون الأماني كاذبهْ.

وإن كان آخره غير هاء التأنيث، جاز لك في الوقف عليه خمسة أوجه:

الأول: أن تقف عليه بالسكون، وهو الأصل؛ لأن الغرض من الوقف الاستراحة، وهي بالسكون أبلغ، نحو: العلم أفضل من المالْ.

الثاني: أن تقف عليه بالرَّوْم، وهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي، والغرض منه التنبيه على حركة الأصل، ويدركه الأعمى والبصير.

---

(١) المراد تاء التأنيث، وإنما سميت هاءً باعتبار ما تؤول إليه عند الوقف.

الثالث: أن تقف بالإشمام، وهو عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا في المضموم، ولا يدركه إلا البصير، والغرض منه الفرق بين الساكن أصالة والمسكن لأجل الوقف.

الرابع: أن تقف بالتضعيف، وهو: تشديد الحرف الموقوف عليه، نحو: هلا شبابَك صنته عن المحارمّ، والغرض منه بيان أن الآخر محرك في الأصل، وشرطه ثلاثة أمور:

١ ـ ألا يكون الموقوف عليه همزة كخطأ، لثقل الهمزة، فلا تزاد بالتضعيف ثقلاً.

٢ ـ ألا يكون الموقوف عليه حرف علة، كالواو، مثل: لن يدعوَ، والياء، مثل: رأيت القاضيَ، لاستثقال حرف العلة.

٣ ـ ألا يكون الموقوف عليه تالياً لسكون كالحِمْل، لئلا يجتمع ثلاثة حروف ساكنة: المدغم ـ وهو المزيد للتضعيف ـ وما قبله وما بعده.

الخامس: أن تقف بالنقل، وهو عبارة عن تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله، وشروطه أربعة:

١ ـ أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، بخلاف، نحو: جَعْفَر؛ لأن ما قبل الآخر محرك، والمحرك لا يقبل حركة غيره.

٢ ـ أن يكون ما قبل الآخر قابلاً للحركة، فلا يتعذر تحريكه، ولا يستثقل، بخلاف، نحو: باب، وعصفور، لتعذر الحركة في الأول، وثقلها في الثاني.

٣ ـ ألا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة، بخلاف سمعت العلمَ؛ لأن الحركة فتحة، إلا إذا كان الآخر مهموزاً، فيجوز، نحو: الله الذي يخرج الخَبْءَ[١]، وهذا قول البصريين. وأجاز الكوفيون والأخفش

---

(١) الخبء أي: المستتر في السماء والأرض، وقالوا: خبء السماء: المطر، وخبء الأرض: النبات. قاله ابن قتيبة في «تفسير غريب القرآن» ص(٣٢٣).

الوقف بالنقل مطلقاً، سواء كانت الحركة فتحة أو غيرها، وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز.

٤ ـ ألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له في العربية، فيمتنع: هذا العِلُمْ، في الوقف على العِلْم؛ لأنه صيغة (فِعُل) غير موجودة في كلام العرب، إلا إن كان الآخرة همزة فيجوز، فتقول: هذا الرِّدُءْ[1]، بنقل ضمة الهمزة إلى الدال، وإن أدى إلى عدم النظير، وإنما اغتفر ذلك لثقل الهمزة.

وفي الوقف على المتحرك **يقول ابن مالك**: **(وغيرَ ها التأنيث من مُحَرَّكِ سكنه... إلخ)** أي: سكن آخر المتحرك ـ غير (ها) التأنيث ـ أوقف عليه **(رائم التحرك)** أي: آتياً في التحرّك بالروم، **(أو أشمم الضمة)** أي: أشمم الحرف الضمة، وهو مشتق من الشم؛ كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيَّأت العضو للنطق بها، **وقوله**: **(أو قِفْ مُضْعِفاً... إلخ)** أشار به إلى الوجه الرابع، وهو التضعيف وشروطه الثلاثة، وهي **(ما ليس همزاً)** أي: ليس آخره همزة **(أو عليلاً)** أي: ولا حرف علة **(إن قفا محركاً)** أي: إن تبع محركاً.

ثم أشار إلى الوجه الخامس وهو النقل **بقوله**: **(وحركاتٍ انقلا... إلخ)** أي: انقل حركة الحرف الذي تريد الوقف عليه **(لساكن)** أي: لساكن قبله، **وقوله**: **(انقلا)** فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة التي أبدلت في الوقف ألفاً. وهذا الشرط الأول، **(تحريكه لن يُحظلا)** أي: لن يُمنع، والألف للإطلاق. وهذا الشرط الثاني.

وفي **قوله**: **(ونقل فتح... إلخ)** ذكر الشرط الثالث المختلف فيه، وهو ألا تكون الحركة فتحة في غير المهموز، فإن كانت فتحة فالنحوي البصري لا يرى النقل **(وكوفٍ نقلَا)** بحذف ياء النسب للضرورة؛ أي: الكوفي أجاز نقل الحركة مطلقاً.

---

(١) الرِّدْءُ: هو المعين في المهمات.

وقوله: (**والنقل إن يعدم نظير ممتنع... إلخ**) إشارة إلى الشرط الرابع، وأنه يستثنى منه المهموز على ما تقدَّم.

* * *

الوقف على ما آخره تاء التأنيث

٨٩١ ـ فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ ... إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ... ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث، فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء، نحو: بالعلم نهضت الأمم وسادتْ، وإن كان اسماً فإما أن يكون مفرداً أو جمعاً أو شبهه.

فإن كان مفرداً وكان ما قبل التاء صحيحاً ساكناً وقف عليه بالتاء، نحو: بأمها تقتدي كل بنتْ. وإن كان متحركاً، أو ساكناً معتلاً ـ ولا يكون إلا ألفاً ـ وقف عليه بالهاء، فالأول، نحو: ما أشبه الليلة بالبارحه، وهذا هو الأصح. ويجوز بقلّة: بالبارحتْ، بإثبات التاء. والثاني، نحو: قد قامت الصلاه.

وإن كان جمعاً، أو ما أشبهه ـ وهو ما دل على متعدد في الحال، مثل: أولات، أو في الأصل، مثل: عرفات، أو في التقدير، مثل: هيهات ـ وقف عليه بالتاء، فالأول، نحو: رُبَّ أكلةٍ منعت أكلاتْ. والثاني، نحو: هيهات تلقى كقلب الأم هيهاتْ، فـ(هيهاتْ) في التقدير جمع (هيهة) ثم سمي بها الفعل. ويجوز الوقف بقلّة بالهاء[1] وقد سمع منه: كيف الإخوةُ والأخواه؟

وهذا معنى **قوله**: (**في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل... إلخ**) أي: جعل تاء التأنيث في الاسم هاءً عند الوقف، بشرط ألا يكون متصلاً بساكن صحيح قبله، ومنطوقه مراد به أن يكون ما قبل التاء متحركاً، أو ساكناً معتلاً ـ كما مضى ـ واحْتَرَزَ بذلك من تاء (بنت، وأخت) ـ كما تقدم ـ فإنها لا تُغَيَّر.

---

(١) ذكر الأشموني في «شرحه» (٤/ ٢١٤) نقلاً عن بعضهم أن عرب طيء يقفون بالهاء، ومثله في «المطالع النصرية» ص(١٤٥).

ومفهوم **قوله**: (**الاسم**) أن الفعل يوقف عليه بالتاء. وكذا مفهوم **قوله**: (**بساكن صَحَّ وُصِلْ**) أنه إن كان ما قبلها ساكناً معتلاً، أو كان متحركاً أنه يوقف بالهاء.

ثم ذكر أن الوقف بالهاء قليل في جمع التصحيح وما شابهه. **وقوله**: (**وغيرُ ذين بالعكس انتمى**) أي: غير الجمع وشبهه يكثر الوقف عليه بالهاء، وتَقِلُّ سلامة التاء، ومعنى: (انتمى) انتسب، وقوله: (بالعكس) متعلق بـ(انتمى) أو حال من فاعله، و(انتمى) خبر المبتدأ (وغير ذين) والتقدير: وغير جمع تصحيح ومضاهيه انتسب إلى العرب بالعكس أو معكوساً.

* * *

(١) الوقف بهاء السكت على الفعل المحذوف الآخر

٨٩٣ ـ وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ الْمُعلّ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، والغرض منها التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، وسميت هاء السكت؛ لأنه يسكت عليها، ولها ثلاثة مواضع:

الأول: الفعل المعتل الآخر الذي حذف حرف علته لبناء الأمر، أو لجزم المضارع، فإذا بقي من الفعل بعد الحذف حرف أصلي واحد، أو حرفان أحدهما زائد، وجب الوقف بهاء السكت[1]، نحو: بوعدك فِهْ، اعمل ولا تَنِهْ، فالأول أمر من (وفى) وسيأتي أصله، والثاني: مضارع (ونِيَ) بمعنى: ضعف وفتر، وأصله: ولا تني، فحذفت الياء للجازم، ثم أُتي بهاء السكت.

---

(١) وجوب الوقوف بالهاء على ما بقي منه حرف لا خلاف فيه. وأما ما بقي على حرفين أحدهما زائد فابن مالك يرى وجوب الهاء. ورده ابن هشام في «أوضح المسالك» بأن القراء أجمعوا على الوقف في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ بدون هاء السكت. فدلَّ على أن ذلك جائز لا واجب، والغريب أن ابن هشام وافق ابن مالك على الوجوب في «شرح القطر» ص(١٣٩).

فإن بقي أكثر من حرفين جاز الوقف بهاء السكت أو بالتسكين، والأول أحسن، نحو: بالصالحين اقتدهْ أو اقتدْ، قل الحق ولا تخشَهْ أو تخشْ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وهذا معنى **قوله**: (**وقف بها السكت على الفعل... إلخ**) أي: قف بهاء السكت على الفعل المعتل بحذف آخره للجزم أو البناء، مثل: أعط من سأل، فتقول: من سأل أعطه، ثم بين أنه ليس الإتيان بالهاء واجباً إلا فيما بقي على حرف واحد، مثل: عِ، أمر من: وعى، والأصل: اوعي، حذفت الياء للبناء، والواو حملاً على المضارع، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، فتقول: النصيحة عِهْ؛ فـ(النصيحة) مفعول مقدم و(عِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر، والهاء للسكت. وكذا ما بقي على حرفين أحدهما زائد، مثل: يع ـ مجزوماً ـ فتقول: لم يَعِهْ. **وقوله**: (**فراع ما رعوا**) فعل أمر من راعى يراعي، والمراعاة: الملاحظة.

* * *

(٢) الوقف بهاء السكت على (ما) الاستفهامية المجرورة

٨٩٥ ـ وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ　　أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا ٱلْهَا إنْ تَقِفْ

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا　　بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى؟

الموضع الثاني: من مواضع اجتلاب هاء السكت: ما الاستفهامية. وذلك أنه يجب حذف ألفها[1] إذا جُرَّت[2]، فإن كانت مجرورة بالإضافة وجب الوقوف عليها بهاء السكت، نحو: غضب ولا أدري بمقتضى مَهْ، وإن كانت مجرورة بحرف الجر جاز الوقوف عليها

(١) شرط ذلك ألا تركب مع (ذا) فإن ركبت امتنع حذف الألف، نحو: لماذا تسألني؟ لأن (ما) في هذا التركيب أصبحت جزءاً من كلمة، لا كلمة تامة.

(٢) قالوا إنما حذفت ألفها إذا جرت فرقاً بينها وبين (ما) الخبرية كالموصولة، نحو: سألتُ عما سألتَ عنه. أو الشرطية، نحو: بما تفرح أفرح، أو المصدرية، نحو: عجبت مما تشرب. فلا تحذف الألف في شيء من ذلك. على أنه قد ورد إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة في كثير من الأحاديث وكلام العرب. فانظر للفائدة: «المطالع النصرية» ص(١٨٣).

بالتسكين، أو هاء السكت، وهذا أكثر استعمالاً، وأجود قياساً، لتكون الهاء عوضاً عن ألفها المحذوفة، نحو: إلام التواني إلى مَهْ، أو إلامْ.

وهذا معنى **قوله**: **(وما في الاستفهام إن جُرَّتْ... إلخ)** أي: إن (ما) الاستفهامية إن جرت حذفت ألفها، فإذا وقف عليها بعد الجار لحقتها هاء السكت، وليس ذلك واجباً إلا إذا كان الخافض لها اسماً؛ كقولك: اقتضى اقتضاءَ مه، ومفهومه أنه إن كان الخافض لها حرفاً لم يكن إيلاؤها الهاء واجباً.

وقوله: **(اقتضاء مَ اقتضى)** مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً، لإضافته إلى ما له الصدارة، وتقديره: اقتضاءَ أيِّ شيء اقتضى؟ وجوابه: اقتضاءَ يُسْرٍ، أو تعجيل، ونحوهما.

* * *

(٣) الوقف بهاء السكت على المتحرك

٨٩٧ ـ **وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا**

٨٩٨ ـ **وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا**

الموضع الثالث: من مواضع اجتلاب هاء السكت: في الوقوف على المتحرك، وذلك بثلاثة شروط:

١ ـ أن تكون الحركة حركة بناء.

٢ ـ أن تكون الحركة لازمة.

٣ ـ ألا تشبه حركة الإعراب.

فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت، وذلك في كل اسم مبني على غير السكون من الضمائر، وأسماء الاستفهام، ونحوها. تقول: رضيتُ بنصيبيهْ أو بنصيبي، أضعت الكتاب ولا أعلم أينهْ؟ أو أينْ؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: ٢٥ ـ ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾﴾ [القارعة: ١٠]، فـ(كتابيه): مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء

المتكلم. والياء: مضاف إليه، والهاء: للسكت حرف لا محل له من الإعراب. **وقوله**: **(ما هيه)** ما: اسم استفهام مبتدأ، وهي: خبر المبتدأ، والهاء للسكت.

ولا تدخل الهاء في نحو: جاء خالد؛ لأنه معرب بالحركات، ولا في، نحو: يا خالدُ، ولا طالبَ؛ لأن الحركة البنائية فيهما عارضة غير لازمة، فأشبهت حركة الإعراب، ولا في نحو: كتبَ؛ لأن حركته تشبه حركة الإعراب، فإن الماضي إنما بني على حركة، لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه منها: وقوعه صفة وحالاً وخبراً وشرطاً.

وهذا معنى **قوله**: **(ووَصْلَ ذي الهاء أجز... إلخ)** أي: أجز وصل هذه الهاء ـ وهي هاء السكت ـ بكل اسم متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب. وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة؛ كقولهم في سقط من علُ: من عَلُهْ، **وقوله**: **(استحسنا)** فيه بيان أحسنية الاتصال، فلا يُعدُّ تكراراً مع **قوله**: **(ووصل ذي الهاء أجز)**، **وقوله**: **(في المُدام)** بضم الميم، بمعنى: دائم البناء.

* * *

إعطاء الوصل حكم الوقف

٨٩٩ ـ ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد يعطى الوصل حكم الوقف من إسكان، أو اجتلاب هاء السكت ونحو ذلك، وهذا قليل في الكلام، كثير في الشعر.

ومنه في الكلام قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الأنعام: ٩٠]، فقد قرأ حمزة والكسائي بغير هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (اقتده)، وقرأ بقية السبعة بإثباتها في الوصل على نية الوقف، لا على نية الإدراج، اتباعاً لثباتها في الخط[1].

ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/ ٤٣٨).

﴿وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فقد قرأ حمزة والكسائي ـ أيضاً ـ بغير هاء السكت في حال الوصل في قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾، وقرأ الباقون بإثباتها في الوصل، لما تقدم، ولأنه يحتمل أن تكون الهاء فيه أصلية. وسكونها للجزم، وعلى هذا فلا بد من إثباتها(١).

ومنه في الشعر قول رؤبة بن العجّاج:

أو الـحـريـقُ وافـق الـقَـصَـبَّـا(٢)

فإن الشاعر شدَّد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وصلها بألف الإطلاق، والتضعيف لا يكون إلا في حالة الوقف، فأعطى الوصل حكم الوقف.

وهذا معنى **قوله**: **(ورُبَّما أُعطي لفظ الوصل... إلخ)** أي: قد يُعطى اللفظ في حالة الوصل ما يُعطى في حالة الوقف من الأحكام السابقة. وهذا قليل في النثر، كما يستفاد من **قوله**: **(ورُبَّما)**، وهو في الشعر كثير، لأن معنى: **(فشا)**: كثر.

---

(١) انظر: «الكشف» لمكي (١/٣٠٧) والاستدلال بالآية إنما يتم على اعتبار أن الفعل مشتق من السنة ـ واحدة السنين ـ ولامها واو، بدليل سنوات، فأصل الفعل: يتسنَّو، ثم قلبت الواو ألفاً، وحذفت للجازم، فلحقته هاء السكت وقفاً، وأجري الوصل مُجراه، ووزنها: يتفَعَّهْ، وهذا قول المبرد، أما على قول الفراء فإن الهاء فيه أصل، فهو مجزوم بسكون الهاء، بناء على أن لام السنة هاء، والأصل: سنهة، ولا شاهد في الآية على ذلك؛ لأن الهاء لام الكلمة، ووزنها يتفعَّل.
انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٤٠٨).

(٢) هذا البيت لرؤبة، وقيل لغيره من أبيات هي:

لـقـد خـشـيـت أن أرى جـدبّـا ... في عـامـنـا ذا بـعـد مـا أخـصـبّـا
إن الـدَّبـى فـوق الـمـتـون دبّـا ... كـأنـه الـسـيـلُ إذا اسـلـحـبّـا
أو الـحـريـقُ وافـق الـقـصـبَّـا

والدَّبى: صغار الجراد، والمتون: جمع متن، وهو الظهر، وأراد ظهور الأودية دبّا: مشى مشياً هيناً، اسلحبّ: امتد وملأ الأودية. والقصب: كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً. وقوله: (الحريق) بالرفع معطوف على (السيل) وجملة (وافق) في محل نصب حال من (الحريق).

الإِمَالَةُ

أ ـ تعريف الإمالة
ب ـ أسباب الإمالة
١ ـ تطرف الألف
٢ ـ حلول الياء محلها في بعض التصاريف
٣ ـ وقوعها عيناً لأجوف ماضيه (فِلْتُ)

٩٠٠ ـ الأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ
٩٠١ ـ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا
٩٠٢ ـ وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يَؤُلْ إِلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ

الإمالة: أن يُذهب بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فالإمالة نوعان:

١ ـ إمالة الألف، وقد بدأ بها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لكثرة أحكامها.

٢ ـ إمالة الفتحة، وسيذكرها في آخر الباب.

والغرض منها: تناسب الأصوات وتقاربها؛ لأن النطق بالفتحة والألف متصعّد مستعلٍ، وبالياء والكسرة مستفل منحدر، كما إذا نطقت بكلمة: عابد، وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار. وقد يكون الغرض منها التنبيه على أصل أو غيره.

والإمالة جائزة لا واجبة، والأسباب الآتية أسباب جواز، لا أسباب وجوب.

والإمالة خاصة بالنطق، وليس في الكتابة العربية رسم يمثل الإمالة.

وهي خاصة بالأسماء المتمكنة ـ وهي المعربة ـ، والأفعال، فلا يمال غير المتمكن ـ وهو المبني ـ إلا سماعاً، كما سيأتي في آخر الباب.

وللإمالة أسباب تقتضيها، وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين، وأسبابها في الغالب سبعة:

الأول: كون الألف بدلاً من ياء متطرفة في اسم؛ كفتى، أو فعل؛

كرمى، فلا تمال الألف في نحو: ناب ـ مع أنها بدل من ياء ـ لأنها غير متطرفة.

وإنما أميلت الألف في (فتاة) مع أنها غير متطرفة؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كون الألف تخلفها الياء في بعض التصاريف؛ كألف (ملهى) فهي في التثنية: ملهيان.

ويستثنى من ذلك ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب زيادة ياء التصغير، فالأول: كقول هذيل في (قفا) عند إضافتها إلى ياء المتكلم: قَفَيَّ[1]. والثاني: كقول العرب في تصغيرها: قُفَيّ.

الثالث: كون الألف بدلاً من عين فعل يؤول عند إسناده إلى تاء الضمير إلى وزن (فِلْتُ) بكسر الفاء وحذف العين، سواء كانت العين واواً؛ كخاف وكاد[2]، أو ياء؛ كباع ودان.

فإن كان يؤول إلى (فُلت) ـ بضم الفاء ـ امتنعت الإمال؛ كقال وطال.

وإلى هذه الأسباب الثلاثة أشار **بقوله**: (**الألف المبدل من يا في طرف أمل**... إلخ) أي: أمل الألف المبدلة من ياء واقعة في طرف الاسم أو الفعل، وهذا هو السبب الأول، وكذلك الألف التي تُردُّ إلى الياء في بعض التصاريف، دون أن يكون رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة أو شذوذ، وهذا السبب الثاني.

وقوله: (**منه اليا خَلَفْ**) حال من الياء، ووقف عليه بالسكون على لغة

---

(١) هذا فيه نظر كما يقول الشاطبي في «مقاصده» (٨/ ١٤٢)، إذ كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة من لغات العرب. والأقرب ـ كما يقول ـ أنه احتراز عن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيء. ومن تثنية رضا على (رضيان) لندور كل. وقد نقل هذا عنه الصبان في «حاشيته» على «شرح الأشموني» (٤/ ٢٢٢). وانظره ـ أيضاً ـ (٤/ ١١٤)، فقد ذكر الأشموني أن تثنية رضا على (رضيان) شاذة.

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٤/ ٢٢٣).

ربيعة. ثم ذكر أن حكم ما فيه هاء التأنيث حكم ما خلا منها، فتمال الألف التي فيها سبب الإمالة، وإن وليتها الهاء؛ لأنها في حكم الانفصال.

وأشار إلى الثالث **بقوله: (وهكذا بدل عين الفعل... إلخ)** أي: كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق، تمال الألف الواقعة بدلاً من عين الفعل الذي يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن **(فِلْتُ)**، سواء كان واوي العين كما في ماضي **(خَفْ)** وهو خاف، أو يائي العين كالماضي **(دِنْ)** وهو: دَانَ.

* * *

من أسباب الإمالة

٤ ـ وقوع الألف بعد الياء

٥ ـ وقوع الألف قبل الكسرة

٦ ـ وقوع الألف بعد الكسرة

٩٠٣ ـ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ اَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

٩٠٤ ـ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

٩٠٥ ـ كَسْراً وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

السبب الرابع من أسباب الإمالة: وقوع الألف بعد الياء، سواء كانت متصلة بها؛ كبيان، أو منفصلة بحرف؛ كيسار، أو بحرفين أحدهما هاء؛ كدخلت بيتها.

فإن لم يكن أحدهما هاء التأنيث امتنعت الإمالة، نحو: هذا بيتنا؛ لبعد الألف عن الياء.

السبب الخامس: وقوع الألف قبل الكسرة، مثل: عالم وكاتب.

السبب السادس: وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة بحرف، نحو: كِتاب، أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: شِمْلال[1]، أو كلاهما متحرك، وأحدهما هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو بساكن ومتحرك وبينهما هاء، نحو: دِرْهَمَاك؛ لأن فصل الهاء كلا فصل[2].

---

(١) الشملال: الناقة الخفيفة.

(٢) نقل صاحب «التصريح» (٢/٣٤٨) عن ابن الحاجب أن إمالة (درهماك) شاذة؛ لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد محرك غير (ها) وذلك لا إمالة فيه.

السبب السابع: إرادة التناسب، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

وإلى الثلاثة المذكورة أشار **بقوله**: (**كذاك تالي الياء... إلخ**) أي: إن الألف التالية ياءً تمال كإمالة الألف السابقة. والفصل بحرف واحد مغتفر أو بحرفين أحدهما هاء، نحو: الحُلَّة أدر جيبها[1]. وهذا السبب الرابع.

وقوله: (**كذاك ما يليه كسر**) أي: كذلك تمال الألف التي تليها كسرة. وهذا الخامس.

وقوله: (**أو يلي تالي كسر**) أي: كذلك تمال الألف التي تلي حرفاً وقع بعد كسر، (**أو سكون قد ولي كسراً**) أي: أو تقع بعد حرف وقع بعد سكون مسبوق بكسر، وهذا السبب السادس.

وقوله: (**وفصل الها كلا فصل يعد**) أي: إنه لا يضر الفصل بين الحرفين بالهاء، ثم ذكر المثال المتقدم، **وقوله**: (**لم يُصد**) بالبناء للمجهول؛ أي: لم يمنع، وسكنه للوقف.

* * *

٩٠٦ ـ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا موانع الإمالة

٩٠٧ ـ إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

٩٠٨ ـ كَذَا إذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ

للإمالة موانع تعارض الأسباب المتقدمة. وهذه الموانع نوعان:

الأول: حروف الاستعلاء، وهي سبعة (الخاء، والغين، والقاف، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، وتمنع الإمالة بشرطين:

١ ـ أن يكون سبب الإمالة كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة، مثل: ساخط، ومواثيق، فإن كانتا مقدرتين لم تمنع حروف الاستعلاء الإمالة، فيمال، نحو: خاف، وطاب، فالأول أصله: خَوِف، والثاني: طَيَب.

٢ ـ إن كان حرف الاستعلاء قبل الألف فلمنعه شرطان:

---

(١) الحُلَّة: بالضم لا تكون إلا من ثوبين من جنس واحد.

١ ـ أن يكون متصلاً أو منفصلاً بحرف، نحو: صالح، وغنائم.

٢ ـ ألا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة، نحو: طَالِب، بخلاف طِلَاب وغِلاب؛ لأنه مكسور، وإصْلاح ومِطْواع؛ لأنه ساكن، فيمال؛ لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة، والساكن منزل منزلته؛ لأن الكسرة جاورته.

وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف فشرطه أن يكون متصلاً، نحو: فاقد، وساخط، أو منفصلاً بحرف؛ كنافخ، وناعق، أو بحرفين؛ كمناشيط[1] ومواثيق.

النوع الثاني من الموانع: الراء، وتمنع الإمالة بشرطين:

١ ـ أن تكون غير مكسورة، سواء كانت مضمومة، مثل: هذا جدارٌ، أو مفتوحة، نحو: سِتَارَة، فلا يمال شيء من ذلك لوجود المانع وهو الراء، فإن كانت مكسورة لم تمنع من الإمالة، كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ أن تكون الراء متصلة بالألف، سواء كانت قبلها، مثل: راشِد، أم بعدها، كما في المثالين السابقين.

وفي موانع الإمالة **يقول ابن مالك**: (**وحرف الاستعلا يكف مُظْهَراً**... إلخ) أي: إن حرف الاستعلاء (**يكفّ**) أي: يمنع تأثير سببٍ مُظْهَرٍ من أسباب الإمالة من كسرة أو ياء، (**وكذا تكف را**) بالقصر للضرورة؛ أي: وكذلك تكف الراء سبب الإمالة إذا كانت مكسورة ـ كما يفهم مما سيأتي ـ.

وقوله: (**إن كان ما يَكُفُّ**... إلخ) فيه بيان شرط المانع، وهو أنه إن كان ما يكف سبب الإمالة ـ وهو حرف الاستعلاء أو الراء ـ متأخراً عن الألف، فشرطه أن يكون متصلاً بها أو مفصولاً بحرف أو بحرفين، **وقوله**: (**متصل**) خبر كان منصوب، وسُكِّنَ للوقف على لغة ربيعة. وأشار **بقوله**: (**كذا إذا قدم**... إلخ) إلى أن المانع المذكور إذا كان

---

(١) جمع منشاط، صيغة مبالغة. من نشط إذا جدَّ وطابت نفسه للعمل وغيره.

متقدماً على الألف اشترط لمنعه ألا يكون مكسوراً، ولا ساكناً بعد كسرة، **وقوله**: **(كالمِطْواعَ مِرْ)** مثال للساكن بعد كسرة، والمطواع: صيغة مبالغة في المطيع، **وقوله**: (مِرْ) بكسر الميم وسكون الراء المهملة من مار غيره إذا أعطاه؛ أي: أعط المطواع.

* * *

٩٠٩ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لَا أَجْفُو مانع الموانع

تقدَّم أن الألف تمال لأسباب معينة، وأن هناك موانع تمنع هذه الأسباب من إمالة الألف، وبقي ما يسميه الصرفيون: بمانع الموانع؛ أي: إن الألف تمال مع وجود موانع الإمالة؛ لأن هناك مانعاً آخر كفَّ هذه الموانع.

والمراد به الراء المكسورة الواقعة بعد الألف، فتمنع حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة من المنع، فيمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩][(١)].

ولا أثر لحرف الاستعلاء في الأول، ولا للراء غير المكسورة في الثاني؛ لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفَّته عن المنع فلم يبق له أثر.

وهذا معنى **قوله**: **(وكف مستعل... إلخ)** أي: إن كفَّ حرف الاستعلاء والراء لسبب الإمالة، ينكف ويبطل بالراء المكسورة، وقوله: **(را)** بالقصر للضرورة.

ثم مثل **بقوله**: **(غارماً لا أجفو)** أي: لا أجفو غارماً، فألف (غارم) تمال، مع وجود المانع وهو حرف الاستعلاء؛ لأنه بطل منعه لوجود الراء المكسورة، ومعنى المثال: لا أطالب الغارم ـ وهو المدين ـ مطالبة الجفا، بل مطالبة الرفق والتيسير.

* * *

(١) اعلم أنَّ القراء السبعة متفاوتون في الإمالة فبعضهم مقلٌّ، وبعضهم مكثر. والقراءة سنة متبعة. انظر: «الإمالة في القراءات واللهجات العربية» ص(١٤٥).

الفرق بين تأثير السبب والمانع

٩١٠ ـ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان متصلاً، ويؤثر المانع وإن كان منفصلاً، فمثال الأول: أتى أحمد، فيمال لاتصال سببه، وهو الألف المبدلة من ياء في طرف، ولا يمال: لزيدٍ مال، لانفصال السبب وهو الكسرة، ومثال الثاني: كِتاب قاسم، فيمنع إمالة الألف بسبب الكسرة قبلها مع الفصل بحرف واحد، لوقوع حرف الاستعلاء وهو القاف بعدها مع انفصاله.

وهذا معنى **قوله**: (**ولا تمل لسبب لم يتصل**... إلخ) أي: لا تمل لسبب غير متصل بأن كان منفصلاً، أما الكف ـ وهو سبب المنع ـ فقد يؤثر ولو كان منفصلاً.

* * *

السابع من أسباب الإمالة: إرادة التناسب

٩١١ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِواه كَعِمَادَا وَتَلَا

ذكر السبب السابع من أسباب الإمالة وهو: إرادة التناسب؛ أي: التوافق والتماثل بين كلمة وأخرى، فتمال الألف إذا جاورت ألفاً مُمالة لسبب من الأسباب السابقة، سواء كانت في كلمتها، كإمالة الألف الثانية من (عِمادا) لمناسبة إمالة الألف الأولى؛ لوقوعها بعد كسرة مع فصل بحرف واحد، أو كانت في كلمة أخرى؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]. فقد أميلت ألف (تلا) لمناسبة ما بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰهَا ۝٤﴾ [الشمس: ٣، ٤] وهذا على أحد القولين[1].

وهذا معنى **قوله**: (**وقد أمالوا لتناسب**... إلخ) أي: وقد أمالت العرب الألف لأجل التناسب بلا سبب آخر. ثم مثل بـ(عمادا) و(تلا)، وتقدَّم الكلام عليهما، وقد أخر ابن مالك رحمه الله هذا السبب؛ وهو

(١) وقيل ليست الإمالة للتناسب، وإنما لأن الفعل (تلا) وإن كان أصله الواو، لكن ألفه ترجع إلى الياء في البناء للمجهول. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٢).

التناسب لضعفه بالنسبة لبقية الأسباب، وأخره ـ أيضاً ـ عن الموانع لكونها لا تؤثر فيه.

* * *

٩١٢ ـ ولَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ هَا وَغَيْرَ نَا

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة

تقدّم أن الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة ـ وهي المعربة ـ وبعض الأفعال، فلا يمال غير المتمكن ـ وهو المبني ـ إلا سماعاً، إلا (ها) الغائبة، و(نا)، فإنهما يمالان، نحو: يريد أن يضربها، ومرَّ بنا.

وهذا معنى **قوله**: (**ولا تمل ما لم ينل تمكنا**) أي: لا تمل الاسم غير المتمكن إلا سماعاً، ما عدا (**ها**) و(**نا**) فإنهما يمالان باطراد.

* * *

إمالة الفتحة

٩١٣ ـ وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَللأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ

٩١٤ ـ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ في وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

تمال الفتحة قبل ثلاثة أحرف:

١ ـ قبل الألف، نحو: كتاب، فتمال الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وتقدم ذلك.

٢ ـ قبل الراء بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء. والغالب أن تكون الراء في آخر الكلمة، فتمال فتحة الباء في نحو: الكِبَرِ؛ لأنها قبل راء مكسورة في الطرف، بخلاف أعوذ بالله من الغِيَرِ ومن قبح السِّيَرِ، فلا تمال فتحة الياء رغم وقوعها قبل راء متطرفة مكسورة، وذلك لأن الحرف المفتوح هو الياء.

٣ ـ قبل هاء التأنيث، بشرط الوقف عليها، نحو: رَحْمهْ، نِعْمهْ، فتجوز إمالة فتحة الميم؛ لأنها وقعت قبل الهاء للوقوف عليها.

وقد أشار **ابن مالك** إلى الحرف الثاني ـ وهو الراء ـ **بقوله**: (**والفتح قبل كسر راء... إلخ**) أي: أمل الفتح قبل الراء المكسورة الواقعة في الطرف. ثم ذكر المثال، وأصله: مِلْ للأمر الأيسر تُكْفَ الكُلف،

بضم الكاف جمع كلفة؛ أي: مل للأمر الأخف تُكْفَ المشاق.

وقوله: **(في طرف)** صفة لراءٍ، وليس قيداً، بل هو غالب؛ لأن سيبويه نصَّ على إمالتهم فتحة الطاء من قولك: رأيت خَبَطَ رياح[١].

وقوله: **(كذا الذي تليه ها التأنيث)** إشارة إلى الحرف الثالث الذي يمال الفتح قبله؛ أي: كذلك يمال الفتح الذي تليه هاء التأنيث في حالة الوقف.

وقوله: **(إذا ما كان غير ألف)** أي: بشرط ألا يكون ما قبل الهاء ألفاً، نحو: الصلاة والحياة، فإنها لا تمال.

وإذا كان الضمير في **قوله**: **(كذا الذي تليه)** يعود على الفتح الذي تليه الهاء؛ لأنه هو الذي يمال، فلا وجه لاستثناء الألف، إلا إن كان غرضه دفع توهم أن الهاء تُسَوِّغُ إمالة الألف، كما سوغت إمالة الفتحة، فيكون ضمير (كان) عائداً على ما تليه الهاء من فتح أو ألف؛ لأن ما قبل الهاء لا يكون إلا ألفاً أو فتحاً، فإذا أخرج منه الألف تعين الفتح، والله أعلم.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٤/١٤٣) والخبط: بفتحتين. الورق تنفضه الرياح.

التَّصْرِيفُ

١ـ موضوع التصريف
٢ـ أقل ما يتركب منه الاسم المتمكن والفعل

٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ من الصَّرْف بَرِي وَما سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِيٌّ
٩١٦ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى ما غُيِّرَا

التصريف: علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

والمراد ببنية الكلمة: عدد حروفها وحركاتها وسكناتها.

والغرض من التصريف معرفة هيئة الكلمة ودراسة حروفها؛ لمعرفة ما فيها من أصالة أو زيادة، أو حذف أو صحة أو إعلال أو إبدال، وغير ذلك مما لا يتعلق بالمعنى.

أما ما يتعلق ببنية الكلمة من جهة المعنى؛ كالتصغير والنسب والتكسير وغيرها، أو ما يبحث في أواخر الكلمة لأغراض إعرابية، فلا يدخل في التصريف، وإنما هو من أبواب النحو.

وموضوع التصريف: الأفعال المتصرفة والأسماء العربية المتمكنة، فلا يدخل الحروف، ولا الأسماء المبنية؛ كالضمائر، ولا الأسماء الأعجمية، ولا الأفعال الجامدة؛ كعسى وليس.

وأقل ما تتركب منه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف، نحو: يد ودم، في الأسماء، ونحو: قُمْ، وبِعْ، وفِ بوعدك، في الأفعال.

وهذا معنى **قوله**: (**حرف وشبهه من الصرف بري... إلخ**) أي: إن الحرف وشبهه ـ من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ـ بريء وخالٍ من التصريف، وعبَّر ـ هنا ـ بالصرف دون التصريف للإشعار بأنه لا يقبله

بحال، بخلاف ما لو أتى به، فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله، وما سواهما فهو (**بتصريف حري**) أي: جدير وحقيق، **وقوله**: (**بري**) أصله، بريء، بالهمز، فخففه، **وقوله**: (**حري**) أصله: حريّ - بتشديد الياء - فخُفف بحذف إحداهما للضرورة.

ثم ذكر أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على أقل من ثلاثة أحرف، إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه.

* * *

تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما

٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ اَنْ تَجَرَّدَا   وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

ينقسم الاسم إلى مجرد، ومزيد.

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية.

والمزيد: ما زيد فيه على حروفه الأصلية حرف أو أكثر.

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيّاً، مثل: رَجُل، أو رباعيّاً، مثل: جعفر، أو خماسيّاً - وهو غايته - مثل: سفرجل[1].

والاسم المزيد قد يكون بحرف مثل أَلِفِ: طَالِب، وقد يكون مزيداً بحرفين، كالألف والميم في مثل: مطالب، وقد يكون بثلاثة، مثل: مستخرج، وقد يكون بأربعة، مثل: استخراج، ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف.

وهذا معنى **قوله**: (**ومنتهى اسم خمس... إلخ**) أي: إن منتهى الاسم المجرد من الزيادة خمسة أحرف، وإن زيد فيه فلا يتجاوز سبعة أحرف، و(إن) في **قوله**: (**ان تَجَرَّدَا**) شرطية، وتقرأ بهمزة الوصل للضرورة.

* * *

(١) اسم ثمر. وتقدم في «جمع التكسير».

أوزان الاسم الثلاثي

٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثي افْتَحْ وَضُمْ ... وَاكسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيه تَعُمّْ
٩١٩ ـ وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

للاسم الثلاثي اثنا عشر بناءً؛ لأنه إما أن يكون مفتوح الأول أو مضمومه، أو مكسوره، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مفتوح الثاني أو مضمومه أو مكسوره، أو ساكنه، فخرج من هذا اثنا عشر بناءً، حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك، نحو: فَرَس، عَضُد، كَتِف، فَلْس، ونحو: صُرَد[1]، عُنُق، دُئِل[2]، قُفْل، ونحو: عِنَب، حِبُك[3]، إبِل، عِلْم.

وكل هذه الأبنية صحيحة فصيحة إلا اثنين منها، وهما:

١ ـ ما كان مكسور الأول ومضموم الثاني. وهذا مهمل، لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم.

٢ ـ ما كان مضموم الأول ومكسور الثاني. وهذا قليل في الأسماء؛ لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، مثل: كُتِب، وعُلِم.

وهذا معنى **قوله**: (**وغير آخر الثلاثي افتح**... إلخ) أي: غير آخر الاسم الثلاثي ـ وهو أوله وثانيه ـ يجوز في كل منهما الفتح والضم والكسر، ويزيد الثاني بالتسكين، وبهذا تكون أبنية الاسم اثني عشر، وإنما لم يُعتبر الحرف الأخير من الثلاثي؛ لأنه حرف إعراب، فحركته بحسب العوامل.

ثم بيَّن أن ما كان على وزن (**فِعُل**)ـ بكسر فضم ـ فهو مهمل، وعكسه وهو ما كان على وزن (**فُعِل**) ـ بضم فكسر ـ قليل الاستعمال، لما تقدم من تخصيصه بالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

---

(١) صُرَد: اسم طائر. وقد تقدّم في «جمع التكسير».
(٢) دُئِل: اسم دويبة تشبه ابن عرس سميت به قبيلة. وقد تقدّم في «باب النسب».
(٣) حِبُك: لغة في حُبُك. وفي «القاموس»: الحبك من السماء طرائق النجوم، واحدها حبيكة.

تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما

٩٢٠ ـ وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ   فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

٩٢١ ـ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا   وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدَا

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد، كما انقسم الاسم إلى ذلك، وأقل المجرد ثلاثة؛ كضرب، وأكثره أربعة، مثل: بَعْثَرَ، وغاية المزيد إلى ستة؛ كاستخرج.

فالفعل الثلاثي المجرد له أربعة أبنية[(١)]؛ لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله فإنه يضم. أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً.

فالتي للفعل المبني للمعلوم: (فَعَل)، مثل: كتب، و(فَعِل)، مثل: عَلِم، و(فَعُل)، مثل: شَرُف، والذي للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله: (فُعِل)، مثل: كُتِب.

وأما الرباعي المجرد فله وزن واحد هو (فَعْلل)، ويتفرع عنه ثلاثة أبنية: واحد للفعل المبني للمعلوم، مثل: دَحْرَجَ، وواحد للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، مثل: دُحْرِج، وواحد لفعل الأمر، مثل: دَحْرِجْ.

أما المزيد فإن كان ثلاثيّاً صار بالزيادة على أربعة أحرف، مثل: أخرج، دافع، أو على خمسة، مثل: انكسر، افتتح، أو على ستة، مثل: استغفر، اخشوشن.

وإن كان رباعيّاً صار بالزيادة على خمسة، مثل: تدحرج، تبعثر، أو على ستة، مثل: احرنجم[(٢)]، اقشعرَّ.

وهذا معنى **قوله**: **(وافتح وضم واكسر الثاني... إلخ)** أي: افتح،

---

(١) هذا ما ذكره ابن مالك، وجرى فيه على مذهب الكوفيين والمبرد، ونقل عن سيبويه، وأما عند البصريين فصيغة المبني للمجهول فرع عن المبني للمعلوم. فيكون للثلاثي ثلاثة أوزان.

(٢) تقول: حرجمت الإبل (أي: جمعتها) فاحرنجمت. فالفعل المزيد يدل على مطاوعة الفعل المجرد، وقد تقدم ذكره في باب «تعدي الفعل ولزومه».

أو ضم، أو اكسر الحرف الثاني من الفعل الثلاثي. ولما سكت عن الأول علم أنه لا يكون إلا مفتوحاً، فهذه ثلاثة أبنية، **وقوله**: (**وزد نحوَ ضُمِنْ**) إشارة إلى البناء الرابع، وهو الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

ثم ذكر أن الفعل المجرد أكثر ما يكون رباعيّاً، والفعل المزيد أكثر ما يكون سداسياً.

* * *

أوزان الاسم الرباعي المجرد

٩٢٢ ـ لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ

٩٢٣ ـ وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلَا ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا

٩٢٤ ـ كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان:

١ ـ **فَعْلَل** ـ بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: جَعْفَر، وسَلْهَب[(١)].

٢ ـ **فِعْلِل** ـ بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: زِبْرِج[(٢)]، وقِرْمِز[(٣)].

٣ ـ **فِعْلَل** ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ـ نحو: دِرْهَم، وهِجْرَع[(٤)].

٤ ـ **فُعْلُل** ـ بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: بُرْثُن[(٥)]، وجُرْشُع[(٦)].

٥ ـ **فِعَلّ** ـ بكسر ففتح فتشديد اللام ـ نحو: هِزَبْر[(٧)].

---

(١) السلهب: الطويل.
(٢) زبرج: له عدة معانٍ تقدم ذكرها في أواخر «جمع التكسير».
(٣) قِرْمِز: نوع من الصبغ.
(٤) الهجرع: الطويل الممشوق أو الطويل الأعرج.
(٥) البرثن: من السباع والطير كالأصابع من الإنسان.
(٦) الجرشع: الضخم من الخيل والإبل.
(٧) الهزبر: الأسد القوي.

٦ ـ **فُعْلَل** ـ بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه ـ، نحو: جُخْدَب[(١)].

وللخماسي المجرد أربعة أوزان:

١ ـ **فَعَلَّل** ـ بفتح أوله وثانيه فلام مشددة فأخرى غير مشددة ـ نحو: سَفَرْجَل[(٢)] وشَمَرْدَل[(٣)].

٢ ـ **فَعْلَلِل** ـ بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه ـ نحو: جَحْمَرِش[(٤)].

٣ ـ **فُعَلِّل** ـ بضم أوله وفتح ثانيه فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة ـ، نحو: قُذَعْمِل[(٥)]، وخُزَعْبِل[(٦)].

٤ ـ **فِعْلَلّ** ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، وتشديد آخره ـ نحو: قِرْطَعْب[(٧)] وجِرْدَحْل[(٨)].

وهذا معنى **قوله**: **(لاسم مجرد رباع فَعْلَل... إلخ)** أي: للاسم المجرد الرباعي هذه الأوزان الستة التي ذكرها، **(وإن علا)** وهو الخماسي المجرد فله الأربعة المذكورة.

وأشار **بقوله**: **(وما غاير... إلخ)** أي: إلى أن ما جاء من الأسماء المتمكنة[(٩)] على خلاف ما سبق من الأمثلة فهو إما مزيد فيه، وإما ناقص منه بعض حروفه، مثل: يد، ظريف، استخراج، فـ(يد) نقص منه أصل

---

(١) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين. وقيل: ذكر الجراد، ويطلق على الضخم الغليظ من الرجال.

(٢) السفرجل: فاكهة من فصيلة التفاح ولكن حجمه أكبر. وتقدم في «جمع التكسير».

(٣) الشمردل: الطويل.

(٤) الجحمرش: العجوز المسنة، والعظيمة من الأفاعي.

(٥) القذعمل: الضخم من الإبل.

(٦) الخزعبل: الفكاهة والمزاح، ويقال: خزعبلة.

(٧) القرطعب: هو الشيء الحقير.

(٨) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٩) انظر: «شرح المرادي» (٥/ ٢٣٢)؛ «حاشية ابن الحاج على شرح المكودي» (٢/ ١٧٢).

وهو الياء، إذ أصله: يَدْيٌ ـ كما تقدم في أواخر النسب ـ وظريف فيه زيادة الياء، واستخراج فيه زيادة همزة الوصل والسين والتاء والألف.

* * *

ضابط الحرف الأصلي والزائد

٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذِي   لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِيْ

أي: إن الفرق بين الأصلي والزائد، هو أن الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة(١) بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، مثل: كتب، فالأحرف الثلاثة أصلية؛ لأنها ثابتة في المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ.

أما الزائد فهو الذي يسقط في بعض التصاريف(٢) فيمكن الاستغناء عنه، وتؤدي الكلمة بعد حذفه معنى مفيداً، مثل: كاتب، فالألف زائدة؛ لأنها وجدت في اسم الفاعل، لكنها غير موجودة في الفعل الماضي والمضارع ـ مثلاً ـ(٣).

وقوله: (مثل تا احتذي) فإنها زائدة؛ لأنك تقول: حذا حَذْوَ محمدٍ؛ أي: فَعَلَ فِعْلَه، فلما سقطت علم أنها زائدة، يقال: احتذى به؛ أي: اقتدى به، واحتذى؛ أي: انتعل.

* * *

الميزان الصرفي

٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأَصُولَ فِي   وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِيْ

٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِيْ   كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

٩٢٨ ـ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ   فَاجْعَلْ له في الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

هذه الأبيات في الميزان الصرفي، وهو مقياس وضعه العلماء

---

(١) يرد عليه ما لا يسقط أصلاً لجمود كلمته مع أنه زائد، كنون قرنفل، وواو كوكب.

(٢) يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل، كواو (وعد) في المضارع (يعد) والأحسن أن يقال: الزائد ما سقط في أصل الوضع تخفيفاً أو تقديراً لغير علة تصريفية. «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٥).

(٣) وهناك أدلة أخرى للزيادة فانظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٨).

لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وما فيها من أصول وزوائد، وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من حذف أو إعلال، بأخصر عبارة، وأوجز لفظ.

ولما كان أكثر الكلمات ثلاثيّاً جعل علماء الصرف لوزنها ثلاثة أحرف هي: الفاء للحرف الأول، والعين للثاني، واللام للثالث، ولو كان الميزان رباعيّاً أو خماسيّاً ما أمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو حرفين، والزيادة أسهل من الحذف.

فإذا أريد وزن كلمة من الكلمات فإما أن تكون من المجرد أو المزيد.

١ ـ فالمجرد إن كان ثلاثيّاً يوزن بوضع (الفاء) من (فَعَل) موضع الحرف الأول منه، و(العين) موضع الثاني، و(اللام) موضع الثالث، ثم تضبط أحرف الميزان وفق ضبطها في الكلمة الموزونة، فوزن: شَرِبَ: فَعِلَ، وكرُم: فَعُلَ، وشَمْس: فَعْل.

وإن كان المجرد رباعيّاً فإنه يوزن بزيادة لام على آخر ميزان الثلاثي فوزن: بَعْثر: فَعْلَل، ودِرْهَم: فِعْلَل.

وإن كان خماسيّاً ـ ولا يكون إلا اسماً ـ فإنه يوزن بزيادة لامين على آخر ميزان الثلاثي، مثل: سفرجل، وزنه: فَعَلَّل.

٢ ـ أما المزيد فإما أن تكون الزيادة فيه بتكرير حرف من أصول الكلمة، أو تكون بزيادة حرف من حروف الزيادة المجموعة في قولك: (سألتمونيها) فإن كانت الزيادة بالتكرير ضُعِّفَ الحرف المكرر في الميزان، فوزن هَذَّب: فَعَّل، ووزن جَلْبَبَ[١]: فَعْلَل. ووزن حِلْتيت[٢]: فِعْليل.

وإن كانت الزيادة باشتمال الكلمة على حرف زائد أو أكثر، وضع

(١) جلببه بمعنى غطاه.

(٢) الحلتيت: مادة صمغية معروفة.

في الميزان مثل هذه الأحرف في الأماكن المقابلة لها، فوزن أحسن: أفْعل، وخاصم: فاعل، وانصرف: انفعل، واستخبر: استفعل، ومنصور: مفعول، ومنطلق: مُنْفَعِل.

وهذا معنى **قوله**: (**بضمن فعلٍ قابل الأصول... إلخ**) أي: قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ (فَعَلَ) من الأحرف الثلاثة ـ وهي الفاء والعين واللام ـ والزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان، ثم ذكر أنه إن بقي بعد الثلاثة حرف أصلي ـ كما في الرباعي والخماسي ـ فإنك تضاعف اللام في الميزان، فتقول في وزن: جَعْفَر: فَعْلَل، وفي وزن: فُسْتُق: فُعْلُل.

وإن كان الزائد ضِعْفَ حرف أصلي فاجعل له في الوزن من أحرف الميزان ما للأصل الذي هو ضِعْفُه، فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، كما تقدم.

* * *

٩٢٩ ـ وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

حكم مضعف الرباعي من حيث الزيادة والأصالة

من أنواع المضعَّف: مضعف الرباعي، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر، نحو: زلزل، ودمدم، وسِمْسِم[1]، وهو نوعان:

الأول: ألا يصح إسقاط ثالثه، مثل: سمسم، زلزل، فهذا حروفه كلها أصلية ووزنه: فِعْلِل وفَعْلَل؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً.

الثاني: أن يصح إسقاط ثالثه، مثل: لَمْلِمْ، أمر من لَمْلَمَ المتاع؛

---

(١) بكسر السينين: حَبٌّ معروف.

أي: ضم بعضه إلى بعض، وكَفْكِفْ، أمر من كَفْكَفَ، فاللام الثانية، والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة: كفَّ، ولمَّ. فهذا النوع موضع خلاف، فمذهب البصريين إلا الزجاج أن الحروف كلها محكوم بأصالتها ـ كالنوع الأول ـ وأن مادة لملم، وكفكف، غير مادة: لمَّ وكفَّ. ووزن هذا النوع (فَعْلل) كالأول. وقال الكوفيون: إن الحرف الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني وهو العين. والأصل: كفَّفْ، ولَمَّمْ، ثم أبدل من أحد المضاعفين لام في (لملم) وكاف في (كفكف)، ووزنه (فَعَّل)، وقال الزجاج: إنه زائد غير مبدل من شيء، ووزنه: (فَعْفَل) بتكرير الفاء.

وهذا معنى **قوله**: **(واحكم بتأصيل حروف سمسم... إلخ)** أي: احكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل: سمسم، من كل رباعي تكررت فاؤه وعينه، ولا يصلح أحد المكررين للسقوط، والخلاف ثابت فيما إذا كان أحدهما صالحاً للسقوط، مثل: لَمْلِمْ، وقد تقدم بيانه.

* * *

زيادة الألف والياء والواو والهمزة والميم

٩٣٠ ـ فَـأَلِـفٌ أَكْـثَـرَ مِـنْ أَصْـلَـيْـنِ ... صَـاحَـبَ زَائِـدٌ بِـغَـيْـرِ مَـيْـنِ

٩٣١ ـ وَالْيا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا

٩٣٢ ـ وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

٩٣٣ ـ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفَظُهَا رَدِفْ

لما ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يعرف به الحرف الأصلي من الزائد، وما يتبع ذلك، شرع في بيان أحرف الزيادة وعلامة زيادتها، وأحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ (سألتمونيها)، ولكل حرف منها علامة تدل على أنه زائد[1].

---

(١) ولهذه الزيادة أغراض منها:
١ ـ مد الصوت، نحو: كتاب، سعيد، عمود.
٢ ـ التعويض عن محذوف، مثل: إقامة، واستقامة.

=

١ ـ فيحكم بزيادة الألف إذا صحبت ثلاثة أحرف أصلية فصاعداً، وهي تزاد حشواً وطرفاً، ولا تزاد أولاً؛ لأنها ساكنة، ولا يبدأ بساكن، ومن أمثلة زيادتها: شارك، كتاب، ارعوى، كمثرى..

فإن صحبت أصلين فقط فليست بزائدة، بل هي إما أصل ـ كما في الحرف وشبهه، مثل: إلى ـ وإما بدل من أصل؛ كقال، وباع.

٢ ـ ويحكم بزيادة الياء إذا صحبها ثلاثة أصول فأكثر، سواء كانت متصدرة أو غير متصدرة، نحو: شريف، سيطر، يلمح، يَعْمَلٍ(١).

فإن صحبت أصلين كانت أصلاً، نحو: سيف، ويوم، وظبي، أو كانت في مُضَعَّف الرباعي، نحو: يؤيؤ(٢).

٣ ـ ويحكم بزيادة الواو إذا صحبها ثلاثة أصول فأكثر، وتزاد حشواً وطرفاً، ولا تزاد أولاً، نحو: جوهر، ترقوة(٣).

فإن صحبت أصلين كانت أصلاً، نحو: وَعَدَ(٤)، عَوْد، أو كانت في مضعف الرباعي، نحو: وسوس وسوسة.

= ٣ ـ لإمكان الابتداء بالساكن، وهذا خاص بهمزة الوصل، كما سيأتي إن شاء الله.
٤ ـ إمكان الوقف على الكلمة التي بقيت على حرف واحد، كما سيأتي، وكما مضى في «الوقف».
٥ ـ أن حروف الزيادة تأتي ببعض المعاني التي لم تكن قبل مجيئها ـ وهذا من أهم أغراض الزيادة ـ فزيادة الهمزة في أول الثلاثي قد تفيد التعدية، مثل: خرج الطالب. وأخرجت الطالب، والتضعيف قد يفيد التكرار والتمهل، مثل: علّمت الطالب. وتحويل الفعل إلى فَاعَلَ ـ بزيادة الألف ـ قد يفيد الدلالة على المشاركة، مثل: شاركت في الدعوة إلى الله... انظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٥٧)؛ «النحو الوافي» (٤/ ٧٥٥).

(١) اليعمل: الجمل القوي على العمل، والناقة يعملة. قال في «القاموس»: (ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان).
(٢) اليؤيؤ: اسم طائر وهو الجَلَم، وهو من جوارح الطير. «حياة الحيوان» (٢/ ٤٠٧).
(٣) ترقوة: تقدمت في أواخر «جمع التكسير».
(٤) الواو في (وعد) أصلية وإن سقطت في المضارع والأمر؛ لأن حذفها لعلة تصريفية. وشرط الزائد أن يسقط لغير علة تصريفية. كما تقدم.

٤ ـ ويحكم بزيادة الهمزة في موضعين:

أ ـ إذا تقدمت على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، نحو: أحمد، أرنب، أكرم.

فإن سبقت أصلين حكم بأصالتها، نحو: أخذ، إبل، أمان، وإن تصدرت الهمزة وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة، فإن اعتبرته زائداً كانت الهمزة أصلاً، وإلا فهي زائدة، مثل: أرطى[1]، فيحتمل أن الألف زائدة للإلحاق بجعفر، فتكون الهمزة أصلية، ووزنه (فعلى)، من قولهم في المدبوغ به: مأروط، ويحتمل أنها بدل من أصل وهو الياء، فتكون الهمزة زائدة، ووزنه (أفعل) من قولهم: مَرْطيّ؛ أي: مدبوغ بالأرطى، والأول أظهر لكثرة تصاريفه، فإنهم قالوا: أرطت الأديم: إذا دبغته بالأرطى، وآرَطَتِ الأرض: أخرجت الأرطى.

ب ـ إذا وقعت متطرفة بعد ألف زائدة سُبقت بثلاثة أصول فصاعداً، نحو: شعراء، وخضراء، وعاشوراء.

فإن تقدم الألف أصلان فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، وغذاء، فالهمزة في الأول بدل من واو، وفي الثاني: بدل من ياء.

٥ ـ ويحكم بزيادة الميم إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، ولا تزاد إلا في الأسماء، مثل: موعد، مصباح، فإن تصدرت وبعدها أصلان، أو لم تتصدر، فهي أصلية، نحو: مَهْد، ضرغام[2].

وإن تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة، فإن اعتبرته زائداً كانت أصلاً وإلا فهي زائدة، مثل: مِجَنّ[3]. فوزنه عند سيبويه (فِعَلّ) فالميم أصل، وظاهر الاشتقاق يشهد بأن الوزن (مِفْعَل)

---

(١) أرطى: نوع من الشجر، وقد تقدم في باب «الممنوع من الصرف».

(٢) الضرغام: الأسد.

(٣) المجن: بكسر الميم. هو الترس. سُمِّي بذلك؛ لأن صاحبه يتستَّر به.

فالميم زائدة[١].

وإلى زيادة هذه الأحرف الخمسة أشار **بقوله: (فألف أكثر من أصلين صَاحَبَ زائدٌ**... إلخ) أي: إن الألف إذا صاحَبَ أكثر من أصلين فهو زائد، **وقوله:** (بغير مين) أي: كذب.

ثم ذكر أن الياء والواو مثل الألف إذا صاحبا أكثر من أصلين حكم بزيادتهما، بشرط ألا يكونا في مضعف الرباعي، مثل: يؤيؤ ـ اسم طائر كما تقدم ـ ووعوعَ وهو فعل ماضٍ ـ على الأرجح ـ فيكون من عطف الفعل على الاسم، وهو من قولهم: وَعْوَعَ الذئب وعوعة: صَوَّت، والوعوعة: صوته.

ثم بيَّن أن الهمزة والميم يحكم بزيادتهما إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فإن لم يقطع بأصالتها فيحتمل في الهمزة والميم الزيادة أو الأصالة، كما تقدم، وكذا تزاد الهمزة إذا وقعت آخراً بعد ألف (**أكثرَ من حرفين لفظُها رَدِف**) أي: تبع لفظها ـ أي: تقدمها ـ أكثر من حرفين.

* * *

زيادة النون والتاء والهاء واللام والسين

٩٣٤ ـ وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي ... نَحْوِ غَضْنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

٩٣٥ ـ وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الاسْتِفعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

٩٣٦ ـ وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَاللَّامُ في الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

٩٣٧ ـ وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تُبَيَّنْ حُجَّةٌ كحَظِلَتْ

٦ ـ **السادس من أحرف الزيادة:** النون، ويحكم بزيادتها في موضعين:

الأول: إذا تطرفت بعد ألف مسبوقة بثلاثة أحرف أصول أو أكثر، نحو: عثمان، عطشان، زعفران.

---

(١) ذكر الأشموني في «شرحه» (٤/ ٢٦٣) عن سيبويه قولين في ميم (مجن)، وانظر: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٨٥).

فإن لم تسبقها ألف أو لم يسبق الألف ثلاثة أصول فهي أصلية، نحو: بُرْثُن، أَمَان.

وإذا سُبقت الألف بثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة كان حكم النون متوقفاً على اعتبار هذا الثالث، فإن اعتبرته أصلاً كانت النون زائدة، وإلا فهي أصل، ويكثر ذلك إذا كانت الألف مسبوقة بحرف مضعَّف، مثل: حسَّان، فإن كان من الحُسْن فوزنه: (فَعّال) لأن النون أصلية، وهو مصروف، وإن كان من الحَسِّ ـ وهو القتل ـ فوزنه: (فعلان) لأن النون زائدة، وهو ممنوع من الصرف مع العلمية.

الموضع الثاني من موضعي زيادة النون: إذا كانت ثالثة ساكنة غير مدغمة، وبعدها حرفان، نحو: غَضَنْفر[(١)]، عَقَنْقل[(٢)]، قرنفل[(٣)].

فإن كانت في الصدر فهي أصلية، نحو: نَهْشَل[(٤)]، إلا إذا دلَّ دليل على زيادتها، كما في (نَرْجِس)[(٥)] لأنها لو كانت أصلاً لكان وزنه (فَعْلِل) ـ بكسر اللام الأولى ـ وهو مفقود[(٦)].

٧ ـ السابع من أحرف الزيادة: التاء، وتزاد في الصدر في الفعل المضارع، مثل: تقوم، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، نحو: استخرج، استخراج، مستخرج، أو في الفعل المطاوع، مثل: علمته فتعلم، ودحرجته فتدحرج.

وتزاد التاء آخراً إذا كانت للتأنيث في آخر الفعل الماضي، وفي الأسماء، مثل: فاطمة وصلتْ رحمها.

كما زيدت سماعاً في بعض المصادر، مثل: رحموت، بمعنى: الرحمة، وجبروت بمعنى: التجبر، وملكوت بمعنى: الملك.

---

(١) الغضنفر: الأسد.
(٢) العقنقل: الوادي العظيم المتسع، والكثيب المتراكم.
(٣) القرنفل: ثمرة شجرة بسُفالة الهند أفضل الأفاويه الحارة وأذكاها.
(٤) النهشل: الذئب. والصقر، وقبيلة...
(٥) النرجس: نوع من الرياحين، معروف.
(٦) انظر: «الممتع في التصريف» لابن عصفور (١/ ٦٧، ٢٦٦).

٨ ـ الهاء، وقد نص ابن مالك في «شرح الكافية» على أنها أقل الزوائد زيادة[١]، وتَطَّرِدُ زيادتها في الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة، نحو: لِمَهْ؟ وعلى الفعل المعل بحذف آخره، نحو: عِهْ، وفِهْ، ولم تره، وقد مضى ذلك في باب «الوقف».

وزيدت الهاء سماعاً في (أمَّهات) جمع (أم) على الصحيح، بدليل سقوطها في المصدر في قولهم: أُمٌّ بينة الأمومة[٢]. وكذا في (أَهْرَاقَ) الماء، والأصل: أراق إراقة، فسقوط الهاء دليل زيادتها.

٩ ـ اللام، وتزاد باطراد في أسماء الإشارة، مثل: ذلك، تلك، هنالك[٣] وتزاد سماعاً في ألفاظ منها[٤]: طيسل ـ في العدد الكثير ـ لسقوطها في الطيس.

١٠ ـ السين، وتزاد باطراد مع التاء في صيغة (الاستفعال) وفروعه، نحو: استغفر... وهذه لم يذكرها ابن مالك رحمه الله، لكنها تفهم من كلامه، كما سأذكر إن شاء الله.

فإن خلا حرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة، ومن ذلك سقوط همزة (شمأل) في بعض الأساليب الصحيحة، ومنها: شَمَلَتِ الريح شُمُولاً، بمعنى: هبت شمالاً، ومن ذلك زيادة نون (سنبل) لسقوطها في قولهم: أسبل الزرع، وزيادة نون (نَرجِس) لانتفاء (فَعْلِل) كما أسلفت.

وإلى هذه الأحرف أشار **بقوله**: **(والنون في الآخر كالهمز... إلخ)**

---

(١) «شرح الكافية» (٤/ ٢٠٥٥).

(٢) وزيادتها ليفرق بين العقلاء والبهائم؛ لأنه يقال في البهائم: أُمَّات. «المقتضب» (٣/ ١٦٩).

(٣) تكلم العلماء في عَدِّ اللام من حروف الزيادة. والصحيح أنها زيدت في بعض الكلمات. راجع: «المغني في تصريف الأفعال» ص(٩٥)؛ و«حاشية الخضري» (٢/ ١٨٨).

(٤) عقد السيوطي في «المزهر» (٢/ ٢٥٩) فصلاً للألفاظ التي زيدت اللام في آخرها.

أي: تزاد النون في آخر الكلمة بشروط زيادة الهمزة، وتزاد كذلك إذا وقعت ساكنة وقبلها حرفان وبعدها حرفان، نحو: غضنفر، **وقوله: (أصالة كُفي)**. مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، و(أصالة) مفعول ثانٍ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على النون، وهو مفعوله الأول، والتقدير: وكُفي النونُ أصالةً في نحو: غضنفر، ومعنى: (كفي) أي: صُرف، يقال: كفاك الله الشر، بمعنى: صرفه عنك، فمعنى: (أصالة كفي) أي: منعت النون من الأصالة وصرفت عنها.

ثم ذكر مواضع زيادة التاء وهي أربعة، وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء، ولم ينصَّ على زيادتها؛ لأنها لا تزاد إلا في موضع واحد وهو الاستفعال، فكأنه اكتفى بذلك، ثم ذكر زيادة الهاء، واللام.

ثم بيَّن أنه إذا وقع شيء من حروف الزيادة السابقة خالياً عما قُيد به فهو أصل، ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل بيِّن.

وقوله: (إن لم تَبَيَّنْ) يجوز ضبطه بفتح التاء، والأصل: تتبين، و(**حجة**) فاعل، وبضم التاء على أنه مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، وماضيه «بُيِّنَ»، و(حجة) نائب فاعل.

وقوله: (كحَظِلت) مثال للحجة على الزيادة، وهو بكسر الظاء المشالة، من باب «فَرِحَ»، من قولهم: حَظِلَت الإبل؛ أي: أكثرت من أكل الحنظل(١)، فهذا دليل على أن نون (حنظل) زائدة لسقوطها فيه، مع أنها خلت من قيد الزيادة الذي تقدم ذكره في زيادة النون، والله تعالى أعلم.

(١) الحنظل: الشجر المرُّ. انظر: «اللسان» (مادة: حظل).

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

١ ـ تعريف همزة الوصل
٩٣٨ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ ... إِلَّا إِذَا ابْتُدِيْ بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

٢ ـ مواضعه القياسية
٩٣٩ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

٣ ـ مواضعه السماعية
٩٤٠ ـ وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وكَذَا ... أَمْرُ الثُّلَاثِيْ كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

٤ ـ حكم همزة الوصل مع همز الاستفهام
٩٤١ ـ وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

٩٤٢ ـ وَايْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدّاً فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

همزة الوصل: هي همزة سابقة في أول الكلمة تثبت في الابتداء، وتحذف في حال الوصل، بمعنى أنه ينطق بها عندما تكون في أول الكلمة، ولا ينطق بها عندما توصل الكلمة بغيرها.

سميت بذلك لأنه يؤتى بها في أول الكلمة، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف على متحرك.

والكلام في همزة الوصل من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وإنما أفردها لاختصاصها بأحكام لا تكون لغيرها.

وهمزة الوصل لها مواضع سماعية ومواضع قياسية، فالقياسية هي:

١ ـ في أول الفعل الماضي الخماسي، نحو: انطلق، والأمر منه، نحو: انطلقْ، والمصدر، نحو: انطلاق.

٢ ـ في أول الفعل الماضي السداسي، نحو: استخرج، وأمره، نحو: استخرجْ، ومصدره، نحو: استخراج.

٣ ـ في أول الأمر من الثلاثي[1] إذا كان ثاني مضارعه ساكناً، نحو: اكتب.

(١) فإن كان ثاني مضارعه متحركاً لم يحتج إلى همزة وصل؛ لأن الأمر هو المضارع =

وأما مواضعها السماعية فهي موضعان:

أ ـ في عشرة أسماء وهي:

١ ـ اسم.

٢ ـ است (بمعنى: الدبر).

٣ ـ ابن.

٤ ـ ابْنِمٌ، وهو بمعنى: (ابن) والميم فيه زائدة للتوكيد.

٥ ـ ابنة.

٦ ـ امرؤ.

٧ ـ امرأة.

وكذا تثنية هذه الأسماء السبعة فهمزتها همزة وصل، بخلاف ما يجمع منهن فإن همزته همزة قطع، مثل: (الأسماء، الأبناء).

٨ ـ اثنان.

٩ ـ اثنتان.

١٠ ـ ايمن الله، ولا يستعمل إلا في القَسَمِ، وهو اسم مفرد مشتق من اليُمْن بمعنى: البركة، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، ويقال فيه: وايم الله.

ب ـ في حرف التعريف وهو (أل)، مثل: الغلام.

وقد فهم مما تقدم أن همزة الوصل لا تكون في الفعل المضارع، ولا في الفعل الماضي الثلاثي والرباعي، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي والعشرة المذكورة، ولا في حرف غير (أل).

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، فإن كانت همزة

= بعد حذف حرف المضارعة، مثل: يقوم: قم. ويستثنى من أمر الثلاثي: خُذْ، كُلْ، مُرْ، فإن ثاني مضارعها ساكن وهو: يأخذ ويأكل ويأمر. فإن الأكثر في الأمر منها حذف الفاء، والاستغناء عن همزة الوصل.

الوصل مكسورة أو مضمومة حذفت؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وقوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٨]، وقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨]. والأصل: أاِستغفرت، أاِطلع، أاِفترى، فحذفت همزة الوصل المكسورة استغناء عنها بهمزة الاستفهام الأولى، ونحو: أَضْطُر الرجل؟ بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة، وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها.

وإن كانت مفتوحة ـ وهي همزة «أل»[(١)] ـ لم تحذف، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تبدل همزة الوصل ألفاً ممدودة، وتمد إشباعاً، نحو: آلكتاب عندك؟ ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ويجوز تسهيلها ـ وهو أن ينطق بها بين الهمزة والألف ـ، نحو: أالكتاب عندك؟ والإبدال أرجح من التسهيل، ولا يجوز تحقيقها ـ أي: إبقاؤها ـ لأن همزة الوصل لا تثبت في حالة الوصل إلا لضرورة[(٢)].

وفي أحكام همزة الوصل **يقول ابن مالك**: (**للوصل همز سابق**... إلخ) أي: إن الوصل ـ وهو الاستمرار في الكلام ـ وضع له همز سابق لا يثبت إلا في ابتداء الكلام، ويسقط في دَرْجِهِ.

وقوله: (**استثبِتوا**): بكسر الباء أمر للجماعة بالاستثبات، وهو تحقق الشيء ومعرفته حق المعرفة.

وقد أفاد **قوله**: (**للوصل همز**) أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً[(٣)]، وهذا هو الصحيح، وفهم من إطلاقه أنها تدخل على الاسم والفعل والحرف، كما تقدم.

---

(١) ومثلها همزة (ايمن) لكونها مفتوحة.

(٢) كقول الشاعر:

إذا جاوز الإثنين سر فإنه ... ببثٍّ وتكثير الوشاة قمينُ

(٣) ترسم همزة الوصل ألفاً مجردة من الهمزة، إلا إذا كانت (أل) علماً على أداة التعريف، ولم تتصل بالاسم فإن الهمزة تكتب. «المرجع في الإملاء» ص(١٣١).

ثم أشار إلى مواضع الهمزة، وهي الفعل الماضي الذي زاد على أربعة أحرف، مثل: انجلى؛ أي: انكشف، وكذا الأمر والمصدر منه، وكذا الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني مضارعه ساكناً، مثل: اخشَ وامضِ وانْفُذْ، ومَثَّلَ بهذه الأمثلة؛ لبيان أنه لا فرق بين أن يكون مضارعه على (يَفْعَل) كالأول، أو (يَفْعِل) كالثاني، أو (يَفْعُل) كالثالث، والألف في (انفذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ثم سرد الأسماء التي بدئت بهمزة الوصل.

وقوله: (سُمع) نبه به على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة[1] بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقة السماع.

وقوله: (وتأنيثٍ تَبِعْ) عنى به: ابنة واثنتين وامرأة.

ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل، **فقال**: (**همزُ أل كذا**) أي: همز كلمة (أل) همز وصل، سواء كانت معرِّفة أو موصولة أو زائدة.

ثم ذكر أن همز (أل) يبدل حرف مدٍّ مع همزة الاستفهام، أو يسهل بين الهمزة والألف، والله تعالى أعلم.

---

(١) وهي التي ذكر ابن مالك ويزاد عليها (وايم الله) وهي لغة في (ايمن) و(أل) الموصولة؛ لأنها اسم وليست بحرف، وهذه يمكن إدخالها في النظم تحت قوله: (همز أل كذا).

الإبْـــدَالُ

١ ـ أحرف الإبدال
٢ ـ قلب الواو والياء همزة

٩٤٣ ـ أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا   فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
٩٤٤ ـ آخِراً اثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي   فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِيْ
٩٤٥ ـ وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ   هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ
٩٤٦ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا   مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعٍ نَيِّفَا

الإبدال: وضع حرف مكان حرف آخر.

والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً[١] لغير إدغام تسعة، يجمعها **قوله**: **(هدأت موطيا)**[٢]، وهو يدل على أنه لا يشترط أن يكون الحرف في الإبدال حرف علة، فقد يكون حرف علة كالواو، أو حرفاً صحيحاً كالتاء والطاء.

والإبدال أعم من الإعلال؛ فإن الإعلال: تغيير حرف العلة بقلبه أو حذفه أو إسكانه، بقصد التخفيف، وأحرف العلة: الواو والألف، والياء[٣]، ويلحق بها ـ هنا ـ الهمزة، فكل إعلال إبدال، وليس كل إبدال إعلالاً.

ويقصد بالإعلال تنسيق الكلمات العربية، ودفع ثقلها حتى تَخِفَّ على النطق، وتَجْمُلَ لدى السمع.

---

(١) الذي يبحث في هذا الباب هو الإبدال الشائع الذي هو لغة جمهور العرب. أما الإبدال غير الشائع وهو النادر والشاذ فلا بحث فيه، مثل قولهم في: أُصيلان ـ تصغير «أصيل» على غير قياس ـ: أُصيلال. بإبدال النون لاماً.

(٢) ثمانية منها تقدمت في حروف الزيادة، واثنان ليسا من حروف الزيادة، وهما: الطاء والدال.

(٣) سميت بذلك؛ لأنها كالعليل المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال، فهي تسكن وتحذف وتنقلب. . .

والإعلال ثلاثة أنواع:

١ ـ إعلال بالقلب وهو قلب حرف العلة إلى آخر، مثل: قلب الواو ياء، أو قلب الياء واواً، أو قلبهما ألفاً، أو قلبهما همزة، وهذا هو الذي بدأ به المصنف رَحِمَهُ اللهُ.

٢ ـ إعلال بالتسكين، ويكون بتسكين حرف العلة، وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ في فصل مستقل.

٣ ـ إعلال بالحذف، وهو حذف حرف العلة، وهذا له فصل مستقل يأتي ـ أيضاً ـ إن شاء الله.

فتقلب الواو والياء همزة في خمسة مواضع:

١ ـ إذا تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة، نحو: كساء ودعاء، فالهمزة فيهما مبدلة عن واو، وأصلهما: كساو، ودعاو؛ لأنهما من دعوت، وكسوت، فلما جاء حرف العلة متطرفاً وقبله ألف زائدة قلب همزة، ونحو: بناء وفناء، الهمزة فيهما مبدلة عن ياء، وأصلهما: بناي وفناي، بدليل: أبنية وأفنية، فقلبت الياء همزة، لما تقدم.

فإن كانت الألف التي قبلهما أصلية، نحو: آية وراية، أو لم يقعا بعد ألف، نحو: غزو، وظبي، أو لم تتطرفا، نحو: تبايُن وتعاون، فإنه لا يصح إبدالها همزة.

٢ ـ إذا وقعت كل من الواو والياء في اسم فاعل مصوغ من الفعل الذي وسطه ألف، مثل: قائل، طائر، وأصلهما: قاول وطاير؛ لأن فعلهما: قال يقول، وطار يطير، فالأول واوي العين، والثاني يائي، فقلبت الواو والياء في اسم الفاعل همزة، فإن كانت العين غير معلَّة[1]

(١) المُعَلُّ هو المشتمل على حرف علة، بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه التغيير، مثل: قام. أصله: قَوَم. فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وقد ذكرت ذلك في أوائل «نائب الفاعل».

لم يصح الإبدال، نحو: عَيِنَ[١] الرجل فهو عاين، وعَوِرَ فهو عاور.

٣ ـ أن تقع إحداهما بعد ألف «مفاعل» وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها؛ كفعائل وفواعل.. بشرط أن يكون كل من الحرفين مدة ثالثة زائدة في المفرد، ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف.

فمثال الواو: عجوز وعجائز، وقلوص[٢] وقلائص.

ومثال الياء: صحيفة وصحائف، وذبيحة وذبائح.

ومثال الألف: رسالة ورسائل، وقلادة وقلائد.

ولا إبدال في نحو: قساور جمع قسوَرة[٣]؛ لأن الواو ليست بمدة؛ لأنها متحركة، ولا في نحو: معايش جمع معيشة؛ لأن المدة في المفرد أصلية، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الحجر: ٢٠] فقد قرأ الجمهور بالياء في (معايش) على القياس[٤]، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، نحو: مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر، والقياس: مصاوب ومناور.

٤ ـ الموضع الرابع مما تقلب فيه الواو والياء همزة: إذا وقعت إحداهما ثاني حرف علة بينهما ألف مفاعل أو مشابهه، سواء أكان الحرفان ياءين، نحو: نيائف: جمع: نيّف[٥]، أم كانا واوين، نحو: أوائل: جمع: أوَّل. أم كانا مختلفين، نحو: سيائد: جمع: سيّد، وأصله: سَيْود، وأصل الجمع: نيايف، وأواول، وسياود، فقلب حرف العلة الواقع بعد الألف الزائدة همزة.

---

(١) عَيِنَ الرجل: كفرح: عَظُمَ سواد عينه في سعة، فهو أعين.

(٢) القلوص: الناقة الشابة.

(٣) القسورة: الأسد.

(٤) وروي عن نافع أنه قرأ بالهمز، لكن قال المرادي في «شرحه على الألفية» (٦/ ١٥): المشهور عنه الياء. وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٢٠) «شواذ ابن خالويه» ص(٤٢) «البحر المحيط» (٤/ ٢٧١) (٥/ ٤٣٨) وكلمة (معايش) وردت في سورة الأعراف آية: (١٠) وفي سورة الحجر آية: (٢٠).

(٥) النيف: كل ما زاد على العِقْد إلى العِقْد الثاني. وتقدم في «العدد».

فلو توسط بينهما مدة (مفاعيل) امتنع قلب الثاني منهما همزة، نحو: طاوس وطواويس.

٥ ـ الموضع الخامس خاص بالواو، وهو اجتماع واوين في أول الكلمة، والثانية منهما إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوية، فتقلب الواو الأولى منهما همزة.

فمثال المتحركة: جمع واصلة وواثقة، تقول: أواصل وأواثق، والأصل: وَوَاصِل، وَوَاثِق؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء، ثم تقلب الواو الأولى ـ وجوباً ـ همزة، فيصير الجمع: أواصل، أواثق.

ومثال الساكنة: أُوْلى، مؤنث الأول، وأصلها: وُوْلى، بواوين الأولى مضمومة، تليها الساكنة المتأصلة في الواوية، فلما اجتمعا قلبت الأولى همزة.

ولا يجب القلب في مثل: واسى، والى، وافى، إذا بنيت لما لم يُسَمَّ فاعله، فقيل: وُوسِيَ، وُوليَ، وُوفيَ؛ لأن الواو الثانية ليست أصلية، إذ هي منقلبة عن ألف (فَاعَلَ)، فهي بدل من ألف زائد؛ لأنه لما بني الفعل لما لم يسم فاعله احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فأبدلت الألف واواً، كما سيأتي إن شاء الله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ[1] عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، فـ(وُوْرِيَ) فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، وفعله المبني للمعلوم (وَارى) فعُمل به ما تقدم.

وفي أحرف الإبدال وقلب الواو والياء همزة **يقول ابن مالك**: **(أحرف الإبدال هدأت موطيا)** هذا على حذف مضاف؛ أي: أحرف الإبدال أحرف: هدأت موطيا، وهي تسعة، ومعنى: هدأت: سكنت، وموطيا: من أوطأته؛ أي: جعلته وطيئاً، فالياء فيه بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل، وأصله: موطئاً، ثم ذكر مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء، وهي وقوع كل منهما آخر الكلمة **(إثر ألف زيد)** أي: بعد ألف

(١) معنى (وُوْري) أي: سُتِر.

زائدة، وهذا الموضع الأول، أو وقوعهما (**في فاعل ما أُعِلَّ عيناً**) أي: في اسم فاعل فعلٍ معتل العين بأحدهما.

وقوله: (**ذا**) أي: إبدالهما همزة (**اقتُفي**) بالبناء لما لم يسم فاعله خبر (ذا) أي: اتبع في عين فاعل الفعل الذي أعلت عينه، وهذا الموضع الثاني.

ثم أشار إلى الموضع الثالث **بقوله**: (**والمد زيد... إلخ**) أي: والمد ـ وهو حرف العلة إذا كان قبله حركة تناسبه ـ يرى همزاً في مثل: القلائد، حال كون المد زائداً ثالثاً في (**الواحد**) أي: المفرد، **وقوله**: (**في مثل كالقلائد**) الكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه.

ثم ذكر الموضع الرابع **بقوله**: (**كذاك ثاني ليِّنين...**) أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين ليِّنين اكتنفا ـ أي: أحاطا ـ بمدة مفاعل ـ وهي الألف ـ واحترز بذلك من مدة (مفاعيل) والمراد باللين هنا: حرف العلة المتحرك، **وقوله**: (**كجمعٍ**) بالتنوين، وهو مصدر حذف فاعله، و(**نيِّفا**) مفعوله، والتقدير: كجمعهم نيِّفاً جَمْعَ تكسيرٍ فقالوا: نيائف، بإبدال الياء الواقعة بعد ألف (مفاعل) همزة.

أما الموضع الخامس فيأتي ـ إن شاء الله ـ في **قوله**: (**... وهمزاً أول الواوين رُدّ**) وإنما شرحته ـ هنا ـ لإتمام الموضوع، ولئلا يشتبه بما بعده.

* * *

٩٤٧ ـ وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ لَاماً وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ

٩٤٨ ـ وَاواً وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّْ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشُدّْ

١ ـ قلب الهمزة ياء أو واواً

٢ ـ الموضع الخامس لقلب الواو همزة

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ قلب الياء والواو همزة، ذكر ـ هنا ـ قلب الهمزة ياءً أو واواً؛ أي: عكس ما مضى.

فأما قلب الهمزة ياء فقد تقدّم: أن حرف المد الزائد في المفرد يقلب همزة إذا وقع بعد ألف الجمع، نحو: صحيفة وصحائف، وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة، مثل: نيف ونيائف.

وذكر هنا أنه إذا اعتل لام أحد هذين النوعين فإنه يخفف بإبدال كسر الهمزة فتحة، ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول: قضية، وقضايا، وأصلها: قضايِيُ، ثم أبدلت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف التكسير، فصارت: قضائِيُ، كصحيفة وصحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت: قضاءَيُ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: قضاءا، بوزن (مَدَارَى)[1] ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت: قضايا، بعد أربعة أعمال.

ومثال الثاني: زاوية وزوايا، وأصلها: زواوي، ثم أبدلت الواو التي بعد الألف همزة، فصارت: زوائي؛ كأول وأوائل، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت: زواءَي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: زواءا، بألفين بينهما همزة، ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات، فصارت: زوايا، بعد أربعة أعمال.

وأما قلب الهمزة واواً فحين تكون لام المفرد واواً ظاهرة سلمت في هذا المفرد. وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف، نحو: هِرَاوة[2] وهَرَاوَى. وأصلها: هراوِ، بألفين: الأولى ألف الجمع (مفاعل)، والألف الثانية ألف المفرد (هراوة)، وبعدهما: واو، ثم قلبت ألف المفرد همزة في الجمع، فصارت: (هرائِو)؛ كقلادة وقلائد، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فصارت: (هرائِي)، ثم قلبت الكسرة فتحة للتخفيف، فصارت: هراءَي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: هراءا، ثم قلبت الهمزة واواً ليشابه الجمع مفرده، فصارت: هَرَاوَى، بعد خمسة أعمال.

وهذا معنى **قوله**: **(وافتح ورُدَّ الهمز يا... إلخ)** فـ(أل) في الهمز للعهد؛ أي: افتح الهمزة المعهودة ـ وهي الطارئة بعد ألف مفاعل

(١) جمع (مِدْرى)، وهي المشط، كما في قول امرئ القيس:
غدائره مستشزرات إلى العلا   تضل المدارى في مثنًّى ومرسل
(٢) الهراوة: العصا الضخمة.

وشبهه ـ واقلبها ياء في الجمع الذي لامه معتلة في المفرد بالياء، **وقوله**: (**وفي مثل** هراوة **جعل واواً**) أي: وجُعل الهمز واواً في مثل: هراوة، وإداوة[١].

وأشار **بقوله**: (**وهمزاً أول الواوين رد... إلخ**) إلى الموضع الخامس من مواضع قلب الواو همزة؛ أي: اقلب أول الواوين همزة في بدء كلمة لا تشبه (وُوْفِيَ) في كون الثانية ساكنة عارضة ليست أصيلة؛ لأنها بدل من الألف، فإن أصله: (وافى) كما تقدم، فهذه لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وأفاد بذلك أنه لا بد أن تكون الواو أصيلة، كما مضى، **وقوله**: (**الأشد**) بضم الشين، وتخفيف الدال من أجل النظم، وهو نائب فاعل، ومعناه: بُلِّغَ القوة.

* * *

حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة

٩٤٩ ـ وَمَدّاً ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وائتَمِنْ

٩٥٠ ـ إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاواً وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

٩٥١ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمّْ ... وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ

٩٥٢ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا وَأَؤُمّْ ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

إذا اجتمع في كلمة همزتان فالبحث يتعلق بإبدال الهمزة الثانية؛ لأنها هي التي حصل بها الثقل، ولا يخلو الأمر من ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون الهمزة الأولى متحركة والثانية ساكنة.

الثانية: أن تكون الهمزة الأولى ساكنة والثانية متحركة.

الثالثة: أن تكونا متحركتين، ويمتنع أن تكونا ساكنتين معاً.

١ ـ فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة الهمزة الأولى، فإن كانت حركة الأولى فتحة أبدلت الثانية ألفاً، نحو: آمن، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ

---

(١) الإداوة: بكسر الهمزة إناء صغير من جلد.

مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَأٓمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ١١٩] والأصل: أَأْمَنَ، أَأْمُرَنَّ، فأبدلت الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها.

وإن كانت حركة الأولى ضمة أبدلت الثانية واواً، نحو: أُومن، والأصل: أُؤْمن، فأبدلت الثانية واواً؛ لسكونها وضم ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ﴿٢٥﴾﴾ [الحاقة: ٢٥] فـ(أُوتَ) أصله: أُؤْتَيُ، فأبدلت الهمزة الثانية واواً من جنس حركة الأولى، فصار: أُوْتَيُ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ـ كما سيأتي ـ ثم جزم بحذف اللام[1]، وهي الألف.

وإن كانت حركة الأولى كسرة أبدلت الثانية ياء، نحو: إيمان، والأصل: إِئْمان، فأبدلت الثانية ياء؛ لسكونها وكسر ما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُۚ﴾ [يونس: ١٥] ففي حالة الوصل تسقط همزة الوصل من قوله: (ائت)، أما في الابتداء فإن الهمزة الثانية تبدل ياء لانكسار ما قبلها ـ كما تقدم ـ وعلة هذا القلب في هذه الحالة هي التخفيف؛ لاستثقال الهمزتين في كلمة واحدة.

٢ ـ وإن كانت الهمزة الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة فهذا النوع لا يقعان فيه في موضع الفاء، لتعذر الابتداء بالساكن، فإن كانتا في موضع عين الكلمة أدغمت الهمزة الأولى في الثانية، نحو: سَآل صيغة مبالغة من السؤال، ورَآس نسبة لبيع الرؤوس، ولم يذكر المصنف هذا لأنه لا إبدال فيه.

وإن كانتا في موضع اللام قلبت الثانية ياء كبناء صيغة على وزن (قِمَطْرٍ) من الفعل: قرأ، فيقال: قِرَأْيٌ، والأصل: قِرَأْأٌ بتسكين الأولى

(١) انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٣٠٧).

وتحريك الثانية، فقلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة، وهذا لم ينصّ عليه صراحة، لكنه داخل في عموم **قوله**: **(ما لم يكن لفظاً أتمّ فذاك ياءً)** كما سيأتي إن شاء الله.

٣ ـ وإن كانتا متحركتين:

أ ـ فإن كانت حركة الثانية فتحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة. قلبت الثانية واواً، فمثال المفتوحة بعد مفتوحة: أَوَادم، جمع آدم(١)، والأصل: أَأَادم بمهزتين مفتوحتين بعدهما ألف، فقلبت الثانية واواً.

ومثال المفتوحة بعد مضمومة: أُوَيدم تصغير: آدم، والأصل: أُؤَيْدِم، فقلبت الثانية واواً.

ب ـ وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء، ومثالها: بناء صيغة من الفعل (أَمَّ) ـ بمعنى قصد ـ على وزان (إِصْبَع)، فيقال: اِئْمَم ـ بكسر فسكون ففتح ـ فنقلت حركة الميم إلى الهمزة قبلها ليتيسر الوصول إلى إدغامها في الثانية لاجتماع مثلين، فصارت الكلمة بعده: اِئَمَّ ـ بكسر ففتح فميم مشددة ـ ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام، فتصير: اِيَمّ بهمزة مكسورة، وياء مفتوحة، وميم مشددة.

جـ ـ وإن كانت حركة الثانية كسرة قلبت ياء مطلقاً، سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ومثال ذلك: أن تبني من الفعل (أَمَّ) مثل: (أصبع) بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها، والباء فيهن مكسورة، وتصنع به ما سبق.

د ـ وإن كانت حركة الثانية ضمة قلبت واواً، سواء كانت الأولى مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة.

فالأول، نحو: أَوُبٌّ، جمع: أَبٌّ، ـ وهو المرعى ـ والأصل:

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٤/ ٢٩٩).

أَأْبُبٌ على وزن (أفْعُل). فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغمت فصار: أَؤُبٌّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها فصارت: أوُبّ.

والثاني نحو: إوُمَّ، على وزان: إصْبُع من: أَمَّ، وأصله: إئْمُم.

والثالث نحو: أُوُمٌّ على وزان: أُبْلُمٌ من: أَمَّ، وأصله: أُؤْمُم.

وهذا إذا لم تكن الهمزة الثانية المضمومة طرفاً، فإن كانت طرفاً صُيِّرت ياء مطلقاً، سواء كانت الأولى مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة.

فمثال المضمومة بعد مفتوحة: أن تبني صيغة على وزن (جَعْفَر) من الفعل قرأ، فتقول: قرْأَأُ.

ومثال المضمومة بعد مكسورة: أن تبنيها على وزن (قِرْمِز)(١) فتقول: قِرْئِيءُ.

ومثال المضمومة بعد مضمومة: أن تبنيها على وزن (بُرْثُن) فتقول: قُرْؤُؤٌ، فتقلب الهمزة الثانية ياء لا واواً في الكلمات الثلاث؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة العربية الزائدة على ثلاثة أحرف.

فتقول في الأولى بعد القلب قَرْأيٌ، وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتقلب ألفاً، وتصير: قَرْأى، وهي اسم مقصور.

وتقول في الثانية بعد القلب: قِرئيٌ، ثم تحذف الياء كالاسم المنقوص، فتصير إلى: قِرْءٍ، وهي اسم منقوص.

وتقول في الثالثة بعد القلب: قُرْؤُيٍ، ثم تقلب الضمة التي قبل الياء كسرة؛ لتسلم الياء، فتصير إلى: قُرْئِيٍ، ثم تعامل معاملة المنقوص، فتصير إلى: قُرْءٍ.

ومثل هذه الكلمات قُصد بها التدريب؛ لأن الأساليب الفصيحة لا يوجد فيها مثل هذه الألفاظ.

---

(١) القرمز: نوع من الصبغ، وقد تقدم معناه في أوزان الرباعي.

وفي أحكام الهمزتين **يقول ابن مالك**: (**ومداً ابدل ثاني الهمزين... إلخ**) أي: اقلب ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة مدة (**ان يسكن**) أي: ذلك الهمز، وهذه الحالة الأولى، وهي سكون الهمزة الثانية، ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبلها (**كآثِر**) فعل أمر من: آثره بكذا يؤثره به، إذا فضّله به على غيره، وأصله: أأثر، (**وائتَمِن**) بفتح التاء وكسر الميم، فعل أمر، وأشار به إلى أن همزة الوصل كهمزة القطع في هذا الحكم، فعند النطق به ابتداءً تبدل الثانية ياء؛ لكسر ما قبلها، فيقال: اِيْتَمِن.

ثم انتقل لبيان حكم الهمزتين المتحركتين ـ وهي الحالة الثالثة كما تقدم ـ فذكر حكم الثانية المفتوحة بعد فتح أو ضم أو كسر **بقوله**: (**إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب واواً**) أي: إن يفتح ثاني الهمزتين بعد همز ذي ضم أو فتح قلب واواً (**وياءً إثر كسر ينقلب**) أي: وينقلب ثاني الهمزين ياء إذا كان مفتوحاً بعد همز ذي كسر.

وذكر حكم الثانية المكسورة **بقوله**: (**ذو الكسر مطلقاً كذا**) أي: ينقلب الهمز ذو الكسر ياء مطلقاً ـ سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر ـ (كذا) أي: كهذا، إشارة إلى ما قبله مما ينقلب ياء.

وذكر حكم الثانية المضمومة **بقوله**: (**وما يضم واواً أصِرْ**) أي: وما يضم من ثاني الهمزتين فصيّره واواً مطلقاً، سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم.

ثم ذكر شرط قلب الثانية المضمومة واواً **بقوله**: (**ما لم يكن لفظاً أتمْ. فذاك ياءً مطلقاً جا**) أي: يُصيَّر ما انضم من ثاني الهمزتين واواً (**ما لم يكن لفظاً أتمْ**) أي: بشرط ألا يكون الهمز هو آخر الكلمة، فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً، سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر، كما في الحالة الثالثة، أو كان بعد سكون كما مرَّ في الحالة الثانية، **وقوله**: (جا) بالقصر؛ أي: عن العرب، وأشار **بقوله**: (**وأؤُمْ ونحوه وجهين في ثانيه أُمْ**) إلى أنه إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر

فعل مضارع جاز لك في الثانية منهما قلبها واواً أو إبقاؤها من غير قلب، نحو: أَؤُم، وأئِنُّ بإبقاء الهمزة، مضارعي: أمَّ بمعنى: قصد، وأنَّ بمعنى: تألم، وإن شئت، قلت: أوم، وأينُّ، بالإبدال، **وقوله**: **(وجهين في ثانيه أُمْ)** أي: اقصد وجهين في الهمز الثاني، كما تقدَّم.

* * *

أ ـ قلب الألف ياء
ب ـ قلب الواو ياء
١ ـ أن تقع متطرفة
٢ ـ أن تقع عيناً لمصدر
٣ ـ أن تقع عيناً لجمع

٩٥٣ ـ وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلَا أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا
٩٥٤ ـ في آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ ذَا أَيْضاً رَأَوْا
٩٥٥ ـ في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً وَالْفِعَلْ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ الْحِوَلْ
٩٥٦ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ فَاحكُمْ بِذَا الإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّْ
٩٥٧ ـ وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ وَجْهَانِ والإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

تقلب الألف ياء في موضعين:

١ ـ إذا وقعت بعد كسرة، كما في تكسير مصباح، ودينار، على مصابيح، ودنانير.

٢ ـ إذا وقعت بعد ياء التصغير في مثل: كُتَيِّب، وغُزَيِّل في تصغير: كتاب، وغزال.

وتقلب الواو ياء في مواضع: ذكر منها ابن مالك تسعة مفرَّقةً:

الأول ـ أن تقع متطرفة بعد كسرة، نحو: النامي، والسامي، والأصل: النامِوْ؛ لأن فعله نما ينمو، والسامِوْ؛ لأن فعله سما يسمو، فوقعت الواو متطرفة بعد كسرة فقلبت ياء.

وكذا لو وقعت بعدها تاء التأنيث؛ لأنها بمنزلة كلمة مستقلة فهي متطرفة حكماً، مثل: أكسية ـ جمع كساء ـ وأصلها: أكْسِوَة.

أو وقعت بعدها الألف والنون الزائدتان؛ لأنهما في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها، فتكون الواو متطرفة حكماً، ومثال ذلك: أن تأتي بصيغة «فَعِلان» ـ بفتح فكسر ـ من الغزو، فتقول: غَزِوان، بكسر ما قبل الواو، ثم تقلب هذه الواو ياء، فتصير: غَزِيان.

الثاني ـ أن تقع عيناً لمصدر فعل، أُعلت فيه، ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف، مثل: صام صياماً، وقام قياماً، والأصل: صِوام وقِوام، فقلبت الواو ياء، لتحقق الشروط المذكورة، وهي أربعة.

ولا قلب في سوار، وسواك؛ لانتفاء المصدرية، ولا في: جاور جواراً؛ لأن الواو غير مُعَلَّة في الفعل ـ أي: غير منقلبة عن حرف آخر ـ ولا في: راح رَواحاً؛ لعدم الكسرة، وحال حِوَلاً[1]؛ لعدم وقوع ألف بعدها على حسب الرأي الغالب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨].

الثالث ـ أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، وهي في المفرد إما مُعلَّة، وإما شبيهة بالمعلّة وهي الساكنة التي بعدها في الجمع ألف، فالمُعلَّة، نحو: دار وديار، وحيلة وحِيَل، وقيمة وقيم، والأصل: دِوَار، وحِوَل، وقِوَم، فقلبت الواو ياء في الجمع، لانكسار ما قبلها، والشبيهة بالمُعلّة، نحو: ثوب وثياب، وسوط وسياط، وروض ورياض، والأصل: ثِواب، وسِواط، ورِواض، فقلبت الواو ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها.

فإن كانت اللام معتلة[2] وجب تصحيح الواو، فيقال في جمع: ريَّان[3]: رِواء، بترك الواو بغير قلب، وأصلها: رِوَايْ، فأبدلت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، ولو قلبت الواو ياء توالى إعلالان، وهو ممنوع.

---

(١) عَدَّ ابن عقيل في «شرحه على التسهيل» (٤/ ١٦٧) هذا اللفظ شاذاً، وحمله الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣١١) على أنه جار على غير فِعْلٍ. قال ابن يعيش في «شرحه على المفصل» (١٠/ ٨٣): (ولو كان جارياً على الفعل من نحو حال يحول لقلت: حِيلاً. باعتلال فعله).اهـ.

(٢) سبق بيان الفرق بين المُعَلّ والمعتل في باب «نائب الفاعل».

(٣) ريان: أي: مرتوٍ بالماء.

فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ـ أيضاً ـ نحو كوز[١]، وكِوَزة، وعَوْد[٢] وعِوَدة، وشذ قولهم في ثور: ثيرة، بالقلب، والقياس: ثِوَرة، كما تصح إن كانت متحركة في المفرد، نحو: طَوِيل، وطِوال.

وإلى قلب الألف ياء أشار **بقوله**: (**وياء اقلب ألفاً**... إلخ) أي: اقلب الألف ياءً إذا تلا كسراً، أو تلا ياء التصغير.

وإلى المواضع الثلاثة لقلب الواو ياء أشار **بقوله**: (**بواو ذا افعلا**... إلخ) أي: افعل ذا بالواو، وهو قلبها ياء، كما قلبت الألف ياء، بشرط أن تكون في الآخر أو بعدها تاء التأنيث، أو قبل الألف والنون الزائدين، وهذا هو الموضع الأول.

وأشار **بقوله**: (**ذا أيضاً رأوا**... إلخ) إلى الموضع الثاني، والمعنى: أن النحاة رأوا ـ أيضاً ـ قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر الفعل المُعلّ العين وبعدها ألف، كما تقدم.

وأشار **بقوله**: (**والفِعَل منه صحيح**...) إلى أن المصدر إذا كان على وزن (فِعَل) ـ بكسر ففتح ـ وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف، فإن الغالب فيه التصحيح وعدم القلب، مثل: الحِوَل: مصدر حال.

ثم أشار إلى الموضع الثالث **بقوله**: (**وجمع ذي عين أُعِلَّ**... إلخ) أي: إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام وأعلت في مفرده أو سكنت فاحكم بهذا الإعلال وهو قلبها ياء لكسر ما قبلها، كما يفهم مما تقدم، واشتراط الألف بعدها يفهم من البيت الآتي.

وقوله: (**حيث عَنْ**) أي: عرض وظهر هذا الجمع، وأصله: عنَّ بالتشديد، لكنه خفف النون بالسكون للنظم.

---

(١) كوز: بالضم إناء من فخار أصغر من الإبريق له عروة وبلبل. مُعَرَّب. «الوافي» ص(٥٥٠).

(٢) العود: بفتح العين هو المسنُّ من الإبل والشاء.

وأشار **بقوله**: **(وصححوا فِعَلةً)** إلى أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع، وكان على وزن (فِعَلة) ـ بكسر ففتح ـ فإنها تصح وتبقى **(وفي فِعَل وجهان)** أي: في الجمع الذي على وزن (فِعَل) ـ بكسر ففتح ـ وجهان، وهما: التصحيح بإبقاء الواو، والإعلال بقلبها ياء، **(والإعلال أولى)** أي: عند ابن مالك يجوز التصحيح، ولكن الإعلال أرجح منه، **(كالحيل)** جمع حيلة، وهذا إعلال، أو: حِوَل، وهذا تصحيح، وفهم من **قوله**: **(أولى)** أن التصحيح مطرد، ولكنه غير الأولى، وعند غيره يجب الإعلال، والتصحيح شاذ لا يقاس عليه، ويقتصر على الوارد المسموع منه؛ كقولهم: حاجة وحِوج..

* * *

٩٥٨ ـ وَالْوَاوُ لَاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ......

من مواضع قلب الواو ياء
٤ ـ أن تقع طرفاً في فعل ماض

الموضع الرابع: من مواضع قلب الواو ياء: أن تقع طرفاً في فعل ماضٍ، وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة، بشرط أن تكون منقلبة ياء في المضارع، تقول: عَطَوْتُ وزَكَوْتُ، بإبقاء الواو فيهما لأنها ثالثة، ومعناهما: أخذت، ونميت، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت: أعطيت، وزكّيت، بقلب الواو ياء؛ لأنها صارت رابعة، حملاً للماضي على المضارع: يعطي ويزكي، كما حمل اسم المفعول، نحو: مُعْطَيان ـ بفتح الطاء ـ وأصله: مُعْطَوان، على اسم الفاعل: معطِيان ـ بكسر الطاء ـ فقلبت الواو ياء، وكذا الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله: يُرْضَيَان، وأصله: يُرْضَوان؛ لأنه من الرضوان، فقلبت واوه بعد الفتحة ياء، حملاً على الفعل المبني للمعلوم: يُرْضِيان.

وهذا معنى **قوله**: **(والواو لاماً بعد فتح يا انقلب... إلخ)** أي: انقلب حرف الواو ياءً ـ حالة كونه لاماً ـ أي: طرفاً ـ بعد فتح؛ كالياء في اسم المفعول (مُعْطَيان) والفعل: يُرْضَيَان، فإن أصلها الواو.

قلب الألف واواً

٩٥٨ ـ .... ووجب
٩٥٩ ـ إِبدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ ....

تقلب الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة، سواء كان ذلك في الفعل أو في الاسم، فالفعل، نحو: سامح الحليم المذنب، فتقول بعد بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله: سُومح المذنب، بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم؛ لأن المبني لما لم يسم فاعله يضم أوله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، فـ(ووري) فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (ما)، وقوله تعالى ـ أيضاً ـ: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨]، فـ(بورك) مبني لما لم يسم فاعله و(مَنْ) نائب فاعل.

والاسم نحو: كويتب، في تصغير: كاتب، بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم، ويشترط لقلبها في التصغير ألا يكون أصلها الياء، مثل: ناب، فيصغر على نُييب، بإعادة الياء إلى أصلها، كما تقدم في «التصغير».

وهذا معنى **قوله**: (ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) أي: وجب إبدال الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة في الاسم والفعل، كما تقدم.

* * *

قلب الياء واواً
١ ـ أن تقع ساكنة بعد ضمة
٢ ـ أن تقع لاماً لفعل
٣ ـ أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلى)

٩٥٩ ـ .... وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ
٩٦٠ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا
٩٦١ ـ وَوَاواً اْثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لَامَ فِعْلٍ اَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
٩٦٢ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ
٩٦٣ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

تقلب الياء واواً في أربعة مواضع:

الأول: أن تكون الياء في لفظ غير دال على الجمع، مع

سكونها، ووقوعها بعد ضمة، وعدم تشديدها، نحو: أيسر المعسر يوسر، فهو موسر، والأصل: يُيْسِر ومُيْسِر، فقلبت الياء واواً في المضارع واسم الفاعل؛ لوقوعها ساكنة بعد ضم؛ لأن الضم لا يناسبه إلا الواو.

فإن كان اللفظ جمعاً لم يصح القلب، مثل: بِيض في قولك: جمل أبيض وجمال بِيض، وهِيْم في قولك: جمل أهيم وجمال هِيْم(١) والأصل: بُيْض وهُيْم على وزن (فُعْل)، ثم قلبت الضمة كسرة وجوباً؛ لثقلها قبل الياء الساكنة، وقد مضى هذا في «جمع التكسير».

وكذلك لا يصح القلب إذا كانت الياء متحركة، نحو: هُيَام(٢) ـ بضم ففتح ـ أو كانت غير مسبوقة بضمة، نحو: خَيْل وجِيل، أو كانت مشددة، نحو: غُيَّب في جمع غائب.

الثاني: إذا وقعت الياء لاماً لفعل، أو لاسم مختوم بتاء التأنيث، أو لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين، وانضم ما قبلها في الأصول الثلاثة.

فالأول: كالفعل: نهى، وقضى، ورمى، ونحوها مما لامه ياء، إذا أريد تحويلها إلى صيغة (فَعُل) ـ بفتح فضم ـ لغرض؛ كالتعجب.. نحو: نَهُو الرجل، أو قَضُوا، أو رَمُو؛ بمعنى: ما أنهاه! أي: أعقله، وما أقضاه! وما أرماه! والأصل: نَهُيَ، فقلبت الياء واواً؛ لوقوعها بعد الضمة.

والثاني: أن تبني من الفعل: رمى اسماً وزن: مَقْدُرَة ـ بفتح فسكون فضم ففتح ـ فتقول: مَرْمُوَة، والأصل: مَرْمِية، فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

(١) الهيم: الإبل العطاش.
(٢) هيام: مصدر هام بمعنى اشتد عطشه أو حبه.

والثالث: أن تبني من الفعل: رمى، اسماً على وزن (سَبُعان) ـ بفتح فضم ـ فتقول: رَمُوان، والأصل: رَمُيان، فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

الموضع الثالث من مواضع قلب الياء واواً: أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلى) ـ بضم فسكون ـ مثل: طوبى ـ اسم للجنة أو لشجرة فيها ـ قال تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ﴾ [الرعد: ٢٩] والأصل: طُيْبَى؛ لأن فعله: طاب يطيب، فقلبت الياء واواً.

فإن لم يكن (فُعْلى) اسماً بل كان صفة محضة وجب قلب الضمة كسرة، لتصح الياء وتسلم من قبلها واواً، فرقاً بين الاسم والصفة، ولم يسمع هذا القلب إلا في كلمتين[١]: ضِيْزَى[٢]، وحِيْكى[٣]، والأصل: ضُيزى، وحُيكى، فقلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾﴾ [النجم: ٢٢].

وإن كانت الصفة غير محضة ـ لجريانها مجرى الأسماء[٤] ـ فالجمهور يوجبون إبقاء الضمة، وقلب الياء واواً، كما لو كانت (فُعْلى) اسماً. وقال ابن مالك بجواز الوجهين:

الأول: قلب الضمة كسرة لتصح الياء.

---

(١) يقول الزجاج: (لا يعرفون في الكلام (فِعْلى) صفة. إنما يعرفون الصفات على (فَعْلى) بالفتح، نحو: سكرى. أو بالضم، نحو: حُبْلى). «معاني القرآن» للزجاج (٥/ ٧٣).

(٢) ضيزى: صفة على وزن (فُعلى) وهي في الأصل مصدر. فعله: ضازه يضوزه ويضيزه.. جار عليه وبخسه. والذي في «اللسان» وغيره أنه يقال: ضيزى، وضوزى. وعلى هذا فلا قلب فيها لجواز أن تكون الياء أصلية. «اللسان» (٥/ ٣٦٧).

(٣) يقال: حاك في مشيته يحوك ويحيك: تبختر واختال. أو حرك منكبيه. وزاد بعضهم: كِيصَى، صفة لمن يأكل وحده وينام وحده. انظر: «شرح الشافية» (٣/ ١٣٦).

(٤) يعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يتقدمها موصوف.

الثاني: إبقاء الضمة فتقلب الياء واواً.

ومن أمثلتها: كُوسَى أو كِيسَى، مؤنث: أكيس[١]، وضُوقَى أو ضِيقَى، مؤنث: أضيق.

وقد أشار إلى الموضع الأول من هذه المواضع **بقوله**: (**ويا كموقن بذا لها اعتُرِفْ**) أي: إن الياء التي كانت في أصل كلمة (موقن) اعترف لها (بذا) أي: بهذا القلب، وهو قلبها واواً، كما انقلبت الألف في المسألة التي قبلها واواً، ومعنى: (اعتُرِفْ لها) أي: أُقِرَّ لها بهذا القلب، وفي بعض النسخ (اعتَرِفْ) بفتح التاء على أنه فعل أمر، وعلى كل حال فالجملة خبر المبتدأ (يا).

ثم ذكر أن الياء إذا كانت في جمع سلمت من القلب، ووجب إبدال الضمة كسرة لتبقى الياء، فيقال: هِيْمٌ، في جمع (أهْيما) كما تقدم، والألف للإطلاق.

ثم أشار إلى الموضع الثاني **بقوله**: (**وواواً اثْر الضم رُدَّ اليا**... إلخ) أي: اقلب الياء واواً إذا وقعت بعد ضم، متى وُجِد الياء لام فعل، أو وقعت لام اسم مختوم بتاء التأنيث، مثل ما لو بُني من الفعل (رمى) اسماً على وزن (مَقْدُرة)، وكذا ترد الياء واواً إذا صيَّر الباني لفظ الرمي مثل لفظ: (سَبُعان) وتقدَّم بيان ذلك، **وقوله**: (**وواواً اثر الضم**) يقرأ بهمزة الوصل في (اثْر) فتسقط في الدرج.

ثم ذكر الموضع الثالث **بقوله**: (**وإن تكن عيناً لفعلى**... إلخ) أي: وإن تكن الياء المضموم ما قبلها عيناً لصفة على وزن (فُعْلى) فقد جاء فيها عن العرب وجهان: التصحيح، والإعلال، وهو يشير بذلك إلى أنهما مسموعان عن العرب، ومعنى: (يُلفى) أي: يوجد.

وقوله: (**وصفاً**) احتراز من أن يكون (فُعْلى) اسماً، مثل: طُوبى، فإنه يجب قلب الياء واواً، ؛ لأن أصله: طُيْبى، ودخل في قوله: (وصفاً)

---

(١) الكيْس: الفطنة والعقل والظَّرَف.

الصفة المحضة، والصفة الجارية مجرى الأسماء، ومقتضى ذلك جواز الوجهين في هذين النوعين، مع أن الصفة المحضة يتعين فيها تصحيح الياء، وعلَّله سيبويه بأنهم قصدوا التفريق بين الاسم والصفة، فقلبوا ياء فُعلى اسماً؛ ولم يقلبوا في الصفة[١].

أما غير المحضة فقد جزم النحويون بوجوب القلب، وابن مالك يجيز الوجهين، كما تقدم.

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٣٦٤)؛ و«شرح التصريف» للثمانيني ص(٥٣٣).

فَصْــل

بقية مواضع قلب الياء واواً
٤ ـ أن تكون لاماً لاسم على وزن (فَعْلى)

٩٦٤ ـ مِنْ لَامِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الْواوُ بَدَلْ　　يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ

الموضع الرابع من مواضع قلب الياء واواً: أن تكون لاماً لاسم على وزن (فَعْلى) ـ بفتح فسكون ـ، نحو: تقوى، شروى[1]، ثنوى[2]، والأصل: تَقيا[3]، وشَريا، وثنيا، بدليل، وقيت، وشريت، وثنيت، فقلبت الياء واواً، ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَنهَآ ﴿١١﴾﴾ [الشمس: ١١] لأنه من الطغيان[4].

فإن كان (فَعْلى) وصفاً لا اسماً لم تقلب الياء واواً، مثل: صديا وخزيا، وهما مؤنثا: خزيان، وصديان[5].

وهذا معنى **قوله**: (**من لام فَعْلى اسماً**... إلخ) أي: أتى الواو بدل ياء إذا وقعت الياء لاماً لاسم على وزن (فَعْلى)، نحو: تقوى. **وقوله**: (**غالباً جا ذا البدل**) احتراز مما لم يقع فيه البدل شذوذاً، مثل: «ريّا» للرائحة، و«طَغْيا» لولد البقرة الوحشية، وسعيا ـ لمكان ـ. لكن

---

(١) شروى الشيء: مثله. وشروى: جبل. «اللسان».
(٢) الثنوى: ما استثني من الشيء.
(٣) أصله الأصيل: وقيا؛ لأنه من وقيت. قلبت واوه تاء، كما في تراث، ثم ياؤه واواً. ولا يضر اجتماع إعلالين فيه لعدم تواليهما.
(٤) هذا قاله الزجاج في «معاني القرآن» (٥/ ٣٣٣) وقيل: إنه من ذوات الواو، قال الفارسي في «التكملة» ص(٢٦٩): (وحكى أبو الحسن: طغا يطغو، فهي على هذا تكون كالدعوى من دعوت) فعلى هذا جاءت الواو على الأصل، ولا قلب فيها.
(٥) الأول من خزي يخزى كفرح يفرح؛ أي: ذلَّ. والثاني: من صَدِيَ صَدَىً من باب تعب: أي: عطش فهو صدٍ وصادٍ وصديان. وامرأة صدية وصادية وصديا.. وقد مضى هذا اللفظ (صديان) في أبنية «أسماء الفاعلين» وما هنا فيه زيادة.

تُعُقِّب بأن النحويين قالوا في «ريّا»: إنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة ريّا؛ أي: مملوءة طيباً، على أنه لو سُلّم بالاسمية فعدم القلب لمانع، وهو أنه لو قيل: (رَيْوا) لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما، لاجتماعهما ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وأما (طغيا) فالأكثر فيه ضم الطاء، فهو صفة غلبت الاسمية، وأما (سعيا) فيحتمل أنه منقول من الصفة إلى الاسمية، فاستصحب التصحيح بعد جعله اسماً.

* * *

من مواضع قلب الواو ياء ٥ ـ أن تقع لاماً لصفة على وزن (فُعْلى)

٩٦٥ ـ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ فُعْلَى وَصْفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِراً لَا يَخْفَى

تقدم أربعة مواضع من مواضع قلب الواو ياءً، وذكر هنا الموضع الخامس وهو: أن تكون الواو لاماً لصفة على وزن (فُعْلى) ـ بضم فسكون ـ، نحو: دُنيا، وعُليا، والأصل: دُنوى وعُلوى، بدليل: دنوت دنواً، وعلوت علواً، فقلبت الواو ياء.

ومن الشاذ قياساً الفصيح استعمالاً[1]: قُصْوى، بمعنى: بعيدة، وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ[2] ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢].

وهي لغة أهل الحجاز، والقياس إبدال الواو ياء، كما هي لغة بني تميم، فيقولون: القُصيا.

فإن كانت (فُعْلى) اسماً وليست وصفاً بقيت الواو بغير قلب، نحو: حُزْوى[3].

وهذا معنى **قوله**: (**بالعكس جاء لام فُعْلى وصفاً**... إلخ) أي:

---

(١) انظر: أول باب «جمع التكسير».

(٢) العدوة: جانب الوادي.

(٣) اسم رمال مجتمعة في طرف الدهنا الشرقي معروفة ومشهورة. واسم نخل في قرية سدوس في اليمامة.

جاءت الواو ياءً إذا وقعت لاماً لفُعلى وصفاً (بالعكس) مما تقدم، وهو قلب الياء واواً، وندر (قصوى) بإبقاء الواو، ولا يخفى أنه فصيح استعمالاً؛ لوروده في كتاب الله تعالى[١].

(١) ما ذكره ابن مالك ـ ومن وافقه ـ من أن لام فُعلى إذا كانت واواً في وصف تقلب ياء، وإن كانت في اسم سلمت من القلب مخالف لما يراه المتقدمون ـ كسيبويه ـ وهو أنها تقلب في الاسم، ولا تقلب في الصفة، ويجعلون (حُزْوى) شاذاً. والظاهر أن الخلاف لفظي؛ لأن الأمثلة التي حصل فيها القلب بعضهم جعلها أسماء. وعدها ابن مالك وموافقوه صفات. انظر: «كتاب سيبويه» (٤/ ٣٨٩)؛ «المقتضب» (١/ ٣٠٦)؛ «شرح التصريف» للثمانيني ص(٥٣٤)؛ «شرح المرادي» (٦/ ٤٥).

فَصْلٌ

من مواضع قلب الواو ياء ٦ ـ أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشروط خمسة

٩٦٦ ـ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٧ ـ فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

الموضع السادس من مواضع قلب الواو ياء: أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة[1] بشرط ألا يفصل بينهما فاصل، وأن تكون الأولى منهما ساكنة سكوناً أصليّاً غير عارض، وأن تكون أصلاً غير منقلبة عن حرف آخر، فإذا تحققت هذه الشروط الخمسة وجب قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء، سواء أكانت الياء هي السابقة، نحو: سيّد وميت، وأصلهما: سَيْود، ومَيوت، بدليل: ساد يسود، ومات يموت، أم كانت الواو هي السابقة، نحو: طيّ، وليّ ـ مصدر طويت ولويت ـ وأصلهما: طَوْيٌ، ولَوْيٌ، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ﴾ [النساء: ٤٦].

فإن اجتمعتا في كلمتين فلا قلب، نحو: يدعو يوسف، يجري وائل. وكذا لو كان بينهما فاصل، نحو: زيتون، أو كان السابق منهما متحركاً، نحو: طويل وغيُور، أو كان سكونه عارضاً؛ كقولهم في «قَوِيَ» الماضي، المكسور أصالة: قَوْيَ بسكون الواو للتخفيف، أو كان السابق غير أصل، نحو: كويتب في تصغير كاتب.

---

(١) وكذا ما هو في حكم الكلمة الواحدة، وهو جمع المذكر السالم المرفوع إذا أضيف إلى ياء المتكلم، نحو: أنتم مشاركيّ في الدعوة إلى الله. والأصل: مشاركون لي، فحذفت النون للإضافة ومعها اللام، فصار مشاركوي، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة، وقد ذكرت ذلك في باب «المضاف لياء المتكلم».

وهذا معنى **قوله**: **(إن يسكن السابق من واو ويا... إلخ)** أي: إن يسكن الحرف السابق من واو ويا وقد **(اتصلا)** بأن لم يفصل بينهما فاصل، وكانا في كلمة واحدة، فأفاد شرطين. **(ومن عُرُوض عريا)** أي: وعَرِيَ الحرف السابق منهما من العروض ذاتاً وسكوناً، ففيه شرطان، وألف (عريا) للإطلاق، وخامس الشروط من قوله: (إن يسكن).

وقوله: **(فياءً الواوَ اقلبنَّ)** هذا جوب الشرط، والتقدير: فاقلبنَّ الواوَ ياءً **(مُدْغِمَا)** بكسر الغين؛ أي: حال كونك مدغماً الياء في الياء بعد القلب.

ثم ذكر أن ما أعطي من الكلمات مخالفاً لما حدد وقُرر فهو شاذ، وذلك كإعلال العارض غير اللازم، مثل: (رُيَّة) في رُؤْية، مع أن الواو عارضة؛ لأنها مخففة من الهمزة، وحكى بعضهم اطراده على لغةٍ.

ومن الشاذ ـ أيضاً ـ ترك الإعلال مع استيفاء الشروط؛ كقولهم: عوى الكلب عَوْيةً، والقياس: عَيَّةً، أو الإعلال بقلب الياء واواً؛ كقولهم: عوى الكلب عَوَّةً.

هذا وقد بقي ثلاثة مواضع لقلب الواو ياءً، سيذكرها مجتمعة في «فصل» الإعلال بالنقل.

* * *

قلب الواو والياء ألفاً وشرط ذلك

٩٦٨ ـ مِنْ يَاءٍ اَوْ وَاوٍ بَتَحْرِيكٍ أُصِلْ أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩ ـ إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفّْ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهْيَ لَا يُكَفّْ

٩٧٠ ـ إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

إذا وقعت الألف عيناً أو لاماً في الفعل الثلاثي فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، نحو: قال، سار، ونحو: دعا، قضى، والأصل: قَوَل، سَيَر، دَعَوَ، قَضَيَ، بفتح الواو والياء فيهما، والدليل على هذا الأصل: المضارع ـ مثلاً ـ: يقول، يسير، يدعو، يقضي، فقلبت الواو والياء في تلك الأفعال ألفاً، كما يقلبان في كثير من الأسماء أيضاً.

وهذا القلب لا يتم إلا إذا تحققت عشرة شروط:

الأول: أن تكون الواو والياء متحركتين كما مُثِّل، فإن لم تتحركا امتنع القلب ووجب التصحيح، نحو: القوْل، البيْع.

الثاني: أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التي لا تلازمهما، فلا قلب في نحو: جَيَل(١)، وتَوَم(٢)، مخفف: جيْأل، وتوْأَم، فنقلت حركة الهمزة ـ بعد حذفها للتخفيف ـ إلى الساكن قبلها.

الثالث: أن يكون ما قبلهما مفتوحاً؛ لأن غير الفتحة لا يجانس الألف ولا يناسبها، فلا قلب في مثل: العِوَض، السُّوَر، الحِيَل.

الرابع: أن تكون الفتحة التي قبلهما متصلة بهما في كلمة واحدة، فلا قلب في مثل: حضرَ واحد، جلسَ ياسر.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين أو فاءين، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، فلا قلب في مثل: توالى وتيامن، لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين، ولا في: بيان، وطويل وغيور، وخورنق(٣)؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما عينين، ولا في مثل: رَمَيَا، وغَزَوَا، وفَتَيان، وعَصَوَان، لوقوعهما لاماً للكلمة وبعدهما ألف، ولا في مثل: علويّ، وحَييٍّ، لوجود ياء مشددة بعدهما.

وإنما قلبا في نحو: علا، ومَشَى، مع وقوعهما لاماً؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشددة بعدهما، وكذا في مثل: يخشَون ويُدعَون مع وقوعهما لاماً ـ إذ أصلهما: يَخْشَيُون، ويُدعَوُون، فقلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فالتقى ساكنان، فحذفت الألف.

وإلى هذه الشروط الخمسة أشار **بقوله**: (من واوٍ أو ياءٍ... إلخ) أي: أبدل الألف من الياء أو الواو إذا كانا متحركين (**بتحريك أُصِلْ**)

---

(١) اسم من أسماء الضبع.
(٢) التوأم: الولد يولد ومعه غيره في بطن واحد.
(٣) اسم قصر للنعمان الأكبر، ولمواضع أخرى. وتقدم ذكره في آخر «جمع التكسير».

مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ أي: كان أصلاً، وفي بعض النسخ (أَصُلْ)، بوزن: كَرُم. بمعنى تأصَّل[1]. وهذان شرطان، **وقوله**: (**بعد فتح متصل**) فيه الشرط الثالث والرابع، وأشار إلى الخامس **بقوله**: (**إن حرك التالي**) أي: إن شرط الإبدال السابق أن يتحرك الحرف التالي لهما، (**وإن سُكِّنَ كَفَّ إعلال غير اللام**) أي: وإن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف؛ أي: يمنع قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا في غير اللام ـ والمراد الفاء والعين ـ. **وقوله**: (**وهي لا يكف إعلالها بساكن**... إلخ) أي: إن لام الكلمة إذا كانت واواً أو ياء فإنه لا يُمنع إعلالها بإبدالها ألفاً بساكن غير ألف أو ياء مشددة تشديداً مألوفاً، وأما بهما فيمنع إعلالها، كما تقدم.

* * *

بقية شروط قلب الواو والياء ألفاً

٩٧١ ـ وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ... ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا

٩٧٢ ـ وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّْ

٩٧٣ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ

٩٧٤ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

ذكر في هذه الأبيات الشروط الخمسة الباقية، لقلب الواو والياء ألفاً، وهي كالآتي:

السادس: ألا تكون إحداهما عيناً لـ(فَعِل) الذي الوصف منه على (أفْعل)، نحو: هَيِفَ[2] فهو أهيف، وعَوِرَ فهو أعور.

السابع: ألا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل؛ كالهَيَف والعَوَر.

الثامن: ألا تكون الواو عيناً لفعل ماضٍ على وزن (افتعل) الدال على المفاعلة ـ وهي المشاركة في الفاعلية والمفعولية ـ فلا قلب في نحو: اجتوروا ـ بمعنى جاور بعضهم بعضاً ـ ولا في: اشتوروا، بمعنى: شاور بعضهم بعضاً.

---

(١) انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٢٠١).

(٢) الهيف: مصدر هَيِفَ ـ كفرح ـ وهو ضمور البطن. ودقة الخاصرة. وهو صفة مدح.

فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب، نحو: اجتاز ـ بمعنى جاز (أي: قطع) واختان ـ بمعنى خان ـ، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأصله تَخْتَوِنُون، على وزن: تفتعلون، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

وهذا الشرط خاص بالواو، فإن كانت العين ياء وجب القلب، نحو: ابتاعوا، واستافوا ـ أي: تضاربوا بالسيوف ـ والأصل: ابتيَعوا واستيَفوا، فقلبت الياء ألفاً بالرغم من الدلالة على المفاعلة.

التاسع: ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفاً، لئلا يجتمع في كلمة إعلالان متواليان بغير فاصل، وهو ممنوع في الأغلب.

فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب ـ في الأكثر ـ قلبه، وتصحيح السابق، اكتفاء بالمتأخر؛ لأنه طرف، والطرف محل التغيير، مثل: الحَيَا، مصدر الفعل: حَيِيَ، على وزن (فَعِلَ)، والهوى: مصدر هَوِيَ، والحوى[1]: مصدر حَوِيَ، وأصل هذه المصادر: حَيَيٌ، هَوَيٌ، حَوَوٌ.

ففي كل منها حرفان متواليان صالحان للقلب ألفاً لتحرك كل منهما وفتح ما قبله، فجرى القلب على الثاني منهما، لما تقدم، وسلم الأول.

وقد وقع القلب على الأول في بعض كلمات مسموعة، مثل: آية، وأصلها ـ على أحد الأقوال الستة فيها ـ أَيَيَةٌ[2]، بياءين متحركتين قبل كل منها فتحة على وزن (فَعَلة)، ثم قلبت الياء الأولى ألفاً، على غير قياس، لتحركها وانفتاح ما قبلها ورسمها في الأصل: أاية، ثم صار: آية، وكان القياس فيها: أَيَاةً، بقلب الياء الثانية، كما تقدم، ومثلها في ذلك: راية، وغاية.

---

(١) الحوى: مصدر حوي إذا اسودّ.

(٢) هذا رأي الخليل كما نص عليه سيبويه (٣٩٨/٤) وهو أسهل الأقوال.
وانظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» ص(٤٢).

العاشر: ألا يكون أحدهما عيناً في كلمة مختومة بزيادة تختص بالأسماء؛ كالألف والنون معاً، وكألف التأنيث المقصورة.. فلا قلب في مثل: الجَوَلان[١]، والهَيَمان[٢]، والصَّوَرَى[٣]، والحَيَدَى[٤] ونحوها.

وإلى هذه الشروط الخمسة أشار **بقوله**: (**وَصحَّ عينُ فَعَلٍ وفَعِلا**... إلخ) أي: صحت عين المصدر الذي على وزن (فَعَلٍ) وسلمت من القلب إذا كانت واواً أو ياء، وكذا عين الفعل الذي اسم الفاعل منه على (أَفْعَل) (كأغيدٍ) من غَيِدَ غَيَداً فهو أغيد، وصَرَفَهُ للضرورة و(أحولا) من حَوِلَ فهو أحول. وهذا إشارة إلى الشرطين السادس والسابع.

وقوله: (**وإن يبن تفاعل من افتعل**... إلخ) إشارة إلى الشرط الثامن، والمعنى: وإن يظهر معنى التفاعل وهو التشارك من لفظ افتعل، وكانت عينه واواً سلمت (**ولم تُعَلّ**) أي: ولم تقلب ألفاً.

ثم ذكر الشرط التاسع **بقوله**: (**وإن لحرفين ذا الاِعلال استُحق**... إلخ) أي: وإن استحق هذا الإعلال ـ وهو القلب ـ لحرفين بأن تحرك كل منهما وانفتح ما قبله، فصحح الأول منهما وأُعِلَّ الثاني، وقوله: (ذا الإِعلال) يقرأ بنقل حركة الهمزة ـ وهي الكسرة ـ إلى اللام قبلها.
وقوله: (**وعكسٌ قد يَحِق**) أي: قد يقع العكس، وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني، كما تقدم.

وقوله: (**وعين ما آخره**... إلخ) أي: وعين الاسم إذا كان واواً أو

---

(١) الجولان: مصدر جال يجول إذا طاف وتنقل، وجال التراب: ارتفع.
(٢) الهيمان: مصدر هام على وجهه يهيم إذا سار على غير هدى، وهام في الأمر: تحير فيه واضطرب وذهب كل مذهب. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٥].
(٣) الصَّوَرَى: اسم بقعة فيها ماء من مياه العرب.
(٤) الحَيَدَى: مشية المتمايل المختال، وانظر: أوزان ألف التأنيث المقصورة في باب «التأنيث».

ياء تستدعي القلب ألفاً، وقد زيد في آخر هذا الاسم زيادة تختص بالاسم، فإنه يجب سلامتها ويمتنع قلبها. وهذا هو الشرط العاشر.

وقوله: (آخره) منصوب على الظرفية المكانية متعلق بالفعل (زِيْدَ).

* * *

قلب النون ميماً

٩٧٥ ـ وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إذَا كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

تقلب النون ميماً بشرطين:

١ ـ أن تكون النون ساكنة.

٢ ـ أن يقع بعدها الباء، سواء أكانتا في كلمة أم كلمتين، كما في قوله تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ۝١٢﴾ [الشمس: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢].

وهذا القلب مقصور على النطق، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها.

وهذا معنى **قوله**: (**وقبل با اقلب ميماً**... إلخ) أي: اقلب حرف النون ميماً إذا كان النون مسكناً قبل باء، ثم ساق مثالاً لنوعي النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة، وهو **قوله**: (انبذا) والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أو في كلمتين، مثل: (مَنْ بَتَّ) والمعنى: من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبالِ به.

فَصْلٌ

الإعلال بالنقل
أ ـ تعريفه
ب ـ مواضعه
١ ـ أن يكون حرف العلة عيناً متحركاً في فعل
٢ ـ أن يكون عيناً متحركاً في اسم

٩٧٦ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ
٩٧٧ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا
٩٧٨ ـ ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ
٩٧٩ ـ وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ....

هذا الفصل عقده ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ للإعلال بالنقل. ويسمى الإعلال بالتسكين. ومعناه: نقل الحركة من حرف علة متحرك ـ وهو الواو والياء ـ إلى حرف صحيح ساكن قبله، مع بقاء حرف العلة على صورته إن كان متحركاً بحركة تجانسه؛ أو قلبه حرفاً آخر إن كان متحركاً بحركة لا تناسبه.

فالأول نحو: يدوم الود بالمجاملة. فالفعل (يدوم) ماضيه: دام، فهو أجوف واوي من باب (نَصَرَ ينْصُر) فيكون المضارع: يَدْوُم. فقالوا: إن حرف العلة ضعيف لا يقوى على حمل الحركة. فالحرف الصحيح أولى منه بها، فنقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها ـ وهو الدال ـ فصار: يَدُوْم.

والثاني نحو: أبان العلماء أحكام الشريعة. فالفعل (أبان) أصله: أبْيَنَ على وزن (أفْعل) الرباعي. فجرى فيه الإعلال السابق. فصار: أَبَيْنَ، فتحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فانقلبت ألفاً...

ويقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة لفعل، نحو: يصوم،

يبيع، والأصل: يَصْوُم، يَبْيع، فنقلت حركة حرف العلة في كل منهما إلى الحرف الصحيح الساكن قبله. وبقي كل منهما على صورته كما تقدم، ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع:

١ ـ أن يكون الساكن قبل حرف العلة حرفاً صحيحاً. فلا نقل في مثل: عاون، وبايع؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح.

٢ ـ أن يكون الفعل غير مضعف اللام. فلا نقل في مثل: ابيضَّ. واسودَّ؛ لأن اللام مضعفة.

٣ ـ أن يكون الفعل غير معتل اللام. فلا نقل في مثل: أهوى وأحيا؛ لأن اللام معتلة.

٤ ـ ألا يكون فعل تعجب، ومثله: اسم التفضيل. فلا نقل في مثل: ما أقومه! وما أبينه! ولا في مثل: هدي الرسول ﷺ أقوم طريقاً وأبين منهجاً.

الموضع الثاني: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في اسم يشبه المضارع إما في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه.

فالأول نحو: لكل مقام مقال. ف(مقام). ومثلها ـ مقال ـ أصلها: مقْوَم، وهي على وزن المضارع: يَعْلَم. فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفاً، كما تقدم. فهو يشبه المضارع في الوزن، ولكن فيه زيادة تدل على أنه ليس من قبيل الأفعال ـ وهي الميم في أوله ـ.

والثاني: كأن تبني من البيع أو من القول اسماً على مثال: تِحْلِئ[1] ـ بكسر التاء فسكون فكسر فهمزة متطرفة ـ. فتقول: تِبْيِع، وتِقْوِل، بكسر فسكون، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله. وقلبت الواو ياء في (تِقْوِل) ـ لأن الكسرة غير مناسبة للواو ـ

(١) التحلئ: شعر وجه الأديم، ووسخه وسواده.

فصارت الكلمتان: تِبِيع تِقِيل ـ بكسرتين متواليتين بعدها ياء ـ وفي الأولى إعلال واحد بالنقل، وفي الثانية: اثنان: بالنقل، والقلب.

وهذا أشبه المضارع في زيادته. فإن التاء توجد في أول المضارع. ولم يشبهه في وزنه؛ لأن مثل هذا الوزن خاص بالاسم، ولا يأتي في الفعل.

فإن أشبه الاسمُ المضارعَ في الوزن والزيادة معاً، أو لم يشبهه فيهما معاً وجب التصحيح وامتنع الإعلال.

فالأول نحو: أبْيض، وأسْود. فهذان وصفان أشبها المضارع: أعْلم، في وزنه، وزيادة: الهمزة في أوله.

والثاني نحو: مِخْيط[1]. فهذه صيغة مختصة بالاسم؛ لأن المضارع لا يكون في الأغلب مكسور الأول، ولا مبدوءاً بميم زائدة. ومثلها: مفعال كمخياط.

وهذا معنى **قوله:** (**لساكن صح انقل... إلخ**) أي: إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركاً «واواً أو ياءً» فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها، مثل: أبنْ، فعل أمر من (أبان). وأصله: أبْيِن. فنقلت حركة الياء إلى الباء قبلها. فالتقى ساكنان ـ الياء والنون ـ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين. وقوله: (لساكن صح) إشارة إلى الشرط الأول.

وأما الشروط الثلاثة الباقية ففي **قوله:** (**ما لم يكن فعل تعجب... إلخ**) أي: إن هذا النقل جائز مدة عدم كون الفعل فعل تعجب أو مثل (ابيضَّ) مضعف اللام، أو (أهوى) الذي عُلِّل باللام؛ أي: جاءت لامه حرف علة. والألف في (عُلِّلَا) للإطلاق.

وأشار إلى الموضع الثاني **بقوله:** (**ومثل فِعْل في ذا الإعلال اسم... إلخ**) أي: إن الاسم الذي (ضاهى) أي: شابه المضارع يكون مثل الفعل

---

(١) المخيط: آلة الخياطة.

في الإعلال بالنقل. **وقوله**: (وفيه وَسْمُ) أي: بشرط أن يكون فيه علامة يمتاز بها عن المضارع، بأن يشبهه في الوزن فقط، أو في الزيادة فقط.

ثم ذكر أن الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً كمفعال، مثل: مسواك ومكيال، يستحق التصحيح وعدم الإعلال بالنقل، وحُمل عليه في ذلك (مِفْعَل) لمشابهته له في المعنى، مثل: مِخْيط، كما تقدم[1].

* * *

بقية مواضع الإعلال بالنقل
٣ ـ أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر
٤ ـ أن يكون عيناً متحركة في صيغة مفعول

٩٧٩ ـ .... وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

٩٨٠ ـ أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

٩٨١ ـ وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ

٩٨٢ ـ نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

الموضع الثالث من مواضع الإعلال بالنقل: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين، بشرط أن يكون فعله على وزن (أَفْعَل) أو (استفعل)، نحو: أقام، واستقام. والأصل: أَقْوَمَ واسْتَقْوم، ومصدرهما: إقْوام، واسْتِقْوام. فأُعِلَّ المصدر حملاً على الفعل، فنقلت حركة عينه إلى الساكن قبله، ثم قلبت العين ـ وهي الواو ـ ألفاً، لما تقدم، فتوالى ألفان ـ بدل العين. وألف إفعال واستفعال ـ فتحذف الثانية منهما، ويؤتى بتاء التأنيث ـ في الأغلب ـ عوضاً عنها، فيقال: إقامة، واستقامة.

والقول بأن المحذوف هو الألف الثانية هو مذهب الخليل وسيبويه، وتبعهما ابن مالك؛ لأنها هي الزائدة، ولقربها من الطرف، وقال الأخفش والفراء: إن المحذوف بدل عين الكلمة، لتعويض التاء عنها، والمعهود في التاء أنها لا تعوض إلا في الأصول، كما في عِدَةٍ وَسَنَةٍ.

وقد تحذف هذه التاء، وحذفها مقصور على السماع؛ كقولهم:

---

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٤/ ٣٢٢).

أجاب إجاباً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وقد ذكرت ذلك في «أبنية المصادر».

الموضع الرابع: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في صيغة (مَفْعُول) من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء، كصوغ مفعول من: صان، وعاب. فتقول: مَصُون. ومَعِيب. والأصل: مَصْوُون، مَعْيُوب، فنقلت فيهما حركة حرف العلة إلى الساكن قبله. وفي الأول التقى واوان ساكنتان فحذفت الثانية ـ على رأي سيبويه ومن وافقه، أو الأولى على رأي الأخفش ـ وفي الثاني اجتمع ساكنان ـ الياء والواو ـ فحذفت الواو منعاً لاجتماع ساكنين. فصارت: مَعُيْب. فكسرت العين لمناسبة الياء.

وندر التصحيح فيما عينه واو كقولهم: ثوب مصوون[1]. ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: مبيوع، ومخيوط، ومعيون[2].

وأشار ابن مالك إلى هذين الموضعين **بقوله**: (**وألف الإفعال واستفعال أزل**... إلخ) أي: إن المصدر المعتل العين الذي على وزن (إفعال) أو (استفعال) تحذف ألفه، حملاً على فعله في هذا الإعلال، وتعوض منها تاء التأنيث غالباً. وحذف التاء (بالنقل) أي: بالسماع عن العرب (ربما عرض) أي: قليل.

ثم أشار إلى الموضع الرابع **بقوله**: (**وما لإفعال من الحذف**... إلخ) أي: ما ثبت لإفعال واستفعال من الحذف والإعلال بالنقل (**فمفعول به أيضاً قَمِنْ**) أي: فاسم المفعول جدير به وحقيق. ثم مثَّل لليائي بـ(**مبيع**) والواوي بـ(**مصون**) ثم ذكر أن تصحيح واوي العين نادر عن العرب، وأن تصحيح يائي العين اشتهر، وهي لغة تميم، كما تقدم.

* * *

---

(١) أي: محفوظ. من صانه: إذا حفظه.

(٢) اسم مفعول من عانه. من باب باع؛ أي: أصابه بالعين. وانظر: «شرح التسهيل» لابن عقيل (٤/ ١٧٥).

٩٨٣ ـ وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا   وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا
٩٨٤ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ   ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّْ
٩٨٥ ـ وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ   وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِيْ

من مواضع قلب الواو ياء
٧ ـ أن تقع لام اسم مفعول لفَعِلَ
٨ ـ أن تقع لام جمع على وزن فعول
٩ ـ أن تقع لام جمع على وزن فُعَّل

تقدم أن الواو تقلب ياء في تسعة مواضع، وقد مضى منها ستة مواضع، وذكر هنا الثلاثة الباقية:

فالسابع: أن تقع الواو لام اسم مفعول لفعل ماض على وزن (فَعِل) ـ بفتح فكسر ـ نحو: رضيَ فهو مَرْضِيٌّ. وقوي على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، والأصل: مَرْضُويٌ، ومَقْوُويٌ (على وزن مفعول) فاجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. ثم كسر ما قبلها بدلاً من الضمة؛ لأجل أن تسلم الياء. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، وهذا الموضع يرجع في حقيقته إلى الموضع السادس ـ المتقدم ـ وهو اجتماع الواو والياء في كلمة وسكون الأولى منهما.

فإن كان الماضي غير مكسور العين ـ وهو الذي ذكره ابن مالك ـ فالأجود تصحيح الواو ـ أي: عدم قلبها ياء ـ نحو: مغزُوّ، ومَدعُوّ، وفعلهما: غزا ودعا. وأصلهما: غَزَوَ ودَعَوَ. فقلبت الواو ألفاً على القاعدة. وأصل اسم المفعول: مَغْزُوْوٌ، ومَدْعُوْوٌ على وزن ـ مفعول ـ فالواو الأولى واو مفعول. والثانية لام الكلمة، فأدغمت الأولى في الثانية.

ويجوز الإعلال ـ وهو مرجوح ـ فتقول: مَغْزِيٌّ، ومَدْعِيٌّ، وذلك بقلب الواو الثانية ياء حملاً على الفعل المبني لما لم يسم فاعله؛ لأن واوه تقلب ياء، لتطرفها إثر كسرة، مثل: دُعِيَ، ثم قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة. ثم أدغم، وكسرت الضمة لمناسبة الياء.

والثامن من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو لاماً لجمع تكسير على وزن (فُعُول) ـ بضم فضم ـ نحو: عصا، وجمعها: عُصِيّ. ودلو، وجمعها: دُلِيّ. والأصل: عُصُووٌ، ودُلُووٌ. فاجتمع واوان ـ واجتماعهما ثقيل ـ الأولى زائدة في الجمع، والثانية أصلية وهي لام الكلمة. فقلبت الأخيرة ياء، ثم الأولى، لاجتماعها مع الياء، وأدغمتا ـ على القاعدة ـ وكسر ما قبل الياء لتصح. فصارتا: عُصِيٌّ، ودُلِيٌّ. ويصح كسر أولهما للتخفيف؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾ [الشعراء: ٤٤] وقد أجاز بعض النحاة التصحيح في (الفعول) إذا كان جمعاً. ولكن الأرجح الإعلال(١).

فإن كان (فُعُول) مفرداً فالأرجح التصحيح وعدم القلب، نحو: عُتُوّ. وهو مصدر: عتا يعتو، وأصله: عُتُوْو، بوزن (فُعُول). فأدغمت الواو الزائدة ـ وهي الأولى ـ بلام الكلمة ـ وهي الواو الثانية ـ فلم تقلب، وهذا كثير في المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

وقد جاء الإعلال في قوله تعالى عن زكريا عليه السلام: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨] وأصله: عُتُوْوٌ. مثل قعود وجلوس(٢). فحصل فيه قلب الواو الثانية ياء؛ لأن واو فعول زائدة ساكنة فلم يعتدَّ بها، فكأن الواو الأخيرة وَلِيَتْ ضمة فقلبت ياء، فاجتمعت مع الواو فقلبت ياء، ثم أدغمت الياء في الياء(٣).

---

(١) انظر: «شرح المفصَّل» لابن يعيش (١٠/ ١١٠).

(٢) هذا على أنه مصدر وقيل: جمع تكسير.

(٣) هذا على أحد الأقوال، وانظر: «مفردات الإبدال والإعلال في القرآن» ص(١٨٢).

الموضع التاسع من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو عيناً لجمع تكسير على وزن (فُعَّل) صحيح اللام. مع عدم وجود فاصل بين العين واللام، نحو: صُيَّم ونُيَّم، جمع صائم ونائم، وأصلهما: صُوَّم، ونُوَّم، بواو قبلها ضمة، فعدل عن الواو إلى الياء لخفتها، والأكثر فيه التصحيح، فتقول: صُوَّم ونُوَّم.

فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب، نحو: غُوَّىً، جمع: غاوٍ. وأصله: غُوَّيٌ. على وزن: فُعَّل؛ كُركَّع وسُجَّد، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان هما: هذه الألف والتنوين، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين، وهذا الإعلال خاص بالوصل دون الوقف.

كما يجب التصحيح إن فُصلت العين من اللام بوجود ألف؛ لبعد العين حينئذ من الطرف، نحو: صُوَّام ونُوَّام. وشذَّ: نُيَّام، وصُيَّام، بقلب الواو ياء.

وإلى هذه المواضع الثلاثة أشار **بقوله**: (**وصحح المفعول من نحو عدا**... إلخ) أي: صحح اسم المفعول المبني من (فَعَل) المفتوح العين المعتل اللام بالواو (نحو عدا) إن تحريت الأجود، فقل فيه: معدُوّ (**وأعلل**) أي: بقلب الواو ياء إن لم تقصد الأجود، فقل فيه: معدِيّ.

وقوله: (**وأعلل إن لم**) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى اللام، وحذف الهمزة.

ولما ذكر المفتوح فُهِمَ منه أن المكسور بخلاف ذلك، وأن الصحيح فيه الإعلال، كما تقدم. وأما المعتل بالياء، مثل: مرمي، من رمى. فإنه يجب إعلاله. وقد مضى ذكره في باب «النسب»، فلذا تركه هنا.

أما الموضع الثامن: فقد ذكره **بقوله**: (كذاك ذا وجهين جا **الفعول**... إلخ) أي: إن الاسم الذي على وزن (فعول) وهو واوي اللام

جاء فيه عن العرب وجهان: التصحيح والإعلال، سواء كانت الواو لام جمع أو مفرد، وقوله: (ذا وجهين) حال ـ من الفُعُول ـ مؤكدة. **وقوله**: (**لام جمع**) حال من الواو. **وقوله**: (**يَعِن**) أصلها: يعِنُّ بالتشديد؛ أي: يظهر. وخُفِّفَ للوزن. **وقوله**: (جا) بالقصر، للضرورة.

وظاهر كلامه التسوية بين (فعول) المفرد والجمع في جواز الوجهين، وأنهما على حد سواء في الكثرة، مع أن الأرجح في الجمع الإعلال، وفي المفرد التصحيح، كما مضى. وهو الذي صرح به في الكافية، في قوله:

ورُجِّح الإعلال في جمعٍ وفي مفردٍ التصحيحُ أولى ما اقْتُفِي(١)

أما الموضع التاسع: فقد ذكره **بقوله**: (**وشاع نحو نُيِّم في نُوَّمٍ**... إلخ) أي: شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي على وزن (فُعَّل) الإعلال بقلب واوه ياءً، نحو: (نُيَّم) في (نُوَّم) وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف، فإن كان قبل لامه ألف، وجب التصحيح. وشذ الإعلال، نحو: (نُيَّام)، ومعنى: (نُمي) أي: نسب الحكم بالشذوذ لأهل هذا الفن.

---

(١) «الكافية» (٤/ ٢١٤٥).

فصل

١ - إبدال الواو والياء تاء
٢ - إبدال تاء الافتعال طاء
٣ - إبدال تاء الافتعال دالاً

٩٨٦ ـ ذُو اللِّينِ فَا تَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائتَكَلَا

٩٨٧ ـ طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالًا بَقِيْ

هذا الفصل عقده ابن مالك لثلاثة أنواع من الإبدال. وهي:

الأول: إبدال الواو والياء تاءً:

فتبدل الواو والياء تاءً إذا وقعا فاءً لفعل على وزن (افتعل) أو أحد مشتقاته؛ كالمضارع والأمر واسم الفاعل، بشرط ألا يكون أصلهما همزة.

ومثال ذلك: أن يُبْنَى صيغة على وزن (افتعل)[1] ـ مثلاً ـ من الفعل الماضي: وَصَفَ، أو يَسِرَ[2]. فيقال: اوتصف، ايتسر. ثم تقلب الواو والياء تاء، ثم تدغم في التاء الموجودة، فتصير: اتّصف، اتّسر. ويقال في المضارع قبل القلب: يوتصف، ييتسر. وبعد القلب والإدغام: يتَّصف، يتَّسر.. وهكذا باقي المشتقات.

فإن كان أحدهما مبدلاً من همزة لم يجز القلب ـ في أشهر اللغات ـ فلا تقلب الياء تاء في مثل: اِيتكل. وهي صيغة (افتعل) من الأكل؛ لأن هذه الياء أصلها همزة ساكنة هي فاء الكلمة، فقلبت ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة.

ولا تقلب الواو تاء في مثل: اوْتُمن؛ لأن هذه الواو مبدلة من

(١) انظر: معاني (افتعل) في «الممتع» لابن عصفور (١/ ١٩٢)؛ «المغني في تصريف الأفعال» ص(١٢٦).

(٢) يَسِرَ الأمر ييسر من باب: تَعِبَ. ويَسُرَ من باب: قَرُب فهو يسير؛ أي: سهل.

الهمزة الثانية، التي وقعت بعد ضمة، إذ الأصل: أُؤْتُمِن. فقلبت الثانية واواً لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة.

وفي هذا **يقول ابن مالك**: **(ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا... إلخ)** والمراد بذي اللين: حرف العلة وهو الواو أو الياء. وتقدير البيت: ذو اللين أبدل تاء حال كونه فاءً كائناً في افتعال. **(وشذ)** هذا الإبدال **(في ذي الهمز)** أي: صاحب الهمز، والمراد الحرف المبدل من همزة؛ كقولهم في (ايتكل): اتَّكل بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء.

النوع الثاني: إبدال تاء الافتعال طاءً:

إذا وقعت تاء (الافتعال) ـ ومشتقاته ـ بعد حرف من حروف الإطباق[1] وهي: الصاد والضاد، والطاء والظاء، وجب إبداله طاء. فإذا أريد بناء صيغة على وزن: افتعل ـ مثلاً ـ من: صحب، أو ضرب، أو طلع، أو ظلم، قيل: اصتحب، اضترب، اطتلع، اظتلم، ثم تقلب التاء طاء، فيقال: اصطحب، اضطرب، اطّلع ـ بإدغام الطاءين ـ اظطلم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾﴾ [مريم: ٧٨] وقوله تعالى عن فرعون: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٧].

٣ ـ النوع الثالث: إبدال تاء الافتعال دالاً:

إذا وقعت تاء (الافتعال) ومشتقاته بعد الدال والذال والزاي، قلبت دالاً. فإذا أريد بناء صيغة على وزن (افتعل) ـ مثلاً ـ من: دعا، ذكر، زَحَم. قيل: ادتعى، اذتكر، ازتحم. ثم تقلب التاء دالاً، فيقال: ادعى ـ بإدغام الدال في الدال وجوباً ـ اذدكر. ويصح قلب الذال دالاً لتقاربهما في المخرج، وإدغامها في الدال الأصلية، فيقال: ادَّكر. ويقال في الثالث: ازدحم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ

---

(١) سميت بذلك؛ لأن اللسان يطبق بأعلى الفم إذا نطق بها. وبعضها أقوى من بعض، فالطاء أقواها، وأضعفها الظاء، والصاد والضاد متوسطتان في الإطباق.

بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩] وأصله: تذتخرون ـ من الذُّخْر ـ فجرى فيه الإبدال بقلب التاء دالاً، فصار (تَذْدَخِرون) ثم قلبت الذال دالاً، وأدغمت الدال في الدال.

وإلى هذين النوعين أشار **بقوله**: **(طا تا افتعال رُدَّ... إلخ)** أي: رُدَّ ـ بمعنى: صُيِّر ـ تاء الافتعال طاء **(إثر مُطْبَقِ)** أي: بعد حرف من حروف الإطباق.

وقوله: **(في ادان وازدد وادّكر دالاً بقي)** أي: إن تاء الافتعال صار دالاً في مثل: ادان. وازدد، وادكر؛ أي: إذا وقعت التاء بعد هذه الأحرف وهي ـ الدال والزاي والذال..

فصل

مواضع الإعلال بالحذف

٩٨٨ ـ فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ   اِحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ
٩٨٩ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي   مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ
٩٩٠ ـ ظَلْتُ وَظِلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعمِلَا   وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلَا

هذا الفصل عقده ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ للإعلال بالحذف. وهو تأثير يصيب الحرف في حالات معينة يؤدي إلى حذفه من الكلمة.

ويكون الإعلال بالحذف قياساً مطرداً في المسائل الآتية:

١ ـ إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء بالواو. وجب حذفها في المضارع، والأمر، والمصدر إذا كان بالتاء، وهو لغير الهيئة بشرط أن تكون العين مفتوحة في الماضي مكسورة في المضارع[١]، مثل: وعد. مضارعه: يَعِدُ، وأصله: يَوْعِد. فحذفت الواو لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة، وهما ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستثقل، وحُمِلَ غيرهن عليه، مثل: أعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ، والأمر، نحو: عِدْ. والمصدر، نحو: عدة. وعوض عنها فيه تاء التأنيث وجوباً.

المسألة الثانية: الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي، فإنها تحذف في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، نحو: أَكْرَمَ، يُكْرِمُ، مُكرِم، مُكرَم، بحذف الهمزة، والأصل: يُؤَكْرِمُ؛ لأن أحرف الماضي توجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة، وهكذا الباقي..، وعلة

---

(١) أما حذف الفاء في نحو، يضَع، ويهَب، ويدَع، ونحوها مع أن العين مفتوحة في المضارع فلأن الكسرة مقدرة؛ لأن الأصل فيها كسر العين، ثم فتحت لأجل حرف الحلق تخفيفاً، فكان الكسر فيها مقدراً.

الحذف ـ هنا ـ استثقال الجمع بين همزتين، وحُمِلَ على ذي الهمزة أخواته من حروف المضارعة واسما الفاعل والمفعول.

المسألة الثالثة: إذا كان الماضي ثلاثيّاً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، مثل: ظلَّ[1]. وأصله: ظلِلَ، جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك كتاء الضمير أو نونه، وهي:

١ ـ إبقاء الفعل على حاله مع فك إدغامه، فتقول: ظَلِلْتُ، وظَلِلْتَ. . .

٢ ـ حذف عينه ـ وهي اللام الأولى ـ دون تغيير آخر، نحو: ظَلْتُ، ظَلْتَ، قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

٣ ـ حذف عينه مع نقل حركتها ـ وهي الكسرة ـ إلى فاء الكلمة، نحو: ظِلْتُ، ظِلْتَ.

فإن كان الماضي مفتوح العين وجب إبقاؤه على حاله مع فك الإدغام، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ [سبأ: ٥٠] وهو من الضلال ضد الاهتداء. وأصله: ضَلَّ. من باب «ضَرَبَ».

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصلت بهما نون الإناث جاز لك فيهما وجهان:

١ ـ إبقاؤهما دون تغيير مع فك الإدغام وجوباً. فتقول: النسوة يَقْرِرْنَ. واقْرِرْنَ يا نسوة.

٢ ـ حذف عين الكلمة ونقل حركتها ـ وهي الكسرة ـ إلى الفاء وذلك للتخفيف، فتقول: النساء يَقِرْنَ. وقِرْنَ يا نسوة.

وقد سمع فتح القاف، فقد قرأ نافع وعاصم ـ من السبعة ـ: ﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ـ بفتح القاف ـ فعل أمر من قَرِرْتُ بالمكان

---

(١) ظل يعمل كذا. . .؛ أي: عمل طوال النهار دون الليل.

أَقَرُّ به. بكسر الماضي وفتح المضارع، وهي لغة حكاها الكسائي، لكنها لغة قليلة، واللغة المشهورة: قرَّ في المكان يَقِرُّ. بكسر المضارع، والأمر (قِرْنَ) بكسر أوله ـ كما تقدم ـ، وعليه قراءة السبعة عدا من ذُكر[(١)].

وإلى مواضع الإعلال بالحذف أشار **بقوله**: (**فا أمر او مضارع من كوعد احذف**... إلخ) أي: احذف فاء الكلمة في الفعل المضارع وفعل الأمر إذا كان الماضي، مثل: (وعد) ثلاثيّاً واوي الفاء مفتوح العين، ومكسورها في المضارع. فاستغنى بالمثال عن ذكر الشروط. **وقوله**: (**وفي كعدة ذاك اطرد**) أي: اطرد ذلك الحذف ـ وهو حذف الفاء ـ في مصدر الفعل المذكور وعُوض عنها تاء التأنيث آخراً. وفهم ذلك من المثال.

ثم ذكر الموضع الثاني **بقوله**: (**وحذفُ همز أفعل استمر**... إلخ) أي: اطرد حذف همزة (أفعل) من مضارعه. واسمي فاعله ومفعوله، وهما المراد **بقوله**: (**وبِنْيَتَي متصف**) تثنية بِنْية بمعنى الصيغة؛ أي: صيغتي شخص متصف. والمراد بهما صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنهما تدلان على ذات متصفة بمعنى من المعاني على جهة القيام به أو الوقوع عليه.

ثم ذكر الموضع الثالث **بقوله**: (**ظَلْتُ وظِلْتُ**... إلخ) أي: إن (ظَلْتُ) بفتح الظاء المشالة (وظِلْتُ) بكسرها. استعملا في (**ظَلِلْت**) وهو كل فعل ثلاثي مضاعف مكسور العين، مسند إلى الضمير المتحرك، فالأوجه ثلاثة: الحذف دون تغيير، والحذف مع النقل، والإتمام، والألف في **قوله**: (**استعملا**) للتثنية.

وقوله: (**وقِرْنَ في اقْرِرْن**) أشار به إلى أنه إذا كان الفعل أمراً ـ ومثله المضارع ـ واتصل به نون الإناث فقد استعمل: قِرْنَ. ـ بكسر القاف ـ على حذف عين الكلمة وهي الراء الأولى بعد نقل حركتها إلى

---

(١) انظر: «الكشف» لمكي (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨)؛ «التصريح» (٢/ ٣٩٧).

الفاء. وهو يشير إلى الوجه الثاني المتقدم. وأما الأول فيؤخذ من **قوله**: (في اقْرِرْنَ).

وقوله: (وقَرْنَ نقلا) أي: إنه نقل فتح القاف، وهذا إشارة إلى قراءة نافع وعاصم، وأفاد **قوله**: (نقلا) أنه لا يطرد. ويفهم من كلامه أن الكسر مطرد. وقد صرح به في «الكافية»[(١)].

(١) «شرح الكافية الشافية» (٤/ ٢١٦٩).

الْإِدْغَـــامُ

شـــروط الإدغام

٩٩١ ـ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ادْغِمْ لَا كَمِثْلِ صُفَفِ
٩٩٢ ـ وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلَا كَجُسَّسٍ وَلَا كَاخْصُصَ ابِي
٩٩٣ ـ وَلَا كَهَيْلَلَ وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِه فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

الإدغام: إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً.

والإدغام له صورة واحدة، وهي سكون الحرف الأول وتحريك الثاني، ليتحقق التشديد، فإن تحرك الأول وسكن الثاني فلا إدغام، نحو: حَلَلْتُ.

والإدغام يكون بين المتماثلين والمتقاربين. وقد اقتصر ابن مالك على المتماثلين؛ لأنه هو اللائق بالتصريف. وأما بحث القراء فهو أعم.

وفائدة الإدغام: التسهيل والتخفيف؛ لأن النطق بالأحرف المتماثلة أو المتقاربة وفصلها عن بعضها وإظهار كل منها، ثقيل على اللسان، فخفف بالإدغام، فينطق المتكلم بحرفين من مخرج واحد، دفعة واحدة، بحيث يصيران حرفاً مشدداً[1].

فإذا اجتمع حرفان متماثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني بأحد عشر شرطاً:

١ ـ أن يكون الحرفان في كلمة واحدة، مثل: شدَّ، ملَّ، حَبَّ.
والأصل: شدَدَ ـ بالفتح ـ مَلِلَ ـ بالكسر ـ حَبُب ـ بالضم ـ.

---

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (٢/ ١٣٩، ١٤٠).

فإن كانا في كلمتين، مثل: جَعَلَ لك. كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

٢ ـ ألا يكون الحرف الأول في صدر الكلمة، مثل: دَدَن[١] فيمتنع الإدغام، إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة، فقد تدغم بعد مدة أو حركة. وكذا الفعل الماضي إذا اجتمع في أوله تاءان، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

وهذا الشرط لم يذكره ابن مالك في «الألفية»، ولعله تركه لوضوحه. وذكره في «الكافية» وغيرها[٢].

٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ: ألا يكونا في اسم على وزن (فُعَل) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ مثل: دُرَر، وصُفَف: جمع صُفَّة[٣]. أو (فُعُل) ـ بضمتين ـ مثل: سُرُر، وذُلُل: جمع ذلول[٤]. أو (فِعَل) ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ مثل: لِمَم، وكِلَل، جمع لِمَّة[٥] وكِلَّة[٦]. أو (فَعَل) ـ بفتحتين ـ مثل: طَلَل[٧]، ولَبَب[٨].

فيمتنع الإدغام في جميع ما ذكر.

٧ ـ ألا يكون أول المثلين مدغماً فيه حرف قبله، مثل: قَرَّر، وجُسَّسٍ جمع: جاس[٩]. فيمتنع الإدغام؛ لأن الحرف الأول من المتحركين أُدغم في حرف قبله.

---

(١) الددن: اللعب واللهو.
(٢) «شرح الكافية» (٤/٢١٧٦).
(٣) الصفة: هي الظلة كالسقيفة.
(٤) الذلول: هو البعير الذي سهل قياده.
(٥) اللمة: بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الأذن.
(٦) الكِلَّة: بكسر الكاف وتشديد اللام، الستر الرقيق يخاط كالبيت، يتقى به من البعوض، وهو المسمى الناموسية.
(٧) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار.
(٨) اللبب: موضع القلادة من الصدر، وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار.
(٩) اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا لمسه. أو جسَّ الخبر إذا فحص عنه.

٨ ـ ألا تكون حركة الحرف الثاني حركة عارضة، مثل: اكففِ الشّرّ، واخصصَ ابي، والأصل: اكففْ، واخصصْ؛ لأن كلاً منهما فعل أمر مبني على السكون، وحرك الأول بالكسر لالتقاء الساكنين، وفي الثاني نقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الصاد، فلما كانت الحركة في المثالين عارضة، صار الحرف كأنه ساكن، ولا إدغام عند سكون ثاني المثلين.

٩ ـ ألا يكون الحرفان في وزن ملحق بغيره، مثل: هَيْلَلَ(١). فإنه ملحق بـ(دَحْرَجَ). فيمتنع الإدغام؛ لأننا لو أدغمنا الحرفين لفات الغرض من الإلحاق.

١٠ ـ ألا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذاً، فلا يجوز فيه الإدغام، كما لا يفك غيره قياساً عليه، وهي ألفاظ محفوظة. منها: ضَبِبَتِ الأرض: إذا كثر ضِبَابُها، وأَلِلَ السقاء(٢): إذا تغيرت رائحته، وبَحِحَ الرجل: إذا أخذته بُحَّةٌ(٣).

١١ ـ وأما الشرط الحادي عشر فسيأتي ذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ في كلام الناظم.

وإلى هذه الشروط ـ عدا الثاني منها ـ أشار **بقوله**: (**أول مثلين محركين في كِلْمة ادغم... إلخ**) أي: أدغم أول المثلين المتحركين (في كِلْمة) بكسر الكاف وسكون اللام. وهذا الشرط الأول. ثم ذكر سبعة شروط عن طريق المثال ـ كما تقدم ـ.

وأشار **بقوله**: (**وشذ في أَلِلْ ونحوه فكٌّ... إلخ**) إلى الشرط العاشر، وهو أن هناك ألفاظاً منقولة عن العرب شذ فيها الفك، والقياس الإدغام، فهذه تحفظ، ولا يقاس عليها.

* * *

(١) هيلل: أي أكثر من قول: لا إله إلا الله.
(٢) وعاء من جلد يكون للماء واللبن.
(٣) البُحَّة: خشونة وغِلَظٌ في الصوت. يقال: رجل أَبَحُّ، وامرأة بحّة وبَحّاء.

المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام
١ ـ إذا لزم تحريك ثاني المثلين
٢ ـ إذا اجتمع في الفعل تاءان

٩٩٤ ـ وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

لما ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ ما يجب فيه الإدغام، ذكر المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام، وهي ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إذا كان الحرفان المتماثلان يلزم تحريك ثانيهما، مثل: حَيِيَ وعَيِيَ[1]. وإنما لزم تحريك ثاني الياءين؛ لأن كلّاً منهما فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. فيجوز فيهما الإدغام لوجود مثلين تحرك ثانيهما. فتقول: حيَّ وعيَّ. ويجوز الفكّ؛ لأن حركة الثاني كالعارضة، بجامع عدم اللزوم في جميع التصاريف، فتقول: حَيِيَ وعَيِيَ. وقد قرأ نافع وأبو بكر والبَزّي بياءين ظاهرتين في قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة مفتوحة[2].

فإن كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقاً؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة: ٤٠]؛ لأن حركة الياء الثانية تزول بزوال الناصب.

المسألة الثانية: إذا اجتمع في الفعل تاءان، إما في أوله، نحو: تتجلى وتتابع، أو في وسطه، نحو: اقتتل واستتر.

فإن كانت التاءان في أوله: فالقياس الفكّ لتصدر المثلين. فإن كان الفعل ماضياً، نحو: تتابع، جاز الإدغامُ للتخفيف، واجتلابُ همزة الوصل فتقول: اتّابع.

وإن كان مضارعاً، نحو: تتجلى. جاز فيه الإدغام ـ أيضاً ـ للتخفيف. فيسكن أوله ويؤتى بهمزة الوصل، للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغام، فتقول: اتّجلى. وهذا ما ذكره ابن مالك في «شرح الكافية»[3]. والذي ذكره غيره من النحاة أن هذا النوع لا يدغم

(١) عيي بالأمر وعن حجته يعيا من باب تعب: عجز عنه.
(٢) انظر: «الكشف» (١/ ٤٩٢).
(٣) (٤/ ٢١٨٥).

في حال الابتداء، لئلا يلزم اجتلاب همزة الوصل، وهي لا تكون في أول المضارع. بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، كما سيأتي إن شاء الله، وإنما يدغم في حال الوصل، لعدم الاحتياج إلى اجتلاب الهمزة إذا وقع المضارع بعد متحرك أو حرف لين؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فقد قرأ البَزّي بتشديد التاء فيهما على الإدغام في كل ما أصله تاءان، وحذفت واحدة من الخط[1].

وإن كانت التاءان في وسط الفعل، نحو: اقْتَتَلَ واسْتَتَرَ. فالقياس ـ أيضاً ـ الفك؛ لسكون ما قبل المثلين. ويجوز الإدغام فتقول: قَتَّل وسَتَّر، بنقل حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة، وحذف همزة الوصل، للاستغناء عنها بحركة ما بعدها، ثم الإدغام. وتقول في المضارع: يَقَتِّل ويَسَتِّر، بفتح حرف المضارعة، لئلا يلتبس بمضارع (فَعَّل) فإنه بضم أوله، نحو: عَلَّم يُعَلِّم.

وإلى هاتين المسألتين أشار **بقوله**: (**وحَيِيَ افكك**... إلخ) أي: إن (حَيِيَ) ونحوه مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما يجوز فيه الفك والإدغام (**دون حذر**) أي: لا تخش بأساً في واحد منهما؛ لوروده، كما تقدم.

وقوله: (**وادّغم**) بفتح الدال مع التشديد. فعل أمر من (ادّغَمَ) بتشديد الدال، وهذه المسألة الأولى. وأشار إلى الثانية بقوله: (**كذاك**) أي: يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين، إما في الأول كـ(**تتجلى**)، أو في الوسط كـ(**استتر**). وأما المسألة الثالثة فسيأتي ذكرها إن شاء الله.

* * *

إذا اجتمع في أول المضارع تاءان

٩٩٥ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف إحداهما، نحو: تتقدمُ، تتكلمُ. فتقول: تَقَدَّمُ، تَكَلَّمُ. وعلة ذلك لئلا يتوالى مثلان

(١) انظر: «الكشف» (١/ ٣١٤).

مع تعذر الإدغام الذي يحوج إلى زيادة همزة الوصل. وهي لا تكون في المضارع، فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

وهذا الحذف كثير جدّاً. وجاء في القرآن في مواضع كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الليل: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

وهذا معنى **قوله**: (وما بتاءين ابتدي قد يُقْتصر... إلخ) أي: وما بدئ من الأفعال بتاءين فقد يقتصر فيه على إحداهما وتحذف الأخرى، مثل: تَبَيَّنُ العبرُ، بفتح الياء التحتانية وتشديدها. مضارع مرفوع، والأصل: تَتَبيَّنُ و(العِبَرُ) فاعل مرفوع، وهي جمع عِبرة ـ بكسر المهملة فيهما ـ بمعنى: الاتعاظ والتذكر. وقد أطلق نوع الفعل في قوله: (وما بتاءين) لكنه أفاد بالمثال أن المراد به المضارع؛ لأنه هو الذي يتعذر فيه الإدغام إذا كانت التاءان في أوله. بخلاف الماضي كما تقدم. والتقليل في قوله: (قد يُقتصر) إنما هو بالنسبة إلى عدم الحذف. وإلا فهو كثير جدّاً، كما تقدم[1].

* * *

١ ـ الشرط الحادي عشر من شروط الإدغام

٢ ـ المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام

٩٩٦ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

٩٩٧ ـ نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِيْ

٩٩٨ ـ وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجبِ الْتُزِمْ ... وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيْضاً في هَلُمْ

ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ـ هنا ـ الشرط الحادي عشر من شروط وجوب الإدغام، وهو ألا يعرض سكون ثاني الحرفين المتماثلين، إما لاتصاله بضمير رفع، وإما لجزم أو شبهه.

(١) انظر: «المغني» ص(٨٧٨) «حذف تاء تتفعَّل وتتفاعل في القرآن الكريم» للدكتور: أحمد هريدي

أما الأول: فإنه إذا اتصل بالفعل المُدْغَمِ عَيْنُهُ في لامه ضميرُ رفع سُكِّنَ آخره للبناء، وحينئذ يجب الفك، ولا يجوز الإدغام، لما تقرر أن الحرف الثاني المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً، نحو: حلَّ؛ فإذا أسند إلى الضمير قيل فيه: حَلَلْتُ، وحَلَلْنا، والبنات حَلَلْنَ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ [سبأ: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

أما الثاني: فإن هذا المضارع الذي أدغمت عينه في لامه إذا دخل عليه جازم جاز فيه الفك وجاز الإدغام، للتخفيف. وكذا فعل الأمر المبني على السكون؛ لأن حكمه حكم المضارع المجزوم، فتقول في الفك: لم يَحْلُلْ. وتقول في الأمر: احْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، والفك لغة أهل الحجاز. وهو الغالب في القرآن، وتقول في الإدغام: لم يَحُلَّ، وتقول في الأمر: حُلَّ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]، فقد قرأ نافع وابن عامر (من يرتدد) بالفك، وقرأ الباقون (من يرتدَّ) بدال واحدة مفتوحة مشددة(١). وهذه هي المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام.

ويستثنى من ذلك شيئان: «أفْعِل» في التعجب، و«هَلُمَّ» فإنهما بمعنى فعل الأمر(٢). فأما (أَفْعِل) فإنه يجب فيه الفك، ولا يجوز

(١) انظر: «الكشف» (١/ ٤١٢، ٤١٣).

(٢) هذا على قول الحجازيين بأن (هَلُمَّ) اسم فعل أمر. وأما على قول التميميين إن (هَلُمَّ) فعل أمر حقيقة فالأمر ظاهر. وأما استثناء (أفعل)، فهو بالنظر لصورته. =

الإدغام، نحو: أحبب إلى الله تعالى بالمحسنين، وأشدد ببياض وجوه المتقين. وأما (هَلُمَّ). فقد التزموا إدغامه. فلا يجوز فيه الفك.

وهذا معنى **قوله**: (**وفُكَّ حيث مدغم فيه سكن... إلخ**) وقوله: (فُكَّ) بضم الفاء فعل أمر ومفعوله محذوف؛ أي: فُكَّ الإدغام من المضاعف وجوباً، ويحتمل أنه ماض مبني لما لم يسم فاعله، ونائب الفاعل يعود لذلك المحذوف.

والمعنى: فُكَّ الإدغام من الفعل المدغم عينه في لامه إذا سكن آخره، لاقترانه بضمير رفع، لئلا يلتقي ساكنان، نحو: حللتُ المكان الذي حللتَه، وهذا هو الشرط الحادي عشر، كما تقدم.

وأشار **بقوله**: (**وفي جزم وشبه الجزم تخيير قُفي**) أي: وفي هذا المضارع المضاعف المجزوم، وشبهه وهو الأمر، تخيير بين الفك والإدغام لورود كل منهما، وهذا في أصل الجواز. وإلا فإن الفك هو الغالب في القرآن، كما تقدم، وقوله: (قُفي) بالبناء للمجهول؛ أي: تُبع. والأصل: تخيير متبوع.

ثم ذكر ما يستثنى **فقال**: (**وفَكُّ أفْعِل في التعجب التُزِمْ**) أي: لئلا تتغير صيغته المعهودة. فيلزم فيه الفك، ولا يجوز الإدغام. (**والتُزِم الإدغام أيضاً في هَلُمْ**) بالإجماع. فلا يقال: هَلْمُمْ ـ بالفك ـ. . . والله أعلم.

= وإلا ليس أمراً حقيقة، بل هو فعل ماض جاء على صورة الأمر على المشهور، كما تقدم في «التعجب».

خاتمة الألفية

٩٩٩ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ   نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
١٠٠٠ ـ أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصهْ   كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ
١٠٠١ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى   مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا
١٠٠٢ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ   وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ

لما انتهى المصنف رَحِمَهُ اللهُ من نظم ما يتعلق بقواعد النحو والصرف. ويسر الله تعالى له ما استعان الله فيه. أخبر بانتهاء ما قصد جمعه واشتماله على أهم المسائل النحوية، فقال:

١ ـ **(وما بجمعه عُنيت قد كَمَل)**: والفعل: عُني من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول. إذا كان معناه: اهتمَّ. وقوله: (قد كَمَل) الأفصح فتح الميم ثم الضم، والكسر أضعف اللغات. ذكره في «المصباح المنير»[(١)]. **وقوله**: **(نظماً)** تمييز محول عن الفاعل؛ أي: كمل نظمه. ويصح أن يكون حالاً من الهاء في (بجمعه) **وقوله**: **(على جلّ المهمات اشتمل)** فيه إشارة إلى ما تقدم ذكره في الخطبة من قوله: (مقاصد النحو بها محويه).

٢ ـ **قوله**: **(أحصى من الكافية الخلاصة)** هذه صفة أخرى للنظم بناءً على أن ضمير (أحصى) يعود على النظم، وجعله السيوطي يعود على الناظم على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة. و(أحصى) فعل ماض، بمعنى: جمع مختصِراً ـ بكسر الصاد ـ و(الخلاصة) مفعوله، وخلاصة الشيء: ما صفا منه، وتخلص عن الشوائب. والخلاصة

(١) «المصباح المنير» ص(٥٤١).

والنقاوة يرجعان إلى شيء واحد، والمعنى: أن هذا النظم جمع من كتابه (الكافية الشافية) خلاصتها، وترك كثيراً من الأمثلة والخلاف، فجاءت «الألفية» نحو ثلث «الكافية».

وقوله: (كما اقتضى غِنًى بلا خصاصة) الكاف فيه جارة، و(ما) مصدرية، ومعنى (اقتضى): أخذ؛ أي: أحصى هذا النظم الخلاصة إحصاء كاقتضائه الغنى؛ أي: أَخْذِهِ القدرَ المغني من المسائل. وجعل السيوطي الكاف للتعليل[1]، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ورجحه ابن الحاج في «حاشيته على شرح المكودي»[2]؛ أي: إنه أحصى من الكافية الخلاصة لكونها اقتضت وحازت غنى كل طالب (بلا خصاصة) وهو ضد الغنى، وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة.

٣ ـ **قوله: (فأحمد الله... إلخ)** الفاء للسببية؛ أي: فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله. وقد تقدم الكلام في الخطبة على معنى (الحمد)، وعلى قوله: (مصلياً) وأنها حال مقدرة. وقد اقتصر الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الصلاة على النبي ﷺ دون السلام في مقدمة الألفية وفي خاتمتها. والمطلوب الجمع بينهما، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. وقد ذكر النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (الأذكار) أنه لا يقتصر على أحدهما. وكذا قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذه الآية نقلاً عنه[3]. وقد جمع بينهما الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في خاتمة «الكافية». **وقوله: (خير نبيٍّ)** بدل من (محمد)، ولا يصح نعتاً ولا عطف بيان، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

٤ ـ **قوله: (وآله الغر الكرام البررة)** آله: الأظهر أنهم أتباعه على

---

(١) «البهجة المرضية» للسيوطي ص(٢٠١).
(٢) «شرح المكودي» بحاشية ابن الحاج (٢/ ٢٠٩).
(٣) «الأذكار» بشرح ابن علان (٣/ ٣٣١)؛ «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤٦٩).

دينه، ويدخل فيهم دخولاً أوليّاً أتباعه من قرابته. وهو معطوف على (محمد)، و(الغرّ) جمع (أغرّ) وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل. وكأنه يشير بذلك إلى قوله ﷺ: **«إن أمتي يدعون يوم القيامة غرّاً محجّلين من أثر الوضوء»**[١].

والكرام: جمع كريم. والبررة: جمع بارّ، وصحبه: جمع «صاحب»، مثل: راكب وركب. وحكي عن سيبويه أنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه[٢]، والمنتخبين: بفتح الخاء المعجمة؛ أي: المختارين. والخيرة: بكسر الخاء وفتح الياء ويجوز تسكينها مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار. وصف به مبالغة. قال الجوهري: (والخيرة: الاسم من قولك: اختاره الله. يقال: محمد خِيَرة الله من خلقه. وخِيْرَةُ الله ـ أيضاً ـ بالتسكين..)[٣].

وإلى هنا تمَّ ما أردت كتابته على ألفية ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ، وأسأل الله تعالى أن ينفع به، كما نفع بأصله. وأن يرزقنا السداد في القول والعمل. وقد تم الفراغ من مراجعته للطبعة الجديدة عصر الجمعة السادس عشر من شهر جمادى الآخرة، سنة تسع وعشرين وأربعمائة وألف، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦)؛ ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) «الصحاح» (١/ ١٦١)؛ «حاشية ابن الحاج» (٢/ ٢١٣).
(٣) «الصحاح» (٢/ ٦٥٢).

فوائد «الجزء الثاني»

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع | الصفحة